

قواعد النشر

أولاً : شروط النشر

- ١- أن يكون البحث متسماً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وسلامة الاتجاه، وصحة اللغة، وجودة الأسلوب.
- ٢- ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- ٣- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

ثانياً: تعليمات النشر

- ١- يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه.
- ٢- يتقدم الباحث بخمس نسخ مطبوعة عبارة عن (أصل وأربع صور) باللغة العربية منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج (Microsoft Word) متوافق (IBM) وعلى وجه واحد فقط، ويكون على ورقة مقاس (A4) مع ترك (٣ سم) لكل هامش، ومركمة ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الأشكال والجداول، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة أو صفحة واحدة.
- ٣- تكون الكتابة بالخط المشهور [Traditional Arabic] العناوين بحجم (٢٠) أسود، والمتمن بحجم (١٨) عادي، والحواشي بحجم (١٤) عادي.
- ٤- لا تزيد صفحات البحث عن ستين صفحة.
- ٥- يكتب عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ولقبه العلمي، والجهة التي يعمل بها.
- ٦- يتم العزو إلى المراجع وفق ما يلي:
أ (الكتب: ويعزى إليها بإحدى طريقتين ولا مانع من استخدامهما في البحث الواحد.
الطريقة الأولى: ذكر المرجع في متن البحث باسمه المختصر، يليه الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الفقرة إن وجد، مثال ذلك: أخرجه البخاري في صحيحه (١٨٨/١ ح ١٦٦) أو قال النووي في المجموع ٢٩/٨ : "....".
الطريقة الثانية: ذكر المرجع في الحاشية، فيضع الباحث رقماً للحاشية في المكان المناسب، ثم يضع الحاشية أسفل الصفحة مثال ذلك: قال ابن قدامة "....." (١)
ب (الدوريات: ويعزى إليها في الحاشية بذكر عنوان البحث ثم اسم الدورية التي هو فيها، مثال ذلك: وذكر الدكتور في بحثه أنه لم يقف على أحد قال بهذا "...." (٢).
٧- توضع حواشي كل صفحة أسفلها.
- ٨- في مسرد المراجع يبدأ بذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم مؤلفه، وسنة الوفاة، ثم من تولى طبعه وسنة الطبع، وكذا في الدوريات يذكر عنوان البحث ثم صاحبه ثم اسم المجلة وعددها.
- ٩- عند ورود أعلام إسلامية وعربية في متن البحث أو الدراسة، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- ١٠- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
- ١١- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.
- ١٢- يعطى الباحث نسختين من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه المنشور بدون مقابل، على أن يتحمل المؤلف تكاليف ما زاد عن ذلك طبقاً لما تقرره هيئة التحرير.
- ١٣- يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل ما لم يعدل.
- ١٤- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

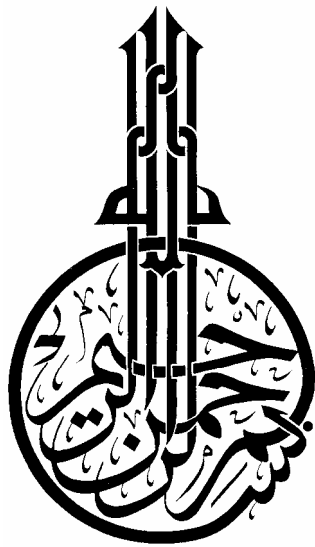
عناوين المراسلة

ترسل جميع مواد النشر والمكاتبات إلى :

المجلة العلمية لجامعة القصيم (العلوم الشرعية) .ص.ب/ ٦٦٠٠ الرمز/ ٥١٤٥٢ بريدة - المملكة العربية السعودية

هاتف ٠٦٣٢٢٠٣٣٠ تحويلة ٢١٢٥ هاتف مباشر وفاكس/ ٣٢٢٠٣٥٨ (٠٦)

بريد إلكتروني / mglah@gawab.com - موقع إلكتروني: www.qumg.net



() / () - () ()

المجلد الثاني العدد (٢)

مجلة العلوم الشرعية

(رجب ١٤٣٠هـ)

(يوليو ٢٠٠٩م)

المجلة العلمية لجامعة القصيم

()

Qassim
University

النشر العلمي والترجمة

جامعة القصيم

بريد - ص.ب. ٦٦٦٦ - ٥١٤٥٢

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. عبدالله بن محمد الطيار

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه، في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم.

الأعضاء

أ.د. سليمان بن إبراهيم اللاحم

الأستاذ الدكتور بقسم القرآن وعلومه، في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم.

أ.د. صالح بن محمد الحسن

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه، في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم.

أ.د. سعود بن حمد الصقري

الأستاذ الدكتور بقسم العقيدة في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم.

د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم

الأستاذ المشارك بقسم السنة في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم.

(/) - () ()

المحتويات

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسةً

.....

استشراف المستقبل بين الشريعة والخُرافة

.....

استفتاء القلب "دراسة تأصيلية"

.....

الحرص في الزكاة

.....

العبادات العملية الواردة في الصلاة على صفات متعددة

.....

حديث عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه "دراسة تحليلية"

.....

زكاة الأسهم والسندات "بحث فقهي مقارن"

.....

(قدم للنشر ١٤٢٩/٦/٣هـ؛ وقبل للنشر ١٤٣٠/٧/٦هـ)

. الحمد لله الذي جعل من أنفسنا أزواجا لنسكن إليهن وجعل بيننا مودة ورحمة ، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.
أما بعد :

فهذا بحث بعنوان "ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع".
كان الباحث على اختيار هذا البحث هو ما يصور من أن الإسلام يدعو إلى التبتل والتبذل ، يدعو إلى الترهين وعدم الاستمتاع بملذات الحياة ، يحذر من الفرح والمرح وإدخال السرور على الآخرين.
وهذه حقيقة مرة يتهم بها أهل الصلاح والتقوى والمحافظين على تطبيق تعاليم الإسلام ، والحقيقة التي لا مرأى فيها أن هؤلاء يجهلون ما يدعو إليه الإسلام من السعي لإسعاد البشرية و الدعوة إلى التلذذ بملذات الحياة ، لكن حسب نظم وقواعد أوجدها وحددها.

فالإسلام لا يمنع المرح والفرح والابتهاج مادام أن المتلذذ متقيد بقيود الشرع ونظم الدين ، وإن مما نظمته الشرع وقعد آدابه "الزفاف والدخول والوقاع".

فالزفاف هو الخطوة الأولى في بناء الأسرة ، حيث يلتقي العروسان على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ليبدأ حياتهما على الألفة والمودة والرحمة. يليه الدخول والوقاع. والذي هو جزء من الغاية المرادة في النكاح ، لذلك كله فإن حفل الزفاف وليلة العرس والدخول والوقاع يجب أن تظلمها آداب الإسلام وتضبطها أحكامه وتعاليمه.
وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أجمع الأحاديث الواردة في الموضوع مع دراستها دراسة حديثة ومن ثم تخرجها والحكم عليها ، ثم شرح الأحاديث الواردة ، مركزا في شرحها على كتب الأئمة العلماء لما لها من التميز والاختصار ووضوح العبارة وسلاستها.

الحمد لله الذي جعل لنا من أنفسنا أزواجاً لنسكن إليهن وجعل بيننا مودة ورحمة ﴿ وَمِنْ عَائِشَةٍ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(١). وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ما من خير يسعد الأمة ويجمع شملها ويعلي أخلاقها ويحفظ كرامتها إلا حث عليه ودعا إليه، وما من شر يفرق الأمة ويشتت شملها ويدمر أخلاقها ويذيب كرامتها إلا حذر منه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: (ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع: جمعاً ودراسة).

يستشعر الغرب والشرق من غير المسلمين، بل من أبناء المسلمين الذين تأثروا بأفكار أهل الضلال والكفر والطغيان، أن الإسلام يدعو إلى التبتل والتبذل ويدعو إلى الترهُّب وعدم الاستمتاع بملذات الحياة، ويحذّر من الفرح والمرح وإدخال السرور على الآخرين، وهذه حقيقة يتجرع غصصها أهل الخير والصلاح، أهل الاستقامة والتقى، حيث صار الصوت عالياً في عصرنا الحاضر لأهل التفسخ والانحلال، باتهامهم لأهل الخير والصلاح بالتعقيد والتبتل، بل اتهموا بالغلو والتطرف في تركهم للمحرمات ومحافظتهم على الواجبات والمندوبات. والحقيقة التي لا مراء فيها ولا جدال، أن هؤلاء يجهلون ما يدعو إليه الإسلام من إسعاد البشرية والسعي للتلذذ بملذات الحياة حسب نظم وقواعد أوجدها وحددها، فالإسلام لا يمنع الفرح والابتهاج والمرح وإدخال السرور على الآخرين، ما دام أن التلذذ متقيّد بقيود الشرع ونظم الدين. وإن مما نظمته الشرع وقعد آدابه (الزفاف والدخول والوقاع).

ﷺ

: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْقُؤاً

رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَنْقُؤُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لُونُ بِهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٢). وقد حثت تعاليم ديننا على الاحتفال بهذه المناسبة؛ إشهاراً وإعلاناً للزواج، وإظهاراً للفرح والابتهاج، وشكراً لله تعالى الذي أتم على الزوجين نعمته، وجمع شملهما بفضله ورحمته، واستكمل بهما بناء بيت جديد من بيوت الإسلام، حيث يتعاون الطرفان على البر والتقوى لما فيه خير الدنيا وحسن ثواب الآخرة. لذلك كله فإن حفل الزفاف وليلة العرس والدخول والوقاع، يجب أن تظلّلها آداب الإسلام وتضبطها أحكامه وتعاليمه؛ حرصاً على طاعة الله وابتغاء مرضاته وإشفاقاً من معصيته، في الوقت الذي يسبغ على العروسين نعمته، ويحيطهما بلطفه ورعايته. وكثيرون

(١) سورة الروم، الآية: [٢١].

(٢) سورة النساء، آية: [١].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

الذين يجهلون تعاليم الإسلام وآدابه في الزفاف وغيرها، فيقعون في أخطاء كثيرة ومخالفات ظاهرة بعيدة كل البعد عن تعاليم الإسلام ونظمه. وقد كُتب في الموضوع كثيراً لكنها بحوث فقهية، أو ثقافية، وأخص من كتب في الموضوع حديثاً الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، إلا أنه توسع في الأحكام الفقهية المتعلقة بالزواج عموماً، كإتيان الحائض والمرأة في دبرها والعزل وحكمه، والوليمة، وتعليق الصور في بيت الزوجية، وخواتم النساء وحكمها، ثم ختم بعدد من الوصايا العامة للزوجين. وقد اختصر في النقاط التي وضعتها عنواناً لبحثي، كما أنه لم يتعرّض لدراسة الأسانيد وإنما يشير أحياناً لتصحيح الحديث أو تضعيفه ثم يحيل إلى مرجع آخر. لذلك رَغِبْتُ في التوسع فيها، وجمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث المتعلقة بالعنوان، مع دراستها وشرحها.

من هنا جاءت أهمية هذا البحث وسبب اختياره. وقد سرت في هذا البحث على الخطة التالية :

يتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث :

: في المعنى اللغوي والاصطلاحي للآداب والزفاف والدخول والوقاع ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : المعنى اللغوي والاصطلاحي للآداب. المطلب الثاني : المعنى اللغوي والاصطلاحي للزفاف.

المطلب الثالث : المعنى اللغوي والاصطلاحي للدخول. المطلب الرابع : المعنى اللغوي والاصطلاحي للوقاع.

: ما ورد في السنة النبوية من آداب الزفاف. وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الضرب على الدُف. المطلب الثاني : إباحة الغناء في العرس وغيره للنساء. المطلب الثالث : ما

يُقال للمتزوج.

: ما ورد في السنة النبوية من آداب الدخول. وفيه خمسة مطالب : المطلب الأول : السلام،

والدعاء ، ووضع اليد على الناصية. المطلب الثاني : صلاة ركعتين. المطلب الثالث : المحادثة والملاطفة. المطلب

الرابع : الاغتسال وتنظيف الجسد. المطلب الخامس : التطيُّب والتعطُّر.

: ما ورد في السنة النبوية من آداب الوقاع. وفيه عشرة مطالب : المطلب الأول : الملاعبة

والعناق والقُبلة قبل الوقاع. المطلب الثاني : التعرِّي بين الزوجين ، وما جاء فيه من سُنة. المطلب الثالث : التسمية

عند الوقاع ، والتعوُّذ من الشيطان ، وما ورد في فضلها. المطلب الرابع : ذُكر الله مُحدِّثاً ، وأقوال العلماء في ذلك.

المطلب الخامس : إتيان أهله في أية كيفية شاء عدا الدُّبر. المطلب السادس : أفضل هيئات الجماع. المطلب السابع :

توافق زوجته معه في الحصول على اللذة والإنزال. المطلب الثامن : وإذا أراد العود في الجماع ، فَيُسْتَحَب له الوضوء.

المطلب التاسع : الاغتسال من الجنابة. المطلب العاشر : في إفشاء أسرار الجماع.

ثم خاتمة البحث والفهارس العامة : فهرس للآيات ، وللأحاديث ، وللأحكام والمسائل الفقهية ، ولل كلمات

الغريبة ، وللمصادر والمراجع. وللمحتويات.

أما عن منهج البحث ، فهو منهج الجمع والدراسة والتحقيق ، ومن ثم استقراء الأحاديث والبحث عن فوائدها ، مع شرح وإيضاح ما يحتاج إلى ذلك ، من خلال كتب الشروح. وسأجمع ما أستطيعه من الأحاديث المتعلقة بالموضوع وأدرسها على النحو التالي : فإن كان الحديث في الصحيحين ، فأكتفي بتخريجه منهما ، وإن كان في أحدهما ، فأخرجه منه مع إضافة بعض المصادر الأخرى ، دون دراسة إسناده أو الحكم عليه أو ذكر طريق اللقاء. وإن كان في غيرهما ، فأدرسه دراسةً حديثة بذكر سنده ودراسة رجاله ، مبيّناً الحكم عليه مؤيداً ذلك بأقوال العلماء إن وُجد ، مع الاستفادة من الطرق والمتابعات والشواهد لتقوية الحديث. ثم أنقل شروح العلماء للمعاني اللغوية والفقهية من المتقدمين وغيرهم. أمّا عن منهجي في دراسة الرجال ، فإن كان الرجل متفقاً على توثيقه أو تضعيفه فأكتفي بالرجوع إلى الكاشف للذهبي ، والتقريب لابن حجر ثم أكتفي بعبارة التقريب. وإن كان مختلفاً في توثيقه أو تضعيفه فأرجع إلى المصادر الموسعة للوقوف على أقوال العلماء ، ثم أنقل ما أراه مناسباً من أقوالهم ، فإن وافق رأيي رأي ابن حجر اكتفيت بعبارته وأقدمه على غيره وإلاّ بيّنته. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

:

:

قال ابن فارس : فالأدب أن تجمع الناس إلى طعامك. وهي المأدبة والمأدبة. والآدب الداعي. قال طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى
لا ترى الآدب فينا ينتقى

والمآدب : جمع المأدبة. ومن هذا القياس الأدب أيضاً ؛ لأنه مجمع على استحسانه^(٣). وقال ابن منظور : أدب : الأدب : الذي يتأدب به الأديب من الناس ، سُميَ أدباً لأنه يأدبُ الناس إلى المحامد وينهاهم عن المقابح ، وأصل الأدب الدُّعاء. الأدب أدب النفس والدرس. والأدب الظرف وحُسن التناول ، وأدب بالضم فهو أديب من قوم أدباء. وأدبه فتأدب : علّمه ، وفلان قد إستأدب : بمعنى تأدب ، ويقال للبعير إذا ريض وذل : أديب مؤدب^(٤). والآدب هو رياضة النفس ومحاسن الأخلاق ، ويقع على رياضة محمودة يخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل^(٥). والآدب مصدر أدب : بكسر الدال وضمها : الجمع ، ومنه سُميَ حُسنُ الخُلُق أدباً ، لأنه يجمع الناس على استحسانه. وهو ما يستحب أن يكون في التصرف ، يقال آداب الزفاف ، آداب الصلاة ، أي مستحباتها^(٦) ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند العلماء عن المعنى اللغوي ، فللأدب عندهم عدة إطلاقات :

(٣) معجم مقاييس اللغة : [٧٤ - ١٧٥].

(٤) لسان العرب : [١ / ٩٣].

(٥) الكليات : [٦٥] ، التوقيف : [٤٤] ، التعريفات : [١٤].

(٦) معجم لغة الفقهاء : [١٥١].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

قال الكمال بن الهمام: الأدب: الخصال الحميدة^(٧)، ولذلك بؤيوا فقالوا: "أدب القاضي" وتكلموا في هذا الباب عما ينبغي للقاضي أن يفعله وما ينبغي أن ينتهي عنه. وكذلك قالوا: "آداب الاستنجاء" و"آداب الصلاة". وعرفه بعضهم بقوله: الأدب وضع الأشياء موضعها^(٨). وقد يطلق على كل ما هو مطلوب مندوباً أو واجباً مثل: (آداب الخلاء الاستنجاء) فمنه ما هو مندوب، ومنه ما هو واجب. ويطلق أحياناً على الزجر والتأديب بمعنى التعزير^(٩).

:

زَفَّتُ العروس وزَفَّ العروس يُزَفُّها بالضم زفاً وزفافاً وهو الوجه وأزَفْتُها وأزَفْتُها بمعنى وأزَفْتُها وأزَدَفْتُها. وحكى اللحياني: زَحَفَتْ زَوَافُها أي اللواتي زَفَنَها. والمزَفَّةُ المحفَّةُ وقيل: المحفة التي تُزَفُّ فيها العروس. قال الليث: زُفَّتِ العروس إلى زوجها زَفًّا^(١٠). وقال ابن الأثير: إن كسرت الزاي فمعناه يُسْرَع من زَفٍّ في مَشْيَيْه وأزَفَّ إذا أسرع، وإن فتحت فهو من زَفَّتِ العروس أزَفُّها إذا أهديتها إلى زوجها^(١١). وقال ابن فارس: زُفَّتِ العروس إلى زوجها. وزَفَّ القوم في سيرهم: أسرعوا. قال جل ثناؤه: ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَرْفُونَ﴾ [الصافات: ٩٤]^(١٢). وقال الحميدي: زُفَّتِ العروس إلى زوجها: أي حُمِلَتْ إليه بسرعة وإزعاج، ويُقال زَفَّ القوم في سيرهم إذا أسرعوا، قال تعالى: ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَرْفُونَ﴾ [الصافات: ٩٤]^(١٣). وقال المناوي: وزَفَفَ النعام: أسرع ومنه استعير زَفَّ العروس استعارة ما يقتضي السرعة لا لأجل مشيها؛ بل للذهاب بها على خفة من السرور^(١٤). وقيل: الزفاف بكسر الزاي: اسم من زَفَّ العروس إلى زوجها، أي: حملها إليه ليلة عرسها^(١٥).

جاء في الموسوعة الفقهية أن المعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي والعرس أعم من الزفاف^(١٦).

:

قال الفيومي: دخل بامراته دخولاً، والمرأة مدخول بها^(١٧). وقال مرتضى الزبيدي: ودخل بامراته، كناية عن الجماع، وغلب استعماله في الوطء الحلال. والمرأة مدخول بها^(١٨)... قيل: الدُّخْلَةُ: ليلة الزفاف^(١٩).

(٧) فتح القدير: [٥/ ٤٥٣].

(٨) الموسوعة الفقهية: [٢/ ٣٤٥].

(٩) المصدر السابق: [٢/ ٣٤٥].

(١٠) لسان العرب: [٦/ ٥٧].

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر: [٢/ ٣٠٥].

(١٢) معجم مقاييس اللغة: [٣/ ٤].

(١٣) تفسير غريب ما في الصحيحين: [٢٥٦].

(١٤) التوفيق على مهمات التعاريف: [٣٨٧].

(١٥) معجم لغة الفقهاء: [٢٣٣].

(١٦) الموسوعة الفقهية: [٣٠/ ٣٧].

(١٧) المصباح المنير: [١/ ١٩٠].

(١٨) تاج العروس: [١٤/ ٢٣٥].

(١٩) المعجم الوسيط: [١/ ٢٧٤].

وفي الاصطلاح : هو الوطء على سبيل الكناية. قال الزمخشري : والدخول كناية عن الجماع ، كقوله : بنى عليها وضرب عليها الحجاب^(٢٠). وقال البهوتي : والدخول بها وطؤها كُنِيَ عنه بالدخول^(٢١).

:
مواقعة الرجل امرأته إذا باضعها وخالطها. وواقع المرأة ووقع عليها : جامعها^(٢٢). وقال المناوي :
ويكنى بالمواقعة عن المجامعة^(٢٣).

كما يتضح لنا من المعنى اللغوي للوقاع أنه مجامعة المرأة ومباضعتها وأنه كما ذكر المناوي كذلك يكنى به عن المجامعة أي أنها ألفاظ ومفردات كلها تتعلق بالعلاقة الجنسية بين الزوجين. فالزواج اصطلاحاً هو : عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة ، بالوطء والمباشرة والتقبيل والضم وغير ذلك ، إذا كانت المرأة غير محرم بنسب أو رضاع أو صهر ، أو هو عقد وضعه الشارع ليفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة ، وحل استمتاع المرأة بالرجل^(٢٤). ويقول وهبه الزحيلي : النكاح عند أهل الأصول واللغة حقيقة في الوطء ، مجاز في العقد ، فحيث جاء في الكتاب أو السنة مجرداً عن القرائن يراد به الوطء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾^{(٢٥)(٢٦)} النكاح عند بعض الفقهاء : حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء ؛ لأنه المشهور في القرآن والأخبار^(٢٧). وقد قيل : ليس في الكتاب لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا قوله تعالى ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾^(٢٨). لخبر الصحيحين : (حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ)^(٢٩) ، ولصحة نفيه عن الوطء. فيقال هذا نكاح وليس بسفاح. وصحة النفي دليل المجاز ولأنه ينصرف إليه عند الإطلاق ، ولا يتبادر الذهن إلا إليه. فهو مما نقله العرف^(٣٠).

(٢٠) تفسير الكشاف : [١ / ٥١٧].

(٢١) كشاف القناع : [٥ / ١٧٢].

(٢٢) لسان العرب : [١٥ / ٣٧١].

(٢٣) التوقيف : [٧٣٢].

(٢٤) انظر : فتح القدير : [٣ / ١٨٦] ، مغني المحتاج : [٢ / ١٢٣] ، المغني : [٦ / ٤٤٥].

(٢٥) سورة النساء ، الآية : [٢٢].

(٢٦) الفقه الإسلامي وأدلته : [٧ / ٣٠].

(٢٧) فتح القدير : [٣ / ١٨٥] ، كشاف القناع : [٥ / ٥].

(٢٨) سورة البقرة ، الآية : [٢٣٠].

(٢٩) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطلاق ، باب من جَوَزَ الطلاق الثلاث : [ص : ٤٥٤ ، ح : ٥٢٦١] ، ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح ، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره : [ص : ٩١٨ ، ح : ١٤٣٣].

(٣٠) كشاف القناع : [٥ / ٥ - ٦].

:

لقد شرع الإسلام لهذه الأمة ألواناً من اللهو الحلال، وأشكالاً من الترفيه المباح كالرمي، وركوب الخيل، والسباحة، والمصارعة، ومسابقة العدو، والصيد، ومزاولة الأعمال الرياضية، والوسائل الجهادية... وغيرها. شرع هذه الألوان من اللهو الحلال تلبية للأشواق النفسية، واستجابة للفطرة البشرية لدى الإنسان، على أنه إذا زاولها ينشط للواجبات، وينهض بالمسؤوليات، ويتدرب على أسباب القوة ووسائل الجهاد. ولقد أباح الشرع ألواناً من اللهو والترفيه للمسلمين في حفلات الزفاف وليالي الأعراس... إلا أنه وضع حدوداً لهذه الإباحة، ورخص لنا في عدد من الأمور، لخصتها في ثلاثة مطالب، هي:

:

إنَّ مما أباحه الشرع للنساء في أوقات الأعراس، الضرب على الدف، وقد ورد فيه عدد من الأحاديث، منها:

١ - حديث الرُّبِيع بنت مَعُودٍ قالت: دخل النبي ﷺ غداة بني علي فجلس على فراشي كمجلسك مني وجويريات يضربن بالدف يند بن من قتل من آبائي يوم بدر حتى قالت الجارية: وفينا نبي يعلم ما في غدٍ، فقال النبي ﷺ: (لا تقولي هكذا، وقولي ما كنت تقولين) (٣١).

قال ابن حجر: "كمجلسك... أي مكانك: هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب، أو كان قبل نزول آية الحجاب، أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة، والأخير هو المعتمد، والذي وضح لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان عندما دخل عليها ونام عندها وتفلتيها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية، وجوز الكرمانى نفسه أن تكون الرواية "مجلسك" أي جلوسك ولا إشكال فيها" (٣٢). "جويريات يضربن بالدف: من المحتمل أن تكون هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء" (٣٣). "ويندبن: من الندب: أي تذكر النائحة الميت بأحسن أوصافه وأفعاله" (٣٤). "لا تقولي هكذا: أي اتركي ما يتعلق بمدحي الذي فيه الإطراء المنهي عنه" (٣٥). "وقولي بالذي كنت تقولين"... أي من ذكر المقتولين ونحوه (٣٦).

(٣١) أخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع، منها: في كتاب المغازي، باب (١٢)، [ص: ٣٢٦، ح: ٤٠٠١]، وأبو داود في سننه، في كتاب الأدب، باب في الغناء: [ص: ١٥٨٤، ح: ٤٩٢٢]، والترمذي في سننه في كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، [ص: ١٧٥٦، ح: ١٠٩٠]، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب النكاح، باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدف: [٣/ ٣٣٢، ح: ٢/ ٥٥٦٣]، وابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، في باب الغناء والدف: [ص: ٢٥٩٠، ح: ١٨٩٧]، وأحمد في المسند: [٦/ ٣٥٩، ٣٦٠].

(٣٢) فتح الباري: [٢٠٣/ ٩].

(٣٣) فتح الباري: [٢٠٣/ ٩].

(٣٤) النهاية لابن الأثير: [٣٤/ ٥].

(٣٥) فتح الباري: [٢٠٣/ ٩].

(٣٦) انظر: عون المعبود: [١٣/ ٢٦٤].

قال ابن حجر: "وفيه إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن حد المباح، وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج إلى ما ليس فيه" (٣٧).

٢- وحديث عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال نبي الله ﷺ: (يا عائشة، ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو) (٣٨).

جاء في شرح هذا الحديث: أن هذه المرأة التي زفتها عائشة رضي الله عنها كانت يتيمة في حجرها. وقوله: "ما كان معكم لهو؟"، وفي رواية شريك فقال ﷺ: فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني؟ قلنا: تقول ماذا؟ قال: تقول:

أتيناكم أتيناكم
فحيانا وحياكم
ولو لا الذهب الأحمر
ما حلت بواديكم
ولو لا الخنطة السوداء
ما سمت عذارىكم (٣٩)

٣- قال الإمام الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا هشيم بن بشير: أخبرنا أبو بلج عن محمد بن حاطب الجمحي قال: قال رسول الله ﷺ: (فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت) (٤٠).

(٣٧) فتح الباري: [٩ / ٢٠٣].

(٣٨) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب النكاح، باب النسوة يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة، [ص: ٤٤٦، ح: ٥١٦٢].

(٣٩) فتح الباري: [٩ / ٢٢٥ - ٢٢٦]، وسيأتي تحريجه بلفظ آخر صفحة [٣١٩].

(٤٠) سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، [ص: ١٧٥٦، ح: ١٠٨٨]، أخرجه النسائي في السنن الصغرى، في كتاب النكاح، باب إعلان النكاح بالصوت والدف [ص: ٢٣٠٦، ح: ٣٣٧١]، وابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، باب إعلان النكاح [ص: ٢٥٩٠، ح: ١٨٩٦]، وأحمد في المسند: [٣ / ٤١٨]، وفي [٤ / ٢٥٩]. والبيهقي في الكبرى: [٧ / ٢٨٩] روه من طرق عن هشيم به.

أحمد بن منيع: بن عبد الرحمن أبو جعفر البغوي الأصم. ثقة حافظ من العاشرة. مات سنة أربع وأربعين ومائتين، وله أربع وثلاثون. [الكاشف: ١٠ / ٢٩] [التقريب: ٨٥]

هشيم: بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ثقة كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد قارب الثمانين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٣ / ١٩٨] [التقريب: ٥٧٤]

أبو بلج: الفزاري، الكوفي، الواسطي، الكبير، اسمه يحيى بن أبي سليم أو ابن أبي سليم أو ابن أبي الأسود، قال البخاري: فيه نظر. وقال أحمد: روى حديثاً منكراً، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن حبان: يخطئ وهو صدوق، وقال السعدي: أبو بلج ليس بثقة، وقال الذهبي: وثقة ابن معين والدارقطني. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. قلت: والذي يظهر أنه صدوق.

[التاريخ الكبير: ٨ / ٢٧٩] الجرح والتعديل: [٩ / ١٥٣] [الكامل في ضعفاء الرجال: ٧ / ٢٦٨٥]

[الكاشف: ٣ / ٢٧٩] [التقريب: ٢٥٥]

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: في إسناده أبو بلج، وهو صدوق، وهشيم قد صرح بالتحديث. فهو حسن. قال الترمذي: حسن، وقال الحاكم في المستدرک: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. وقال الألباني في إرواء الغليل: [٧ / ٥٠، ح: ١٩٩٤]: حسن الإسناد.

أي فُرّق ما بين الحلال والحرام بالصوت... ويُقصد بذلك إعلان النكاح وذلك بالصوت والذكر به في الناس، يقال: له صوت وصيت^(٤١). قال ابن الملك: ليس المراد أن لا فرق بين الحلال والحرام في النكاح إلا هذا الأمر، فإن الفرق يحصل بحضور الشهود عند العقد بل المراد الترغيب إلى إعلان أمر النكاح بحيث لا يخفي على الأبعد. فالسنة إعلان النكاح بضرب الدف وأصوات الحاضرين بالتهنئة أو النغمة في إنشاد الشعر المباح^(٤٢). ويقول المباركفوري: "الظاهر عندي والله أعلم أن المراد بالصوت ها هنا، الغناء المباح بالدف في العرس، يدل عليه حديث الربيع بنت مَعُوذ^(٤٣)، وهو حديث صحيح أخرجه البخاري"^(٤٤). وقال البيهقي: "فبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا خطأ، وإنما معناه عندنا إعلان النكاح واضطراب الصوت به والذكر في الناس"^(٤٥). وقال بعض أهل التحقيق ما ذكره البيهقي محتمل وليس الحديث نصاً فيه فالأول محتمل أيضاً فالجزم بكونه خطأ لا دليل عليه عند الإنصاف والله تعالى أعلم^(٤٦).

فلا يمكن أن يكون مراده أن الاستدلال به على السماع خطأ، وهذا ظاهر لأن الاحتمال يفسد الاستدلال، لكن قد يقال: ضم الصوت إلى الدف شاهد صدق على أن المراد هو السماع، إذ ليس المتبادر عند الضم غيره مثل تبادره فصيح الاستدلال إذ ظهور الاحتمال يكفي في الاستدلال^(٤٧). قلت: بل الجمع بينهما، وهو الذي تدل عليه الأدلة.

٤- وقال الإمام الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هارون: حدثنا عيسى بن ميمون [الأنصاري] عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: (أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف).^(٤٨)

(٤١) انظر: تحفة الأحوزي: [٢٠٩/٤].

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) سبق تخريجه ودراسته في صفحة: [٣١٤].

(٤٤) تحفة الأحوزي: [٢٠٩ / ٤].

(٤٥) السنن الكبرى للبيهقي: [٢٩٠/٧].

(٤٦) انظر: سنن النسائي بشرح السيوطي: [١٢٧ / ٦].

(٤٧) سنن النسائي بشرح السيوطي: [١٢٧/٦].

(٤٨) سنن الترمذي، كتاب النكاح باب ما جاء في إعلان النكاح [ص: ١٧٥٦، ح: ١٠٨٩]، أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب النكاح باب إعلان النكاح: [ص: ٢٥٩٠، ح: ١٨٩٥]، وأبو نعيم في الحلية: [٢٦٥/٣]، والبيهقي في الكبرى: [٢٩٠/٧]، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: [١٣٧/٤]، وابن الجوزي في العلل المتناهية: [٢٦٧/٢]، ح: ١٣٣ من طرق عن القاسم بن محمد به.

أحمد بن منيع: ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في صفحة [٣١٤].

يزيد بن هارون: ابن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ثقة ... عابد من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٢٥١ / ٣] [التقريب: ٦٠٦ =]

في قوله: "أعلنوا هذا النكاح" أي بالبيّنة، فالأمر للوجوب أو بالإظهار والاشتهار. وكونه في المساجد... هو إما لأنه أَدعى للإعلان أو لحصول بركة المكان^(٤٩). وقوله: "اضربوا عليه بالدفوف" أي على النكاح بالدفوف ولكن خارج المسجد. وقال الفقهاء: المراد بالدف ما لا جلاجل له^(٥٠) واستدل بقوله: "واضربوا" على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال لعموم النهي عن التشبه بهن^(٥١). والغناء المباح في العرس مختص بالنساء فلا يجوز للرجال^(٥٢). وهذا الحديث صريح في إباحة الضرب بالدفوف لإعلان النكاح، ويكون عادة بعد عقد النكاح وفي العرس. فقد جاء في المغني لابن قدامة وقال الإمام أحمد: لا بأس بالدف ولأن إعلان النكاح والضرب فيه بالدف إنما يكون في الغالب بعد عقده^(٥٣).

:

ومما أباحه الشرع للنساء في أوقات الأعراس الغناء، وقد جاء فيه عدد من الأحاديث:
١- حديث الرُّبَيْع بنت مُعوذٍّ: وفيه إشعار بالغناء وقد سبق الحديث عنه في المطلب السابق^(٥٤).

=عيسى بن ميمون: المدني مولى القاسم بن محمد يعرف بالواسطي ويقال له ابن تليدان، وفرق بينهما ابن معين وابن حبان وابن ميمون. ضعيف من السادسة/ قال عند الدارقطني: متروك، وقال عنه الذهبي: ضعفه. أخرج له الترمذي وابن ماجه.
[العلل الواهية: ٢/٢٣٨] [الكاشف: ٢/٣١٩] [التقريب: ٤٤١]
القاسم بن محمد: ابن أبي بكر الصديق التيمي ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب ما رأيت أفضل منه. من كبار الثالثة. مات سنة ست ومائة على الصحيح، أخرج له الجماعة. [الكاشف: ٢/٣٣٨] [التقريب: ٤٥١]
على هذا، فالحديث في إسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف، فالحديث بهذا الإسناد يكون ضعيفاً، لكن الأحاديث الأخرى التي جاءت بهذا المعنى تقوية/ قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف. وقال الألباني في السلسلة الضعيفة: [٤٠٩/٣]، حديث رقم ٩٧٨ ضعيف بهذا التمام. كما أن للجملية الأولى من الحديث شاهداً من حديث عبدالله بن الزبير، أن النبي ﷺ قال: (أعلنوا النكاح)، وقد أخرجه أحمد في المسند: [٥/٤]، والبخاري في مسنده: [١٧١/٦]، ح: [٢٢١٤]، وابن حبان كما في الإحسان [٣٧٤/٩]، [٤٠٦٦] والحاكم في المستدرک: [١٨٣/٢]، وأبو نعيم في الحلية: [٣٢٨/٨]، والبيهقي في الكبرى: [٢٨٨/٧] كلهم من طرق عن ابن وهب عن عبدالله بن الأسود عن عامر به.
(٤٩) انظر: تحفة الأحوذى: [٤/٢١٠].

(٥٠) المصدر السابق. والجلاجل جمع جُلْجُل وهو الجرس الصغير الذي يُعلّق في أعناق الدواب وغيرها [النهاية لابن الأثير: ١/٢٨٤].

(٥١) المصدر السابق.

(٥٢) المصدر السابق.

(٥٣) انظر: المغني: [٦/ ٥٣٧ - ٥٣٨].

(٥٤) صفحة: [٣١٤].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

٢- حديث عائشة رضي الله عنها، وقد سبق الحديث عنه في المطلب السابق^(٥٥).

٣- قال الإمام النسائي: أخبرنا علي بن حجر قال: حدثنا شريك عن أبي إسحق عن عامر بن سعد، قال: دخلتُ على قُرْظَةَ بن كَعْب وأبي مسعود الأنصاري في عرس وإذا جوارٍ يغنين فقلت أنتما صاحبَا رسول الله ﷺ ومن أهل بدر يفعل هذا عندكم؟ قالوا: اجلس إن شئت فاسمع معنا وإن شئت فاذهب، فإنه قد رُخِّص لنا في اللهو عند العرس^(٥٦).

(٥٥) انظر: نص الحديث وشرحه صفحة: [٣١٤].

(٥٦) السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب اللهو والغناء في العرس [٣ / ٣٣٢، ح: ٥٥٦٥] وفي الصغرى في كتاب النكاح، باب اللهو والغناء عند العرس: [ص: ٢٣٠٧، ح: ٣٣٨٥]، والبيهقي في الكبرى: [٧ / ٢٨٩] من طريق شريك عن أبي إسحاق. وأخرجه الحاكم في المستدرك: [١ / ١٠٢] من طريق إسرائيل عن عثمان بن أبي زرعة عن عامر بن سعد به. **علي بن حُجْر**: ابن إياس السعدي، المروزي، نزيل بغداد، ثم مرو، ثقة حافظ، من صغار التاسعة مات سنة أربع وأربعين ومائتين وقد قارب المائة أو جاوزها. أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي.

[الكاشف: ٢ / ٢٤٤] [التقريب: ٣٩٩]

شريك: بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبد الله. قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. وقال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني وغير واحد: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط. وقال الذهبي: وثقة ابن معين وقال غيره: سييء الحفظ.

[العلل الواهية: ٢ / ٢٢٥] [المغني في الضعفاء: ١ / ٢٩٧] [الكاشف: ٢ / ١٠] [التقريب: ٢٦٦] **أبو إسحق**: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال علي، ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحق السبيعي، ثقة مكثّر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك. قال الذهبي: كان صواماً قواماً، ثقة نبيلاً، شاخ ونسي، لم يضعفه أحد وسمع منه ابن عيينة وقد تغير شيئاً. وهو مدلس وقد عنعن. أخرج له الجماعة.

[المغني في الضعفاء: ٢ / ٤٨٦] [الكاشف: ٢ / ٢٨٨] [التقريب: ٤٢٣] **عامر بن سعد**: البجلي، مقبول من الثالثة. قال الدارقطني: مقبول. وقال الذهبي: وثق، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

[العلل الواهية: ١ / ١٩٩] [الكاشف: ٢ / ٤٩] [التقريب: ٢٨٧]

فعلى هذا يتبين أن: الحديث في إسناده **شريك** بن عبد الله وهو صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ تولّى القضاء، وقد جاء الحديث من طريق آخر عند الحاكم عن إسرائيل عن عثمان عن عامر. فمدار الحديث على عامر، وهو لا بأس به، لذا فالحديث يكون حسناً ويقويه الحديث السابق.

الحديث صريح في إباحة الغناء للنساء دون الرجال، وإباحة سماع الرجال للغناء عند العرس؛ لأنه من وسائل إعلانه واشتغاره بين الناس. وقال السندي: هذا الحديث وأمثاله يبين المراد من الصوت الوارد عند النكاح^(٥٧).

٤- وقال ابن ماجه: حدثنا إسحق بن منصور: أنبأنا جعفر بن عون: أنبأنا الأجلح بن عبد الله عن أبي الزبير عن ابن عباس قال: أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار. فجاء رسول الله ﷺ فقال: (أهديتم الفتاة؟) قالوا: نعم، قال: (أرسلتم معها من يغني؟) قالت: لا. فقال رسول الله ﷺ: (إن الأنصار قوم فيهم غزل فلو بعثتم معها من يقول: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحيّاكم)^(٥٨).

(٥٧) سنن النسائي بشرح السيوطي [٦ / ١٣٥].

(٥٨) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الغناء والدف: [ص: ٢٥٩١، ح: ١٩٠٠] أخرجه أحمد في المسند: [٣ / ٣٩١] من طريق أسود بن عامر، والبيهقي في السنن الكبرى، [٧ / ٢٨٩] من طريق أبي عوانه، وسبق تخريجه بلفظ آخر عند البخاري صفحة: (٣١٤). عن الأجلح به.

اسحق بن منصور: ابن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت من الحادية عشرة مات سنة إحدى وخمسين ومائتين.

[الكاشف: ١ / ٦٥] [التقريب: ١٠٣]

جعفر بن عون: ابن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي، صدوق من التاسعة مات سنة ست، وقيل سبع ومائتين، ومولده سنة عشرين، وقيل سنة ثلاثين. قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أحمد: جعفر بن عون ليس به بأس كان رجلاً صالحاً، صدوق. وقال الذهبي: ثقة.

[الجرح والتعديل: ٢ / ٤٨٥] [الكاشف: ١ / ١٣٠] [التقريب: ١٤١]

الأجلح: ابن عبدالله بن حجية يكنى أبو حجية الكندي يقال اسمه يحيى، صدوق شيعي، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين ومائة. وثقة بن معين وغيره، وضعفه النسائي وقال الجوزجاني: الأجلح مفترى، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة يروي عنه الكوفيون وغيرهم ولم أجد له شيئاً منكراً مجاوز الحد لا إسناداً ولا متناً. أرجو أن لا بأس به. وقال الذهبي: شيعي لا بأس بحديثه ولينة بعضهم.

[الكامل في ضعفاء الرجال: ١ / ١٧-٤١٩] [الكاشف: ١ / ٥٣] [المغني في الضعفاء: ١ / ٣٣] [التقريب: ٩٦]

أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم، أبو الزبير المكي، مات سنة ست وعشرين ومائة. قال ابن معين: ثقة، ووثقه يعقوب ابن شيبه ووثقه كذلك النسائي وابن حبان وابن المديني وابن سعد. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال ابن عدي حسنه الإمام أحمد. وقال الذهبي حافظ ثقة. أخرج له الجماعة. وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدللس. قلت الظاهر أنه ثقة يدللس.

[التاريخ الكبير: ١ / ٢٢١] [الجرح والتعديل: ٨ / ٧٤] [الكامل في الضعفاء الرجال: ٦ / ٢١٣٣] [الكاشف: ٣ / ٨٤] [التقريب: ٥٠] [تهذيب

التهذيب: ٩ / ٤٤٠]

فعلى هذا يتبين أن الحديث: في إسناده أبو الزبير وهو ثقة يدللس وقد عنعن. فالحديث ضعيف إلا أن أصله في البخاري وقد مر الحديث عند صفحة (٣١٤). قال البوصيري في مصباح الزجاجة: [١ / ٣٣٤]: وله شاهد من حديث جابر رواه النسائي في الكبرى: [٣ / ٣٣٢، ح: ٢ / ٥٥٦٦]، والبيهقي في الكبرى: [٧ / ٢٨٩]. وله شاهد آخر من حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط: [٤ / ١٦٥] إلا أن رجاله ضعفاء كما قال الألباني في الإرواء: [٧ / ٥١]، وقد أشار إلى حديث ابن عباس وقال: أنه حسن لولا عنعنة أبي الزبير، لكن حسن بالذي قبله.

قال السندي: "أي أرسلتموها إلى بيت بعلمها. والغزل: اسم من المغازلة بمعنى محادثة النساء ومثلهم لا يخلو عن حب التغني"^(٥٩). فيه دليل على الإباحة الصريحة للغناء بالنسبة للنساء، بشرط أن لا يفضي إلى محرّم أو يكون فيه غناء محرّم، وأن يكون في أوساطهن.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : "وبالجملة قد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يشرع لصاحلي أمتهم وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع الأبيات الملحنة مع ضرب بالكف أو ضرب بالقضيب أو الدف. كما لم يبح لأحد أن يخرج عن متابعتهم وإتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة لا في باطن الأمر ولا في ظاهره ولا لعامي ولا لخاصي، ولكن رخص النبي ﷺ في أنواع من اللهو في العرس ونحوه، كما رخص للنساء أن يضربن بالدف في الأعراس والأفراح. وأمّا الرجال على عهدنا، فلم يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف بل قد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال: (التصفيق للنساء والتسبيح للرجال)^(٦٠)، و (لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء)^(٦١). ولما كان الغناء والضرب بالدف والكف من عمل النساء كان السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال مخنثاً، ويسمون الرجال المغنين مخانيث، وهذا مشهور في كلامهم. ومن هذا الباب حديث عائشة رضي الله عنها لما دخل عليها أبوها رضي الله عنه في أيام العيد وعندها جاريتان من الأنصار تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بُعث، فقال أبو بكر رضي الله عنه أئبزمار الشيطان في بيت رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ معرضاً بوجهه عنهما مقبلاً بوجهه الكريم إلى الحائط، فقال: (دعهما يا أبا بكر فإن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا أهل الإسلام)^(٦٢). ففي هذا الحديث بيان أن هذا لم يكن من عادة النبي ﷺ وأصحابه الاجتماع عليه، ولهذا سمّاه الصديق زممار الشيطان. والنبي ﷺ أقرّ الجوّاري عليه معللاً ذلك بأنه يوم عيد والصغار يرخص لهم في اللعب في الأعياد، وكان لعائشة لعب تلعب بهن ويحثن صواحباتها من صغار النسوة يلعبن معها. وليس في حديث الجاريتين أن النبي ﷺ استمع إلى ذلك. والأمر والنهي إنما يتعلق بالاستماع لا بمجرد السماع، كما في الرؤية فإنه إنما يتعلق بقصد الرؤية لا بما يحصل منها بغير الاختيار، وكذلك اشتمام الطيب إنما ينهى المحرم عن قصد الشم.

(٥٩) حاشية السندي: [١٥٥/٤].

(٦٠) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العمل في الصلاة، باب التصفيق للنساء: [ص: ٩٣، ح: ١٢٠٣]، ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب تسبيح الرجال وتصفيق المرأة. [ص: ٧٤٦، ح: ٤٢٢].

(٦١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس، باب المتشبهين بالنساء. [ص: ٥٠١، ح: ٥٨٨٥]، وأبو داود في سننه، في كتاب اللباس، باب في لباس النساء: [ص: ١٥٢٢، ح: ٤٠٩٧]، عن محمد بن أبي يحيى به، والترمذي في سننه، في كتاب الأدب، باب ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء: [ص: ١٩٣١، ح: ٢٧٨٤] عن قتادة، وابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، باب في المخنثين: [ص: ٢٥٩، ح: ١٩٠٤] عن قتادة به.

(٦٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العيدين، باب سنة العيدين لأهل الإسلام: [ص: ٧٥، ح: ٩٥٢]، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه. [ص: ٨١٦، ح: ١٨٩٢].

فأما إذا شَمَّ ما لم يقصده فإنه لا شيء عليه. وكذلك في مباشرة المحرمات كالحواش الخمس من السمع والبصر والشم والذوق واللمس إنما يتعلق الأمر والنهي من ذلك بما للعبد فيه قصد وعمل، وأما ما يحصل بغير اختياره فلا أمر فيه ولا نهى. وهذا مما وجَّه به الحديث الذي في السنن عن ابن عمر أنه كان مع النبي ﷺ فسمع صوت زمارة راع فعدل عن الطريق وقال "هل تسمع؟ هل تسمع؟" حتى انقطع الصوت.

فإن من الناس من يقول بتقدير صحة هذا الحديث، لم يأمر ابن عمر بسد أذنيه!! فيُجاب بأنه كان صغيراً، أو يُجاب بأنه لم يكن يستمع وإنما كان يسمع، وهذا لا إثم فيه، وإنما النبي ﷺ فعل ذلك طلباً للأفضل والأكمل كمن اجتاز بطريق فسمع قوماً يتكلمون بكلام محرَّم فسد أذنيه كيلا يسمعه، فهذا حسن. ولو لم يسد أذنيه لم يَأْثَم بذلك اللهم إلا أن يكون في سماعه ضرر ديني لا يندفع إلا بالسد^(٦٣). قلتُ: والذي يظهر لي أن الممنوع هو أن يفعل الرجل ما تفعله المرأة من الضرب على الدف والتصفيق والغناء والتمايل، وأما الاستماع فيجوز إذا أمنت الفتنة، وكان ضرباً على الدف لا مزماراً، وكان الضارب بها الجوّاري.

:

بلا شك أن السنة النبوية وتعاليم ديننا الحنيف حريصة على إسعاد البشرية ورفاهيتها، لذلك لم يغب عن بالها مثل هذه المناسبات العظيمة وتوضيح كيفية التهئة للعروسين. فقد جاء ما يدل على التهئة... لإدخال السرور عليهما.

١- قال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا عبد العزيز بن سهيل عن أبيه: عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ كان إذا رَفَأَ الإنسان إذا تزوج قال: (بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير)^(٦٤).

(٦٣) مجموع الفتاوى: [١١/ ٥٦٥ - ٥٦٧].

(٦٤) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما يقال للمتزوج: [ص: ١٣٧٩، ح: ٢١٣٠]، أخرجه الترمذي سننه، في كتاب النكاح، باب ما جاء فيما يقال للمتزوج: [ص: ١٧٥٦، ح: ١٠٩١]، والنسائي في عمل اليوم والليلة: [٢٥٩]، وابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، باب تهئة النكاح: [ص: ٢٥٩١، ح: ١٩٠٥]، وأحمد في المسند: [٣٨١/٢]، والدارمي في سننه: [٢/ ١٨٠، ح: ٢١٧٤]، وابن حبان في صحيحه: انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: [٣٥٩/٩، ح: ٤٠٥٢]، والحاكم في المستدرک: [٢/ ١٨٣]، والبيهقي في الكبرى: [٧/ ١٤٨] من طرق عن عبد العزيز الدراوردي، به.

قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي أبو رجاء. ثقة ثبت، مات سنة أربعين ومائتين.

[الكاشف: ٣/ ٣٤١] [التقريب: ٤٥٤]

عبدالعزیز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد. قال ابن معين: هو أحب إلي من فليح. وقال أحمد إذا حدث من حفظه بهم ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم، وقال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر. صدوق.=

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

رفاً: الرِّفاء: الالتئام والاتفاق والبركة والنماء، وهو من قولهم رفأت الثوب رفاً ورفوته رفواً^(٦٥).

أي هنأه ودعا له، وكان من دعائهم للمتزوج في الجاهلية أن يقولوا بالرفاء والبنين، ونهي رسول الله ﷺ أن يقال للمتزوج بالرفاء والبنين^(٦٦)، واختُلف في علة النهي عن ذلك، فقيل لأنه لا حمد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله، وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر^(٦٧).

وفي قوله "وجمع بينكما في خير"، قال الزمخشري: "معناه أنه كان يضع الدعاء له بالبركة موضع الترفئة"^(٦٨).

٢- قال ابن ماجه: حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن عبد الله ثنا أشعث عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب أنه تزوج امرأة من بني جشم فقالوا: بالرفاء والبنين. فقال: لا تقولوا هكذا. ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ: (اللهم بارك لهم وبارك عليهم)^(٦٩).

= [الكشاف: ٢ / ١٧٨] [المغنى في الضعفاء: ٢ / ٣٩٩] [التقريب: ٣٥٨]

سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني مات في خلافة المنصور، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً، قال ابن عيينه: نعهه ثبتاً في الحديث، وقال أحمد: ما أصلح حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس وقال ابن معين: ليس بحجة، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه بآخره. قلت: اختلف فيه توثيقاً وتجريحاً.

فهو صدوق [الكشاف: ١ / ٣٢٧] [تهذيب التهذيب: ٤ / ٢٦٣] [التقريب: ٢٥٩]

أبوه: ذكوان، أبو صالح السمان الزيات المدني ثقة ثبت كان يجلب الزيت إلى الكوفة، مات سنة (١٠١) قلت: الذي يظهر مما سبق أن الحديث حسن قال الترمذي: حسن صحيح، وقال الحاكم: اسناده صحيح على شرط مسلم، وقال الألباني في صحيح الجامع ٢٢٠/٤: صحيح.

[الكشاف: ١ / ٣٢٧] [تهذيب التهذيب: ٤ / ٢٦٣] [التقريب: ٢٥٩]

(٦٥) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: [٢ / ٢٤٠].

(٦٦) انظر: عون المعبود: [٦ / ١٦٦].

(٦٧) انظر: فتح الباري: [٩ / ٢٢٢].

(٦٨) الفائق في غريب الحديث: [٢ / ٤٨].

(٦٩) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب تهنة النكاح: [ص: ٢٥٩١، ح: ١٩٠٦]، أخرجه النسائي في السنن الصغرى في كتاب النكاح، باب كيف يدعى للرجل إذا تزوج: [ص: ٢٣٠٦، ح: ٣٣٧٣]، = وعبد الرزاق في المصنف: [٦ / ١٨٩]، وابن أبي شيبة في المصنف: [٤ / ٣٢٣]، وأحمد في المسند: [٣ / ٤٥١]، والدارمي في سننه: [٢ / ١٣٤] جميعهم عن الحسن به.

محمد بن بشار: بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بدار ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين وله بضع وثمانون سنة. أخرج له الجماعة. [الكشاف: ٣ / ٢١] [التقريب: ٤٦٩] =

:

بعد أن زفنا الزوجة إلى زوجها في المبحث السابق ففي هذا المبحث ، نوضح المراحل والخطوات التي ينبغي أن يسير عليها المتزوج ليلة الزفاف من حين أن يخلو بعروسه إلى أن تتم الواقعة... . ليعلم أن الإسلام بتشريعته الشامل لكل مناحي الحياة علمنا كل شيء حتى آداب الدخول والخلوة وأصول المعاشرة الزوجية. وفيه ستة مطالب :

:

ويستحب أن يضع يده على رأس زوجته ويسمي الله سبحانه ، ويدعو لها بالبركة.
قال البخاري : عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ (إذا تزوج أحدكم امرأة ، أو اشترى خادماً ، فليقل : اللهم إني أسألك خيرها ، وخير ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه ، وإذا اشترى بغيراً فليأخذ بذروة سنامه ، وليقل مثل ذلك) ^(٧٠)

=محمد بن عبد الله: بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ثقة من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومائتين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٥٧/٣] [التقريب: ٤٩٠]

أشعث: بن عبد الله بن جابر الحداني ، الأزدي ، بصري ، يكنى أبا عبد الله وقد ينسب إلى جده وهو الحملي ، صدوق من الخامسة.

[الكاشف: ١ / ٨٣] [التقريب: ١١٣]

الحسن: بن أبي الحسن البصري بن يسار الأنصاري مولاهم ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول : حدثنا وخطبنا ، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة ، هو رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومائة ، وقد قارب التسعين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١ / ١٦٠] [التقريب: ١٦٠]

فعلى هذا يتبين أن الحديث : فيه أشعث وهو صدوق ، فيكون الحديث حسناً... قال الحافظ في الفتح [٢٢٢/٩]: رجاله ثقات ، إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما قيل. وقال بعض المحققين المعاصرين " وهذه دعوى لا دليل عليها ، فالحسن سمع من صحابة أقدم من عقيل ". قال الألباني في [آداب الزفاف: ١٠٤ - ١٠٥] ، ولكن الحسن وهو البصري مدلس معروف بذلك وهو لم يصرح بسماعه ها هنا من عقيل ، فهذا في حكم المنقطع ، لكن رواه أحمد في المسند من طريق آخر عن عقيل فهو قوي بمجموع الطريقين: [٢٠١/١ ، ٤٥١/٣] ، ثم وجدت له طريقاً ثالثاً في الموضح للخطيب البغدادي [٢٥٥ / ٢]. وكذا صححه الألباني في : صحيح سنن ابن ماجه: [٣٢٢/١] ، ح: ١٩٠٦.

(٧٠) صحيح البخاري: في أفعال العباد [ص: ٧٧] معلقاً ، وأبو داود في سننه ، في كتاب النكاح ، باب جامع النكاح [ص: ١٣٨١] ، ح: ٢١٦٠ ، والنسائي في السنن الكبرى ، في كتاب عمل اليوم والليلة: [٧٤/٦] ، ح: ١٠٠٩٣ وابن ماجه في سننه في كتاب النكاح ، باب ما يقول الرجل إذا دخل عليه أهله [ص: ٢٥٩٢] ، ح: ١٩١٨ ، والحاكم في المستدرک: [٢ / ١٨٥] ، والبيهقي في السنن الكبرى: [٧ / ١٤٨] من طرق عن محمد بن عجلان به. =

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

وقال أبو داود: زاد أبو سعيد^(٧١): "ثم ليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة في المرأة والخادم".
"اللهم إني أسألك خيرها": أي خير ذاتها وخير ما جبلتها عليه: أي خلقتها وطبعتها عليه من الأخلاق
البهية، أما البعير "بذروة سنامه": أي فليأخذ بأعلاه^(٧٢). وأما المرأة "العروسة" فليأخذ "بناصيتها": أي الشعر
الكائن في مقدم الرأس^(٧٣).

وروى في الموطأ أخبرنا أبو مصعب، قال حدثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم؛ أن رسول الله ﷺ قال:
(إذا تزوج أحدكم المرأة، فليأخذ بناصيتها، وليدع بالبركة)^(٧٤).
قال النووي: "قال الشافعي في القديم: وإذا تزوج رجل امرأة فأحب له أول ما يراها أن يأخذ بناصيتها
ويدعو باليمن والبركة، فيقول: بارك الله لكل واحد منا في صاحبه، لأن هذا بدء الوصلة بينهما، فأستحب له
أن يدعو بالبركة، والأمر كما قال الشافعي رضي الله عنه"^(٧٥).

= ابن عجلان: هو محمد بن عجلان المدني، من الخامسة ن مات سنة ثمان وأربعين ومائة. وثقه ابن معين وأحمد، وقال غيرهما
سيء الحفظ. وقال الحافظ: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

[الكاشف: ٦٩/٣] [التقريب: ٤٩٦]

عمرو بن شعيب: بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. من الخامسة، مات سنة ثمان وعشرة ومائة. قال القطان: إذا روى عنه
ثقة فهو حجة. وقال أحمد: ربما احتججنا به. وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به.
وقال أبو داود: ليس بحجة. وقال الحافظ: صدوق.

[الكاشف: ٢٨٦/٢ - ٢٧٨] [التقريب: ٤٢٣]

أبيه: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. صدوق ثبت سماعه من جده، من الثالثة.

[الكاشف: ١٢/٢] [التقريب: ٢٦٧]

فعلى هذا يتبين أن التوسط في إسناد هذا الحديث أنه حسن، وليس هو من أحاديث أبي هريرة عند ابن عجلان. قال الحاكم: "هذا
حديث صحيح على ما ذكرناه من رواية الأئمة الثقات عن عمرو بن شعيب ولم يخرجناه عن عمرو في الكتابين". وقال
الألباني في صحيح سنن أبي داود: [٤٠٦/٢، ح: ١٨٩٢]: "حسن". وقال في شرح السنة: [١١٨/٥]: "صححه
الحاكم، ووافقه الذهبي، وجوّد إسناده الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الأحياء".

(٧١) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الأشج، ثقة من العاشرة، ومن شيوخ أبي داود: [التقريب: ٣٠٥].

(٧٢) النهاية لابن الأثير: [١٥٩/٢].

(٧٣) انظر: عون المعبود: [٦ / ١٩٧].

(٧٤) موطأ الإمام مالك، في كتاب النكاح، باب (٢٢) جامع النكاح: [١ / ٥٩٨، ح: ١٥٥٢]. قال المحقق للموطأ: مرسل،

قلت: هو كذلك فإن زيد بن أسلم العدوي مولى عمر ثقة يرسل كثيراً [الكاشف: ٢٦٣/١]، [التقريب: ٢٢٢].

(٧٥) المجموع: [٤١٥/١٦].

وقال الشوكاني: " فيه استحباب الدعاء بما تضمنه الحديث عند تزوج المرأة وملك الخادم والدابة وهو دعاء جامع لأنه إذا لقي الإنسان الخير من زوجته أو خادمه أو دابته وجنب الشر من تلك الأمور، كان في ذلك جلب النفع واندفاع الضرر" (٧٦).

:

أي يستحب للعروسين أن يصليا ركعتين ويدعوا الله سبحانه بعد الصلاة. قال ابن أبي شيبة: حدثنا ابن إدريس عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال: تزوجت وأنا مملوك فدعوت نفراً من أصحاب النبي ﷺ فيهم ابن مسعود وأبو ذر وحذيفة، قال: وأقيمت الصلاة، قال: فذهب أبو ذر ليتقدم فقالوا إليك، قال: أو كذلك؟ قالوا: نعم! قال: فتقدمت إليهم وأنا عبد مملوك وعلموني فقالوا: إذا ادخل عليك أهلك فصل عليك ركعتين ثم سل الله تعالى من خير ما دخل عليك وتعوذ به من شره ثم شأنك وشأن أهلك (٧٧).

فيه الأمر بصلاة ركعتين حين الخلوة بالأهل. وفيه دعاء الله سبحانه وتعالى بخيرها والاستعاذة من شرها.

(٧٦) نيل الأوطار: [٢٤١/٦].

(٧٧) مصنف ابن أبي شيبة: [٥٦٠ / ٣]، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في: [٦ / ١٩١، ح: ١٠٤٦٢] من طريق داود عن أبي نضرة، وأخرجه البيهقي في الكبرى: [٣ / ١٢٦] من طريق قتادة عن أبي نضرة به.

ابن إدريس: هو عبد الله ابن إدريس بن يزيد عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، وله بضع وسبعون سنة. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٢ / ٦٤] [التقريب: ٢٩٥].

داود: هو داود بن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد، البصري، ثقة متقن كان يهيم بأخرة من الخامسة، مات سنة أربعين ومائة، وقيل قبلها.

[الكاشف: ١ / ٢٢٥] [التقريب: ٢٠٠].

أبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة، العبدي، العوفي، البصري، ثقة من الثالثة، مات سنة ثمان - أو تسع ومائة.

[الكاشف: ٣ / ١٥٤] [التقريب: ٥٤٦].

أبو سعيد مولى أبي أسيد: الأنصاري، روى عنه أبو نضرة مقتل عثمان بطوره، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه جماعة من الصحابة وروى عنه أبو نضرة [الثقات لابن حبان ٥/٥٨٨] [أسد الغابة ٥/١٤١].

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: في إسناده مولى أبي أسيد وهو مقبول كما هو رأي ابن حجر فيمن ذكرهم ابن حبان في الثقات وليس لأحد فيه كلام. فالحديث بهذا الإسناد يكون ضعيفاً. وله شاهد من حديث ابن مسعود موقوف عليه وهو بنحو حديث أبي أسيد. أخرجه عبد الرزاق في المصنف: [١٩١/٦] وسنده صحيح. كما قال الألباني في آداب الزفاف.

:

ويستحب للزوج أن يحدث ويلاطف عروسه ويقدم لها شيئاً تشربه أو تأكله ؛ لأن في ذلك إيناساً لها وزوالاً لو حشتها ، وفتحاً لأواصر المودة والمحبة بينهما . وقد جاء فيه : ١ - قال الإمام أحمد : حدثنا أبو اليمان أنا شعيب قال حدثني عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين قال حدثني شهر بن حوشب أن أسماء بنت يزيد بن السكن إحدى نساء بني عبد الأشهل دخل عليها يوماً فقربت إليه طعاماً فقال لا أشتهيه ، فقالت : إني قِئْتُ عائشة لرسول الله ﷺ ثم جئته فعدوته لجلوتها ، فجاء فجلس إلى جنبها فأتى بعُسٍّ لبن فشرب ثم ناولها النبي ﷺ فخفضت رأسها واستحيَتْ ، قالت أسماء فأنتهرْتُها وقلت لها : خُذي من يد النبي ﷺ ، قالت : فأخذت فشربت شيئاً ، ثم قال لها النبي ﷺ : (أَعْطِي تَرْبِكَ) . قالت أسماء : فقلت يا رسول الله بل خُذْه فَاشْرَبْ مِنْهُ ثُمَّ ناولنيه من يدك ، فأخذه فشرب منه ثم ناولنيه ، قالت : فجلستُ ثم وضعته على رُكْبتي ثم طَفَقْتُ أُدِيرُهُ وَأَتْبِعُهُ بِشَفْطِي لِأُصِيبَ مِنْهُ مَشْرَبَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثم قال لسورة عندي : (ناوليهن) ، فقلن : لا نشتهيه ، فقال النبي ﷺ : (لا تَجْمَعْنَ جُوعاً وَكُذْباً فَهَلْ أَنْتِ مُنْتَهِيَةٌ أَنْ تَقُولِي لَا أَشْتَهِيهِ) ، فقلت : أَيُّ أُمَّةٍ لَا أَعُودُ أَبَداً^(٧٨) .

(٧٨) مسند الإمام أحمد: ٦ / ٤٣٨ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٨ ، وأخرجه ابن ماجه في سننه مختصراً في كتاب الأطعمة ، باب عرض الطعام : [ص : ٢٦٧٦ ، ح : ٣٢٩٨] . والحميدي في مسنده مطولاً : [٣٦٧] ، والطبراني في الكبير : [٤٣٤ / ٢٤] كلهم من طريق سفيان عن شعيب بهذا الإسناد .

أبو اليمان : الحكم بن نافع البهراني ، الحمصي ، مشهور بكنيته ثقة ثبت ، يقال أن أكثر حديثه عن شعيب منأولة .

[الكاشف : ١ / ١٨٢] [التقريب : ١٧٦]

شعيب : بن أبي حمزة الأموي أبو بشر الحمصي ، ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري مات سنة ١٦٢ هـ .

[الكاشف : ٢ / ١١] [التقريب : ٢٦٧]

عبد الله بن أبي حسين : هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي النوفلي ، ثقة عالم بالمناسك ، من الخامسة . أخرج له الجماعة .

[الكاشف : ٢ / ٩٢] [التقريب : ٣١١]

شهر بن حوشب : الأشعري الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق كثير الإرسال والأوهام ، من الثالثة ، مات سنة عشرة ومائة . قال شعبة : لم أعتد به . وقال موسى بن هارون : ضعيف . وقال ابن معين : ثقة . وقال أحمد : ما أحسن حديثه ووثقه . وقال البخاري : شهر حسن الحديث . وقال العجلي : شامي تابعي ثقة . وقال النسائي : ليس بالقوي
[الكاشف : ٢ / ١٤] [التقريب : ٢٦٩] [تهذيب التهذيب : ٤ / ٣٣٧]

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث : في إسناده شهر بن حوشب وهو متكلم فيه . قال البيهقي في الجمع : [٥٠ / ٤] شهر فيه كلام وحديثه حسن . وقال البوصيري في مصباح الزجاجة : [١٥ / ٤] هذا بإسناد حسن وشهر مختلف فيه . وقال الألباني : أخرجه أحمد مطولاً ومختصراً بإسنادين يقوي أحدهما الآخر . وقد أشار المنذري إلى تقويته لمجيئه بإسناد آخر [آداب الزفاف للألباني : ٩٢] .

قينت: زينت، وجمّلت، وهيّأت. وقال الخليل: التقين التزين، ومنه سُميت المغنية قينة لأن من شأنها الزينة^(٧٩). بعس لبن: قدح كبير. جلوتها: من جلا العروس على بعْلِها جُلوة وجُلوة وجلاء واجتلاها وجَلَّأها، وقد جُلِّيتُ على زوجها واجتلاها زوجها أي نظر إليها^(٨٠). ويقول ابن الأثير: "أي كشف وأوضح"^(٨١). في هذا الحديث ملاطفة ومحادثة الرجل لامرأته قبل الوقاع؛ ليزيل رهبتها ويؤنس وحشتها. وفيه التبرك بآثار النبي ﷺ من قولها ثم طفقت أديره واتبعه بشفتي لأصيب منه مشرب النبي ﷺ.

٢- ما رواه الترمذي، قال: حدثنا أحمد بن منيع البغدادي: أخبرنا إسماعيل بن عُلَيَّة: حدثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ (إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله)^(٨٢). "إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً" لأن كمال الإيمان يوجب حسن الخلق والإحسان إلى الناس كافة. "وألطفهم بأهله": أي أرْفَقَهم وأبرَّهم بنسائه وأولاده وأقاربه وعترته. وفي الحديث استحباب ملاطفة الأهل ومداراتهم ومحادثتهم برفق ولين وأخصه عند أول لقاء وأول مقابلة بين العروسين. وفيه أن المؤمنين كلهم ليسوا سواء في الإيمان، بل بعضهم أكمل إيماناً من بعض وأن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية^(٨٣).

(٧٩) انظر: فتح الباري: [٣١٨/٤]. (٣) غريب الحديث لابن الجوزي: [٢/ ٩٥].

(٨٠) انظر: لسان العرب: [٢/ ٣٤٣ - ٣٤٤].

(٨١) النهاية في غريب الحديث: [١/ ٢٩٠].

(٨٢) سنن الترمذي في كتاب الإيمان، باب استكمال الإيمان والزيادة والنقصان [ص: ١٩١٥، ح: ٢٦١٢]، وأخرجه النسائي في الكبرى في كتاب عشرة النساء، باب لطف الرجل أهله: [٥/ ٣٦٤، ح: ٩١٥٤ / ١] من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء، به، وأحمد في المسند: [٦/ ٤٧، ٩٩]، والحاكم: في المستدرک: [١/ ٣] من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة به.

أحمد بن منيع: ثقة حافظ، تقدّمت ترجمته في صفحة: [٣١٥].

إسماعيل بن عُلَيَّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة، ثقة حافظ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وثمانين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١ / ٦٩] [التقريب: ١٠٥]

خالد الحذاء: هو خالد بن مهران أبو المنازل، البصري، الحذاء، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل لأنه كان يقول أخذ على هذا النحو، وهو ثقة يرسل، من الخامسة، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١ / ٢٠٨] [التقريب: ١٩١]

أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو، أو عامر، الجرّمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء، سنة أربع ومائة، وقيل بعدها. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٣ / ٧٩] [التقريب: ٣٠٤]

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: رجاله ثقات. قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن [صحيح] ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة، وقد روى أبو قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة، عن عائشة غير هذا الحديث. وقال الحاكم: وأنا أخشى أن أبا قلابة لم يسمعه من عائشة، ثم روى حديثاً عن أبي هريرة بلفظ حديث عائشة، وقال: هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين وهو على شرط مسلم.

(٨٣) انظر: تحفة الأحوذى: [٧ / ٣٥٧].

:

ومما يشرع للعروسين التنظف والتطهر والتجمل :

١- حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ست سنين، فقدمنا المدينة فنزلنا في بني الحارث بن خزرج فوَعَكْتُ فتمزَّق شعري، فوفى جُمَيْمَةً فَأَتَتْنِي أُمِّي أم رومان وإني لفي أَرْجُوحَةٍ ومعِي صواحب لي، فصرختُ بي فَأَتَيْتَهَا لا أدري ما تُرِيدُنِي، فَأَخَذَتْ بِيَدِي حتى أوقفتني على باب الدار، وإني لأَنْهَجُ حتى سكن بعضُ نَفْسِي، ثم أخذتُ شَيْئاً من ماءٍ فمَسَحَتْ به وجهي ورأسي، ثم أدخلتني الدار، فإذا نسوةٌ من الأنصار في البيت، فقلن: على الخير والبركة وعلى خير طائر، فأسلمتني إليهنَّ فأصلحن من شأني فلم يرُعْنِي إلا رسول الله ﷺ ضَحَى فَأَسْلَمَتْنِي إليه وأنا يومئذٍ بنت تسع سنين^(٨٤).

"فوعكت شهراً" الوعك: هو الحمى، وقيل ألمها^(٨٥). "وفى": إذا تمَّ^(٨٦). وجُمَيْمَةٌ "تصغير جُمَّة، والجُمَّة من شعر الرأس: ما سقط على المنكبين^(٨٧)".

"الأرجوحة": هي حبل يُشَدُّ طرفاه في موضع عالٍ، ثم يركبهُ الإنسان ويُحرَّك وهو فيه، سُمِّيَ به لِتَحَرُّكه ومجِيئه وذهابه^(٨٨). "وإني لأَنْهَجُ": النَّهَج، والنَّهْيُ: الرِّبْو، وتواتر النَّفْس من شدة الحركة أو فعل مُتْعَب^(٨٩). "فإذا نسوة من الأنصار فقلن على الخير والبركة وعلى خير طائر".... الطائر هو الحظ يطلق على الحظ من الخير والشر، والمراد هنا على أفضل حظٍ وبركة، وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين. "فأصلحن من شأني". هذا هو الشاهد من الحديث... ففي ذلك استحباب تنظيف العروس وتزيينها لزوجها، واستحباب اجتماع النساء لذلك، ولأنه يتضمن إعلان النكاح، ولأنهن يؤانسنها ويؤدبنها ويعلمنها آدابها حال الزفاف وحال لقائها الزوج^(٩٠). "فلم يرُعْنِي إلا رسول الله ﷺ ضَحَى فَأَسْلَمَتْنِي إليه": أي لم يفاجئني ويأتني بغتة إلا هذا، وفيه جواز الزفاف والدخول بالعروس نهاراً وهو جائز ليلاً ونهاراً. واحتج به

(٨٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ عائشة [ص ٣١٧، ح: ٣٨٩٤]، ومسلم في

صحيحه في كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة: [ص: ٩١٤، ح: ٦٩ - ١٤٢٢].

(٨٥) النهاية لابن الأثير: [٢٠٧/٥].

(٨٦) المصدر السابق: [٢١١/٥].

(٨٧) المصدر السابق: [٣٠٠/١].

(٨٨) المصدر السابق: [١٩٨/٢].

(٨٩) المصدر السابق: [١٣٤/٥].

(٩٠) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي: [٢١٩/٩ - ٢٢٠].

البخاري في الدخول نهاراً وترجم عليه باباً^(٩١). وفي الحديث دلالة على مساعدة العروس في غسلها لرأسها وإصلاحها إلا أنه لا يصح بحال أن يُطَّلَعَ على عورتها المغلظة . والذي تساهل به كثير من الناس بالذهاب إلى أمكنة المشاغل النسائية أو استجلاب من تجمل العروس وتزيينها وتَطَّلَعَ حتى على عورتها المغلظة . كنتفها وتجميلها مسaire في ذلك لأعداء الإسلام ومن لا عورة عندهم بين بني البشر . وقد حذر الإسلام من نظر المرأة إلى عورة المرأة أو الرجل إلى عورة الرجل^(٩٢).

لقد حث الإسلام على كل ما يحقق النظافة ومنها ما أشير إليه في العنوان لأنها من مواضع تجمع الأوساخ ، والروائح الكريهة ، وقد نذب النبي ﷺ عموماً إلى تعاهد ذلك في المرأة والرجل على حد سواء .. ويتأكد ذلك عند المناسبات كالأعياد ، والجمعة والزواج ، وذلك لحديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : (الفطرة خمس - أو خمس من الفطرة -: الختان ، والاستحداد ، وتنف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب)^(٩٣).

" الفطرُ " : الابتداء والاختراع . والفطرة : الحالة منه ، كالجلسة والركبة ، والفطرة هي الدين ، وقيل : هي السنة^(٩٤). وقال النووي : " هي الدين ، ثم إن معظم هذه الخصال ليست بواجبة عند العلماء ، وفي بعضها خلاف في وجوبه كالختان والمضمضة وغيرها ، فالختان واجب عند الشافعي وكثير من العلماء ، وسنة عند مالك وأكثر العلماء " ^(٩٥). " الاستحداد " : فهو حلق العانة ، سُمِّيَ استحداداً لاستعمال الحديدية وهي الموسى ، وهو سنة ، والمراد به نظافة ذلك الموضع ، والأفضل فيه الحلق ويجوز بالقص والتنف والنورة ، والمراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذلك الشعر الذي حوالي فرج المرأة ، فيستحب حلق جميع ما على القبل والدبر ، وكذلك تنف الإبط وتقليم الأظفار^(٩٦).

(٩١) المصدر السابق : [٩ / ٢٢٠] .

(٩٢) سيأتي تفصيل ذلك في المطلب الثاني من المبحث الرابع .

(٩٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب اللباس ، باب قص الشارب : [ص : ٥٠١ ، ح : ٥٨٨٩] ، ومسلم في صحيحه ، في كتاب الطهارة باب خصال الفطرة : [ص : ٧٢٣ ، ح : ٤٩ - ٢٥٧] .

(٩٤) النهاية لابن الأثير : [٣ / ٤٥٧] .

(٩٥) شرح صحيح مسلم للنووي : [٣ / ١٤٩] .

(٩٦) المصدر السابق : [٣ / ١٥٠] .

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

قال أبو داود - رحمه الله - حدثنا سليمان بن داود المَهْرِي: أخبرنا ابن وهب، أخبرنا ابن أبي الزناد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، قال: (من كان له شعر فليكرمه) ^(٩٧).
"من كان له شعر فليكرمه": أي فليزينه ولينظفه بالغسل والتدهين والترجيل ولا يتركه متفرقاً، فإن النظافة وحسن المنظر محبوب. خاصة عند لقاء الزوجين ببعضهما، مما يضيفي لهما جمالاً وحسناً في نظر كل

(٩٧) سنن أبي داود في كتاب الترجل، باب في إصلاح الشعر: [ص: ١٥٢٦، ح: ٤١٦٣]، والطحاوي في مشكل الآثار: [٣٣٤/٨ - ٣٣٥]، والبيهقي في شعب الإيمان: [٢/٢٦٥]، وابن عبد البر في التمهيد: [٤/٥٤]، كلهم من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه به.

سليمان بن داود المَهْرِي: أبو الربيع المصري، ابن أخي رشدين، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، أخرج له أبو داود والنسائي.

[الكاشف: ١ / ٣١٣] [التقريب: ٢٥١]

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولا هم أبو محمد المصري الفقيه. ثقة حافظ عابد من التاسعة. مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة. أخرج له الجماعة.

[ميزان الاعتدال: ٢ / ٥٢١] [التقريب: ٢٨٣]

ابن أبي الزناد: هو عبد الرحمن بن أبي الزناد بن عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً، من السابعة وولي خراج المدينة فحمداً، مات سنة أربع وسبعين ومائة وله أربع وسبعون سنة. قال ابن معين: أثبت الناس في هشام بن عروة. وقال يحيى بن معين أيضاً: ليس بشيء. وقال يعقوب بن شعبة: ثقة صدوق وفي حديثه ضعف. وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال الترمذي والعجلي: ثقة، وصحح الترمذي عدة من أحاديثه، وقال في اللباس: ثقة حافظ. وقال النسائي: لا يحتج بحديثه. وقال ابن حجر: ولا أعلم فيه خلاف بين المحدثين والمؤرخين.

[الكاشف: ٢ / ١٤٦] [التقريب: ٣٤٠] [تهذيب التهذيب: ٦ / ١٥٨]

سهيل بن أبي صالح: تقدمت ترجمته في صفحة ٣٢١ وأنه مختلف فيه توثيقاً وتجريحاً فحديثه حسن. أبوه: ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في صفحة ٣٢١.

فعلى هذا يتبين أن: إسناده الحديث حسن. قال الحافظ في الفتح: [٣٦٨/١٠] وقد أخرجه أبو داود بسند حسن عن أبي هريرة رفعه، وله شاهد من حديث عائشة في "الغيلانيات"، وسنده حسن أيضاً. وقال الألباني في الصحيحة: [١/٩٠٠، ح: ٥٠٠] صحيح لغيره؛ لأن ابن أبي الزناد - وهو صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد - وقد وجدت له متابعاً قوياً، فقال أبو نعيم في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور = عالياً [١/٢٠٩]": وروى عنه أيضاً إسماعيل بن عبد الله العبدى: حدثنا عبد الله بن جعفر: ثنا إسماعيل بن عبد الله: نا سعيد بن منصور: نا ابن أبي ذئب عن سهيل به. قلت "والقول للألباني": وهذا إسناده صحيح، ورجاله ثقات، رجال مسلم، غير العبدى هذا، وهو ثقة صدوق كما قال ابن أبي حاتم: [١/١٨٢] وعبد الله بن جعفر، هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان المعروف بأبي الشيخ، وهو ثقة حافظ، له ترجمة في تذكرة الحفاظ: [١٤٧ - ١٤٩].

منهما للآخر. قال المنذري: "يعارضه ظاهر حديث الترجل إلا غباً، وحديث البذاذة، على تقدير صحتها فجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون النهي عن الترجل إلا غباً محمولاً على من يتأذى بإدمان ذلك لمرضٍ أو شدة برد، فنهاء عن تكلف ما يضره. ويحتمل أنه نهى عن أن يعتقد أن ما كان يفعله أبو قتادة من دهنه مرتين أنه لازم فأعلمه أن السنة من ذلك الإغباب به، لاسيما لمن يمنعه ذلك من تصرفه وشغله، وأن ما زاد على ذلك ليس بلازم، وإنما يعتقد أنه مباح من شاء فعله ومن شاء تركه"^(٩٨). فهذا الحديث عام، وإن كان خاصاً بالرجال فالنساء أولى بالحكم لوفرة شعورهن، ولأنه مما تتجمل به المرأة أمام زوجها. وكذلك حديث عائشة المتفق على صحته^(٩٩).

:

الطيب هو متعة الشم، لأن الإنسان يسعد بشم الروائح الطيبة، ولهذا حث الإسلام المسلم على أن يتزين ويتطيب لصلاة الجمعة والعيدين وسائر الاجتماعات العامة، حتى يكون جميلاً في نظر إخوانه طيب الرائحة لا ينفر منه من يقترب منه، وحتى لا تتأذى منه الملائكة فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه ابن آدم. ويتأكد ذلك في المعاشرة الزوجية، ولذلك يستحب للزوجة أن تتطيب لزوجها وعلى الأخص قبل المباشرة؛ لأن الطيب يرغب فيها ويستميله إليها. وكذا الزوج يحصل لها ما يحصل له. وذلك لحديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قال: (كانت امرأة من بني إسرائيل قصيرة تمشي مع امرأتين طويلتين، فاتخذت رجلين من خشب، وخاتماً من ذهب مغلق مطبق، ثم حشته مسكاً، وهو أطيب الطيب، فمرت بين المرأتين، فلم يعرفوها، فقالت بيدها هكذا)^(١٠٠) ونفض شعبة يده. قال القرطبي: "وأما اتخاذها المسك: فمباح في بيتها، ويلحق بالمندوب إذا قصدت به حسن التبعل للزوج"^(١٠١). في الحديث دليل واضح على طهارة المسك وإن كان أصله دماً، لكنه قد استحال إلى صلاح في مقره العادي، فصار كاللبن^(١٠٢).

(٩٨) عون المعبود: [١١/ ٢٢١].

(٩٩) انظر نص الحديث والكلام عليه في صفحة: ٣٢٧.

(١٠٠) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الألفاظ من الأدب، باب استعمال المسك: [ص: ١٠٧٧، ح: ١٨ - ٢٢٥٢،

والترمذي في سننه، في كتاب الجنائز، باب ما جاء في المسك: [ص: ١٧٤٦، ح: ٩٩٢، والنسائي في السنن الصغرى، في

كتاب الزينة، باب أطيب الطيب: [ص: ٢٤٢٤، ح: ٥٢٦٦، وأحمد في المسند: [٣/ ٣١، ٤٧].

(١٠١) المفهم: [٥ / ٥٥٦].

(١٠٢) المصدر السابق: [٥ / ٥٥٧].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

٢- وقال الإمام النسائي: أخبرنا علي بن مسلم الطوسي، قال: حدثنا سيّار، قال: حدثنا جعفر، قال: حدثنا ثابت عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ (حُبُّ إِلَيَّ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ) (١٠٣). قال السندي: "إنما حُبُّ إِلَيَّ النِّسَاءِ لِيَنْقُلَنَّ عَنْهُ مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَيَسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ. وَقِيلَ حُبُّ إِلَيَّ زِيَادَةً فِي الْإِبْتِلَاءِ فِي حَقِّهِ حَتَّى لَا يَلْهُو بِمَا حُبُّ إِلَيَّ مِنَ النِّسَاءِ عَمَّا كُفِّ بِه مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَكْثَرَ لِمَشَاقِقِهِ وَأَعْظَمَ لِأَجْرِهِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَكَأَنَّهُ يُحِبُّهُ لِكَوْنِهِ يَنَاجِي الْمَلَائِكَةَ وَهُمْ يُحِبُّونَ الطَّيِّبَ. وَأَيْضاً هَذِهِ الْمَحَبَّةُ تَنْشَأُ مِنْ اعْتِدَالِ الْمَزَاجِ، وَكَمَالِ الْخَلْقَةِ، وَهُوَ ﷺ أَشَدُّ اعْتِدَالاً مِنْ حَيْثُ الْمَزَاجِ وَأَكْمَلُ خَلْقَةً" (١٠٤). وقوله: "قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ": إشارة إلى أن تلك المحبة غير ما نَعْقِلُهُ عَنْ كَمَالِ الْمُنَاجَاةِ مَعَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، بَلْ هُوَ مَعَ تِلْكَ الْمَحَبَّةِ مُنْقَطِعٌ

(١٠٣) سنن النسائي في كتاب عشرة النساء، باب حب النساء: [ص: ٢٣٠٧، ح: ٣٣٩١، ٣٣٩٢]، وأحمد في المسند: [٣ / ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥] من طريق سلام أبي المنذر عن ثابت به، والحاكم في المستدرک: [٢ / ١٦٠] من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت به. والبيهقي في الكبرى: [٧٨/٧] من طريق سلام أبي المنذر عن ثابت به. علي بن مسلم: بن سعيد الطوسي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي.

[الكاشف: ٢/٢٥٧] [التقريب: ٤٠٥].

سيّار: بن حاتم العنزي، أبو سلمة البصري، من كبار التاسعة، مات سنة مائتين أو قبلها. ضَعَفَهُ ابن المديني. وقال أبو داود، عن القواريري: لم يكن له عقل. قُلْتُ يُتَّهَمُ بِالْكَذْبِ؟ قَالَ: لَا. وقال العقيلي: أحاديثه مناكير. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وقد حَسَّنَ عدد من العلماء حديثه. قلت: فالذي يظهر أنه حسن الحديث. أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

[الكاشف: ١/٣٣٢] [التقريب: ٢٦١] [تهذيب التهذيب: ٤/٢٦٣] جعفر: بن سليمان الضبعي، أبو سليمان البصري. من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. قال ابن سعد: كان ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: ثقة عندنا. وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن حبان: ثقة. وقال الأزدی: فَعَامَةٌ حَدِيثُهُ عَنْ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِ فِيهَا نَظَرٌ. وقال الذهبي: ثقة فيه شيء مع كثرة علومه، قيل كان أمياً، وهو من زُهَّاد الشيعة. وقال ابن حجر: صدوق لكنه كان يتشيع. قلت: عامة العلماء على توثيقه.

[الكاشف: ١/١٢٩] [التقريب: ١٤٠] [تهذيب التهذيب: ٢/٨٥ - ٨٧].

ثابت: بن أسلم البناني أبو محمد البصري، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة وله ست وثمانون، أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١/١١٥] [التقريب: ١٣٢].

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: في إسناده سيّار بن حاتم العنزي، وهو حسن الحديث. قال الحافظ في التلخيص: [٣/١١٦] مرفوع، رواه النسائي وإسناده حسن وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن ثابت. وقال الحاكم في المستدرک: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقال النووي في المجموع: [١٦/١٢٧]: إسناده حسن.

(١٠٤) سنن النسائي بشرح السيوطي: [٧/٦١].

إليه تعالى، حتى أنه بمناجاته تقر عيناه، وليس له قريرة العين فيما سواه. وفيه إشارة إلى أن محبة النساء والطيب إذا لم يكن محلاً لأداء حقوق العبودية بل للانقطاع إليه تعالى، يكون من الكمال، وإلا يكون من النقصان^(١٠٥).

:

إن من محاسن هذه الشريعة، أنها ما تركت شيئاً إلا وأعطتنا منه خبراً في تعاملنا مع خالقنا أو تعاملنا مع الخلق، وحتى تعاملنا مع أزواجنا، وطريقة معاشرتهن ومعاملتهن ومواقفهن في أول لقاء أو غيره. وللوقوع آداب كثيرة، حاولت حصرها في عشرة مطالب:

:

لا يخفى على أحد أن الملاعبة والمداعبة والمعانقة والقبلة نوع ملاطفة للزوجة، وتهئية نفسية للمباشرة، واستشارة للغريزة وتلذذ في الجماع، وقد ورد في السنة ما يحث على ذلك ويشجع عليه، فمن ذلك:

١- حديث جابر رضي الله عنهما، قال كنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بي جملي وأعيا فأتى علي النبي ﷺ، فقال: (جابر)؟ فقلت: نعم، قال: (ما شأنك)؟ قلت: أبطأ علي جملي وأعيا فتخلفت، فنزل يحجنه بمحجنه، ثم قال: (اركب) فركبت فلقد رأيته أكفّه عن رسول الله ﷺ، قال: (تزوجت)؟ قلت: نعم، قال: (بكرًا أم ثيبًا)، قلت: بل ثيبًا، قال: (أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك)^(١٠٦).

قال القرطبي: "الثيب المرأة التي دخل بها الزوج، وكأنها ثابت إلى غالب أحوال كبار النساء"^(١٠٧).
عندما سأل النبي ﷺ جابر "بكرًا أم ثيبًا"، أجابه: بأنه تزوج ثيبًا. قال له رسول الله ﷺ "أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك" أي فهلا تزوجت بكرًا "تلاعبها وتلاعبك": أي في ذلك تفضيل نكاح الأبقار؛ لما فيه من الإلفة التامة، فإن الثيب قد تكون متعلقة القلب بالزوج الأول فلم تكن محبتها كاملة بخلاف البكر^(١٠٨). "تلاعبها": يُقال لِعَبٍ يَلْعَبُ لَعِبًا وَلَعَابًا، من اللعب وهو مصدر لاعب من الملاعبة^(١٠٩). في الحديث دليل على استحباب نكاح الأبقار إلا لمقتضى لنكاح الثيب^(١١٠).

(١٠٥) المصدر السابق: [٧ / ٦٢].

(١٠٦) أخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع، مطولاً في كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمير: [ص: ١٦٤، ح: ٢٠٩٧]، ومسلم في صحيحه، في كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين: [ص: ٩٢٥، ح: ٥٤ - ٧١٥]، وباب استحباب نكاح البكر: [ح: (٥٥ - ٥٨) - ٧١٥].

(١٠٧) المفهم: [٤ / ٢١٤].

(١٠٨) انظر: عون المعبود: [٦ / ٤٤].

(١٠٩) النهاية لابن الأثير: [٤ / ٥٢].

(١١٠) انظر: عون المعبود: [٦ / ٤٤].

٢- ما جاء في الموطأ: حدثنا أبو مصعب قال: حدثنا مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين، فدخل عليها زوجها هنالك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وهو صائم، فقالت له عائشة: ما يمنعك من أن تدنو من أهلك فتقبلها وتلاعبها؟ فقال: أقبلها وأنا صائم؟ فقالت: نعم^(١١١).

قال الكاندهلوي: "ما يمنعك أن تدنو من زوجك": أي أن تقرب من أهلك. "فتقبلها وتلاعبها": قصدت رضي الله عنها بذلك إفادته الحكم، وإلا فمعلوم أنه لا يقبلها بحضرة الناس سيما عمته أم المؤمنين^(١١٢). وقال الباجي: "لم تقصد بذلك أمره به؛ لأنه لا يؤمر بمثل هذا وإنما هو موقوف على اختيار فاعله، وليس في ذلك إباحة لتقبيله إياها بحضرة عائشة وغيرها، لأن هذا مما يجب أن يستتر به ولا يفعل بحضرة أحد، وإنما سألته عن المانع له من ذلك إن كان الصوم أو غيره. ولعله قد بلغها ذلك عنه فأرادت أن تعلمه بأنه غير مانع"^(١١٣). وقال أبو عبد الملك: "تريد ما يمنعك إذا دخلتها، ويحتمل أنها شكت لعائشة قلة حاجته إلى النساء، وسألته أن تكلمه فأفتته بذلك إذ صحَّ عندها ملكه لنفسه"^(١١٤). قال الكاندهلوي: "والأوجه عندي أنها رضي الله عنها بلغها عنه أنه لا يبيحه في الصوم، كما يدل عليه سؤاله: فقال أقبلها وأنا صائم، والواو حالية. قالت عائشة رضي الله عنها "نعم"^(١١٥).

٣- قال أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى: حدثنا محمد بن دينار: حدثنا سعد بن أوس العبدى، عن مصدع أبي يحيى، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها^(١١٦).

(١١١) الموطأ: في باب الرخصة في القبلة للصائم: [١ / ٣٠٥-٣٠٦، ح: ١٧٨٥]، وعنه الطحاوي في شرح معاني الآثار: [٢/ ٩٥]. أبو النضر: هو سالم بن أبي أمية، أبو النضر، مولى عمر بن عبيد الله، التيمي، المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل من الخامسة. مات سنة تسع وعشرين ومائة. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١ / ٢٧٠] [التقريب: ٢٢٦]

عائشة: بنت طلحة بن عبيد الله التيمية، أم عمران، كانت فائقة الجمال، وهي ثقة. أخرج لها الجماعة.

[الكاشف: ٣/ ٤٧٦] [التقريب: ٧٥٠]

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: بهذا الإسناد صحيح، وهو موقوف على عائشة ...

(١١٢) أوجز المسالك إلى موطأ مالك: [٥/ ٤٥-٤٦].

(١١٣) المنتقى: [٢/ ١٦٥].

(١١٤) أوجز المسالك إلى موطأ مالك: [٥/ ٤٦].

(١١٥) المصدر السابق.

(١١٦) سنن أبي داود، في كتاب الصيام، باب الصائم يبيع الريق: [ص: ١٤٠٠، ح: ٢٣٨٦]، وابن خزيمة في صحيحه: [٢/ ٢٤٦] من طريق بشر بن معاذ العقدي عن محمد بن دينار، وأحمد في المسند: [٦/ ١٢٣، ٢٣] من طريق عفان عن محمد بن دينار به، وابن عدي في الكامل: [٦/ ٢٢٠٥، ٢٤٥٩] من طريق قتيبة عن ابن دينار به، والبيهقي في الكبرى: [٤/ ٢٣٤] من طريق عفان عن ابن دينار به.

محمد بن عيسى: بن نجيح البغدادي أو جعفر بن الطباع، نزيل أذنه ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم/ من العاشرة/ مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله أربع وسبعون.

[الكاشف: ٣/ ١٧٧] [التقريب: ٥٠١]=

قال في المرقاة: قيل ابتلاع ريق الغير يفطر إجماعاً، وأُجيب على تقدير صحة الحديث أنه واقعة حال فعليه محتملة أنه عليه الصلاة والسلام كان يبصقه ولا يبتلعه وكان يمصه ويلقي جميع ما في فمه في فمها. والواقعة الفعلية إذا احتملت لا دليل فيها، ولا يخفى أن الوجه الثاني مع بعده إنما يتصور فيما إذا كانت غير صائمة والله أعلم^(١١٧). قلت: ويحتمل أن التقبيل منفرد عن المص، فكان يقبلها وهو صائم. ويمص لسانها وهو غير صائم. إذ معلوم أن الريق العالق في اللسان جرم يدخل إلى في الماص، وهذا مما لا شك فيه أنه يفطر، وأما الخصوصية فتحتاج إلى دليل. على أن الزيادة وهي قوله "ويمص لسانها" لا يقوله إلا محمد بن دينار وهو الذي رواه ابن عدي الجرجاني^(١١٨).

=محمد بن دينار: الأزدي ثم الطاحي، أبو بكر بن أبي الفرات البصري. قال ابن معين: ليس به بأس. وقال النسائي: ليس به بأس. صدقه أبو زرعة ابن عدي. وقال أبو داود تغير قبل أن يموت / وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر تغير قبل موته، قلت: عامة العلماء على أنه لا بأس به وتغير قبل موته.

[الكاشف: ٣/٣٦] [التقريب: ٤٧٧] [تهذيب التهذيب: ٨/١٣٢]

سعد بن أوس: العدوي أو العبدي البصري. من الخامسة. ضعفه ابن معين ووثقه غيره، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الساجي: صدوق وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط.

[المغني في الضعفاء: ١/٢٥٤] [التقريب: ٢٣٠] [تهذيب التهذيب: ٣/٤٠٧]

مصدق أبي يحيى: الأعرج المعرقب. مقبول. من الثالثة. قال ابن حبان في الضعفاء. "كان يخالف الأثبات في الروايات، وينفرد بالمناكير. وقال الذهبي: صدوق.

[الكاشف: ٣/١٣٠] [التقريب: ٥٣٣] [تهذيب التهذيب: ١٠/١٤٤]

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: في إسناده مصدع، وهو مقبول كما قال ابن حجر. قال الزيلعي في نصب الراية: [٢٥٣/٤] رواه أحمد في مسنده، وهو حديث ضعيف، قال ابن عدي: "ويمص لسانها": لا يقوله إلا محمد بن دينار، وقد ضعفه يحيى بن معين. وسعد بن أوس، قال ابن معين فيه أيضاً: بصري ضعيف، وقال عبدالحق في "أحكامه": هذا حديث لا يصح، فإن ابن دينار وابن أوس لا يحتاج بهما، وقال ابن الأعرابي: بلغني عن أبي داود، قال: هذا الحديث غير صحيح، انتهى كلام عبدالحق. وأعله ابن القطان في "كتابه" بمصدق فقط، وقال: قال السعدي: كان مصدع زائغاً حائداً عن الطريق — يعني في التشيع — وتعقب بأنه أخرج له مسلم في صحيحه، وقال ابن الجوزي في "العلل المنتهية": [٥٤/٢] محمد بن دينار وسعد بن أوس، ومصدق ضعفاء بمرة. وقال الحافظ في الفتح: [١٥٣/٤] رواه أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى، عن عائشة، وإسناده ضعيف، ولو صح فهو محمول على من لم يبتلع ريقه الذي خالط ريقها. وقال شعيب الأرنؤوط محقق مسند الإمام أحمد: [٣٩٨/٤١] حديث صحيح دون قوله "ويمص لسانها" وإلا فالتقبيل وهو صائم قد جاء بأحاديث أخرى صحيحة.

(١١٧) المرقاة: [٣١٨/٦].

(١١٨) الكامل في ضعفاء الرجال: [٢٢٠٥/٦].

إن مداعبة المرأة بأشكاله كافة، يضيفي على حياتهما الزوجية: السعادة والأنس والفرح، ويرفع الكلفة عنهما، ومن ذلك ما أبيح لهما من تعرّ بينهما لم يبح لغيرهما على الإطلاق.

١- حديث عائشة قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في إناء - بيني وبينه - واحد، فيبادرنى حتى أقول: دع لي، دع لي. قالت: وهما حُبان^(١١٩).

قال الحافظ: "واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال: سألت عطاء، فقال: سألت عائشة، فذكرت هذا الحديث بمعناه، وهو نص في المسألة. والله أعلم"^(١٢٠). وقال القرطبي: "فيه اتفاق العلماء على جواز اغتسال الرجل وحليلته ووضوئهما معاً في إناء واحد، وفيه ملاطفة ومؤانسة الرجل لحليلته"^(١٢١). وقال ابن حزم: "وحلال للرجل أن ينظر إلى فرج امرأته: زوجته، أو أمته التي يحل له وطؤها - وكذلك لهما أن ينظرا إلى فرجه، لا كراهية في ذلك أصلاً، برهان ذلك الأخبار المشهورة عن عائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن - أنهن كن يغتسلن مع رسول الله ﷺ من الجنابة من إناء واحد، وفي خبر ميمونة بيان أنه - عليه الصلاة والسلام - كان بغير مئزر، لأن في خبرها أنه أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ على فرجه وغسل بشماله، فبطل بعد هذا أن يلتفت إلى رأي أحد، ومن العجب أن يبيح بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج، ويمنع من النظر إليه، ويكفي من هذا قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَفَظُونَ﴾^(٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿الْمُؤْمِنُونَ: ٥، ٦﴾. أمر - عز وجل - بحفظ الفرج إلا على الزوجة وملك اليمين فلا ملامة في ذلك، وهذا عموم في رؤيته ولمسه ومخالطته، وما نعلم للمخالف تعلُّقاً إلا بأثر سخيّف عن امرأة مجهولة عن أم المؤمنين: ما رأيت فرج رسول الله ﷺ. وآخر في غاية السقوط"^(١٢٢).

٢- قال الترمذي: حدثنا أحمد بن محمد نيزك البغدادي: حدثنا الأسود بن عامر: حدثنا أبو محياة، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: (إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم، إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرمهم)^(١٢٣).

(١١٩) أخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع، منها: كتاب الغسل باب غسل الرجل مع امرأته: [ص: ٢٣، ح: ٢٥٠]، ومسلم في صحيحه في كتاب الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما يفضل الآخر: [ص: ٧٣١، ح: ٤٦ - ٣٢١].

(١٢٠) الفتح: [١ / ٣٦٤].

(١٢١) المفهم: [١ / ٥٨٣].

(١٢٢) المحلى: [١ / ٣٣].

(١٢٣) سنن الترمذي في كتاب الأدب، باب ما جاء في الاستتار: [ص: ١٩٣٣، ح: ٢٨٠٠]، وأورده الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح: [٢ / ٩٣٤، ح: ٣١١٥] ونسبه للترمذي.

أحمد بن محمد: بن نيزك بن صالح الهمداني، أبو العباس القومسي صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وسبعين ومائتين. =

"إياكم والتعري": أي احذروا من كشف العورة، فإن الملائكة معكم لا يفارقوكم إلا عند قضاء الحاجة ومواقعة أهلکم^(١٢٤). قال الطيبي: "وهم الحفظة الكرام الكاتبون، فاستحيوا": أي منهم وأكرمهم بالتغطي وغيرهم مما يوجب تعظيمهم وتكريمهم"^(١٢٥). فيه أنه لا يجوز كشف العورة إلا عند الضرورة لقضاء الحاجة والجماعة، وغير ذلك. فالتحذير الذي ورد عن التعري استثنى منه حالة الغائط، وحالة الإفشاء إلى الزوجة، فهذا يدل بمفهومه جواز التعري عند الزوجة. وإشباع نظر كل منهما من الآخر^(١٢٦).

٣- وقال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا معاذ بن معاذ، ويزيد بن هارون، قالوا: أخبرنا بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده، قال: قلت يا نبي الله! عوراتنا ما تأتي منها وما نذر؟ قال: (احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك)^(١٢٧).

= [المغني في الضعفاء: ١ / ٥٧] [التقريب: ٨٤]

الأسود بن عامر: الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن، ويلقب شاذان، ثقة، من التاسعة، مات في أول سنة ثمان ومائتين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١ / ٨٠] [التقريب: ١١١]

أبو محياة: هو يحيى بن يعلى التيمي، أبو الحياة الكوفي، ثقة، من الثامنة. أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

[الكاشف: ٣ / ٢٣٩] [التقريب: ٥٩٨]

ليث: هو الليث بن أبي سلم بن زعيم، واسم أبيه أيمن، وقيل أنس وقيل غير ذلك. من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه. وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث لا تقوم به الحجة. وقال الدارقطني: صاحب سنة يخرج حديثه. وقال الساجي: صدوق فيه ضعف. وقال ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. قلت الذي يظهر أنه كما قال الساجي: صدوق فيه ضعف واختلط بآخرة.

[المغني في الضعفاء: ٢ / ٥٣٦] [التقريب: ٤٦٤] [تهذيب التهذيب: ٨ / ٤٠٧]

نافع: أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه، مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة، أو بعد ذلك. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٣ / ١٧٤] [التقريب: ٥٥٩]

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: في إسناده ليث بن أبي سليم، وهو مضطرب الحديث واختلط بآخره فالحديث ضعيف. لكن يشهد له الحديث السابق واللاحق فيما يتعلق بالتعري بين الزوجين.

(١٢٤) انظر: تحفة الأحوذى: [٨/٨٤].

(١٢٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: [٦/٢٣٩].

(١٢٦) انظر: تحفة الأحوذى: [٨/٨٤].

(١٢٧) سنن الترمذي في كتاب الأدب، باب ما جاء في حفظ العورة: [ص: ١٩٣٢، ح: ٢٧٩٤]، أخرجه أبو داود في سننه، في

كتاب الحمام، باب التعري: [ص: ١٥١٧، ح: ٤٠١٧]، وابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع:

[ص: ٥٩٢، ح: ١٩٢٠]، وأحمد في المسند: [٥ / ٣، ٤]، والطبراني في الكبير: [١٩ / ٤١٣، ح: ٩٩٢]، والحاكم في

المستدرک: [٤ / ١٨٠]، والبيهقي في الكبرى: [١ / ١٩٩] روه من طرق عن بهز بن حكيم به.

أحمد بن منيع: ثقة حافظ. تقدمت ترجمته في صفحة: [٣١٥].

قال ابن الأثير: "عوراتنا: العورات: جمع عورة، وهو ما يجب على الإنسان ستره في الصلاة، وهي من الرجل: ما بين السرة والركبة، ومن المرأة الحرة: جميع جسدتها إلا الوجه واليدين إلى الكوعين. وفي أخصصها وجهان. ومن الأمة: مثل الرجل، وما يبدو منها في حال الخدمة، كالرأس، والرقبة، وأطراف الساق والساعد: فليس بعورة. وما يجب ستره من هذه العورات في الصلاة يجب في غير الصلاة، وفي وجوبه عند الخلوة تردد، وكل ما يستحي منه إذا ظهر: فهو عورة، ولهذا يُقال للنساء: عورة، وعورة الإنسان: سوءته. والعورة في الحروب والثغور: خلل يتخوف منه القتل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَبُوتًا عَوْرَةً﴾ [الأحزاب: ١٣] أي خلل ممكنة من العدو" (١٢٨). "احفظ عورتك" أي: استرها كلها، "إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك" ... فيه دليل على أنه يجوز لهما النظر إلى ذلك منه، وقياسه أنه يجوز له النظر (١٢٩). قال الشوكاني: "ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى، ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة. وكما دل مفهوم الاستثناء على ذلك، فقد دل عليه منطوق قوله: "إذا كان القوم بعضهم في بعض"، ويدل على أن التعري في الخلاء غير جائز مطلقاً" (١٣٠).

:

لقد حرص المصطفى ﷺ على دلالة أمتة على كل ما يحفظهم من إغواء الشيطان وتأثيره من الأدعية والأوراد التي تحفظهم بإذن الله من وسوسة الشيطان، ومن ذلك التسمية والتي شُرعت عند عبادات متنوعة، ومنها الوقاع، فقد جاء في ذلك: ١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال قال النبي ﷺ: (لو أن أحدكم إذا أتى أهله، قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا، ففضى بينهما ولد لم يضره) (١٣١).

= معاذ بن معاذ: بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري القاضي، ثقة متقن، من كبار التاسعة. مات سنة ست وتسعين ومائة. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ٣ / ١٣٦] [التقريب: ٥٣٦].

يزيد بن هارون: ثقة من التاسعة. تقدّمت ترجمته في صفحة: [٣١٦].

بهز بن حكيم: بن معاوية القشيري أبو عبد الملك. صدوق. من السادسة. مات قبل الستين.

[الكاشف: ١ / ١١٠] [التقريب: ١٢٨].

حكيم بن معاوية: والد بهز صدوق، من الثالثة.

[الكاشف: ١ / ١٨٦] [التقريب: ١٧٧].

فعلى هذا يتبين أن هذا الحديث: في إسناده بهز بن حكيم، وحكيم بن معاوية وهما صدوقان. فالحديث بهذا الإسناد يكون حسناً وقد قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وقال الحافظ في الفتح: [٣٨٦ / ١] قد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طريق بهز بن حكيم، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، فالإسناد إلى بهز صحيح، ولهذا جزم به البخاري.

(١٢٨) جامع الأصول: [٤٤٧ / ٥].

(١٢٩) انظر: عون المعبود: [٥٧ / ١١].

(١٣٠) نيل الأوطار: [٤٧ / ٢].

(١٣١) أخرجه البخاري في صحيحه، في أكثر من موضع، منها: في كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع: [ص: ١٥، ح: ١٤١]، ومسلم في صحيحه، في كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، [ص: ٩١٨، ح: ١٤٣٤].

"لو أن": لو: يجوز أن تكون للتمني، ومعنى كلامه أنه ﷺ تمنى لهم ذلك الخير يفعلونه لتحصل لهم السعادة .
 وحينئذ يجيء فيه الخلاف المشهور، هل يحتاج إلى جواب أو لا ؟، ويجوز أن تكون شرطية والجواب محذوف، والتقدير
 لسلم من الشيطان أو نحو ذلك^(١٣٢). أهله": جمعه: أهلون وأهلات وأهل الرجل قرابته، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَبْنَىٰ مِنْ
 أَهْلِي﴾^(١٣٣)، والمراد هنا بأهله زوجته^(١٣٤). "جنبنا": أي بعدنا^(١٣٥). "الشيطان": قال ابن الأثير "إن جعلت نون الشيطان
 أصلية كان من الشَّطن: البُعد: أي بُعد عن الخير، أو من الحبل الطويل، كأنه طال في الشر. وإن جعلتها زائدة كان من
 شاط يشيط إذا هلك، أو من استشاط غضباً إذا احتدَّ في غضبه والتَّهَب، والأول أصحُّ"^(١٣٦). "ما رزقتنا": من الرزق .
 والرزق في كلام العرب: الحظ، قال تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾^(١٣٧)، أي حظكم من هذا الأمر، والرزق عام
 لكل ما ينتفع به، ولذا قد يقال: اللهم ارزقني زوجةً صالحةً، والمراد هنا الولد الناشئ من هذا الجماع^(١٣٨). "لم يضره":
 يجوز ضم الراء وفتحها، قال أهل اللغة: والضم أفصح . والضرر هنا عام للديني والبدني^(١٣٩). في قول النبي ﷺ "لو أن
 أحدكم إذا أتى أهله، قال بسم الله"، استحباب التسمية عند الوقاع؛ لما في ذلك من الخير والبركة والسعادة^(١٤٠). وفي قوله
 ﷺ: "اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا": التَّعوُّذ من الشيطان بذلك الدعاء؛ لأن فيه الاعتصام بذكر الله
 ودعائه من الشيطان والتبرُّك باسمه والاستعاذة به من جميع الأسواء، وفيه الاستشعار بأنه الميسر لذلك العمل والمعين
 عليه، وفي الدعاء بالتعوُّذ من الشيطان، إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا بذكر الله تعالى^(١٤١).

هناك قولان في وقت التسمية: الأول: أنه قبل الشروع في الوقاع عند الإرادة، وهذه مأخوذة من قوله ﷺ:
 "إذا أتى أهله" أي إذا أراد أن يأتي أهله: أي يكون القول قبل الشروع، وهو أصح القولين . ومن قوله ﷺ: (لو أن
 أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال.. الحديث) كما جاء في بعض روايات البخاري، وهذا مُشار إليه في التخریج^(١٤٢).

(١٣٢) انظر: عون المعبود: [٦/١٩٧].

(١٣٣) سورة هود، الآية: [٤٥].

(١٣٤) انظر: توضيح الأحكام: [٤/٤٤٧].

(١٣٥) المرجع السابق.

(١٣٦) النهاية في غريب الحديث: [٢/٤٧٥].

(١٣٧) سورة الواقعة، الآية: [٨٢].

(١٣٨) انظر: توضيح الأحكام: [٤/٤٤٧].

(١٣٩) المرجع السابق.

(١٤٠) انظر: فتح الباري: [٩/٢٢٩].

(١٤١) انظر: فتح الباري: [٩/٢٢٩].

(١٤٢) المصدر السابق .

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

الثاني: أنه يكون متزامناً مع الفعل "أي الوقاع"، وذلك مأخوذ من رواية إسرائيل عند منصور عن الإسماعيلي، (أما أن أحدكم لو يقول حين يجامع أهله)، وهذه الرواية وهذا القول محمول على المجاز كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(١٤٣) أي إذا أردت القراءة^(١٤٤). والذي يظهر أن التسمية تكون عند البدء بفعل العبادة في الوقاع وغيره، فإن نسي، قالها في حال الجماع، وعلى هذا يجمع بين الألفاظ

- ١ - طرد الشيطان بذكر الله، فالشيطان ملازم للإنسان ويجري منه مجرى الدم.
- ٢ - حلول البركة والسعادة.
- ٣ - حفظ النفس وما يرزقانه من ولد من ضرر الشيطان وأذاه.
- ٤ - إبعاد الشيطان حتى لا يشاركه في جماعه، فقد ورد أنه يلتف على إحليله إذا لم يسم.
- ٥ - فيها بشارة عظيمة أن المولود الذي يُسمى عليه عند الجماع الذي قُضي بسببه يموت على التوحيد^(١٤٥).

قال الحافظ ابن حجر: "واختلف في الضرر المنفي بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر، وإن كان ظاهراً في الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأييد. وكأن سبب ذلك ما ثبت في الصحيح: (إن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى)^(١٤٦)، فإن هذا الطعن نوع من الضرر"^(١٤٧). وقد قيل في الضرر المنفي كذلك عدة أقوال منها:

- ١ - قيل أنه لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾^(١٤٨).

(١٤٣) سورة النحل، الآية: [٩٨].

(١٤٤) انظر: تحفة الأحوذى: [٤ / ٢١٤]، وسبل السلام: [٦ / ١١٤].

(١٤٥) انظر: فتح الباري: [٩ / ٢٢٩]، فيض القدير: [٥ / ٣٠٦ - ٣٠٧].

(١٤٦) أخرجه البخاري في صحيحه، في أكثر من موضع: في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده: لص: ٢٥٦، ح:

٣٢٨٦، وأحمد في المسند: [٢ / ٥٢٣]، والبخاري في معالم التنزيل: [١ / ٢٩٥].

(١٤٧) فتح الباري: [٩ / ٢٢٩].

(١٤٨) سورة الإسراء، الآية: [٦٥].

ويؤيد هذا ما رواه عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن هشام عن الحسن، قال: يُقال: إذا أتى الرجل أهله فليقل: بسم الله، اللهم بارك لنا فيما رزقنا، ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقنا، قال: فكان يُرجى إن حملت أو تلقت، أن يكون ولداً صالحاً^(١٤٩).

٢- وقيل المراد لم يطعن في بطنه، وهو بعيد لمناذته ظاهر حديث الطعن المتقدم، وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا، ثم إن طعنه ليس بضرر، ألا ترى أنه قد طعن كثير من الأنبياء والأولياء ولم يضرهم ذلك^(١٥٠).

٣- وقيل المراد لم يصرعه، قال القرطبي: "أما قصّره على الصرع وحده فليس بشيء، لأنه تحكم بغير دليل مع صلاحية اللفظ له ولغيره"^(١٥١).

٤- وقيل لم يضره في بدنه^(١٥٢).

٥- وقال ابن دقيق العيد: "يحتمل أن لا يضره في دينه أيضاً، ولكن يبعده انتفاء العصمة. وتعقب بأن اختصاص من خصّ بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمداً وإن لم يكن ذلك واجباً له"^(١٥٣).

(١٤٩) مصنف عبد الرزاق في كتاب النكاح، باب القول عند الجماع، وكيف يصنع، وفضل الجماع: [٦ / ١٩٤، ح: [١٠٤٦٧]. جعفر بن سليمان: الضبي، أبو سليمان البصري. من الثالثة. مات سنة ثمان وسبعين ومائة. قال ابن سعد: كان ثقة وبه ضعف. وقال ابن المديني: هو ثقة عندنا. وقال أبو طالب عن أحمد: لا بأس به، وعن ابن معين: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع. قلت والظاهر أنه ثقة.

[الكاشف: ١ / ١٢٩] [التقريب: ١٤٠] [تهذيب التهذيب: ٨٦/٢-٨٧]

هشام: بن حسان الأزدي القردوسي، أبو عبدالله البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما، من السادسة/ مات سنة سبع - أو ثمان - وأربعين ومائة.

[الكاشف: ٣ / ١٥٩] [التقريب: ٥٧٣]

الحسن: بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يسار، الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين.

[الكاشف: ١ / ١٦٠] [التقريب: ١٦٠]

فعلى هذا يتبين أن رجال إسناده الحديث ثقات، لكنه مرسل. قال الحافظ في الفتح: [٢٢٩/٩] مرسل.

(١٥٠) انظر: المفهم: [٤ / ١٥٩]، فتح الباري: [٩ / ٢٢٩].

(١٥١) المفهم: [٤ / ١٥٩].

(١٥٢) انظر: عون المعبود: [٦ / ١٩٨].

(١٥٣) انظر: المصدر السابق.

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

- ٦- وقيل: المراد بذلك عدم فتنته عن دينه إلى الكفر، وليس المراد عصمته منه عن المعصية^(١٥٤).
- ٧- وقيل لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه، كما جاء عن مجاهد "أن الذي يجامع ولا يسمي يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه" ^(١٥٥).
- وقال الحافظ ابن حجر: "ولعل هذا أقرب الأجوبة، ويتأيد الحمل على الأول بأن الكثير ممن يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند إرادة الواقعة، والقليل الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الحمل، فإن كان ذلك نادراً لم يبعد" ^(١٥٦)، وقال الصنعاني رداً على ابن حجر في حديث مجاهد: "إلا أنه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد، ثم هو مرسل، ثم الحديث سيق لفائدة تحصل للولد ولا تحصل على هذا، ولعله يقول إن عدم مشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه فائدة عائدة على الولد" ^(١٥٧).
- ولعلي في خاتمة ما قيل حول الضرر المنفي من أقوال، أختتم بما قاله القرطبي حول مقصود حديث الضرر المنفي حيث يقول - رحمه الله - :

"ومقصود هذا الحديث - والله تعالى أعلم - أن الولد الذي يقال له ذلك يحفظ من إضلال الشيطان وإغوائه، ولا يكون للشيطان عليه سلطان؛ لأنه يكون من جملة العباد المحفوظين، المذكورين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ ^(١٥٨)، وذلك ببركة نية الأبوين الصالحين، وبركة اسم الله تعالى، والتعوذ به، والالتجاء إليه، وكأن هذا شوب ^(١٥٩)، من قول أم مريم: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ^(١٦٠). ولا يفهم من هذا نفي وسوسته، وتشيعته، وصرعه. فقد يكون كل ذلك، ويحفظ الله تعالى ذلك الولد من ضرره في قلبه، ودينه، وعاقبة أمره ^(١٦١). قلت: وهذا ما تطمئن إليه النفس وكأنه جمع بين الأقوال".

:

قال النووي: "أجمع العلماء على جواز الذكر بالقلب واللسان للمحدث والجنب والحائض والنفساء" ^(١٦٢). وقال كذلك: "اعلم أن الذكر محبوب في جميع الأحوال إلا في أحوال ورد الشرع باستثنائها، نذكر طرفاً منها فمن ذلك: أنه يكره الذكر حالة الجلوس على قضاء الحاجة وفي حالة الجماع" ^(١٦٣).

(١٥٤) انظر: فيض القدير: [٣٠٦/٥].

(١٥٥) المصدر السابق: [٣٠٦ / ٥ - ٣٠٧].

(١٥٦) فتح الباري: [٩ / ٢٢٩].

(١٥٧) سبل السلام: [٦ / ١١٥].

(١٥٨) سورة الإسراء، الآية: [٦٥].

(١٥٩) بمعنى المزج والخلط، [النهاية لابن الأثير: [٥٠٧/٢].

(١٦٠) سورة آل عمران، الآية: [٣٦].

(١٦١) انظر: المفهم: [٤ / ١٦٠].

(١٦٢) الأذكار: [٣١].

(١٦٣) المصدر السابق: [٣٤].

ويقول الحافظ ابن حجر: "إن في حديث ابن عباس رضي الله عنه "أما إن أحدكم إذا أتى أهله .. الحديث"، رد على منع المحدث أن يذكر الله " (١٦٤).

ويقول الحافظ ابن حجر كذلك في شرحه لحديث دخول الخلاء: "الكلام هنا في مقامين: أحدهما هل يختص هذا الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين، أو يشمل حتى لو بال في إناء مثلاً في جانب البيت؟ الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة. الثاني: متى يقول ذلك؟ فمن يكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل: أما في الأمكنة المعدة لذلك فيقول قبيل دخولها، وأما في غيرها - ويدخل فيه التسمية عند الوقاع - فيقوله في أول الشروع، كتشمير ثيابه مثلاً، وهذا مذهب الجمهور، وقالوا فيمن نسي: يستعيز بقلبه لا بلسانه. ومن يجيز "أي ذكر الله" مطلقاً، كما نقل عن مالك لا يحتاج إلى تفصيل" (١٦٥). وقال ابن علان: "الذكر عند نفس قضاء الحاجة أو الجماع لا يكره بالقلب بالإجماع، وأما الذكر باللسان حينئذ فليس مما شرع لنا ولا ندبنا إليه النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نقل عن أحد من الصحابة، بل يكفي في هذه الحال الحياء والمراقبة" (١٦٦).

:

من فضل الإسلام وسماحته أنه يسعى لتلبية الغرائز التي أوجدها الله في بني البشر، وذلك حسب نظم وقواعد أسسها، فأطلق للرجل والمرأة حرية الاستمتاع ببعضهما في الموضع المشروع وعلى أية حالة أرادا. قال تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (١٦٧). وقال جابر رضي الله عنه: (كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبْلِها كان الولد أحول! فنزلت: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في الفرج) (١٦٨).

وقال الطبري: حدثنا علي بن داود، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس رضي الله عنه: قوله: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ يعني بالحرث الفرج. يقول: تأتیه كيف شئت، مستقبله ومستدبرة، وعلى أي ذلك أردت، بعد أن لا تجاوز الفرج إلى غيره، وهو قوله: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾

(١٦٤) فتح الباري: [٩ / ٢٢٩].

(١٦٥) المصدر السابق: [١ / ٢٤٤].

(١٦٦) الفتوحات الربانية: [١ / ١٤٣].

(١٦٧) سورة البقرة، الآية: [٢٢٣].

(١٦٨) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، باب ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾: [٣٧١، ح: ٤٥٢٨]، ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح، باب جواز جماعه امرأته في قبْلِها ...: [٩١٩، ح: ١٤٣٥].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ ﴿١٦٩﴾. وتعني هذه الآية: ائتوا نساءكم في موضع منبت الولد وهو الفرج كيف شئتم سواء أتيتموهن من أمام، أو من خلف أو على جنب.

:

وأفضل هيئات الجماع أن يعلو الرجل المرأة، وهذه الهيئة مستوحاة من حديث أبي موسى الأشعري، قال: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل. قال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك، فقامت

(١٦٩) تفسير الطبري: [٣٩٨/٤]، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: [١٩٦/٧] من طريق عثمان بن سعيد بهذا الإسناد. **علي بن داود**: بن يزيد القنطري، الأدمي من الحادية عشرة. مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخطيب: كان ثقة. وقال الحافظ: صدوق.

[الكاشف: ٢٤٧/٢] [التقريب: ٤٠١] [تهذيب التهذيب: ٢٧٠/٧]

أبو صالح: هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهنني، أبو صالح المصري. مات سنة ٢٢٢ هـ. كان ابن معين يوثقه. وقال أحمد: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره وليس بشيء. وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم الرازي: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث، يقول: أبو صالح ثقة مأمون. وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب. وقال الحافظ، قال أبو هارون الخريبي: ما رأيت أثبت من أبي صالح، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبيران ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب، وقال ابن حجر: ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. قلت: الظاهر أنه لا بأس به.

[الكاشف: ٨٦/٢] [التقريب: ٣٠٨] [تهذيب التهذيب: ٢٢٩/٥ - ٢٣١]

معاوية: بن صالح بن حدير الحضرمي، أبو عمرو وأبو عبد الرحمن، الحمصي، قاضي الأندلس، قال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثابت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه. وقال أحمد: خرج من جمص قديماً وكان ثقة. وقال أبو زرعة: ثقة محدث. وقال العجلي والنسائي: ثقة. قال ابن عدي: له حديث صالح وما أرى بحديثه بأساً وهو عندي صدوق. وقال الحافظ: صدوق له أوهام.

[الكاشف: ١٣٩/٣] [التقريب: ٥٣٨] [تهذيب التهذيب: ١٩١/١٠] **علي**: بن أبي طلحة، سالم مولى بني العباس، سكن حمص، أرسل عن ابن عباس ولم يره. من السادسة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. قال أحمد: له أشياء منكرات، وهو من أهل حمص. وثقه العجلي. وقال أبو داود: إن شاء الله مستقيم الحديث ولكن له رأي سوء، كان يرى السيف. وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث منكر، ليس محمود المذهب، وقال في موضع آخر شامي ليس هو بمتروك ولا هو حجة. قلت: الظاهر أنه لا بأس به، كما قال النسائي.

[الكاشف: ٢٥٠/٢] [التقريب: ٤٠٢] [تهذيب التهذيب: ٢٨٨/٧ - ٢٨٩]

فعلى هذا يتبين أن رجال هذا الحديث مختلف فيهم وأن التوسط في أمرهم أنه لا بأس برواياتهم، فحديثهم حسن. قال أحمد شاكر محقق تفسير الطبري: جيد.

فاستأذنت على عائشة، فأذن لي، فقلت لها: يا أماء - أو يا أم المؤمنين - إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أستحييك. فقالت: لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك، فإنما أنا أمك، فقلت: فما يوجب الغسل؟ قالت: على الخبير سقطت. قال رسول الله ﷺ: (إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل)^(١٧٠).

"الدفق": وأصل الدفق الكثير، وهو الاندفاق والتدفق. وماء دافق؛ أي مذفوق^(١٧١).

"على الخبير سقطت": أي صادفت خبيراً بحقيقة ما سألت عنه عارفاً بخفيته، وجليله، حاذقاً فيه^(١٧٢).

"شعبها الأربع": هي اليدان والرّجلان، وقيل الرّجلان والشّفّران، فكُنّي بذلك عن الإيلاج^(١٧٣).

"ومس الختان الختان فقد وجب الغسل": قال العلماء معناه: غيّبت ذكرَكَ في فرجها وليس المراد حقيقة المس، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يمسّه الذكر في الجماع، وقد أجمع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولجّه، لم يجب الغسل لا عليه ولا عليها، فدل على أن المراد ما ذكرناه، والمراد بالممارسة المحاذاة^(١٧٤). وفي الحديث أن أفضل هيئات الجماع أن يعلو الرجل المرأة؛ لقوله: "إذا جلس" فهو منسوب إلى الرجل وعلى هذه الهيئة. قال ابن القيم: "وأحسن أشكال الجماع أن يعلو الرجل المرأة مستفرشاً لها بعد الملاعبة والقبلة، وبهذا سُمّيَت المرأة فراشاً، كما قال ﷺ (الولد للفراش)^(١٧٥)، وهذا من تمام قوامه الرجل على المرأة، كما قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

(١٧٠) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحيض باب فسخ الماء من الماء "وجوب الغسل بالتقاء الختانين" [ص: ٧٣٤، ح: ٨٨ -

٣٤٩]، والترمذي في سننه في كتاب الطهارة، باب ما جاء: إذا التقى الختانان وجب الغسل، [ص: ١٦٤٣، ح: ١٠٨،

١٠٩]، وأحمد في المسند: [١١٢/٦] من حديث أبي موسى الأشعري عن عائشة.

(١٧١) انظر: غريب الحديث للحري: [٧٩٥/٢]، والنهاية لابن الأثير: [١٢٥/٢].

(١٧٢) صحيح مسلم بشرح النووي: [٤١/٤].

(١٧٣) النهاية لابن الأثير: [٤٧٧/٢].

(١٧٤) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: [٤٢ / ٤].

(١٧٥) أخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع، منها: في كتاب الخصومات، باب دعوى الوصي للميت: [ص:

١٨٩، ح: ٢٤٢١]، ومسلم في صحيحه في كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات: [ص: ٩٢٤،

ح: ١٤٥٧].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

وقد قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وأكمل اللباس وأسبغه على هذه الحال، فإن فراش الرجل لباس له، وكذلك لحاف المرأة لباس لها، فهذا الشكل الفاضل مأخوذ من هذه الآية وبه يحسن موقع استعارة اللباس من كل من الزوجين للآخر. وفيه وجه آخر، وهو أنها تنعطف عليه أحياناً فتكون عليه كاللباس^(١٧٦).

:

ذكر الغزالي، أن النبي ﷺ، قال: (ثلاثة من العجز، وعدد منها: أن يقارب الرجل جاريته أو زوجته فيصيبها قبل أن يحدثها ويؤانسها ويضاجعها فيقضي حاجته منها قبل أن تقضي حاجتها)^(١٧٧). في الحديث ضرورة الملاطفة والمؤانسة قبل المضاجعة "أي الواقعة"، لما في ذلك من آثار نفسية للطرفين وإلا يُعَدُّ من يفعل ذلك ممن وصفهم الحديث بالعجز. وفيه الحرص على توافق الزوجة في الحصول على اللذة والإنزال. ويقول الغزالي: "ثم إذا قضى وطره" أي الزوج، "فليتمهل على أهله حتى تقضي هي أيضاً نهمتها، فإن إنزالها ربما يتأخر فيهيّج شهوتها، ثم القعود عنها إيذاء لها، والاختلاف في طبع الإنزال يوجب التنافر مهما كان الزوج سابقاً إلى الإنزال، والتوافق في الإنزال ألدّ عندها.."^(١٧٨)

:

من دلائل نبوته ﷺ إشعاره بأمر يدركها ويعرفها بما يلهم من علم ربّاني يحمله الناس إلا بعد التجربة والمعرفة بهذه التوجيهات النبوية، والتي تعود مصلحتها على تنشيط الجسم ليحس باللذة أكثر.

قال أبو سعيد الخدري رحمه الله: قال رسول الله ﷺ: (إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ)^(١٧٩). قال النووي: "أي أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجامع قبل الاغتسال، وهذا مجمع عليه، ويستحب له "أي للمجامع أهله" أن يتوضأ ويغسل فرجه لهذه الأمور كلها، لا سيما إذا أراد العود للجماع لكونه أنشط وأكثر فعالية، وأن هذا الوضوء ليس بواجب، وبهذا قال مالك والجمهور، وذهب ابن حبيب من أصحاب مالك إلى وجوبه،

(١٧٦) وللإطلاع على أُرْدأ أشكال الجماع، انظر: زاد المعاد: [٤/٢٣٤].

(١٧٧) انظر: إحياء علوم الدين: [٢/٥٠]، وقال العراقي: رواه الديلمي من حديث أنس أخضر منه: [إتحاف السادة المتقين: ٣٧٢/٥]. ولم أجد من رواه بإسناد أو تكلم عنه.

(١٧٨) المصدر السابق.

(١٧٩) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع، ص: [ص: ٧٢٩، ح: ٢٧ - ٣٠٨]، وأبو داود في سننه في كتاب الطهارة، باب في الوضوء لمن أراد أن يعود، [ص: ١٢٣٨، ح: ٢٢٠]، والترمذي في سننه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب إذا أراد أن يعود توضأ، [ص: ١٦٤٨، ح: ١٤١]، والنسائي في الصغرى، في كتاب الطهارة، باب في الجنب إذا أراد أن يعود، [ص: ٢١٠٣، ح: ٢٦٣]، وابن ماجه في سننه، في كتاب الطهارة، باب في الجنب إذا أراد العود توضأ، [ص: ٢٥١١، ح: ٥٨٧].

وهو مذهب الظاهرية. والمراد بالوضوء وضوء الصلاة الكامل^(١٨٠). وكذا قال: "وأن غسل الجنابة ليس على الفور، وإنما يتضيّق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة، وهذا بإجماع المسلمين، وقد اختلف أصحابنا "أي الشافعية" في الموجب لغسل الجنابة، هل هو حصول الجنابة بالتقاء الختانين، أو إنزال المنى، أم هو القيام إلى الصلاة، أم هو حصول الجنابة مع القيام إلى الصلاة، فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا. ومن قال يجب بالجنابة قال هو وجوب موسّع" (١٨١).

: لما رواه أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد عن عبد الرحمن بن أبي رافع، عن عمته سلمى، عن أبي رافع، أن النبي ﷺ طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه. قال: فقلت له: يا رسول الله! ألا تجعله غسلًا واحدًا؟ قال: (هذا أزكى وأطيب وأطهر)^(١٨٢).

(١٨٠) صحيح مسلم بشرح النووي: [٢١٧/٣].

(١٨١) المصدر السابق: [٢١٩ / ٣].

(١٨٢) سنن أبي داود في كتاب الطهارة باب في الوضوء لمن أراد أن يعود: [ص: ١٢٣٨، ح: ٢١٩]، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب عشرة النساء، باب طواف الرجل على نسائه والاغتسال عن كل واحدة: [٣٢٩/٥، ح: ٩٠٣٥]، وابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة، باب فيمن يغتسل عند كل واحدة غسلًا، [ص: ٢٥١١، ح: ٥٩٠]، وأحمد في المسند: [٨ / ٦]، والطبراني في الكبير: [١ / ٣٢٦، ح: ٩٧٣] روه من طرق عن حماد بن سلمه به. والبيهقي في الكبرى: [٢٠٤/١] و [١٩٢ / ٧] من طريق سليمان ابن حرب عن عبد الرحمن به.

موسى بن إسماعيل: المنقري، أبو سلمة التبوذكي. مشهور بكنته وباسمه. ثقة ثبت. من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش. تكلم الناس فيه. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين. أخرج له الجماعة.

[الكاشف: ١٥٩/٣] [التقريب: ٥٤٩]

حماد: هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة. ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة. من كبار الثامنة. مات سنة سبع وستين ومائة. [الكاشف: ١٨٨/١] [التقريب: ١٧٨]

عبد الرحمن بن أبي رافع: ويُقال ابن فلان بن أبي رافع، شيخ لحماد بن سلمة. مقبول. من الرابعة. قال ابن معين: صالح. قلت: فالظاهر أنه صالح، كما قال ابن معين. [الكاشف: ١٤٥/٢] [التقريب: ٣٤٠] [تهذيب التهذيب: ١٥٥/٦]

سلمى: عمّة عبد الرحمن بن أبي رافع. مقبولة. من الثالثة. أخرج لها أبو داود والنسائي وابن ماجه. قال ابن القطان: لا تُعرف. وذكرها ابن حبان في الثقات. [الثقات: ١٨٤/٣] [الكاشف: ٤٢٨/٣] [التقريب: ٧٤٨] [تهذيب التهذيب: ٣٧٧/١٢]

أبو رافع: هو إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني، نزيل البصرة، يُكنى أبو رافع. مات في حدود الخمسين ومائة. أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي وابن ماجه. قال ابن المبارك: لم يكن به بأس. وقال عمرو بن علي: منكر الحديث، في حديثه ضعف. وقال ابن معين وكذلك أحمد: ضعيف. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: كان صالحاً إلا أنه يقلب الأخبار. وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ. قلت: الظاهر أنه لا بأس به، كما قال ابن المبارك.

[الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٧٧/١] [المغني في الضعفاء: ٨٠/١] [التقريب: ١٠٧] [تهذيب التهذيب: ٢٦٧/١] فعلى هذا يتبين أن الحديث في إسناده: سلمى عمّة عبد الرحمن بن أبي رافع، وهي ضعيفة، فالحديث ضعيف. وقال النووي: "وقول أبي داود: حديث أنس أصح من هذا: ليس بطعن في حديث أبي رافع؛ لأنه لم ينف الصحة عنه: [عون المعبود: ٣٧٠/١ - ٣٧١].

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

أي أن النبي ﷺ طاف في الجماع " يغتسل عند هذه وعند هذه " بعد المعاودة ، على حدة^(١٨٣) . قال أبو رافع :
" يا رسول الله ألا تجعله غسلًا واحدًا " : أي ألا تكتفي على الغسل الواحد في آخر الجماع^(١٨٤) . وقال النووي : " وأما
طوافه ﷺ على نسائه بغسل واحد ، فيحتمل أنه ﷺ كان يتوضأ بينهما ، أو يكون المراد بيان جواز ترك الوضوء ،
وقد جاء في سنن أبي داود " ثم ذكر الحديث " ، وقال أبو داود : والحديث الأول أصح . قلتُ وعلى تقدير صحته
يكون هذا في وقت وذاك في وقت والله أعلم " ^(١٨٥) . وفيه استحباب الغسل قبل المعاودة ولا خلاف فيه ^(١٨٦) .

:

إن مما أوجبه الشرع علينا الاغتسال من الجنابة ، وذلك بنص القرآن الكريم ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(١٨٧) ، ودلت السنة عليه وعلى كيفية ذلك وطريقته ، كما في حديث عائشة رضي الله
عنها ، قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء - بيني وبينه - واحد . فيبادرنى حتى أقول : دع لي ، دع لي .
قالت : وهما جنبان ^(١٨٨) .

قال عبد الله ابن أبي قيس : سألتُ عائشة عن وثر رسول الله ﷺ . فذكر الحديث . قلت : كيف كان يصنع في
الجنابة ؟ أكان يغتسل قبل أن ينام ، أم ينام قبل أن يغتسل ؟ قالت : كل ذلك قد كان يفعل ، ربما اغتسل فنام ، وربما
توضأ فنام . قلتُ : الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة ^(١٨٩) .
أي عند ما يكون النبي ﷺ جنباً هل يغتسل قبل أن ينام ، أم ينام قبل أن يغتسل ، فقالت رضي الله عنها أنه
ﷺ كان يفعل كل ذلك ، ففي ذلك دليل واضح على أن الجنب لا يجب عليه أن يغتسل ليلاً على الفور ، بل له أن

(١٨٣) انظر : عون المعبود : [١/٣٧٠] .

(١٨٤) المصدر السابق .

(١٨٥) صحيح مسلم بشرح النووي : [٣/٢١٨] .

(١٨٦) انظر : عون المعبود : [١/٣٧٠] .

(١٨٧) سورة المائدة ، الآية : [٦] .

(١٨٨) سبق تخريجه ودراسته في صفحة : [٣٣٥] .

(١٨٩) أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الحيض ، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له ، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل
أو يشرب أو ينام أو يجامع [ص : ٧٢٩ ، ح : ٢٦ - ٣٠٧] ، وأبو داود في سننه في كتاب الطهارة ، باب الجنب يؤخر الغسل ،
[ص : ١٢٣٨ ، ح : ٢٢٦] ، والنسائي في الصغرى في كتاب الطهارة ، باب ذكر الاغتسال أول الليل : [ص : ٢١٠١ ، ح :
٢٢٣ ، ٢٢٤] ، وأحمد في المسند : [٦ / ٢٧٣] .

ينام والغسل في آخر الليل . وفي قوله : " الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة " يفهم في أن الله تعالى جعل في الاغتسال سعة ، بأن يغتسل المُجَنَّب متى شاء من الليل ولم يضيق عليه فيه بأن يغتسل على الفور^(١٩٠) .

:

إن من أعلى أخلاقيات المسلمين ، البعد عن الحديث في الجِماع ودواعيه إلاَّ الحاجة ، وأعظمه أن يكون حديثاً في علاقة الزوجة بزوجها والزوج بزوجته ، وكيفية ما يتعلق بالوقاع ودواعيه . فلقد حثَّ الإسلام على أن تكون العلاقة في ذلك سراً بين الزوجين لا يَحِلُّ لأي أحد منهما إفشاء ما حدث بينهما من علاقة جنسية أو دواعيها . والإسلام يراعي مشاعر الناس واختلافهم في طريقة علاقتهم بأزواجهم ، فقد يسمع الرجل أو المرأة طريقة يتطلع إليها ويرغبها لا تتحقق له مع صاحبه ، فيقع في النفس ما يقع .

قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال رسول الله ﷺ : (إنَّ من أشر الناس منزلة يوم القيامة ، الرجل يُفْضِي إلى امرأته ، ويُفْضِي إليه ثم ينشر سرَّها) وفي رواية أخرى : (إنَّ من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة : الرجل يُفْضِي إلى امرأته ، ويُفْضِي إليه ، ثم ينشر سرَّها)^(١٩١) .

قوله ﷺ : (إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها) .. هكذا وقعت الرواية (أشر بالألف) وأهل النحو يقولون : لا يجوز أشر وأخير ، وإنما يُقال : " هو خير منه وشر منه " ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً ، وهي حجة في جوازهما جميعاً ، وأنهما لغتان^(١٩٢) . وقوله : (الرجل يفضي إلى امرأته) : أي يصل إليها استمتاعاً فهو كناية عن الجماع . (وتفضي إليه) : أي تستمتع به وأصله من الفضاء^(١٩٣) . قال الراغب : " الفضاء : المكان الواسع ، ومنه أفضى بيده إلى كذا وأفضى إلى امرأته في الكناية أبلغ وأقرب إلى التصريح من قولهم خلا بها ، قال تعالى : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾^(١٩٤) " (١٩٥) .

(١٩٠) انظر : عون المعبود : [١ / ٣٧٦] .

(١٩١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب النكاح ، باب تحريم إفشاء سر المرأة : [٩١٩ ، ح : ١٤٣٧ (١٢٣) و (١٢٤)] ، وأبو داود في سننه في كتاب الأدب ، باب في نقل الحديث : [١٥٨٠ ، ح : ٤٨٧٠] .

(١٩٢) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي : [١٠ / ٢٥٩ - ٢٦٠] .

(١٩٣) انظر : فيض القدير : [٢ / ٥٣٤] .

(١٩٤) سورة النساء ، الآية : [٢١] .

(١٩٥) المفردات في غريب القرآن : [٣٨٣] .

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

قال النووي: " وفي الحديث تحريم إفشاء ما يجري بينه وبين امرأته من أمور الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه . فأما مجرد ذكر الجماع فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة، فمكروه لأنه خلاف المروءة " (١٩٦).

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

تلكم أُمِيز الآداب في الزفاف والدخول والوقاع من وجهة نظر الإسلام من خلال السنة النبوية المطهرة على نبيها أفضل الصلاة والسلام، أسأل الله أن أكون قد أحطت بالأهم من جوانب الموضوع، لما في ذلك من أهمية قصوى في حياة المسلم الذي يُنتظر منه أن يكون أسرة مسلمة مُكلفة بإعمار الأرض والخلافة فيها. وأرجو أن يكون في ذلك إضافة مثمرة وجادة لمن كتبوا في ذلك الموضوع... حتى ينهل شبابنا من معين وهدى السنة النبوية، بدلاً من أن يتلقوا ذلك من خلال القنوات الفضائية التي تعرض لهم الثقافة الجنسية بأساليب وطرق تخل بالشرف وتخدش حياء وكبرياء المسلم الحريص على دينه وأمته.

وألخص ما خلصت إليه في هذا البحث في نقاط:

١- أن الإسلام يدعو إلى الفرح والمرح والابتهاج وفق نظم معينة، وقواعد متينة لا تتغير بتغير الزمان والمكان.

٢- أن الضرب على الدف جائز في الأعراس للنساء، وذلك لإعلان النكاح وإشهاره.

٣- أن الغناء جائز في الأعراس للنساء؛ لإعلان النكاح، وبشرط أن لا يزيد عن الحد المعروف.

٤- أن الضرب والغناء والرقص خاص بالنساء.

٥- أن ضرب الرجال على الدف والغناء والرقص يعد تشبهاً بالنساء. حيث لا أعرف دليلاً يجيز ذلك، ولم أعرف أن أحداً فعله من الصحابة ولا من غيرهم.

٦- أن السنة أن يُقال للمتزوج: "بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير".

٧- مشروعية السلام عند الدخول والدعاء ووضع اليد على الناصية.

٨- مشروعية صلاة ركعتين حين الخلوة بالأهل.

٩- فيه الحث على الدعاء وهو أن يسأل الله من خيرها ويستعيذ بالله من شرها.

- ١٠ - ملاعبة العروس ومداعبتها ، وتقبيلها وملاطفتها . وإهداء شيء لها لإيناسها وإزالة الوحشة منها .
 - ١١ - أن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وأطفهم بأهله .
 - ١٢ - أن النظافة والاغتسال والتجمل مما يشرع للعروسين ؛ ليكون أدعى لقبول كل واحد منهما .
 - ١٣ - جواز مساعدة العروس على تجملها وترجيل شعرها . وبتفنه ما لم يصل حد العورة فإن ذلك محرم .
 - ١٤ - تحريم نظر المرأة إلى عورة المرأة ، وكذا الرجل إلى عورة الرجل .
 - ١٥ - أن ما اعتادته بعض المشاغل من نتف لجميع شعر المرأة حتى العورة المغلظة ، أنه محرّم وتقليد للكفار في أعمالهم .
 - ١٦ - استحباب تقبيل الزوجة ومداعبتها ومص لسانها .
 - ١٧ - جواز تقبيل الزوجة مع الصيام إذا كان مالكاً لإربه .
 - ١٨ - استحباب التطيب والتعطر للعروسين عند لقائهما ، بل هو مشروع في كل وقت .
 - ١٩ - جواز نظر الرجل إلى عورة زوجته ، وجواز نظر المرأة إلى عورة زوجها . فليس بين الزوجين عورة .
 - ٢٠ - جواز التعري بين الزوجين ، عند المواقعة والاغتسال .
 - ٢١ - مشروعية التسمية عند الوقاع وما لها من الفضل العظيم والفوائد الجمة له ولذريته .
 - ٢٢ - التعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فإنه من الأمور المشروعة . ويكون قبل المواقعة . فإذا نسي جاز ولو في أثناء المواقعة .
 - ٢٣ - أن المحدث حدث أكبر ، يجوز له ذكر الله جل وعلا ، عدا القرآن .
 - ٢٤ - أن للرجل أن يأتي زوجته مع أي جهة شاء عدا الدبر .
 - ٢٥ - أن أفضل هيئات الجماع أن يعلو الرجل المرأة .
 - ٢٦ - الحرص على التوافق بين الزوجين في الإنزال . فإن قضى شهوته فعليه الانتظار معها ، ومسايرتها حتى تقضي شهوتها . فإن ذلك أدعى للمحبة والألفة .
 - ٢٧ - استحباب الوضوء عند العود للجماع ؛ لكونه أنشط له ، فإن اغتسل فالفعل أفضل .
 - ٢٨ - مشروعية الاغتسال أو الوضوء قبل النوم عند الجماع .
- هذا ما استحضرت من نتائج مختصرة في هذه الخاتمة .
- وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . . .

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جمعاً ودراسة

- [١] إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي ، دار الفكر.
- [٢] :
- .
- [٣] :
- .
- [٤] :
- .
- [٥] :
- .
- [٦] :
- .
- [٧] :
- .
- [٨] :
- .
- [٩] :
- .
- [١٠] :
- .
- [١١] :
- .
- [١٢] :
- .
- [١٣] :
- .
- [١٤] :
- .
- [١٥] :
- .
- [١٦] :
- .
- [١٧] :
- .

١٨٨ : /

١٨٩ : /

٢٠٠ : /

٢٠١ : /

٢٠٢ : /

٢٠٣ : /

٢٠٤ : /

٢٠٥ : /

٢٠٦ : /

٢٠٧ : /

٢٠٨ : /

٢٠٩ : /

٢١٠ : /

٢١١ : /

ما ورد في السنة من آداب الزفاف والدخول والوقاع جَمْعاً ودراسة

- [٣٤] . : /
- [٣٥] . : /
- [٣٦] . : /
- [٣٧] . : /
- [٣٨] . : /
- [٣٩] . : /
- [٤٠] . : /
- [٤١] . : /
- [٤٢] . : /
- [٤٣] . : /
- [٤٤] . : /
- [٤٥] . : /
- [٤٦] . : /
- [٤٧] . : /
- [٤٨] . : /
- [٤٩] . : /
- [٥٠] . : /

· : / [٥١]

· / [٥٢]

· :
: / [٥٣]

· :
· / [٥٤]

· / [٥٥]

· :
: : / [٥٦]

· :
: / / [٥٧]

· :
· / [٥٨]

· / [٥٩]

· :
: / / [٦٠]

· :
: / [٦١]

What has Been Said in the Hadiths of Prophet Mohammed, Peace Be Upon Him, about the Disciplines of Marriage, Entrance to the Bride and Coitus

Abdullah Hamad Allehidan

Associate Professor of Sharia'a and Islamic Studies at AIQassim

(Received 3/6/1429H.; accepted for publication 6/7/1430H.)

Abstract. The reason beyond choosing this topic is the image of Islam which is thought to be a religion of celibacy, novitiate and naught of enjoyment of the pleasures of life. It is also thought to be a religion which warns people from delectation and happiness .

It is harsh to think of Islam in that manner, and to accuse those who practice the teachings of Islam. There is no doubt that such accusers do not have enough knowledge about the real message of Islam which endeavors to bring happiness to humanity, and to call people to enjoy the pleasures of life, but according to principles and approaches of Islam .

Islam does not forbid delectation or happiness if the person follows the restrictions of the Islamic legislation and its systems, and part of what Islam legislates and systemizes is "marriage, entrance to the bride and coitus. "

Marriage is the first step towards constructing a family, where the two spouses meet upon the teachings of Islam and the Sunnah of Prophet Mohammed, Peace Be Upon Him. They begin their lives based on love, compassion and mercy, then the entrance to the bride and coitus which are parts of the purpose of marriage. Therefore, the celebration of the wedding, the entrance to the bride and the coitus must remain under the manners, disciplines and teachings of Islam .

I have tried through this research to collect the Hadiths which discuss this topic, by studying and analyzing them based on the principles of studying Hadith and then extracting the results. Afterwards, I explain the mentioned Hadiths concentrating on the works of Islamic religious scholars which are distinguishable, abbreviated, clear and fluent. I went through this research based on following plan:

The research consists of an introduction where I mentioned the reason beyond choosing this topic and its importance, and two aspect of research:

The first aspect:

I stated the definitions of the linguistic terminologies of marriage, entrance to the bride and coitus .

The second aspect:

It has three requisites:

In the first request, I collected the Hadiths which permit what people can do during the night of wedding, which focuses on three matters:

First: I mentioned and studied four Hadiths and the strange ones about hitting a drum. I also stated the benefits of these Hadiths and what the Islamic religious scholars explained regarding the interpretations and benefits of those Hadiths .

Second: I mentioned and analyzed four Hadiths which discuss the issue of singing, and then I mentioned the benefits by extracting them from the books of Hadith's interpretations .

Third: What should be said to the spouses in the first night and I mentioned two Hadiths regarding this issue. I dealt with these Hadiths as I did with the previous ones; I studied, analyzed and explained them .

In the Second request, I stated the manners of entrance to the bride during the first night which focus on three matters:

First: Greetings, prayers and putting the hand on the forelock. I mentioned here two Hadiths and dealt with them as I did to previous ones .

Second: a prayer consisting of two bowings. I mentioned two Hadiths and dealt with them as I did to the previous ones .

Third: The way of talks and assiduities should be done towards the bride. I mentioned two Hadiths which I identified and studied the chain of narrators, and what the Islamic religious scholars said regarding the interpretations of these Hadiths .

Fourth: The major ritual ablution of the whole body, and the way of cleaning the body. I mentioned one Hadith .

Fifth: The snippet of the armhole's hair and the paring of nails. I mentioned one Hadith .

Sixth: Combing hair. I mentioned two Hadiths .

Seventh: Perfuming. I mentioned two Hadiths .

In the third request, I stated Hadiths which discuss the manners of coitus. It focuses on three matters:

First: Assiduity, cuddling and kissing before coitus. I mentioned three Hadiths .

Second: Denudation among spouses and had been mentioned regarding this issue in Sunnah. I mentioned three Hadiths .

Third: Asking for the assistance of Allah by saying "In the Name of Allah, the Compassionate, the Merciful," and exorcism from Satan by saying "I seek refuge in Allah from Satan the accursed. " I stated what is Sunnah regarding these two issues. There are several Hadiths which discuss this issue but I mentioned the Hadith of Ibn Mso'od because of the agreement of Albkhari and Muslim upon its analysis .

عبدالله بن حمد اللحيدان

-Time of asking for the assistance of Allah by saying "In the Name of Allah, the Compassionate, the Merciful. " And what is mentioned in Sunnah regarding this issue .

-The purpose of asking for the assistance of Allah .

- The advantages of asking for the assistance of Allah .

- Mentioning the name of Allah in the situation of ritual impurity .

Fourth: having a sexual intercourse anyway, except from behind .

The best sexual intercourse's manner.

Fifth: adjusting with wife to have pleasure and orgasm.

Sixth: Recurring to the sexual intercourse, and the recommendation of ablution or major ritual ablution of the whole body which is even better.

Finally, I ended this research with a conclusion clarifying the most important results I reached through this study.

All Prayers are upon our Prophet Mohammed, Peace be Upon Him.

(قدم للنشر ٢٤/١١/١٤٢٩ هـ؛ وقبل للنشر ١٣/٦/١٤٣٠ هـ)

. بما أن التطلع إلى المستقبل والتشؤف إلى معرفته أمر فطرت عليه النفوس جميعا، فإن هذه الحاجة الفطرية في النفوس لمعرفة الغيب دفعت كلَّ أحد إلى أن يسلك طريقا لمعرفة بحق أو بباطل فاختلط الحق بالباطل. ومن المدهش في ظل غياب التفكير الجاد في أمر المستقبل، سواء كان المستقبل الشخصي للفرد في حياته العملية والاقتصادية والاجتماعية، أو المستقبل العام للأمم أو مجتمعاتها أن تجد حضوراً مذهلاً للكهنة والعرافين والمنجمين، وفي هذا البحث أراد الباحث أن يجعل منه تأصيلاً شرعياً لقضية استشراف المستقبل، من خلال:

أولاً: المستقبل وتعريفه، والمراد به، وبيان سبب اهتمام الناس به، ونظرة الشرع إليه، وطرق استشرافه.
ثانياً: الخرافة، تعريفها، وأسباب ظهورها، ومصادرها، ومظاهر لتسويقها مع طرح وسائل مدافعتها والقضاء عليها، وكونها أحد الوسائل غير الشرعية لمحاولة استشراف المستقبل.
ثالثاً: استشراف المستقبل عن طريق النهوض به، مع بيان أهم النوافذ الشرعية التي يمكن من خلالها الإفادة منه: وهي النظرة التفاؤلية، والتأمل في السنن الكونية لا سيما فعل الأسباب، مع حسن التخطيط، وقراءة البوادر والمقدمات، والرؤيا الصالحة، والاستفادة من الماضي والحاضر.
وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :

إن التطلع إلى المستقبل والتشوف إلى معرفته أمر فطرت عليه النفوس جميعا ، فليس من البشر أحد إلا ويتطلع إلى معرفة ماذا سيكون له أو لغيره أو لأمته في المستقبل ، وهذا أمر خلقه الله - سبحانه وتعالى - في النفوس ، وهو من حكمة الله عز وجل ، ولقد بين لنا الله - تبارك وتعالى - أصلاً كلياً من أصول هذا الدين ، يجب على كل مسلم اعتقاده ، وهو أنه لا يعلم الغيب إلا الله ، حيث قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل : ٦٥] ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا لَا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام : ٥٩].

وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " مفاتيح الغيب خمس إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير" (١).

وفي صحيح مسلم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " من زعم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُخبر بما يكون في غد فقد أعظم على الله الفرية ، والله تعالى يقول ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل : ٦٥]" (٢).

قال عبدالله بن أحمد النسفي (٧١٠هـ) : " المفاتيح جمع مِفْتَاح وهو المفتاح وهي خزائن العذاب والرزق أو ما غاب عن العباد من الثواب والعقاب والآجال والأحوال" (٣).

ومن فضل الله - تبارك وتعالى - أنه أطلع بعض رسله وبعض أوليائه على شيء من الغيب ، كما قال سبحانه : ﴿ عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ [الجن : ٢٦ - ٢٧] وذلك ما أخبر الله به الأنبياء مما أطلعهم عليه من أمور الغيب مما سيقع ، وتبقى أمور هي من الغيب المطلق اختص الله - تبارك وتعالى - بعلمها لا يطلع عليه أحد ، والمقصود أن هذه الحاجة الفطرية في النفوس لمعرفة الغيب دفعت كل أحد إلى أن يسلك طريقا لمعرفة بحق أو بباطل فاختلط الحق بالباطل.

(١) رواه البخاري ، ح (٤٣٥١).

(٢) رواه مسلم ، ح (١٧٧).

(٣) تفسير النسفي ٣٢٦/١.

وهذا شأن كل قضية من القضايا الاعتقادية كالإيمان بالله وملائكته والإيمان بالقدر وغيرها من الأمور التي ضلّ فيها الناس واختلفوا، مع أن الحق فيها واضح قائم والحمد لله.

وهذا ما انتهجه الغرب اليوم حتى أبدعوا فيه، حيث العناية بدقة المعلومة، وحسن توظيفها، ودراسة كافة الاحتمالات والتحويلات، لا رجماً بالغيب، ولا ظناً وتخرباً؛ بل بناءً على استقراء النواميس والسنن، والاعتبار بمعطيات اليوم، وتجارب الأمس مما يمكن فيه ذلك.

والمسلمون اليوم يعيشون أزمات متلاحقة تضرب في جوانب حياتهم، وفي معظم دولهم، ويصح أن نقول: إن الأزمة في حقيقتها مستقرة في ذواتنا وشخصنا، وما الأزمات الطارئة إلا بعض مظاهرها وآثارها، وكأن العالم الإسلامي في حالة محاض متواصلة يعاني متاعبها وآلامها، ويدفع ثمنها، ولا يبصر لها نهاية، إلا من رحم ربك. فما الذي آل بالمسلمين لهجر هذه الصناعة وقد توفر لهم مرجعية تؤسس القواعد والمنطلقات، في حين أبدع الغرب وتفوق، وأنشأ المعاهد ومراكز الأبحاث والإحصائيات، وحتى باتت الدراسات الحديثة والدورات التي تتحدث عن التخطيط وتحديد الأهداف وتحسين طرق التفكير في أوطاننا اليوم محل إهمال وانتقاد.

إن من المدهش في ظل غياب التفكير الجاد في أمر المستقبل، سواءً كان المستقبل الشخصي للفرد في حياته العملية والاقتصادية والاجتماعية، أو المستقبل العام للأمة أو مجتمعاتها أن تجد حضوراً مذهلاً للكهنة والعرافين والمنجمين، يفيضون على الناس خليطاً من التجربة العادية، ومن وحي الشياطين، ومن الخداع والاستغلال، وهذا ما يشاهد اليوم في برامج الحظ والأبراج، في القنوات الفضائية أو الإذاعات أو الصحف، وهو ما تجده أيضاً في الزوايا المظلمة التي يقبع فيها السحرة ومستخدمو الجن والمشعوذون حيث تذبح الأديان والعقول، وتهدر الأموال بلا حساب.

فهل يستمع المعنيون إلى أصوات الرشد التي تدعو إلى تجاوز الماضي، ومواكبة الأحداث، وتطوير الذات، والامتثال لمخاطبات التغيير الناصحة المشفقة ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

:

أصل كلمة المستقبل من: (قبل) والقبل بضم الباء وسكونها: ضد الدبر.^(٤)

والذي يتصل بما نريده من المعاني اللغوية ما يلي:

القابلة: ويراد بها الليلة المقبلة.

وقبالته: وتعني تجاهه.

والاستقبال: وهو ضد الاستدبار.^(٥)

: ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه.^(٦)

: المستقبلية: نزعة نحو الجديد والمجهول والمستقبل، أساسها الخروج على المألوف والرغبة

والمغامرة، ولها شأنها في علم الجمال، وامتد أثرها إلى مجال السياسة والأخلاق^(٧).

() :

عند سماع كلمة المستقبل، يتبادر إلى الأذهان معانٍ كثيرة منها: الأمل، والصبر، والشروق أو الغروب،

حتى الغد المجهول... وقد يرتبط عند البعض بشخص أو واقعة أو مكان أو مطلب، أو بالسعادة أو العزيمة أو

المصابرة، وقد يرتبط بمال أو منصب أو سلطان. وقد يربط الواقع أو المستقبل بالماضي، والماضي بالواقع والمستقبل.

ومن خلال استقراء النصوص الشرعية والتجارب الواقعية يمكننا تحديد ما نعنيه من كلمة المستقبل، فيقال:

المستقبل هو الغد الذي نخطط له اليوم.

والمجهول الذي نسمع عن إشراقة نور الحق فيه.

وهو تلك الثمرة التي نبدأ زراعة شجرتها الآن.

ثم لن يكون أفضل إلا بجيل يتربى على منهج دينه الصحيح، ويتصف بأخلاقه وقيمه.

(٤) مختار الصحاح، الرازي ص ٥٦٠.

(٥) مختار الصحاح، الرازي ص ٥٦٠.

(٦) التعريفات، الجرجاني ص ٢٧٢.

(٧) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية ١٨٢.

:

: كل ما غاب عن العيون ، وإن كان محصلاً في القلوب .^(٨)

: وردت مادة الغيب في الكتاب والسنة ، في ستة وخمسين موضعاً وأهم المجالات التي ذكر

فيها الغيب هي :

أولاً: ما غاب عن الحواس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ١٣].

ثانياً: أن الله عالم الغيب ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

ثالثاً: القصص الماضية من الغيب الذي لا يعلمه الرسول - صلى الله عليه وسلم - كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٤٤].

رابعاً: عدم إطلاع الله الناس على الغيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

خامساً: وصف المؤمنات بحفظ أنفسهن في غيبة أزواجهن ، قال تعالى : ﴿ حَفِظْتُ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٤].

سادساً: من صفات المؤمنين خشية الله بالغيب ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ [الأنبياء: ٤٩].
سابعاً: نفي علم الرسول - صلى الله عليه وسلم - للغيب ، قال تعالى على لسان نبيه : ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾ (٥٠) سورة الأنعام [الأنعام: ٥٠].

ثامناً: إن للغيب مفاتيح ، قال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩].^(٩)
يتلخص مما سبق أن الغيب في القرآن هو ما غاب عن الحواس ، وهو الأمر الذي لا يعلمه إلا الله ، ولا يعلمه أحد ؛ إلا من أطلعه الله على شيء منه.

(٨) لسان العرب ، ابن منظور ٦٥٤/١ .

(٩) الإيمان بالغيب ، بسام سلامة ص ٣٢ .

:

: يعلمه بعض المخلوقات دون غيرهم ، كالجن بما أعطاهم الله تعالى يعرفون أشياء لا نعرفها ، وهو غيب الماضي أما المستقبل فلا ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تِينَتْ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ [سبأ: ١٤] ، والإنسان بالنسبة لأخيه يعرف بعض ما يجمله.

: يمكن أن يعلمه بعض الخلق بالبحث والاكتشاف كالمجهول من العلوم والقوانين الكونية والمناطق البعيدة والكواكب السماوية.

: لا يمكن أن يعلمه أحد من المخلوقات ، وهو النوع الذي أشار إليه الله تعالى في كتابه حيث

قال : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]. كعلم الساعة مثلاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [القمان: ٣٤].^(١٠)

كالأحداث التاريخية الماضية التي لم نشهدها ، والماضي هو لحظة تخرج من إطار الحاضر. ومن هذا قوله تعالى : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم: ٢٢]. وعلم هذا النوع بالنسبة لغيب الماضي أمر نسبي ، فما يجمله بعض الناس يعرفه آخرون.

كتسجيل الملائكة للأعمال حيث إن كل ما لا يقع تحت حواسنا فهو من غيب الحاضر ، فما يجري الآن في دولة أخرى أو في الشرق أو الغرب غيب بالنسبة لنا ، إلا أنه يمكن معرفته بوسائل الإعلام التي تنقل مباشرة.

الساعة ، وهذا لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. وما أخبر به الأنبياء هو بإطلاع الله تعالى لهم عليه قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٢٠].^(١١)

:

إن الانشغال بالمستقبل ، والتطلع إليه ، والاستعداد له بحسن التخطيط ، وتكوين الرؤية الشرعية المؤسسة على منهجية تحترم العقل وتحضه على الاستنباط ليس هو مما فطر عليه الإنسان فقط ؛ بل من مقاصد الشريعة في

(١٠) انظر هذا التقسيم في : الإيمان بالغيب ، بسام سلامة ص ٣٢ ، عالم الغيب والشهادة ، عثمان ضميرية ص ٧٥.

(١١) انظر هذا التقسيم أيضاً في : الإيمان بالغيب ، بسام سلامة ص ٣٣.

حفظ الحياة البشرية وضمان استمرارها على نحو تعمربه الأرض، فهي لا تقوم على الماضي والحاضر فقط وترك المستقبل نهياً للتوقعات الفوضوية والتنجيم والرجم بالغيب.

ومن خلال النصوص الشرعية نلاحظ تربية المسلم على ذلك، وفيما يلي سنستعرض بعض النصوص الشرعية من الكتاب والسنة في استشراف المستقبل، والتطلع إليه، والاستعداد له، وأن ذلك من مقاصد الشريعة.

قال الله تعالى: ﴿الْمَ (١) غُلِبَتِ الرُّومُ (٢) فِي أَذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (٣) فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الروم ١ - ٤].

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كان المشركون يحبون أن يظهر أهل فارس على الروم لأنهم وإياهم أهل أوثان، وكان المسلمون يحبون أن يظهر الروم على فارس لأنهم أهل كتاب، فذكروه لأبي بكر، فذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: أما إنهم سيغلبون، فذكره أبو بكر لهم، فقالوا: اجعل بيننا وبينك أجلاً، فإن ظهرنا كان لنا كذا وكذا وإن ظهرتم كان لكم كذا وكذا. فجعل أجل خمس سنين فلم يظهروا، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، قال: ألا جعلته - أراه قال - دون العشرة، قال: فظهرت الروم بعد ذلك فذلك قوله تعالى: ﴿الْمَ (١) - إلى قوله - وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾" (١٢).

وقال الله تعالى: ﴿قَدْ زَيَّ تَقَلُّبُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُلَیِّنَنَّ قِبْلَتَكَ تَرْضَاهَا قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤].

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : "كان أول ما نسخ من القرآن القبلة، وذلك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما هاجر إلى المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود؛ فأمره الله أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود، فاستقبلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بضعة عشر شهراً، وكان يحبُّ قبلة إبراهيم، فكان يدعو الله، وينظر إلى السماء، فأُنزل الله: ﴿قَدْ زَيَّ تَقَلُّبُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، فارتابت من ذلك اليهود وقالوا كما حكى الله عنهم في كتابه: ﴿مَا وَلَّهُمْ مِنْ قِبَلِهِمُ آلٍ كَاوُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢]. (١٣)

(١٢) رواه الترمذي، ح (٣١٩٣)، وأحمد في مسنده ٢٧٦/١، والحاكم في المستدرک على الصحيحين ٤٤٥/٢، والطبراني في المعجم الكبير ٢٨/١٢، وصححه الألباني، صحيح الترمذي ح (٢٥٥١).

(١٣) تفسير ابن كثير ٢١٨/١.

ففي الآية وسبب النزول إشارة واضحة إلى استشراف النبي - صلى الله عليه وسلم - لمستقبل يرضاه، وتحقق له مخالفة أهل الكتاب، في استقبال البيت الحرام بمكة، بعد موافقته أهل الكتاب في استقبال بيت المقدس. وفي مقام تهديد المعرضين، وإقامة الحجة على المكذبين للرسول، يأتي الأمر باستشراف المستقبل، وانتظار سنة الله المتحققة في كل من أعرض عن رسالات الله، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [يونس: ١٠٢].

ثبت عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة في المستقبل ومن ذلك أخبار الفتن التي تقوم قبل يوم القيامة وأشراف الساعة، وذكر مثل هذا النوع من الأحاديث من النبي ﷺ ليربي أصحابه ويعلمهم ويوجههم إلى المستقبل بالتخطيط له وتوقع كل الاحتمالات الإيجابية أو السلبية والاستعداد لها قبل وقوعها. كما قال عليه الصلاة والسلام: "من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من فتنة الدجال"^(١٤). وعن حذيفة - رضي الله عنه - قال: "لَقَدْ خُطِبْنَا النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ؛ عِلْمُهُ مَنْ عِلْمِهِ، وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيْتُهُ، فَأَعْرِفُ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَأَهُ فَعَرَفَهُ"^(١٥). يقول القاضي عياض بن موسى اليحصبي المراكشي رحمه الله (٥٤٤هـ): "لقد أخبر النبي ﷺ بما يكون إلى قيام الساعة، وذلك مما أطلع الله عليه من الغيوب المستقبلية، والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً، حتى بلغت حد التواتر المعنوي"^(١٦).

:

إن ظاهرة اهتمام الناس بكل ما يتعلق بمعرفة المستقبل هي من إفرازات الواقع الاجتماعي الكثيرة والمتعددة والتي تبرز عادة في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث الطبيعية والتي تؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية والنفسية، كما أنها نزعة فطرية.

وربما يلجأ الناس إلى التشبث بعالم الغيبات والروحانيات للهروب من الواقع الأليم الصاخب الذي يسوده الظلم والدمار والخراب والاستبداد وافتقاد الأمن إلى عالم آخر أكثر استقراراً وأمناً وسعادة، وبسبب ذلك في حالات كثيرة ترى الناس على مختلف شرائحهم يتشبثون بأمور تتعلق بالغيب بعيدة عن واقع الحياة، ويسلكون

(١٤) رواه مسلم، ح (٨٠٩)، وأحمد في مسنده ٤٤٦/٦.

(١٥) رواه مسلم، ح (٦٢٣٠).

(١٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض ٣٣٦/١.

طرقاً ممنوعة شرعاً. في محاولة لاستكشاف الغيب ومن ذلك قراءة الكف والفنجان ، وكشف الطالع عن طريق الأبراج ، والتهافت على الكهنة والعرافين.

() :

وردت النصوص الشرعية في حصر المخاوف الأساسية التي تقلق الإنسان في الحياة الدنيا من خلال نفي وجودها في الجنة ، تأكيداً لكمال النعيم وأبديته ، وإكراماً من الله لأهل الجنة ، فعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال : " ينادي مناد إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبداً وإن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً وإن لكم أن تشبوا فلا تهرموا أبداً وإن لكم أن تنعموا فلا تبأسوا أبداً فذلك قوله عز وجل ﴿ وَتُودُوا أَنْ تَلَکُمُ الْجَنَّةُ أَوْ تَرْضُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ " (١٧).

إن الخوف من المجهول أمر فطري ، والمجهول من المستقبل ، حتى نحيط به علماً فيصبح حاضراً نتعامل معه على بصيرة ، وفي هذا تتفاوت أقدار الخلق.

ثم إن النبي ﷺ قد أشار إلى هذه الأمور التي تسبب القلق لكل البشر ويلجئهم إلى طرق كل باب يحسبون أن فيه الحل لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية في قوله صلى الله عليه وسلم : " من أصبح منكم آمناً في سربه ، معافاً في جسده ، عنده طعام يوم فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها " (١٨).

قال عبدالرؤوف المناوي (١٠٣٠هـ) : أي من جمع الله له بين عافية بدنه وأمن قلبه حيث توجه ، وكفاف عيشه بقوت يومه وسلامة أهله ، فقد جمع الله له جميع النعم التي من ملكها ملك الدنيا. (١٩)

إن من الأسباب المهمة لميل الناس نحو مثل هذه الخرافات هي : الاعتقادات الخاطئة - التي منشؤها الجهل والأمية - في مجالات الحياة المتعددة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية ، والأزمات الحادة والحروب والكوارث الطبيعية التي تمر على الناس ، كل هذا ، يؤدي إلى العجز - بسبب الجهل ، وضعف اليقين - وعدم القدرة على التعبير عن النفس ولجوء الإنسان للخرافة. ويزداد انتشار الخرافات كلما زادت ظروف الحياة صعوبة ، وكلما زادت الأخطار التي تهدد كيان الجماعة ، أي أن الخرافات والمعتقدات الخاطئة تكثر وتعم وتنتشر بانتشار حالات القلق والاضطراب والشعور بالضعف والعجز عن مواجهة المشكلات الحياتية ومخاطرها.

(١٧) رواه مسلم ح (٢٨٣٧) ، والترمذي ح (٣٢٤٦).

(١٨) رواه الترمذي ، ح (٢٣٤٦) ، والبخاري في الأدب المفرد ١/١١٢ ، وابن حبان في صحيحه ٤٤٥/٢ ، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ٤٠٨/٥.

(١٩) فيض القدير ، المناوي ٦/٦٨ ، تحفة الأحوذى ، المباركفوري ٩/٧.

:

إذا كان الإنسان مجبولاً على التطلع للمستقبل ، واستقراء أحداثه وتحولاته ، في حدود الممكن ، فإن الشريعة قد أقرت في هذا الباب ما كان نافعا للعباد مبنياً على معرفة النتائج من أسبابها ، يدل على ذلك ما جاء في قصة يوسف - عليه السلام - كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَاْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ۚ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ۚ ﴾ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ ﴾ يوسف : [٤٧-٤٩] ومن هذه الآيات الكريمة وفي هذا التأويل النبوي للرؤيا رؤية مستقبلية ناضجة مستنيرة بنور الوحي والإلهام ، وفيها وضع الحلول والاستراتيجيات المكافئة ، رحمة بالعباد والبلاد.

إن الحديث عن المستقبل القريب ومحاولة استشرافه ومعرفة مآلات الأمور من خلال الواقع ، ومن خلال تطلع الأمة له ما يسوغه ؛ لأن أمتنا الإسلامية أمة غير منقطعة ، ولكنها موصولة بماض عريق من دعوة الأنبياء - عليهم السلام - ، وموصولة بتاريخها الذي بدأ من البعثة النبوية.

وإذ يقص الله علينا في كتابه الكريم قصص الأنبياء فليس القصد مجرد الحديث عن الماضي للاعتبار به ؛ بل زيادة على أخذ العبرة هو إعلام بما استراه هذه الأمة بعد عصر الرسالة وفي مستقبل الأيام.

وفي السيرة بعد نزول الوحي ، قص رسول الله ﷺ على ورقة بن نوفل ما جرى له في غار حراء ، فقال ورقة : " ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك " ، فقال رسول الله ﷺ : " أو مخرجي هم ؟ " قال : نعم ، ما أتى أحد بمثل ما آتيت به إلا عودي " (٢٠). وكلام ورقة بن نوفل إنما بني على التجربة السابقة من تاريخ الأنبياء . (٢١)

وقد بشر رسول الله ﷺ أصحابه بفتح بلاد كسرى وقيصر ، (٢٢) وكان هذا أثناء معركة الخندق ، (٢٣) والمسلمون في خوف وزلزلة ، ولكنه تداول الأيام وانتصار الحق على الباطل.

وهذا التقدير للعواقب هو ما يتفاضل به أهل العلم والفكر ، والحكيم هو الذي يبين أسباب الأمور ويمهد لعواقبها ، فإنما حمدت العلماء بحسن التثبت في أوائل الأمور ، واستشفافهم ما تجيء به العواقب ، ويقدر تفاوتهم في ذلك تستبين فضائلهم ، وأما معرفة الأمور عند تكشفها ، فذاك أمر يعتدل فيه الفاضل والمفضل والعالمون والجاهلون.

والمسلمون يملكون أشياء مادية تساعدهم على النهوض ، يملكون موقعا جغرافيا وسطا في العالم ، وأراضي واسعة مملوءة بالخيرات وأماكن استراتيجية كالممرات المائية المشهورة. (٢٤)

(٢٠) رواه البخاري ح (٣) ، ومسلم ح (١٦٠).

(٢١) حديث عن المستقبل ، محمد العبد ص ٦.

(٢٢) رواه البخاري ح (٣٤٠٠) و (٢٨٦٤).

(٢٣) رواه البخاري ح (٣٨٧٥) .

(٢٤) حديث عن المستقبل ، محمد العبد ص ٢١.

إن الحقيقة التي يجب أن نعيها، ونفهمها حق الفهم، وندرك مراميها، ونؤمن بها هي: أن الاستخلاف الذي أوجدنا الله في الأرض لأجله لا يكون إلا بالعمل ومواصلة الليل بالنهار لأداء هذه المهمة على الوجه الذي يرضيه عنا، ولا يكون استعمارنا للأرض بمشاهدة الآخرين وهم يعملون وينتجون، أو بالتشجيع والتهاف فقط، بل في الإصلاح والإسهام بما في القدرة وإن قل، والعمل يحتاج إلى اليقظة والإدراك والحركة، وفي ذلك كله من الأجر والثواب الرباني ما يبتغيه كل ذي لب. قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

:

:

: تطلق الخرافة في اللغة ويراد بها: الحديث المستملح من الكذب.^(٢٥)

: اسم رجل من بني عذرة اختطفته الجن ثم رجع إلى قومه فكان يحدث بما رأى فكذبوه،

فقالوا: حديث خرافة.^(٢٦)

وتشير الخرافة بجميع مفرداتها إلى البعد عن الواقع الموضوعي، وعلى هذا فإن البعد عن الحقيقة الموضوعية يعد من الصفات الأساسية التي تميز الخرافة.

: هي أفكار ومعتقدات وعادات شبه دينية لا تستند إلى دليل موضوعي وتجريبي، منحرفة

عن عقيدة دينية سابقة، وتستمر في المجتمع لفترة طويلة.

معتقد لا يعتمد على أساس من الواقع ولا من الدين، مثل: الأقوال أو الأفعال، أو الأعداد التي يظن أنها

تجلب السعد أو النحس.^(٢٧)

(٢٥) لسان العرب، ابن منظور ٦٢/٩، المعجم الفلسفي ص ٨٠.

(٢٦) لسان العرب، ابن منظور ٦٢/٩، القاموس المحيط، الفيروزآبادي ١٠٣٨، مختار الصحاح، الرازي ١٩٦/١.

(٢٧) المعجم الفلسفي ص ٨٠.

ولورجعنا إلى المراجع اللغوية لا نجد للخرافة تصريفاً وتحديداً ، بينما الأسطورة نجد لها تصريفاً وتحديداً وذلك لأن القرآن الكريم أورد عبارة ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام : ٢٥] فقد ورد في لسان العرب أن الأساطير هي الأباطيل وهي أحاديث لا نظام لها ، وجاء في مفردات الأصفهاني هي في ذات المعنى.^(٢٨)

: كل ما لطف مأخذه ودق.^(٢٩)

وفي الاصطلاح : فن يزعم إحداث آثار مضادة لقوانين الطبيعة بواسطة طقوس وأعمال خاصة ، كالأشارات والرقى ، وتقول الطقوس السحرية على قدرة السحرة.^(٣٠) وتعرض العلماء -رحمهم الله- لتعريف السحر^(٣١) ، وعند استقراء ما قالوه في تعريفهم للسحر نجد أنهم لا يخرجون عن :

: أن السحر خارق للعادة ويكتسب بالتعلم والتعليم.

: أن السحر عبارة عن حيل وتخايل وتمويه وخداع.

وهنا يتضح أن بعض السحر حقيقي وهو الذي تعتريه جميع الأحكام الشرعية الخاصة بالسحر ، وبعضه الآخر غير حقيقي وهو :

: وتعني : السرعة والخفة في اليد وأخذ كالسحر يُرى الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين ورجل.^(٣٢) والشعوذة تسمى مجازاً بالسحر وهي خدع وتمويه لا حقيقة لها في الواقع ولا تعود بالضرر إلا على مستخدميها أنفسهم في بعض الأحيان كالحاوي الذي يستخدم في حيله وخداعه مواد كيميائية وهو جاهل بمؤثراتها واستخدامها العلمي لأنه ربما وقع في خطأ في الاستعمال نتج عنه ضرره ؛ لأن مادة الكيمياء تلعب دوراً كبيراً وخطيراً ومفيداً في نفس الوقت في كثير من أوجه النشاط الإنساني.^(٣٣)

(٢٨) لسان العرب ٦٢/٩ ، المفردات ، الراغب الأصفهاني ص ٢٣٢.

(٢٩) لسان العرب ٣٤٨/٤.

(٣٠) المعجم الفلسفي ص ٩٦.

(٣١) انظر: حاشية ابن عابدين ، ٤٤/١ - ٤٥ ، الفروق ، القرافي ١٣٧/٤ ، مغني المحتاج ، الخطيب الشربيني ١٢٠/٤ ، المغني ، ابن قدامة ١٠٤/١٠.

(٣٢) لسان العرب ٤٩٥/٣.

(٣٣) السحر بين الحقيقة والوهم في التصور الإسلامي ، د. عبدالسلام السكري ص ٣٧ - ٣٨.

: هي الكهانة ، وقيده بعضهم بـ: الإخبار عن الأمور المستقبلية. (٣٤)
وقال ابن تيمية: " العراف اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق". (٣٥)

: أصله من النظر في النجوم حسب مواقيتها وسيرها. (٣٦)
بالأحوال الفلكية ، والتمزيج بين القوى الفلكية ، والقوابل الأرضية. (٣٧)
: تعاطي أخبار الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الأسرار. (٣٨)

قال محمد أمين ابن عابدين (١٢٥٢هـ): " الكاهن من يدعي معرفة الغيب بأسباب ، وهي مختلفة ، فلذا انقسم إلى أنواع متعددة كالعراف والرمال والمنجم ، وهو الذي يخبر عن المستقبل بطلوع النجم وغروبه ، والذي يضرب بالخصى ، والذي يدعي أن له صاحباً من الجن يخبره عما سيكون". (٣٩)
وقيده بعضهم بـ: الإخبار عن الأمور الماضية الخفية بضرب من الظن. (٤٠) وذكر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) أنها على أربعة أنواع :

ما يتلقونه من الجن من السماء ، ولم يبق منه إلا الخطف ، كما قال تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ ثَائِبٌ﴾ [الصافات : ١٠].

ومنه ما يخبر الجنى به من يواليه بما غاب عن غيره ، مما لا يطلع عليه الإنسان غالباً ، أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد.

ومنه ما يستند إلى ظن وتخمين وحس ، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه.
ومنه ما يستند إلى التجربة والعادة فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك ومن هذا القسم الأخير ما يضاهي السحر وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم وكل ذلك مذموم شرعاً. (٤١)

(٣٤) التعاريف ، المناوي ص ٥٠٩.

(٣٥) مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ١٧٣/٣٥.

(٣٦) القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ص ١٤٩٩.

(٣٧) مجموع الفتاوى ١٩٢/٣٥.

(٣٨) لسان العرب ، ابن منظور ٣٦٢/١٣.

(٣٩) حاشية ابن عابدين ٢٤٢/٤.

(٤٠) التعاريف ، المناوي ص ٢٠٢.

(٤١) فتح الباري ، ابن حجر ٢١٧/١٠.

:

قبل الشروع في الحديث عن المستقبل في الخرافة لا بد من معرفة أسباب ظهور الخرافة ، ومن هذه الأسباب :

:

ذلك لأن الديانات غير السماوية أساسها خرافات مبتدعة أصبحت ديناً وآمن بها الكثير ، وبناءً على الخرافة الأساسية لبداية الديانة المخترعة تظهر بعدها الكثير من الخرافات.

:

قل ما يظهر شيء غريب في مكان وعند الفشل في تفسيره تبدأ الأساطير والخرافات تحوم حول المسبب للظاهرة ؛ لأن فطرة الإنسان بحاجة للفهم والمعرفة ، فإذا لم يُعرف السبب الصحيح اخترع السبب الخاطئ وآمن به.

:

المؤرخون والقصاصون أحد أسباب انتشار الخرافات وظهورها ، والعامل التجاري الذي يساعد على انتشار وبقاء الخرافة ، من حيث كتب الروايات والأفلام وغيرها.

فالخرافة إذن مبنية على الديانات الأرضية المبتدعة والجهل والفشل في تفسير الظواهر ، والقصص والحكايات والأساطير ، وما دام الأمر كذلك فكيف تكون نظرة الخرافة إلى المستقبل؟ وماذا ينتظر منها؟ هل تكون نظرة تفاؤل واستشراق ودراسة واستعداد لما يحل ويأتي؟ أم نظرة تشاؤم وتفاجؤ وتوجس مما سيأتي؟

فلذلك نرى أن كل من يثق بالخرافة ويصدقها ينظر إلى المستقبل نظرة تشاؤم ، نظرة خوف وتوجس ؛ لأن مستند هذه النظرة لم تكن على أساس الإيمان واليقين بأن الأمور كلها بيد الله ، وأنه لا يكون في الكون إلا ما يريد الله ، ومشيتته سبحانه فوق كل مشيئة ، لا راداً لقضائه ولا مغيّر لحكمه ؛ بل مستندها الخرافات والاعتقادات الخاطئة التي نشأت عن الجهل والأمية.

والخرافات لما كثرت وانتشرت في كثير من المجتمعات الإسلامية ، دخلت كل شؤون الحياة ومجالاتها ، وأثرت في الرؤية المستقبلية لهذه الناحية فمن هذه المجالات :

- ١- الخرافات والاعتقادات الخاطئة المرتبطة بمجال الحياة الاجتماعية ، مثاله عدم كنس البيوت بعد المغرب.
- ٢- الخرافات والاعتقادات الخاطئة المرتبطة بمجال الغيبات بشقيها الغيب النسبي والغيب المطلق ، ومثاله الاعتقاد السائد عند بعض الناس بإمكان الاطلاع على المستقبل من خلال قراءة الكف والفنجان.
- ٣- الخرافات والاعتقادات الخاطئة المرتبطة بمجال الصحة والمرض ، مثاله لبس سلسلة من المعدن تشفي من مرض الروماتيزم والقلائد والتماائم.

٤ - الخرافات والاعتقادات الخاطئة المرتبطة بمجال التفاؤل والتشاؤم ، مثاله التشاؤم عند رؤية نوع من الطيور أو الحيوانات.

٥ - الخرافات والمعتقدات الخاطئة المرتبطة بمجال الخطبة والزواج ، مثاله خوف الوالدين من تأخر زواج أبنائهم وبناتهم معتقداً أن سبب تأخر الزواج هو السحر.

٦ - الخرافات والمعتقدات الخاطئة المرتبطة بمجال الحمل والولادة ، مثاله مزار القبور التي يقال عنها قبور الأولياء وأن ذلك يفيد في علاج العقم عند السيدات.

فالخرافة انتشرت ودخلت كل مجالات حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والنفسية ، وأثرت في سلوكه وتعامله مع الآخرين ، وبالتالي هي ستؤثر عليه في رؤيته للمستقبل ، وخططه المستقبلية ، وصار حاله كمن يبني قلاعاً من الرمال على شاطئ البحر.

:

عن عياض بن حمار المجاشعي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: " ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم ، مما علمني يومي هذا : كل مال نخلته عبداً حلال ، وإنني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهن عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً" (٤٢).

لقد كانت بداية نشأة الخرافة مع بداية دخول الشرك إلى البشرية ، حيث إن الناس من لدن آدم عليه الصلاة والسلام إلى نوح عليه السلام كانوا على دين واحد وهو الإسلام ﴿ وَمَا كَانَ لِنَاثِ إِلَّا أُمَّةٌ وَحِدَةٌ ﴾ [يونس : ١٩] ، ثم وقع الاختلاف بين الناس وعبدت الأوثان والأصنام من دون الله ، فبعث الرسل مبشرين ومنذرين. (٤٣) واكب دخول الشرك وعبادة الأصنام على البشرية وجود الخرافات والاعتقادات الخاطئة ؛ بل هي كانت مقدمة للشرك وعبادة الأصنام.

وما نتجت الخرافات والاعتقادات الخاطئة إلا من بعد الناس عن الدين الصحيح ، وجهلهم بالسنن الكونية ، وأثر ذلك على تسلط دوافع وانفعالات وأحاسيس متغيرة ومتقلبة عليهم ، فتوجههم حسب ما تمليه الخرافة والعقيدة الخاطئة يعتقدونها ويؤمنون بها. وجعلهم يعانون من حالة عدم التوازن التي تتاب النفس البشرية عندما تعايش مواقف نفسية لا تجد لها تفسيراً.

ومع تغير الحياة البشرية وظهور الحضارات ظهرت الكثير من الخرافات والاعتقادات في العديد من جوانب الحياة الإنسانية ؛ الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والنفسية ، الخاصة منها والعامة ، فظهرت الخرافات والاعتقادات الغيبية كالأرواح الشريرة ، والأشباح ، والغول ، وقراءة الطالع والأبراج ، وقراءة الفنجان والكف ، وكذلك الخرافات

(٤٢) رواه مسلم ح (٢٨٦٥) ، وأحمد ح (١٧٥١٩) ٤ / ١٦٢ .

(٤٣) تفسير الطبري ٣٤٧ / ٢ .

المتعلقة بصحة الإنسان ومرضه ، فربطت هذه الخرافة بين صحة الإنسان وتأثير بعض القوى الوهمية لأشياء عدة ، كتأثير الأحجار الكريمة ، وقرون الخراف والغزال ، والخرز الأزرق والتمايم.. الخ. فكانت كل هذه الأشياء تبعده عن الحسد والمرض والعين والموت أيضاً ، وتوفر له الحماية من كل سوء. ولكن بتتبع الخرافة وأنواعها ونشأتها يلاحظ أن لكل خرافة نشأة خاصة أو تكوين خاص ، يرجع لأسباب محددة وفقاً للتفسير الذي وضعه الناس لها.

وتنقسم مصادر الناس لمعرفة المستقبل بحسب الحق والباطل الذي فيها إلى :

- : مصادر باطلة قطعاً ، وكل ما توصل إليه عن طريقها فهو باطل. ومن ذلك ما تمارسه كثير من الأمم في القديم والحديث من السحر لمعرفة الغيب والمستقبل ، أو ادعاء ذلك عن طريق شعوذة الكهان والتنجيم والسحر ، أو عن طريق خط الرمل ، وسر الحروف.

- : مصادر ظنية : وهي المصادر التي لا تكون يقينية ولا باطلة ، ولكن تكون ظنية.

والمصادر الظنية لمعرفة ما سيقع بإذن الله تعالى على ثلاثة أنواع :

(: الرؤى والمنامات الحقة ، ولا نعني بها أضغاث الأحلام. فهذه الرؤى الصادقة مبشرات كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم^(٤٤) ، ولا يستطيع أحد أن ينجم بتأويلها إلا إذا كان بوحى.

(: أخبار أهل الكتاب ، مما لم يأت في ديننا ما يدل على بطلانه.

(: الدراسة العلمية التي يمكن أن نسميها "الاستنباط العقلي" أو الاجتهاد بالنظر في سنن الله الكونية.

- : من المصادر هو المصدر الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني إن شاء الله.

مصادر باطلة قطعاً ، تعتمد في رسم المستقبل والتخطيط له طرق السحر ويعتمد

في ذلك على الكهان والمنجمين والسحرة عن طريق الشعوذة ، وخط الرمل ، وسر الحروف كما يزعمون.

ثم إن التفكير الخرافي يختلف عن التفكير العلمي أو الموضوعي ، ذلك أنه لا يقوم على أساس إدراك علاقة العلة والسبب العلمي ، فالتفكير الخرافي يرجع الظواهر الطبيعية أو أي حادثة تحصل إلى أسباب غير طبيعية.

(٤٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي ، قال : فشق ذلك على الناس ، فقال : لكن المبشرات قالوا : يا رسول الله ، وما المبشرات؟ قال : رؤيا المسلم وهي جزء من أجزاء النبوة" قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب. سنن الترمذي ، ح (٢٢٧٢) ، مسند الإمام أحمد ٢٦٧/٣. وصححه الألباني في الجامع الصغير ٢٥٢/١.

:

إن أصحاب الخرافات والمشعوذين يخلطون بين الدين والخرافة تسويقاً لبضائعهم ، حيث يظهرون في مظاهر العلماء والمشايخ والفقهاء وكلما ظهر المشعوذ بأنه كبير في السن كان أقدر على الإقناع ، فهو يتشبه بالعالم ، بوقاره وهيبته ، ولا نكاد نجد حجاباً ، أو سحراً يخلو من الآيات القرآنية ، وذلك تمسحاً بالدين واستغلاله لأغراض دينية هدفها نصب والاحتلال.

واليوم قد ظهرت أشكال الكهانة في ثوبها الجديد من خلال غزو القنوات الفضائية ، وهي تتمثل في الآتي :

١- في بعض القنوات الفضائية خصصت برامج تحت مسميات مختلفة ، من ذلك ما يسمى بعلم الحجارة الكريمة ، حيث يُحدد لكل متصل نوع من هذه الحجارة ، ومن خلالها يمكن استشراف مستقبله منه ، كما يقع في قناة (MBC).

٢- هناك قنوات متخصصة في الكهانة والسحر والشعوذة ، خصّصت جُلّ وقتها لبث مثل هذه الأفكار ، وجذب المشاهدين لها ، مثل : قنوات جرس ، وكنوز ، وشهرزاد.

٣- بعض هذه القنوات قد لا يظهر فيها السحر والشعوذة بالشكل الواضح ؛ لكنهم يمررون أفكارهم بأشكال وقوالب شرعية ، وهي بعيدة كل البعد عن ذلك.

٤- بعض هذه القنوات يظهر على قنواتها من يكتب الحروز والتعاويذ على لوحة في القناة ، ويأمر المشاهدين بكتابتها ، وأغلب هذه التعاويذ والحروز طلاسَم أقرب ما تكون لطلاسم السحرة والمشعوذين.

٥- وكذلك ظهرت بعض المواقع على الشبكات العنكبوتية ، تمارس الشعوذة والكهانة عن طريق قراءة الكف ، أو النظر في المرأة ، أو ما يعرف بالبلور.

٦- وهناك شكل من أشكال الشعوذة وقراءة المستقبل ، تسمى الدنبوشي ، وكثيراً ما تستعمل كسحر تأثير في الأوساط الرياضية ؛ للتأثير على نتيجة المباراة ؛ أو لمعرفة الفائز في المباريات القادمة.

٧- الاتصال الهاتفي على الناس من دول أخرى ، حيث يضرب هذا المشعوذ أو الدجال بأرقام عشوائية ، ثم يخبر المتصل عليه بأن لديه علاجاً لمشاكله الصحية والنفسية والاجتماعية ، وأن ما به من مرض أو غير ذلك فبسبب سحر عُقد له ، وأكثر ما تأتي هذه الاتصالات من أفريقيا.

وهذه المظاهر المنتشرة اليوم تستهدف كل شرائح المجتمع ، وأسباب ظهور مثل هذه الخرافات في ثوبها الجديد وانتشارها بهذا الشكل المروّع ما يلي :

١- انتشار الأمراض العضوية والنفسية بين الناس وما يصاحب ذلك من ضعف والتماس الشفاء بأي طريق.

٢- كثرة المشكلات الأسرية والزوجية والعائلية والمالية.

- ٣- الجبلية التي طبع عليها الناس في الرغبة باستشراف المستقبل.
- ٤- كثرة الأوهام والوساوس والأمراض النفسية ، وإهمال الأوراد الشرعية صباحاً ومساءً.
- ٥- الجهل بالأحكام الشرعية التي تحرم مثل هذه الأمور ، وتسد الطرق الموصلة إليها.
- ٦- ضعف اليقين والتوكل على الله.
- ٧- تعلق الناس بالكسب المادي - وهذا يكون من جهة المشعوذ والساحر ومقدم الخدمة في أي وسيلة من وسائل النشر.

- ٨- ضعف الأخذ بالوسائل الشرعية التي تمنع وتردع مثل هذه التصرفات.
 - ٩- سرعة الوصول إلى السحرة والمشعوذين لانتشار وسائل الاتصال المتنوعة.
 - ١٠- انتشار مراكز التدريب ومعاهد تعليم الناس السحر والكهانة ونحوها في بعض الدول الإسلامية ، وانتشاره أيضاً عبر شبكة الإنترنت.
 - ١١- مشاهدة الشباب والأطفال الأفلام الكرتونية ، وألعاب ال(بلاي ستيشن) ، والتي كثيراً ما يمارس فيها هذه الأنواع والأشكال من الشعوذة والكهانة ، مما تجعل المتلقي يستمرئ مثل هذه الأمور ، وتكون مقبولة لديه ، حتى لو كانت في بدايتها حركات بهلوانية أو خدعاً سينمائية أو مؤثرات كيميائية وضوئية ، ومن ثم يكون هناك تقبل لهذه الأمور ثم يدخل ضمنها السحر الحقيقي لوجود الأرضية القابلة لنمو هذه البذور الخطيرة.
- :

إن الوسائل الحقيقية لمداغة الخرافة والقضاء عليها ، والحد من تأثيراتها السلبية يكمن فيما يلي :

تحديداً في نشر التعليم الشرعي ، والقضاء على الجهل بكل أشكاله ، وبيان خطورة هذه الأعمال على عقيدة المسلم ، والوعيد المترتب على إتيان السحرة والكهان ، والدفاع عن العقلية العلمية في التعليم ، وتنقية الإعلام من الخرافة ، وفتح الحوار في المجتمع حول القضايا التي تمس مصالحهم وتدور حولها آراء متناقضة ، وإظهار الدجالين على حقيقتهم ، وهز ثقة المشاهدين بهؤلاء الدجالين والسحرة. من خلال كشف زورهم ودحض شبهاتهم وبيان تناقضاتهم بالمناظرات والمناقشات المعلنة ، وتوعية الناس بأن علم الغيب مما اختص الله بعلمه وحده دون خلقه ، وإبراز هذا الجانب ، ومكاتبه ملائكة هذه القنوات والقائمين عليها ، وتوجيههم ونصحهم ، لإيقاف مثل هذه البرامج الخطيرة. هذه بعض الوسائل والطرق لمواجهة مثل هذه المظاهر الخطيرة التي انتشرت في البلاد وبين العباد.

: حث المسلمين وتجارهم خاصة على إنشاء قنوات فضائية تختص بهذا الجانب المهم في حياة الناس ، وكذلك تقديم دراسات مؤصلة وموثقة إلى الجهات التعليمية لتضمن المناهج الدراسية ، ويؤسس العلم الشرعي في

هذه الجوانب ليعلم ناشئة المسلمين المخاطر المحدقة بهم ، وكذلك التواصل مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف لتناول ذلك في الخطب والمحاضرات والدروس ، بشكل دائم لتعاهد إيمان المسلمين وتقوية يقينهم بالله.

: حثّ الباحثين في الجامعات على إقامة مؤتمرات وندوات تعنى بطرق هذه المسائل وتقريب فهمها للناس ، وتعميم نتائجها على العالم الإسلامي ، حيث إن عدداً من بلاد المسلمين تفتقر إلى تقوية الوعي الشرعي بهذه الأمور الشائكة.

: تزويد الجهات الأمنية وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنتائج ونماذج ونسخ من المؤلفات بهذا الشأن ؛ لتكون في متناول العاملين في تلك القطاعات ؛ لتسهيل المعرفة بدسائس ومكائد المنحرفين ، ولتكون ضمن مكاتب ومسؤولين والأقسام العلمية والتوعوية والإرشادية في تلك القطاعات الهامة.

: جمع مادة علمية مختصرة لتكون بيد ولي الأمر لمزيد التنصيح والتعارف ، ولعله يسنّ من الأنظمة ما يحقق المصالح ويدرك المفاسد.

: إقامة دورات للطلاب المختصين في الجامعات وفي مادة العقيدة لإلقاء مناقشات ومناظرات علمية تدريبهم على مناقشة ومناظرة المنحرفين عبر القنوات الفضائية التي تعرض على الهواء ، وتزويدهم بآليات وطرق المناقشة والحوار الهادئ الهادف المؤصل تأصيلاً علمياً شرعياً.

:

:

رسخ الرسول ﷺ رسخت ثقافة الاستشراف للمستقبل ، فمن قمة الضعف والجوع والبرد والنصب ، وأجواء يصعب معها التفكير في المستقبل ، لا يعلن بل يقسم الرسول ﷺ عند ضربه في غزوة الخندق لصخرة لم تأخذ منها المعاول لصلابتها ، على رؤيته للقصور الحمر في الشام ، وقصر المدائن الأبيض في فارس ، وأبواب صنعاء في اليمن.^(٤٥)

بل إن النبي ﷺ قد تجاوز مرحلة الاستشراف وقراءة المستقبل إلى صناعته مع سراقه بن مالك حين بشره بسواري كسرى ،^(٤٦) فیدفعه دفعاً للعمل والمثابرة وبلوغ الهدف الذي رسمه له.

وما يعتمد هذه الثقافة ويفعلها إلا صاحب نفس متزنة متأنية لا تعجلها ضغوط الحاضر ، وتدفعها الأعمال غير المحسوبة ، "والله ليتمن الله هذا الأمر ، حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت ، لا يخاف إلا الله ، والذئب على غنمه ، ولكنكم تستعجلون"^(٤٧).

(٤٥) انظر: مسند الإمام أحمد ٣٠٣/٤.

(٤٦) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٧/٦.

(٤٧) رواه البخاري ، ح (٣٤١٦).

إن ضعف الثقة بالله تعالى، ونقص التوكل عليه سبحانه، والإغراق في التفكير بالخوف من المستقبل وما سيكون عليه بتحليلات سلبية ونظرات سوداوية، وقصور المفاهيم حول الهدف من خلق الله للخلق، تُصادم التفاؤل، وتعارض حسن الظن بالله، وتزيد من المشكلة، وتبعد من الحل.

والنبي ﷺ يقول: "لو كان لي مثل أحد ذهباً لسرني أن لا تمر علي ثلاث ليال وعندي منه شيء، إلا شيء أرصده لدين" (٤٨).

كما أن من الوعي أن لا تغلو الأمة بعقود أو عهود أو اتفاقات أو منظمات تقضي على طموحات أجيال المستقبل حين تكون مكرسة قيود الذل والهوان أو التبعية والانطواء تحت سقف الأمم الكبرى، وهنا يأتي دور الوعي العلمي الحر من الانخراط في أنفاق مظلمة تعيق مساحات الضوء الذي يتطلع إليه جمهور الأمة فيما لا يخالف القواعد الشرعية، والمصالح المرعية.

:

يقول الإمام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية رحمه الله تعالى (٧٤٨هـ): "ليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات" (٤٩).

لقد ربط الله - عز وجل - الأسباب بمسبباتها شرعاً وقدرًا، قال ابن القيم: "وقد جعل سبحانه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، والثواب والعقاب والحدود والكفارات والأوامر والنواهي والحل والحرمة، كل ذلك مرتبطاً بالأسباب قائماً بها؛ بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب لما يصدر عنه، بل الموجودات كلها أسباب ومسببات، والشرع كله أسباب ومسببات، والمقادير أسباب ومسببات، والقدر جارٍ عليها متصرف فيها، فالأسباب محل الشرع والقدر" (٥٠).

وذكر الله - عز وجل - ذلك في قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]؛ ذلك لأن الله جعل نظام هذا العالم مؤسساً على استفادة المسببات من أسبابها والنتائج من مقدماتها (٥١).

وأقام الكون ونظام الحياة على الأخذ بالأسباب والسعي فيما أمر به، وكل ذلك ينتفي إذا أطلعنا على الغيب الذي استأثر به؛ لأننا سنتكل عليه ولن نسعى إلا فيما كتب لنا السعي فيه، ومن ثم يرفع التكليف وتنتفي سنة الابتلاء والجزاء (٥٢).

(٤٨) رواه البخاري، ح (٦٤٤٣).

(٤٩) مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٧٠/٨.

(٥٠) شفاء العليل، ابن القيم ص ٣٨٠.

(٥١) التحرير والتنوير، ابن عاشور ١٧٩/٤.

(٥٢) السنن الإلهية في الأمم والأفراد، مجدي عاشور ص ١٤٤.

وفي الأمور المكفولة حث الشرع على طلب الأسباب، والشارع وإن تكفل برزق كل دابة إلا أنه أيضا حث على فعل الأسباب لتحصيله، والكائنات الحية تشارك الإنسان في السعي إلى رزقها والعمل من أجل تحصيل ما يقوم به حياتها ومعيشتها، وهذا ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله، لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خِماصاً وتروح بطاناً" (٥٣).

"فأثبت لها رواحاً وغدواً لطلب الرزق مع توكلها على الله عز وجل، وهو المسخر المسير المسبب" (٥٤).

:

إن سنن الله تعالى جانب من جوانب الموضوعات القرآنية التي أنزلها الله في آيات هذا الكتاب المبين، وهي تصور منهج القرآن في فهم الحياة، كما تصور حكمته في نعوت الكمال لله تعالى خالق الحياة.

ثم إن العلم بالسنن الإلهية هو الذي وضع المجتمع الإسلامي في مكان الصدارة من الحياة يوم أن كان العلم بأوسع معانيه هو القائد للأمة، فطاف آفاق السماوات والأرض نظاراً باحثاً يستشف الحقائق الكونية من وراء السجف، يكشفها له القرآن ويهديه لأصولها.

فالقرآن يرد المسلمين إلى سنن الله في الأرض، يردهم إلى الأصول التي تجري وفقها الأمور، فهم ليسوا بدعاً في الحياة، فالنواميس التي تحكم الحياة جارية لا تتخلف، والأمور لا تمضي جزافاً، إنما هي تتبع هذه النواميس، فإذا هم درسوها وأدركوا مغازيها، تكشف لهم الحكمة من وراء الأحداث، وتبين لهم الأهداف من وراء الوقائع، واطمأنوا إلى ثبات النظام الذي تتبعه الأحداث، وإلى وجود الحكمة الكامنة وراء هذا النظام، واستشرفوا خط السير على ضوء ما كان في ماضي الطريق، ولم يعتمدوا على شعار الإسلام دون حقيقته لينالوا النصر والتمكين (٥٥).

والسنن الإلهية في الأمم والأفراد تشمل جوانب حياة الإنسان الدينية والدنيوية، وتبصر المرء أين يضع قدمه؟ وكيف يفيد من تلك السنن في جلب السعادة في دنياه والفوز برضا الله في أخراه، وكذا في عمران الأرض وإقامة الدول وتحصيل أسباب الاستمرار والحياة بالنسبة للأمم، وغير ذلك من المعاني الكثيرة التي تتضمنها وتكفلها كل سنة، وبالمقابل فهي تحذر من السير في الركب المعاكس لما أَرَادَهُ اللهُ وارتضاه من تلك السنن.

(٥٣) السنن الإلهية في الأمم والأفراد، مجدي عاشور ص ١٤٧، والحديث: رواه الإمام أحمد في مسنده، ح (٢٠٥) ٣٠/١، والترمذي في السنن، ح (٢٣٤٤)، وابن ماجه، ح (٤١٦٤)، وصححه الألباني، السلسلة الصحيحة ح (٣١٠) ٦٢٠/١.

(٥٤) تفسير ابن كثير ٣٩٨/٤.

(٥٥) في ظلال القرآن، سيد قطب ٤٧٨/١.

وهذه السنن التي تختص بالأمم والأفراد، هي أشبه ما تكون بالسنن الاجتماعية، غير أن بعضها قد يتسع ويشمل النظام الكوني للبشر وغيرهم من المخلوقات الكائنة في الحياة الدنيا، وهي :

سنة الله في الأسباب والمسببات: وقد تقدم الحديث عن ذلك تحت عنوان: (فعل الأسباب لا ينافي التوكل)^(٥٦)، ونستطيع أن نقرر هنا أن سنة الله في الأسباب تقوم عليها السنن الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإن إفرادها بالذكر وبأسماء خاصة بها إنما هو لإبرازها ولفت النظر إليها لمعنى خاص بها، وتبقى مع ذلك قائمة على سنة الله في الأسباب.

وسنة الله في الجزاء بجنس العمل، وفي الابتلاء والنصر والتمكين، وفي هلاك الأمم، وفي الهداية والضلال، وفي الاختلاف والمختلفين، وفي التمييز والتفاضل بين البشر، وفي التنازع بين الحق والباطل، وفي التدافع، وفي التوازن، وفي الرزق، وفي النعم وتغييرها، وفي تزكية النفس، وفي المعاملة بنقيض المقصود، وفي العقاب الدنيوي، وفي تداول الأيام، وفي التيسير، وفي الإنذار والإعذار، وفي الإمهال، وفي التزيين والاستدراج، وفي الذنوب والسيئات، وفي التدرج، وفي الاستبدال، وفي قيام الدول وسقوطها، وسنة الله في الأجل.^(٥٧)

:

المستقبل مرتبط بالتخطيط والبناء والإصلاح والتجديد، وهو الذي يوسع فسحة الأمل، ويحرض على العمل، والمستقبل يعني عدم الإذعان للواقع المرفال العالم يعيش تحولات متسارعة فلا بد من المتابعة واستيعاب الحاضر، والنظرة المستقبلية ليست بضاعة غربية (علم المستقبلية) فالقرآن الكريم عندما يذكر تداول الأيام فإنما يبذر في نفس المسلم إحساساً عميقاً من اليقظة التاريخية المستقبلية^(٥٨).

إن المحذور في قضية الخوف من المستقبل هو الخوف بسبب سوء الظن بالله، وعدم التوكل عليه، وقد بين النبي ﷺ أن المؤمن صحيح الإيمان، هو الذي لا يخشى المستقبل ولا يبالغ في إشغال نفسه به أو حمل همه، ثقة بالله تعالى وتوكلاً عليه. أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا رسول الله: أي الصدقة أعظم؟ فقال: "أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى"^(٥٩).

(٥٦) انظر ص ٣٤.

(٥٧) انظر: السنن الإلهية في الأمم والأفراد، مجدي عاشور ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٥٨) حديث عن المستقبل، العبد ص ٥.

(٥٩) رواه مسلم، ح (١٠٣٢)، وأحمد في مسنده، ح (٧٤٠١) ٢/٢٥٠.

ومع تسليمنا المطلق أن المستقبل بيد الله تعالى وحده ، إلا أن عدم الخوف منه ، لا يعني عدم الإعداد له ، ووضع خطة مستقبلية للتعایش معه ، فهذا لا ينافي التوكل عليه سبحانه ، وإنما هو من بذل الأسباب ، فنحن كما أننا نحرص في أمور حياتنا كلها على حسن اختيار ما يهمنا وله علاقة بمستقبلنا فإنه ينبغي أيضاً أن نحرص على حسن الإعداد للمستقبل المادي وتديره والتخطيط له واختيار الأنسب والأفضل لنوع الدخل وقيمته^(٦٠).

وكما صحَّ عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : إن الله قد خصَّ رسوله ﷺ في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحداً غيره ، ثم قرأ : (وما أفاء الله على رسوله منهم) إلى قوله : (قدير) فكانت هذه خالصة لرسول الله ﷺ ، ووالله ما احتازها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم ، فقد أعطاكموه وبثَّها فيكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول الله ﷺ ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله لمعمل مال الله فعمل رسول الله ﷺ بذلك حياته^(٦١).

: "وفيه جواز الادخار خلافاً لقول من أنكروه من مشددي المتزهدين ، وأن ذلك لا ينافي

التوكل"^(٦٢).

ولذلك نجد حسن التخطيط للمستقبل في قصة نبي الله يوسف - عليه السلام - وكيف أوَّل رؤيا الملك ، وأجاد في تصوير التخطيط السليم لمواجهة مشكلة المجاعة القادمة والتي تهدد الأرواح والأموال. إذن فالأنبياء والرسل - عليهم السلام - كانوا رحمة للناس جميعاً ، سواء في تصحيح العقيدة وتقويم الأخلاق وتصحيح السلوك ، أو في الحياة المعيشية والاقتصادية ، وقد استفيد من يوسف سلامة الخطة ونجاح سياسة التخطيط.

إن التطلع للمستقبل ليس هروباً من الحاضر ، ولا قفزاً على السنن الربانية ، ولكنه الأمل الذي يدفع إلى العمل.

() :

: هي الاستدلال بهيئات الإنسان وأشكاله وألوانه وأقواله على أخلاقه وفضائله ورذائله ، وربما يقال : نور يقذفه الله في القلب فيخطر له شيء فيكون كما خطر له وينفذ إلى العين فيرى ما لا يراه غيرها ، وقد نبه

(٦٠) لماذا الخوف من المستقبل ، عبدالعزيز الحسيني ص ٣٥ - ٣٨.

(٦١) رواه البخاري ، ح (٢٩٢٧).

(٦٢) فتح الباري ٦/ ٢٤٠.

الله تعالى على صدقها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، وقوله: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وبقوله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].^(٦٣)

: يكون بصناعة متعلمة، وهي معرفة ما بين الألوان والأشكال، وما بين الأمزجة والأخلاق والأفعال الطبيعية، ومن عرف ذلك وكان ذا فهم ثاقب، قوي في الفراسة، وقد ألف في ذلك كتب، فمن تتبع الصحيح منها اطلع منها على صدق ما ضمنوه. والفراسة ضرب من الظن، والظن يتقلب القلب، والفراسة بنور الرب تعالى، وكل من قوي فيه نور الروح المذكور في قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، كان ممن وصف بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَنبَغٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، وكان ذلك النور شاهداً منه أصاب فيما حكم به.^(٦٤)

: علم الرؤيا، وقد عظم الله أمرها في جميع الكتب المنزلة وسيأتي الكلام عليها في ثانيا هذا البحث إن شاء الله تعالى.

قال ابن القيم: " والتحقيق: أن كل واحد من الفراسة والإلهام ينقسم إلى عام وخاص، وخاص كل واحد منهما فوق عام الآخر، وعام كل واحد قد يقع كثيراً، وخاصه قد يقع نادراً، ولكن الفرق الصحيح: أن الفراسة قد تتعلق بنوع كسب وتحصيل، وأما الإلهام فموهبة مجردة، لا تنال بكسب البتة".^(٦٥)

: ما يلقي في الروح بطريق الفيض، ويختص بما من جهة الله والملا الأعلى، ويقال: إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر، يخص به الله من يشاء من عباده.^(٦٦)
: الإلهام أن يلقي الله في النفس أمراً يبعثه على الفعل أو الترك، وهو نوع من الوحي، يخص الله به من يشاء من عباده.^(٦٧)

: الإلهام: ما يلقي في الروح بطريق الفيض، وقيل: الإلهام ما وقع من علم وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة، والفرق بينه وبين الإعلام: أن الإلهام أخص من الإعلام، لأنه قد يكون بطريق الكسب، وقد يكون بطريق التنبيه.^(٦٨)

(٦٣) الذريعة إلى مكارم الشريعة، الراغب الأصفهاني ص ١٨٦ - ١٨٨، الروح؛ ابن القيم ص ٤٠، ٢٤٠.

(٦٤) انظر: المرجع السابق.

(٦٥) مدارج السالكين، ابن القيم ٤٥/١.

(٦٦) تاج العروس، الزبيدي مادة (لهم).

(٦٧) لسان العرب، ٥٤٧/١٢.

(٦٨) التعريفات، الجرجاني ص ٥٧.

قال أبو السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ): الإلهام: أن يلقي الله في النفس أمراً يبعثه على الفعل أو الترك وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده".^(٦٩)

وهذه التعريفات كلها تدور حول معنى أساسي، وهو أن الإلهام إلقاء معنى أو فكرة أو خبر أو حقيقة، في النفس أو القلب أو الروح بطريق الفيض، بمعنى أن يخلق الله فيه علماً ضرورياً لا يملك دفعه. أي ليس بطريق التعليم والاكساب المعهود؛ بل هو يفاض على النفس فيضاً، بغير اختيارها ولا إرادتها، سواء سعت إليه سعيّاً عن طريق الرياضة الروحية وتفريغ القلب من كل شيء، أم أفيض ذلك عليها كرامة من الله لها، وخرقاً للعوائد من أجلها، وإن لم تتعمد السعي إليه.^(٧٠)

والتعريفات التي ذكرت أن الإلهام نوع من الوحي يقصد بها: أنها نوع من الوحي بمعناه اللغوي، وهو الإعلام بخفاء وسرعة، أو أنه نوع من الوحي بالنسبة للأنبياء، فهو أحد طرق الوحي المتضمنة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١]. وهذا الإلهام أو الكشف هو ضرب من المعرفة الروحية المباشرة، التي عرفت بها بعض المدارس الفلسفية قديماً وحديثاً، وهي المعرفة عن طريق الحدس أو البصيرة، وفي الفلسفة القديمة عرفت بذلك الغنوصية.^(٧١)

: يقول ابن القيم: "التحديث أخص من الإلهام، فإن الإلهام عام للمؤمنين بحسب إيمانهم، فكل مؤمن فقد ألهمه الله رشد الذي حصل له به الإيمان، فأما التحديث فالنبي صلى الله عليه وسلم قال فيه: "إن يكن في هذه الأمة أحد فعمر" (٧٢)، فالتحديث إلهام خاص وهو الوحي إلى غير الأنبياء إما من المكلفين، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٢٧]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرُسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، وإما من غير المكلفين، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]، فهذا كله وحي إلهام".^(٧٣)

(٦٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٢٨٢/٤.

(٧٠) موقف الإسلام من الإلهام والكشف والرؤى، القرضاوي ص ١٧.

(٧١) المرجع السابق.

(٧٢) رواه ابن حبان في صحيحه، ح (٦٨٩٤).

(٧٣) مدارج السالكين، ابن القيم ٤٤/١ - ٤٥.

:

إن الرؤيا والحلم عبارة عما يراه النائم في نومه من الأشياء ولكن غلب الرؤيا على ما يراه من الخير والشيء الحسن ، وغلب الحلم على ما يراه من الشر والقيح ويستعمل كل واحد منهما موضع الآخر.^(٧٤)

: كانت الرؤيا من مبشرات النبوة ومن مقدماتها ، ولأهمية الرؤيا في الإسلام ، كان النبي ﷺ يسأل أصحابه الكرام في صلاة الصبح : من منكم رأى رؤيا؟ ويقوم بتعبيرها له ، بل إنه ﷺ قد استخدم توافق رؤى الصحابة دليلاً من أدلة إيجاب عمل ما ، فحينما اشترك اثنان من الصحابة في رؤية الأذان أقره الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بصيغته ، وحينما توافقت رؤى الصحابة على أن ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان ، أقر بذلك وطلبها فيه ، وهذا يعني أن الرؤيا ، مع أنها جزء من النبوة ، إلا أن النبي - على الرغم من وجود الوحي - قد عمل بها في تقدير بعض الأمور ، وهذا معناه إعطاؤها قيمة في هذا المجال وإشارة إلى أهميتها ، تتجاوز أضغاث الأحلام إلى المعنى الغائي الذي يكمن وراءها.

:

أبي قتادة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : "الرؤيا من الله والحلم من الشيطان فإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فلينفث حين يستيقظ ثلاث مرات ويتعوذ من شرها فإنها لا تضره"^(٧٥). وقال أبو سلمة : "وإن كنت لأرى الرؤيا أثقل علي من الجبل فما هو إلا أن سمعت هذا الحديث فما أباليها"^(٧٦).

عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : كشف رسول الله ﷺ الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال : "أيها الناس : إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له"^(٧٧).

عن عوف بن مالك - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال : "الرؤيا ثلاث : منها أهوئيل من الشيطان ليحزن بها ابن آدم ، ومنها ما يهم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة"^(٧٨).

(٧٤) لسان العرب ١٢/١٤٥.

(٧٥) رواه البخاري ح (٥٤١٥) ، ومسلم ح (٢٢٦١).

(٧٦) رواه البخاري ح (٥٤١٥) ، ومسلم ح (٢٢٦١).

(٧٧) رواه مسلم ح (٤٧٩) ، وأبو داود ح (٨٧٦).

(٧٨) رواه ابن ماجه ح (٣٩٠٧).

: قال ابن حجر: " وكل الله بالرؤيا ملكاً اطلع على أحوال ابن آدم من اللوح المحفوظ، فينسخ منها ويضرب لكل من قصته مثلاً ، فإذا نام مثل تلك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والأولى قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما ، فهو يكيده بكل وجه ، ويريد إفساد أموره بكل طريق ، فيلبس عليه رؤياه ، إما بتغليظه فيها ، وإما بغفلته عنها"^(٧٩).

: إن الرؤيا ليست بأخلاق وإنما هي محفوظة لا اختلاط فيها ولا إشكال ويمكن تعبيرها وتأويلها. بخلاف الحلم فإنه أخلاق ورؤيا كاذبة لا حقيقة لها أي لا تأويل لها وهي غالباً تكون من تلاعب الشيطان بالإنسان فللشيطان مكاييد يحزن بها بني آدم وصدق ربنا حين قال: ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المجادلة: ١٠] فالشاهد من هذه الآية أن الشيطان يحزن الإنسان أحياناً فيريه في منامه ما يكره^(٨٠). ولذلك جاء في حديث أبي قتادة المتقدم قوله صلى الله عليه وسلم: "الرؤيا من الله والحلم من الشيطان"^(٨١).

: رؤيا غير الأنبياء ليست من مصادر التشريع ، ولا يتجدد معها حكم شرعي البتة ؛ لأن حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق.

وقال ابن القيم: " ورؤيا الأنبياء وحي ، فإنها معصومة من الشياطين ، وهذا باتفاق الأمة ، ولهذا أقدم الخليل على ذبح ابنه عليهما السلام بالرؤيا. وأما رؤيا غيرهم ؛ فتعرض على الوحي الصريح ، فإن وافقته وإلا لم يعمل بها "^(٨٢).

فالرؤيا إذا لم تخالف الشرع فهي معتبرة ، وكثيراً ما تكون من هذا النوع فتبشر المؤمن أو تحذره. : يتساءل العلماء الباحثون في مجال الصدفة أنه حينما يحلم الإنسان أن قريباً له قد مات - وهي أحلام كثيرة الوقوع - ويتأكد من صدق الخبر بعد يقظته ، فإننا أمام احتمالين لا يمكن تجاوزهما ، في تفسير هذا الحلم التنبئي : هل حدث صدفة ، أم أن هناك قدرة حقيقية خارقة للأحلام تخبرنا عن المستقبل قبل وقوعه؟

(٧٩) فتح الباري ٣٥٤/١٢.

(٨٠) ضوابط تعبير الرؤيا ، عبدالله الطيار ص ١٤.

(٨١) رواه البخاري ح (٥٤١٥) ، ومسلم ح (٢٢٦١).

(٨٢) مدارج السالكين ، ابن القيم ٥١/١.

ومما جاء في دراساتهم: "إن احتمال موت الإنسان في أي يوم من أيام حياته، هو احتمال ضعيف جداً يقارب معدل ١/١٩٠٠٠ على اعتبار أن متوسط عمر الإنسان نحو خمسين سنة، أي ١٩٠٠٠ يوم. فإذا حلم إنسان بموت أحد معارفه ١٩٠٠٠ مرة، ثم صدق حلمه مرة واحدة، كان ذلك من قبيل الصدفة المحضة بحسب قانون الاحتمالات. هذا ولقد ثبت من التحريات التي أجرتها جمعية المباحث النفسية أن الأحلام تصدق بنسبة ١/٤٧، أي أن كل ٤٧ حلماً يراه النائم يصدق منها حلم واحد، فيتضح من ذلك أن قدرة الحلم على التنبؤ، أعلى جداً من قدرة الصدفة، فمن أين جاءت هذه القدرة الإضافية؟" ^(٨٣) وفي النص النبوي يروي أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة" ^(٨٤).

ويؤكد علماء النفس أنه إذا كانت بعض الأحلام تنبئ بالمستقبل بناء على النية. فثمة أحلام أخرى تنبئ بالغد من قبيل الحدس، فهي أحلام استباقية أو تنبئية، وعلى الرغم من النظريات الفسيولوجية في تفسير الأحلام مادياً، إلا أن العلماء يسلمون اليوم بمحصول معرفة المستقبل عن طريق الأحلام. ومما يلاحظه العلماء أن الأحلام التي تفوتنا تفاصيلها وجزئياتها، تغلب عليها النزوة والجموح، فلا فائدة نستمد منها في معاشنا. وأما التنبؤات فتكون شديدة الوضوح، لا يفوتنا من أمرها ومعالمها شيء، حتى إن من حلم بها إذا استيقظ من نومه، يظل بعض الوقت تحت تأثيرها، فكأنها تمتد في اليقظة لفرط إيجائها وتأثيرها على حالها. ^(٨٥)

:

يعتبر البعض أن الاشتغال في المستقبل غير نافع ولا مجد، ويظن آخرون أن الطرق التقليدية في استشراف المستقبل هي أنفع من إضاعة الوقت في استحداث بدائل تنفع الحاضر، وتضيء دروب أجيال المستقبل، والصحيح أن المستقبل هو جزء من الماضي والحاضر، هو نتاج الأعمال التي أداها السابقون، وسار عليها الحاضرون اليوم، فالذين ساروا على ركب الرجال الأشداء أصحاب الدراية، والفهم الشامل الواسع وأسهموا بإضافاتهم البارعة ما أوصلهم لمراتب أرقى وأجلى في التأثير والعطاء، وبنوا فوق بناء الأوائل، كان لا بد أن يحصدوا مستقبلاً باهراً بإذن الله تعالى، وأما الذين كانوا غافلين ونائمين، وعلى نهج الراقيدين ساروا فماذا يكون مستقبلهم؟! ^(٨٦)

(٨٣) الرؤى والأحلام، سامي الموصللي ص ٣٩.

(٨٤) رواه البخاري ح (٦٥٨٦)، ومسلم ح (٢٢٦٣).

(٨٥) الرؤى والأحلام، سامي الموصللي ص ٤٠ - ٤١.

(٨٦) صناعة المستقبل، خليل صقر ص ٤١.

وبصفة عامة فإن الفكر السائد اليوم في واقع المسلمين يفتقر إلى الحس المستقبلي على معنى أنه لا يجعل مساحة الزمن المستقبلية جزءاً أساسياً وضرورياً في تقدير الأحكام وتخطيط المشاريع ؛ بل هو كثيراً ما يهملها مقتصرًا على مساحة الحاضر أو الماضي ، ولك في ذلك دليل من أن فكرة الدراسات المستقبلية والمراكز التي تخصص لها هي فكرة غريبة على الساحة الإسلامية ، وليس ما نسمع اليوم من ذكر لها في بعض البلاد إلا محاولات بدائية لا تتجاوز الهواية الاستطلاعية إلى العمل الجاد.

ليس المستقبل عالم الأحلام البعيد ، بل هو مستقبل الحاضر وتطوره ، وإن المسلم الذي يثق بوعد الله سبحانه ، ويملك القيم الثابتة والتفاؤل الكبير يتهيأ ليكون صاحب شأن وتأثير في معارك الحياة ، فلا ينبغي له أن يكون خارج المتغيرات والتحولات العالمية ، بل يرقبها مراقبة الذي يعرف ما يدور حوله وما يجري من أحداث كبار ، وإن الغرب وأمريكا تحديدا تريد فرض هيمنتها ، وأن تجعل العالم الإسلامي مستهلكا ثقافيا واقتصاديا. ومفهوم الغرب للاقتصاد والسوق والمؤسسات الكبرى التي أقامها (البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية ..) لا يمكن إلا تحويل العالم إلى ساحة من الذئاب ، وهذا الغرب هو الذي وضع أبغض صورة عن الإسلام والمسلمين... وظاهرة الخوف من الإسلام تنصدر عشرات الكتب الصادرة حديثاً ، إنها مؤشر على فقدان المجتمع الغربي ثقته بنفسه وإحساسه العميق بضعف ثقافته^(٨٧).

إن القوارب التي غادرت شواطئ اليمن باتجاه الشرق للتجارة ، لم يكن أهلها يعلمون أنهم يصنعون تاريخاً ، وسيكون مائتا مليون مسلم في أندونيسيا من آثار هذه الرحلة المباركة.^(٨٨)

إن نجاح الدراسات النفسية والاجتماعية يقوم على تكرار التجارب وعلى الإحصاء الدقيق الذين يسمحان باستنتاج قانون نفسي أو اجتماعي ما ، يصبح بعد ذلك بمثابة تنبؤ بمحدث أمر ما إذا توفرت الشروط المؤدية إليها ، كما يحدث - مثلاً - في تنبؤات الأحوال الجوية ، ولكن المسألة من وجهة نظر علمية تحتاج إلى متخصص في كل ميدان على حدة ليتمكن من حصر الظاهرة في مجال معين يتحكم في قوانينها ، وتحتاج فوق ذلك إلى استقرار ، وإلى وسائل وأدوات ، وإلى علم يعين على التسجيل المنظم لشروط حدوث الظاهرة ، وبيان كيفية تفاعل تلك الشروط.^(٨٩)

(٨٧) حديث عن المستقبل ، محمد العبداء ص ٨ - ٩ .

(٨٨) المرجع السابق ص ١١ .

(٨٩) السنن الإلهية في الأمم والأفراد ، عاشور ص ١٢٢ .

الحمد لله رب العالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين . وبعد ..

فقد تم البحث ، ولله وحده المنة والفضل ، وهنا نأتي على أهم نتائجه وهي :

- ١- أن إعطاء القيمة للمستقبل عمل له أهميته ، وجهت له الأديان ، ونادت به الفطرة.
- ٢- أن العمل والتخطيط للمستقبل ، يكون لتعظيم الأرباح ، وتقليل الخسائر.
- ٣- أن المستقبل رسالة تستحق أن يسخر لها جزء كبير من العمل والتفكير ، وبما أن الناس يعملون دائماً باهتمام للمستقبل فإنهم يختلفون في نوع المستقبل المنشود ، ومدة التخطيط له ، وآلية ذلك.
- ٤- كما أن مسافات الاستشراف من أهم مواطن التباين بين الناس ، فنجد دول العالم الثالث تفكر نظرياً على مدى خمس سنوات قادمة ، وترى في هذا عمقاً مستقبلياً بعيداً ، وقد تلهمي به صحافتها ومثقفوها ومؤسساتها ، بينما قد تكون الفكرة الحقيقية لها تمضية اللحظة ، ثم تكتشف بعد خمس سنوات أن مشكلاتها زادت. بينما تتحدث الدول الغربية - الغالبة في هذا الزمن - عن سيادة المدة نصف قرن ، ويرى المحافظون الجدد التفكير للمستقبل على مدى قرن أو ما سموه بـ "القرن الأمريكي" ، وهنا نلمس فارق التفكير والهمة بين تخطيط قصير المدى ، لمدة خمس سنوات ، وما يناوئه ممن يتشبث بالصدارة وقيادة العالم والتخطيط لقرن قادم ، فالمتمكن من الحاضر ، وصانع القرار الآن يصمم على امتلاك قرن آت ، تاركاً للقادمين معالم للسيطرة على قرار قرون قادمة^(٩٠).
- ٥- أن في مسيرة الأمم التي صعدت يقده الدين شرارة التطور الأولى فتحيا الروح ثم تقوم السياسة بتنظيم الطور الثاني ثم الاقتصاد بالطور الثالث ، شيء من هذا يحدث في عالم الإسلام اليوم ، وهمة للمستقبل تلوح ، وبعض نور العقل يستبصر في الدين ، وكثرة في السكان^(٩١).
- ٦- أننا نعيش فترة انتقالية كبرى ، فنحن لسنا في نهاية التاريخ ؛ بل في بدايته ، فالعالم أكبر من أمريكا ، ولا بد للعقيدة الصحيحة أن تنتج آثارها ، وأن تنتج مدنية صالحة خاصة بها.
- ٧- أن الأمة المسلمة لها قيمتها الكبيرة ، ولها وزنها ، والله سبحانه جعل الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ، فهذه الدعوة هي عماد الناس ، وهذا يفرض على المسلمين مسؤولية كبيرة لمقاومة الفساد في الأرض ، والإصلاح لا يتم في ليلة واحدة ، والخير لا يأتي دفعة واحدة ، وسنة الله في خلقه التدرج والنماء ، وواجب الفئة

(٩٠) ملامح المستقبل ، الأحمري ص ٨ - ٩ .

(٩١) المرجع السابق ص ١٠ .

المستتيرة أن تقوم بالتمهيد لهذا الإصلاح ، يجب أن يتعاون الفقيه والمفكر لبيان القضايا الجوهرية ، والبناء والتأسيس ؛ للخروج من عنق الزجاجة^(٩٢).

بما أن المسلمين اليوم يعيشون أزمات متلاحقة تضرب في جوانب حياتهم ودولهم كلها بلا استثناء ، وأن الأزمة في حقيقتها مقيمة مستقرة في ذاتنا وشخصنا ، وما الأزمات الطارئة إلا بعض تجلياتها وآثارها ، وكأن العالم الإسلامي في حالة مخاض متواصلة يجد متاعبها وآلامها ، ويدفع ثمنها ، ولكنه لا يشهد لها أثراً ولا يبصر لها نهاية. فإن الدور الأكبر يقع على كاهل أهل العلم ، لتبيين الحق للناس ، وكشف أحكام المشكلات .

كما تظهر الحاجة إلى مراكز البحث العلمي المختصة في التخطيط السليم ، والاهتمام بالمستقبل الواعد ، من خلال الدراسة المتأنية ، ولا مانع من الاستفادة ممن سبق في هذا المجال .

وذلك لأن التقصير في دراسة المستقبل واحتمالاته ورسم الخطط المكافئة تفريطاً في الضروريات وغفلة عما أوجب الله على العباد من التدبر والنظر والتخطيط ، ولعل من أثر ذلك الانشغالات الجزئية بهموم خاصة عن هم الأمة الكبير.

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

[١] الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ .

[٢] الاعتصام ، إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق : سليم بن عيد الهلالي ، الخبر : دار ابن عفان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

[٣] إعلام الموقعين عن رب العالمين (٧٥١هـ) ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٣م .

[٤] أنوار البروق في أنواع الفروق ، أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٢هـ)، بيروت : عالم الكتب .

[٥] الإيمان بالغيب ، بسام سلامة ، الأردن : مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

- [٦] تاج العروس من جواهر القاموس ، محب الدين السيد محمد الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (١٠٨٣هـ)، دار الهداية .
- [٧] التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (١٢٨٤هـ)، تونس : الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م .
- [٨] تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا (١٣٥٣هـ)، بيروت : دار الكتب العلمية.
- [٩] التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق : إبراهيم الأبياري، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥.
- [١٠] تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، بيروت : مؤسسة الريان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- [١١] تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد النسفي (٧١٠هـ)، بدون ذكر طبعة.
- [١٢] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، المغرب : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٣٨٧هـ.
- [١٣] التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣٠هـ)، تحقيق : د. محمد رضوان الداية ، دمشق : دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ.
- [١٤] جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- [١٥] الجامع الصحيح سنن الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (٢٧٩هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- [١٦] حديث عن المستقبل ، د. محمد العبد، القاهرة : دار الصفوة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- [١٧] الذريعة إلى مكارم الشريعة، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (٥٠٠هـ)، تحقيق : د. أبو اليزيد العجمي، القاهرة: نشر دار الصحوة.
- [١٨] الرؤى والأحلام في الفلسفة والعلوم والأديان ، سامي أحمد الموصلي ، الأردن : دار النفائس ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- [١٩] رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين بن عمر ابن عابدين (١٢٥٢هـ)، بيروت : دار الكتب العلمية .
- [٢٠] الروح ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م .

- [٢١] السحر بين الحقيقة والوهم في التصور الإسلامي، د. عبدالسلام السكري، بدون ذكر طبعة.
- [٢٢] السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، الرياض: مكتبة المعارف.
- [٢٣] سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.
- [٢٤] السنن الإلهية في الأمم والأفراد، مجدي بن عاشور، القاهرة: دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
- [٢٥] السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤ - ١٩٩٤.
- [٢٦] الشفا بتعريف حقوق المصطفى، المؤلف: أبو الفضل عياض اليحصبي (٥٤٤هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- [٢٧] شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م.
- [٢٨] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد (٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- [٢٩] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- [٣٠] صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الخامسة.
- [٣١] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- [٣٢] صحيح وضعيف الجامع الصغير، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي.
- [٣٣] صناعة المستقبل، خليل صقر، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- [٣٤] ضوابط تعبیر الرؤيا، أ.د. عبدالله بن محمد الطيار، الزلفي: دار المتعلم للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

- [٣٥] عالم الغيب والشهادة في التصور الإسلامي ، عثمان جمعة ضميرية ، راجعه : ناصر الراشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- [٣٦] فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٧٩هـ .
- [٣٧] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- [٣٨] في ظلال القرآن ، سيد قطب (١٣٨٧هـ) ، بيروت القاهرة : دار الشروق ، الطبعة التاسعة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- [٣٩] فيض القدير شرح الجامع الصغير ، عبد الرؤوف المناوي (١٠٣٠هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٦ .
- [٤٠] القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- [٤١] لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (٧١١هـ) ، بيروت : دار صادر ، الطبعة الأولى .
- [٤٢] لماذا الخوف من المستقبل ، عبدالعزيز بن عبدالله الحسيني ، الرياض : دار القاسم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- [٤٣] مجموع الفتاوى ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (٧٤٨هـ) ، بدون ذكر طبعة .
- [٤٤] مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (٦٦٠هـ) ، تحقيق : محمود خاطر ، بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ١٤١٥ - ١٩٩٥ .
- [٤٥] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ - ١٩٧٣م .
- [٤٦] المستدرک علی الصحیحین ، محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ - ١٩٩٠ .
- [٤٧] مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) ، القاهرة : مؤسسة قرطبة .
- [٤٨] المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بيروت : عالم الكتب ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- [٤٩] المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، الموصل : مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

- [٥٠] /المغني ، موفق الدين عبدالله بن أحمد ابن قدامة (٦٢٠هـ)، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- [٥١] مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (٩٧٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية .
- [٥٢] المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٠هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني ، بيروت : دار المعرفة .
- [٥٣] ملامح المستقبل ، محمد بن حامد الأحمري ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- [٥٤] موقف الإسلام من الإلهام والكشف والرؤى ومن التماثيم والكهانة والرقى ، د. يوسف القرضاوي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- [٥٥] النهاية في غريب الحديث والأثر ، المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق : طاهر الزاوي - محمود الطناحي ، بيروت : المكتبة العلمية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

Looking Ahead between Law \ Shariaa & Superstition

Saleh Abdulaziz Al-Tewajry

Assistant Professor at Department of Belief & Modern Doctrines in Al-Qassim University in Buraidah

(Received 24/11/1429H.; accepted for publication 13/6/1430H.)

Abstract. Since looking forward to the future & longing for knowing it, is a matter which all souls are instinct upon it, so this instinctive need to know the unseen stimulated each person to take away to now it whether in true or false way, therefore true mixed with false. It is astonishing to find terrifying appearance to foretellers, diviners & astrologer under the absence of serious thinking regarding the future, whether it was personal future of an individual in his practical, economic & social life, or it was general future of nation or its communities, the researcher wants to make this research a legitimate foundation to the case of looking ahead, through :

Firstly :- Future & its definition, what is meant by it, illustrating the reason for paying it a great attention, and the view of legislation regarding to the future.

Secondly :- Superstition, its definition, reasons of its emergence, its sources, & aspects for spreading with presenting means of its resistance & annihilation & being it one of illegal means of looking ahead.

Thirdly:- looking ahead through its promotion & improvement ,with illustrating the most important legal way that may looking ahead through it: it is optimistic view with good thinking of Allah, & contemplating in universal marvels especially acts of reasons, with good planning, reading prospects & evidences, good vision and benefit from the past and the present.

Allah's Prayer may be upon Muhammad, his family and his companions.

() () - (/)

” ”

(/ / / /)

. الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

تناول البحث دراسة أصل استفتاء القلب دراسة أصولية ، وهو يعتبر من الموضوعات المستجدة نظراً لعدم وجود أية دراسة سابقة في الموضوع ، وقد تضمنت خطة البحث ستة مباحث ، وخاتمة ، كالتالي :

المبحث الأول : في بيان معنى استفتاء القلب في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني : في بيان الفرق بين استفتاء القلب وبين المصطلحات المشابهة وهي : مصطلح الإلهام ، ومصطلح التحري.

المبحث الثالث : في بيان حجية استفتاء القلب.

المبحث الرابع : في بيان ضوابط العمل باستفتاء القلب.

المبحث الخامس : في بيان الحالات التي يؤخذ بها بفتوى القلب.

المبحث السادس : في بيان حكم عمل المكلف بفتوى قلبه.

وفي الخاتمة أوجزت أهم النتائج التي توصلت إليها.

أسأل الله - عز وجل - التوفيق والسداد ، والله تعالى أعلم ، صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وليد بن علي الحسين

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضِلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد :

فهذا البحث يتناول أصلاً شرعياً هو استفتاء القلب، وهو من المباحث الهامة في علم أصول الفقه وهو بحاجة إلى تأصيل، وبيان ما يتعلق به من مباحث لما يأتي :

: إن هذا الموضوع لم يفرد ببحث مستقل حسب علمي، فلم أجد بعد البحث والتحري أي دراسة تناولت موضوع البحث، فهو يعتبر من الدراسات المستجدة.

: إن هذا الموضوع محل إشكال والتباس عند كثير من الناس، فقد لا يطمئن قلب المكلف لحكمٍ لسببٍ من الأسباب، والمعتبر عند الله - عز وجل - هو ما يعتقده المكلف بقلبه.

: تعلق موضوع البحث بأحكام المفتي والمستفتي والفتوى.

وتشتد الحاجة إلى بحث هذا الموضوع في هذا الزمن لكثرة التحايل على الأحكام الشرعية، والأخذ بالهوى والتشهي، واختلاط الحلال بالحرام، ووجود من يتجرأ على الفتيا وهو ليس أهلاً لها ممن لا تطمئن القلوب السليمة لفتواهم.

سرت في كتابة البحث وفقاً للمنهج الآتي :

- ١ - قمت بجمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية.
- ٢ - التعريف بالمصطلحات وفق المنهج العلمي.
- ٣ - عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مبيناً أرقامها.
- ٤ - وثقت التعاريف والأقوال من المصادر الأصلية.
- ٥ - خرَّجت الحديث من مصادره الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإن لم يكن في أي منهما خرجته من المصادر الأخرى مع ذكر حكم أئمة الحديث عليه.
- ٦ - ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث مع العناية باختصار الترجمة، وأغفلت عن بعضهم لشهرتهم.

أسأل الله - عز وجل - أن يوفقني للصواب والسداد، وأن يغفر لي ما كان من خطئاً أو تقصير، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

:

:

مصطلح استفتاء القلب مركب من لفظين هما :

-

الاستفتاء طلب الفتوى ، والفتوى اسم مصدر للفعل فتى ، يقال فتى يُفتى فتياً ، ويطلق الإفتاء في اللغة على

معنيين :

: الطراوة والجدة : ومنه الفتى ، وهو الشاب الحدث الذي شبَّ وقوي ، وهو مأخوذ من الفتوة^(١).

: الإبانة : ومنه الفتيا بمعنى تبين الحكم ، يُقال أفتاه في الأمر إذا أبانه له ، وتقول أفتيت فلاناً رؤياً

رأها إذا عبرتها له ، وأفتاه في المسألة إذا أجابه عنها ، وتقول استفتيتُ إذا سألتَ عن الحكم ، وأفتى الفقيه في المسألة إذا بين حكمها^(٢).

وعلى هذا يكون معنى الاستفتاء في اللغة : طلب بيان الأمر المشكل.

والفتوى والإفتاء بمعنى واحد ، والمعنى الاصطلاحي للفتوى مأخوذ من المعنى الثاني.

ومعنى الفتوى في الاصطلاح : الإخبار عن حكم الله - عز وجل -^(٣).

وعرفها بعض المعاصرين : الإخبار بحكم الله - عز وجل - باجتهاد عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر

نازل^(٤).

والتعريف المختار هو : تبين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه.

-

يطلق القلب في اللغة على معنيين :

: لب الشيء وخالصة : ومنه قلب الإنسان ؛ لأنه أخلص شيء فيه وأرفعه^(٥).

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤/ ٤٧٣ (فتى)، ولسان العرب لابن منظور ١٥/ ١٤٥ (فتا).

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٧٤ (فتى)، ولسان العرب ١٥/ ١٤٧-١٤٨ مادة (فتا).

(٣) ينظر : الفروق للقرافي ٤/ ٥٣ ، وصفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ص ٦.

(٤) ينظر : الفتيا ومناهج الإفتاء للأشقر ص ١٣.

(٥) ينظر : معجم مقاييس اللغة ٥/ ١٧ (قلب)، ولسان العرب ١/ ٦٨٨ (قلب).

وليد بن علي الحسين

: تحويل الشيء عن وجهه : يقال قلبه يقلبه قلباً بمعنى حوّله ظهراً لبطن ، وتقلب أي تحول ،
وقلب الشيء إذا حوّله ، وقلبت الثوب قلباً أي رددته ، وقلب الأمور أي بحثها ونظر في عواقبها ، ومنه تسمية قلب
الإنسان قلباً لتقلبه وتحوّله^(٦).

والمراد بالقلب اللطيفة الروحانية التي في جسم الإنسان^(٧).

وعلى هذا يكون معنى استفتاء القلب في اللغة : طلب فتوى القلب.

:

لم أجد بعد البحث والتتبع من عرف استفتاء القلب كمصطلح ، لكن يمكن أن يعرف مصطلح استفتاء القلب
من خلال النظر إلى معناه اللغوي بأنه :

طلب اعتبار الحكم الذي اطمأن إليه القلب التقي ، فيما أشكل حكمه ، بما لا يخالف دليلاً شرعياً.

(طلب اعتبار الحكم) : أي الاعتداد بما سكن إليه القلب ، فهذا هو المعنى المقصود من استفتاء القلب.

(الذي اطمأن إليه القلب التقي) : أي سكنت النفس إليه وانشرح الصدر به ومال إليه ، ولم يجد في قلبه
اضطراباً وتردداً ، ويخرج بهذا القلب غير التقي فلا يعتد بفتوى قلبه ؛ لأنه قد ينشرح صدره للمنكر.

(فيما أشكل حكمه) : أي أن استفتاء القلب يكون عندما يشتبّه القلب في حكم الفعل ، ويخرج بهذا عدم

اشتباه القلب في حكم الفعل فلا حاجة حينئذٍ إلى استفتاء القلب.

(بما لا يخالف دليلاً شرعياً) : بمعنى أن لا يكون الحكم الذي اطمأن إليه القلب مخالفاً لدليل شرعي ، ويخرج

بهذا ما كان مخالفاً لنص شرعي ؛ لأنه لا يعول على فتوى القلب إذا وجد النص الشرعي.

:

يتقارب مع مصطلح استفتاء القلب مصطلحان هما : مصطلح الإلهام ، ومصطلح التحري ، وبيان أوجه

الاتفاق والاختلاف فيما بينها كما يأتي.

(٦) ينظر : معجم مقاييس اللغة ١٧/٥ (قلب) ، ولسان العرب ١/٦٨٥-٦٨٧ (قلب).

(٧) ينظر : إحياء علوم الدين للغزالي ٣/٣ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٢٩.

الإلهام في اللغة: مصدر للفعل (أَلْهَمَ)، يقال أَلْهَمَ يُلْهِمُ إلهاماً، ويقال أَلْهَمَ الشَّيْءُ أَي التَّقَمَّه، وأَلْهَمَهُ اللهُ الْخَيْرَ أَي أَلْقَاهُ فِي رَوْعِهِ لِيَعْمَلَ بِهِ، ومن هذا الباب الإلهام، كأنه شيء أُلْقِيَ فِي الرُّوعِ فَالْتَهَمَهُ، فالإلهام يطلق على ما يُلْقَى فِي الرُّوعِ مِمَّا يَبْعَثُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ (١).

وقد عرفه الأصوليون في الاصطلاح بتعريفات عدة:

- ١- ما حرك القلب بعلم يدعوك إلى العمل به من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة^(٩).
 - ٢- ما يقع في القلب بطريق الحق دون الباطل، ويدعوه إلى مباشرة الخيرات دون الشهوات^(١٠).
 - ٣- ما يخلق الله في قلب المؤمن العاقل من العلم الضروري الداعي له إلى العمل المرغوب فيه^(١١).
 - ٤- إيقاع شيء في القلب من غير استدلال^(١٢).
- وهذه التعريفات متقاربة في المعنى، فهي تدل على أن الإلهام يطلق على ما يقع في القلب من علم يطمئن له من غير استدلال.

وقد اختلف الأصوليون في حجته، فذهب جمهور الأصوليين إلى أنه ليس بحجة، وذهب بعضهم إلى أنه حجة في حق الملهم فقط^(١٣).

يقول السمرقندي^(١٤): "الإلهام في حق غير الأنبياء إن كان في الأمور الشرعية والأحكام، يجب العمل به في حق الملهم نفسه، لكن لا يدعو غيره إليه"^(١٥).

(٨) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٢١٧/٥ (لهم)، ولسان العرب ٥٥٥/١٢ (لهم).

(٩) ينظر: تقويم الأدلة للدبوسي ص ٣٩٢.

(١٠) ينظر: ميزان الأصول للسمرقندي ص ٦٧٨.

(١١) ينظر: ميزان الأصول للسمرقندي ص ٦٧٩.

(١٢) ينظر: نثر الورود للشنقيطي ٥٧٦/٢.

(١٣) ينظر في الخلاف في حجية الإلهام: تقويم الأدلة ص ٣٩٢، وميزان الأصول للسمرقندي ص ٦٧٩-٦٨٣، وقواطع الأدلة

١٢٠/٥، ١٣٢، وكشف الأسرار للنسفي ٥٨٦/٢، والبحر المحيط ١٠٣/٧، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع لأبي زرعة

العراقي ٨٢١/٣، وشرح الكوكب المنير ٣٣٠-٣٣١، والمدخل لابن بدران ص ١٤٩.

(١٤) أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي نسبة إلى مدينة سمرقند، الحنفي، من مؤلفاته تحفة الفقهاء في الفقه، وميزان الأصول في

نتائج العقول في أصول الفقه، توفي سنة ٥٣٩ هـ. ينظر: الأعلام ٣١٧/٥.

(١٥) ميزان الأصول ص ٦٨٢.

وذهب بعض الصوفية إلى أنه حجة مطلقاً^(١٦)، ومنهم من اعتبره أصلاً تُبنى عليه الأحكام الشرعية، وجعله مقدماً على النصوص الشرعية^(١٧)، واستدلوا بقول النبي ﷺ لو ابصت بن معبد - رضي الله عنه - : (استفت قلبك)^(١٨)، ووجه الاستدلال: أن النبي ﷺ جعل شهادة القلب بلا حجة أولى من الفتوى عن حجة^(١٩).

وقد أجاب أبو زرعة العراقي^(٢٠) عن هذا الاستدلال فقال: "ولا حجة في شيء مما استدلو به؛ لأنه ليس المراد الإيقاع في القلب بلا دليل، بل الهداية إلى الحق بدليل"^(٢١).

وقد خطأ ابن تيمية من أنكر حجية الإلهام مطلقاً فقال: "الذين أنكروا كون الإلهام طريقاً على الإطلاق أخطأوا كما أخطأ الذين جعلوه طريقاً على الإطلاق، ولكن إذا اجتهد السالك في الأدلة الشرعية الظاهرة فلم ير فيها ترجيحاً، وألهم حينئذ رجحان أحد الفعلين مع حسن قصده وعمارته بالتقوى، فالإلهام مثل هذا دليل في حقه قد يكون أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة، والأحاديث الضعيفة، والظواهر الضعيفة، والاستصحابات الضعيفة، التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذهب والخلاف وأصول الفقه"^(٢٢).

(١٦) ينظر: ميزان الأصول للسمرقندي ص ٦٧٩، وجمع الجوامع لابن السبكي ص ١١١.

(١٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١/ ٢٦٧.

(١٨) رواه الإمام أحمد في المسند رقم (١٨٠٠١)، ٥٢٧/٢٩-٥٢٨، وقد حسنه النووي في رياض الصالحين ص ٢٢٣، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٢٥٠: "قد روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه متعددة وبعض طرقه جيدة"، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته ١/ ٢٢٤، وجاء عند مسلم عن النواس بن سمعان: قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم: فقال: (البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس)، رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تفسير البر والإثم، رقم (٢٥٥٣)، ٤/ ١٩٨٠.

(١٩) ينظر: تقويم الأدلة للدبوسي ص ٣٩٣، وقواطع الأدلة ٥/ ٢٢٢، والغيث الهامع ٣/ ٨٢٠.

(٢٠) أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الأصل، الشافعي، المعروف بأبي زرعة العراقي، ولد سنة ٧٦٢هـ، كان فقيهاً وأصولياً ومحدثاً، ومن مؤلفاته: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، وطرح الثريب في شرح التقريب أكمل به شرح والده، توفي سنة ٨٦٢هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ١/ ٣٦٦، وشذرات الذهب ٧/ ١٧٣، والبدر الطالع ١/ ٧٢.

(٢١) الغيث الهامع ٣/ ٨٢٠.

(٢٢) مجموع الفتاوى ١٠/ ٤٧٤.

فما سماه ابن تيمية إلهاماً هو من استفتاء القلب بأن يجد المكلف في قلبه ميلاً لأحد القولين فيأخذ به ، وبهذا يتبين وجه الشبه بين استفتاء القلب والإلهام ، وهو أن كلا منهما عمل بما يقع في القلب مما يطمئن له من غير استدلال بدليل ، فهما متقاربان في المعنى ، كما أن كلا منهما يفيد ظناً غالباً.

يقول ابن تيمية : " الإلهام في القلب تارة يكون من جنس القول والعلم والظن والاعتقاد ، وتارة يكون من جنس العمل والحب والإرادة والطلب ، فقد يقع في قلبه أن هذا القول أرجح وأظهر وأصوب ، وقد يميل قلبه إلى أحد الأمرين دون الآخر ."

وأما أوجه الاختلاف بين الإلهام واستفتاء القلب فكما يأتي :

١- إن الإلهام يقع في القلب من غير نظر ، وأما استفتاء القلب فقد ينشأ أحياناً عن النظر في القرائن والأمارات.

٢- إن الإلهام يقع في القلب بدون سبب ، ومن غير طلب ، وأما استفتاء القلب فيكون عند حصول اشتباه في القلب ، ويكون بطلب الحكم من القلب.

٣- إن الإلهام يكون في جانب الفعل غالباً ، وأما استفتاء القلب فيكون في جانب الترك غالباً.

:

التحري في اللغة : مصدر للفعل (تحرى) ، يقال تحرى يتحرى تحرياً ، وهو التوخي والقصد ، يقال فلان يتحرى الأمر بمعنى يتوخاه ويقصده ، وتحري الشيء بمعنى قصد إليه وسعى ، والتحري قصد الأولى والأحق ، يقال تحرى في المسألة أي طلب أخرى الأمرين وأولاهما ، وهو مأخوذ من الحرى وهو الخلق^(٢٣) .
ومعنى التحري في الاصطلاح : طلب ما هو أولى بالاستعمال في غالب الظن^(٢٤) .

وأوجه الشبه بين التحري واستفتاء القلب كما يأتي :

١- إن كلا منهما عمل بشهادة القلب ، يقول السمرقندي : " التحري هو العمل بشهادة القلب "^(٢٥) .

٢- إن كلا منهما يفيد ظناً غالباً.

٣- إن كلا منهما معتبر شرعاً ، يقول السمرقندي عن حكم التحري : " وحكمه عند عدم سائر الأدلة الشرعية والعقلية بنوع نظر واستدلال بالأحوال ، وهو حكم عرفناه بالشرع في موضع ليس ثمة دليل من الأصول الأربعة قائماً مقامها في حق العمل بطريق الضرورة "^(٢٦) .

(٢٣) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤٧/٢ (حروى) ، ولسان العرب ١٧٣/١٤ (حري).

(٢٤) ينظر : طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ص ١٨٦ ، والتعريفات للجرجاني ص ٧٥ ، وأنيس الفقهاء ص ٨٥.

(٢٥) ميزان الأصول ص ٦٨٣.

(٢٦) ميزان الأصول ص ٦٨٣-٦٨٤.

- ٤ - أنه يلجأ إليهما عند حصول الاشتباه والتعارض.
- ٥ - إن كلا منهما يصح من المجتهد وغير المجتهد، فالعوام مأذون لهم في استفتاء القلب والتحري في الأحكام الشرعية.
- وأما أوجه الاختلاف بين التحري واستفتاء القلب من خلال النظر في حقيقة كل منهما فكما يأتي:
- ١ - إن تحري القلب يلجأ إليه المكلف عندما يتساوى الأمران في نظره، كمن اشتبهت عليه القبلة فإنه يتحرى جهتها، وأما استفتاء القلب فلا يتساوى الأمران عند المكلف غالباً، وإنما قد يجد في قلبه ميلاً واطمئناناً لأحدهما، فيستفتي قلبه ليتحقق من هذا الشعور والإحساس القلبي.
- ٢ - إن التحري يقبل من كل أحد - كما ذكر ذلك السمرقندي^(٢٧) - ، وأما استفتاء القلب فيشترط فيمن يصح منه أن يكون قلبه معموراً بالتقوى والصلاح كما سيأتي.
- ٣ - إن التحري لا يلجأ إليه إلا عند انعدام الدليل الشرعي وتعدر الفتوى، يقول الكاساني^(٢٨): " التحري يقوم مقام الدليل الشرعي عند انعدام الأدلة"^(٢٩)، ويقول الفناري^(٣٠): " إن تحري القلب دليل ضروري لا يعمل به إلا عند العجز عن التمسك بأسباب العلم"^(٣١)، وأما استفتاء القلب فقد يلجأ إليه مع وجود فتوى المفتي.
- ٤ - إن التحري يستند إلى قرائن وأمارات قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية، وأما استفتاء القلب فقد يستند إلى قرائن وقد لا يستند.
- ٥ - إن التحري تقع نتيجته في الذهن بعد تتبع الأمارات والقرائن، وأما استفتاء القلب فيظهر أثره في القلب في صورة اطمئنان وارتياح لفعل الشيء أو تركه.
- ٦ - إن المتحري يمكن أن يستعين بغيره فيشاركه على سبيل المساعدة، كمن اشتبهت عليه القبلة مثلاً، أو اختلط في نظره اللحم الحلال باللحم الحرام، وأما المستفتي لقلبه فلا يمكن له أن يستعين بغيره، بل لابد أن يباشره بنفسه، ولا يصح له أن يستفتي قلب غيره.

(٢٧) ينظر: ميزان الأصول ص ٦٨٣.

(٢٨) أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي نسبة إلى مدينة كاسان في بلاد تركستان، كان فقيهاً وأصولياً، ومن مؤلفاته: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع في الفقه، توفي بحلب سنة ٥٨٧هـ. ينظر: طبقات الحنفية ص ٢٦، ومعجم الأصوليين ٧٥/٣.

(٢٩) بدائع الصنائع ٣٧٢/١.

(٣٠) محمد بن حمزة بن محمد الفناري نسبة إلى قرية فنار، الحنفي، ولد سنة ٧٥١هـ، ومن مؤلفاته: فصول البدائع في أصول الشرائع، وشرح المنطق، توفي سنة ٨٣٤هـ. ينظر: شذرات الذهب ٢٠٩/٧، والأعلام للزركلي ١١٠/٦.

(٣١) فصول البدائع ٣٩٢/٢.

:

ذهب جماهير العلماء إلى اعتبار استفتاء القلب، واستدلوا على حجيته بالآتي:

: حديث وابصة بن معبد - رضي الله عنه - قال: أتيت رسول الله ﷺ وأنا أريد أن لا أدع شيئاً من البر والإثم إلا سألته عنه، وإذا عنده جمعٌ فذهبت أخطئ الناس فقالوا: إليك يا وابصة عن رسول الله ﷺ، إليك يا وابصة، فقلت: أنا وابصة دعوني أدنو منه فإنه من أحب الناس إلي أن أدنو منه، فقال لي: "ادنُ يا وابصة، ادنُ يا وابصة" فدنوت منه حتى مسَّت ركبتي ركبته، فقال: "يا وابصة أخبرك ما جئت تسألني عنه أو تسألني"، فقلت: يا رسول الله فأخبرني، قال: "جئت تسألني عن البر والإثم"، قلت: نعم، فجمع أصابعه الثلاث، فجعل ينكتُ بها في صدري، ويقول: "يا وابصة استفت نفسك، البرُّ ما اطمأناً إليه القلب، واطمأنت إليه النفس، والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك" (٣٢).

وفي رواية: "يا وابصة استفت قلبك واستفت نفسك - ثلاث مرات - البرُّ ما اطمأنت إليه النفس، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك" (٣٣).

وفي رواية: "البرُّ ما انشرح به الصدر، والإثم ما حاك (٣٤) في صدرك، وإن أفتاك عنه الناس" (٣٥).

: أن النبي ﷺ أمر باستفتاء القلب، وترك ما أشكل حكمه على النفس، وبين لنا أن الإثم ما يحيك في صدر المؤمن، وأمرنا بتركه خشية الوقوع في الحرام، وهذا يدل على اعتبار ما يقع بالقلب، وأن القلب له قدرة على التمييز بين الخير والشر، وهذا من آثار الفطرة التي فطر الله ﷻ الناس عليها.

يقول الشاطبي: "معنى الأحاديث الرجوع إلى ما يقع بالقلب ويهيجس بالنفس ويعرض بالخاطر، وأنه إذا اطمأنت النفس إليه فالإقدام عليه صحيح، وإذا توقفت أو ارتابت فالإقدام عليه محظور" (٣٦).

ويقول ابن رجب (٣٧): "فدل حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه، فما سكن إليه القلب وانشرح إليه الصدر فهو البر الحلال، وما كان خلاف ذلك فهو الإثم والحرام" (٣٨).

(٣٢) سبق تخريجه.

(٣٣) رواه الإمام أحمد في المسند، برقم (١٨٠٠٦)، ٥٣٣/٢٩، ورواه الدارمي في كتاب البيوع، باب: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، رقم (٢٥٢٩)، ١٦٩/٢.

(٣٤) حاك في صدرك: أي تردد فيه ولم ينشرح له، بل وقع في القلب منه الشك والريبة. ينظر: غريب الحديث للخطابي ٥٨٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٣٠/١، وشرح صحيح مسلم للنووي ٣٤٦/١٦.

(٣٥) رواه الإمام أحمد في المسند، برقم (١٧٩٩٩)، ٥٢٣/٢٩.

(٣٦) الاعتصام ص ٣٨٢.

(٣٧) عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ولد سنة ٧٣٦هـ، ومن مؤلفاته: شرح الترمذي، وجامع العلوم والحكم، ولطائف المعارف، توفي سنة ٧٩٥هـ. ينظر: البدر الطالع ٣٢٨/١، والسحب الوابلة ٤٧٤/٢.

(٣٨) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٣.

وليد بن علي الحسين

وقد أشار النبي ﷺ في الحديث إلى سبب اعتبار استفتاء القلب ، وهو أن القلب يطمئن للخير وينشرح له ، ولا يطمئن للشر ، بل يجد في نفسه نفوراً وتردداً وشكاً ، وهذا من أثر التقوى كما قال الله - عز وجل - (إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً)^(٣٩) ، وقال - عز وجل - (واتقوا الله ويعلمكم الله)^(٤٠) .

: قول النبي ﷺ : (ما أنكر قلبك فدعه)^(٤١) .

: أن النبي ﷺ أمر بترك ما ينكره القلب ، مما يدل على اعتبار طمأنينة القلب وسكونه .

: قول النبي ﷺ : (إن الحلال بين ، وإن الحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من

الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه)^(٤٢) .

: أن النبي ﷺ أمر باتقاء المشبهات ، والمراد بها ما أشبه الحلال من وجه ، وأشبه الحرام من

وجه^(٤٣) .

: قول النبي ﷺ : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ، فإن الصدق طمأنينة ، وإن الكذب ريبة)^(٤٤) .

: أن النبي ﷺ أمر بترك ما يورث شكاً في القلب والتباساً إلى ما لا يورث شكاً فيه^(٤٥) .

يقول ابن رجب : " معنى هذا الحديث يرجع إلى الوقوف عند الشبهات واتقائها ، فإن الحلال المحض لا يحصل لمؤمن في قلبه منه ريب ، والريب القلق والاضطراب ، بل تسكن إليه النفس ويطمئن به القلب ، وأما المشبهات فيحصل به للقلوب القلق والاضطراب الموجب للشك "^(٤٦) .

(٣٩) من الآية رقم (٢٩) من سورة الأنفال.

(٤٠) من الآية رقم (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٤١) رواه ابن عساکر في تاريخ دمشق ٤٤١/٣٥ ، ورواه ابن المبارك في الزهد والرقائق ص ٨٨٢ ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته ٩٧٥/٢ .

(٤٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب : فضل من استبرأ لدينه ، ص ٣٤ ، رقم (٥٢) ، ورواه مسلم في كتاب المساقاة ، باب : أخذ الحلال وترك المشبهات ، ١٢١٩/٣ ، رقم (١٥٩٩) .

(٤٣) ينظر : شجرة المعارف والأحوال ص ٣٧٩ ، وشرح صحيح البخاري لابن بطال ١٩٣/٦ .

(٤٤) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة ، باب (٦٠) ، رقم (٢٥٢٦) ، ٢٣٢/٤ ، ورواه النسائي في كتاب الأشربة ، باب : الحث على ترك الشبهات ، رقم (٥٧١١) ، ٣٢٧/٨ ، ورواه الإمام أحمد في المسند رقم (١٧٢٣) ، ٢٤٩/٣ ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٦٣٧/١ .

(٤٥) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٩٦/٦ .

(٤٦) جامع العلوم والحكم ص ١٠٩ .

فهذه الأدلة تدل على اعتبار فتوى القلب، وما اطمأنت إليه النفس، وانشرح به الصدر، بترك ما أشكل أمره على القلب، وتوقي الشبهات، مما يحصل في تركه سكون النفس وطمأنينة القلب، وفي هذا أخذ بالاحتياط، إذ الاحتياط هو توقي الشبهات، والاحتياط أصل شرعي، يقول السرخسي^(٤٧): "الأخذ بالاحتياط أصل في الشرع"^(٤٨).

ووجه كون استفتاء القلب يرجع إلى أصل الاحتياط أن موجب استفتاء القلب هو حصول الشبهة في القلب، وموجب الأخذ بالاحتياط هو وجود هذا الاشتباه.

ولهذا قرن ابن عقيل^(٤٩)(٥٠) حديث استفتاء القلب بالأدلة التي تدل على الاحتياط؛ لكونه يدل على الاحتياط وتجنب الشبهات.

يقول الشاطبي بعد ذكره لحديث استفتاء القلب: "وإنما يستقيم إعمال الأحاديث المذكورة فيما أُعْمِلَ فيه قوله ﷺ: (الحلال بين والحرام بين)"^(٥١).

ويقول الشوكاني^(٥٢): "وأما الاستدلال بحديث (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)، و (استفت قلبك) فليس فيها إلا الإرشاد إلى الورع، والتوقف عند الاشتباه، وتوقي المشتبهات"^(٥٣).

فاستفتاء القلب يعود إلى الورع الذي يرجع إلى أصل الاحتياط، وإن كان بينهما اختلاف في الحكم، لأنه مع الأخذ بالورع يجوز الإقدام على الفعل، وأما مع الأخذ بالاحتياط فقد يجوز الإقدام على الفعل وقد لا يجوز.

(٤٧) أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي القاضي الحنفي، من أهل سرخس في خراسان، كان فقيهاً وأصولياً، ومن مؤلفاته: المبسوط في الفقه، أصول السرخسي، شرح السير الكبير، توفي سنة ٤٨٣هـ. ينظر: مفتاح السعادة ١٨٦/٢، والأعلام للزركلي ٣١٥/٥.

(٤٨) أصول السرخسي ٢١/٢.

(٤٩) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي، كان متكلماً وفقيهاً وأصولياً، ولد سنة ٤٣١هـ، ومن مؤلفاته: الواضح في أصول الفقه، والجدل على طريقة الفقهاء، والفنون، توفي سنة ٥١٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٤٣/١٩، وشذرات الذهب ٣٥/٤.

(٥٠) ينظر: الواضح ١٦٠/١-١٦١.

(٥١) الاعتصام ٣٨٥/٢.

(٥٢) أبو علي محمد بن علي بن محمد الشوكاني نسبة إلى قرية شوكان، ولد بها سنة ١١٧٣هـ، ونشأ باليمن وتفقّه على مذهب الزيدية ولم يتقيد به، ومن مؤلفاته: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، والقول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، توفي سنة ١٢٥٠هـ. ينظر: البدر الطالع ٢١٤/٢، وهدية العارفين ٣٦٥/٢.

(٥٣) السيل الجرار ٥٦/١.

وليد بن علي الحسين

وذهب ابن حزم^(٥٤) إلى عدم اعتبار ما يقع في القلب ؛ لأن الله - عز وجل - أمرنا بالرجوع إلى الله ورسوله في قوله تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)^(٥٥) ، ولم يأمرنا بالرجوع إلى ما يقع في القلب ، ولأن ما يقع في القلوب يتفاوت بحسب أهواء النفوس^(٥٦) .
يقول ابن حزم : " معاذ الله أن يكون الحلال والحرام على ما وقع في النفس ، والنفوس تختلف أهواؤها ، والدين واحد لا اختلاف فيه "^(٥٧) .

ويجاب عن ذلك بأن الأدلة الصحيحة قد دلت على اعتبار فتوى القلب ، غير أن اعتبار ما يقع في القلب لا يكون في الاستدلال على الأحكام ؛ لأن النظر في دليل الحكم إنما يكون من الكتاب والسنة أو ما يرجع إليهما ، ولا يعتبر في ذلك طمأنينة النفس ولا نفي ريب القلب ، وإنما يرجع إلى استفتاء القلب في اعتبار مناط الأحكام وتحقيقها^(٥٨) .

:

يشترط لاستفتاء القلب الضوابط الآتية :

:

يشترط لاستفتاء القلب ألا يكون في المسألة نص شرعي ، فإن وجد في المسألة نص شرعي ظاهر فلا يعول حينئذٍ على فتوى القلب ، إذ لا يجوز ترك النص الشرعي لعدم اطمئنان القلب له ، بل يجب اعتبار النص الشرعي والعمل به وإن لم تشرح نفسه له^(٥٩) ، فمن الناس من لا تشرح نفوسهم إلى الأخذ بالرخص الشرعية ، كقصر الصلاة والفطر في نهار رمضان للمسافر ، وهذا إنما يقع بسبب الجهل بالأحكام الشرعية ، وغلبة الوسوس الشيطانية ، وليس هذا من الاحتياط ؛ لأن الاحتياط لا يصح مع وجود النص الشرعي الظاهر ، فإذا ثبتت الرخصة فليس لأحد أن يأخذ بالعزيمة محتجاً بالتمسك بالاحتياط ، لأن الاحتياط إنما يشرع إذا لم تتبين سنة المصطفى ﷺ .

(٥٤) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الفارسي ، الظاهري ، ولد سنة ٣٨٤ هـ ، كان فقيهاً ومتكلماً ومحدثاً وأصولياً ، ومن مؤلفاته : الإحكام في أصول الأحكام ، والنبد في أصول الفقه ، والفصل في الملل والنحل ، والمحلى في الفقه ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٨٤ ، وشذرات الذهب ٣ / ٢٩٩ .

(٥٥) من الآية رقم (٥٩) من سورة النساء .

(٥٦) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢ / ١٨٢ ، والاعتصام للشاطبي ٢ / ٣٨٤ .

(٥٧) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ١٨٤ .

(٥٨) ينظر : الاعتصام للشاطبي ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٥٩) ينظر : التقرير والتحبير ٣ / ٤٧٠ .

يقول ابن رجب: " فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المستفتي الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره ، كالرخصة الشرعية مثل الفطر في السفر والمرض ، وقصر الصلاة في السفر ، ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال ، فهذا لا عبرة به " (٦٠) .

:

يشترط لاستفتاء القلب أن ترد شبهة على القلب ، والمراد بذلك أن يحصل اشتباه في القلب بأن يقع في ترددٍ وحيرة ؛ لأن الاشتباه يوجب التعارض ، وحينئذ يحتاج المكلف إلى أن يستفتي قلبه ، وأن يأخذ بما اطمأن إليه ، وبهذا تزول الشبهة وينتفي الإشكال ، وفي قول النبي ﷺ : (وإن أفتاك الناس وأفتوك) ، إشارة إلى حصول التردد في قلب المستفتي ، وأن قلبه لم يطمئن للفتوى ، وقد يشتهب الدليل على المفتي كأن يجد فيه مثلاً غموضاً وشكاً في قلبه (٦١) .

يقول الغزالي : " ما وقع الشك فيه استفتي فيه القلب ، فإن الإثم حراز القلوب ، وفي مثل هذا قال رسول الله ﷺ لوابصة (استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك) " (٦٢) .

وذلك مثل أن يشتهب عليه الفعل فلا يدري أهو حلالٌ أم حرام مع أنه أُفتي بحله ، فالأحوط ألا يقدم على الفعل ، وبهذا يطمئن قلبه وينشرح صدره .

يقول ابن بطلال (٦٣) : " فالتنزه عن الشبهات لا يكون إلا فيما أشكل أمره ، ولم يدر أحلال هو أو حرام ، واحتمل المعنيين ولا دليل على أحدهما ، ولا يجوز أن يحكم على أحد من مثل ذلك أنه أخذ حراماً ؛ لاحتمال أن يكون حلالاً " (٦٤) .

ويقول ابن رجب : " الخير تطمئن به القلوب ، والشر ترتاب به ولا تطمئن له ، وفي هذا إشارة إلى الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه " (٦٥) .

(٦٠) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٣ .

(٦١) ينظر : الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ١/١٦١ .

(٦٢) إحياء علوم الدين ٢/١٣٠ .

(٦٣) أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري القرطبي المالكي ، المعروف بابن اللجام ، ومن مؤلفاته : شرح صحيح البخاري ، توفي سنة ٤٤٩ هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٨/٤٧ ، وشذرات الذهب ٣/٢٨٣ .

(٦٤) شرح صحيح البخاري ٦/١٩٧-١٩٨ .

(٦٥) جامع العلوم والحكم ص ١١١ .

وأما ما لم يحصل فيه اشتباه في القلب فإنه لا يستفتي قلبه ؛ لعدم احتمال وجود حكمٍ آخر في المسألة ، فما ثبتت إباحته بنصٍ شرعي ، فإنه لا يجوز تحريمه بشهادة القلب ، وما ثبتت حرمة بنصٍ شرعي ، فإنه لا يحل تناوله بشهادة القلب^(٦٦) .

يقول الدبوسي^(٦٧) : " وأما حديث وابصة فقد ورد في بابٍ يحل فعله وتركه ، فيجب ترك ما يريبه إلى ما لا يريبه احتياطاً لدينه على ما شهد له قلبه به ، فأما ما ثبت حله بدليل فلا يجوز تحريمه بشهادة القلب ، وكذلك ما ثبتت حرمة فلا يحل تناولها بشهادة القلب "^(٦٨) .

ويقول الشاطبي : " دلالة الحديث إذا أشكل عليك تحقيق شيء فاتركه ، وإياك والتلبس به ، وهو معنى حديث (استفت قلبك) "^(٦٩) .

ويقول الزركشي^(٧٠) : " وأما قوله ﷺ : (استفت قلبك وإن أفتاك الناس) فذلك في الواقعة التي تتعارض فيها الشبهة والريب "^(٧١) .

ويقول ابن رجب : " دلّ حديث وابصة وما في معناه إلى الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه "^(٧٢) ، ويقول : " فإن الحلال المحض لا يحصل لمؤمن في قلبه منه ريب ، والريب بمعنى القلق والاضطراب ، بل تسكن إليه النفس ويطمئن به القلب ، وأما المشتبهات فيحصل بها للقلوب القلق والاضطراب الموجب للشك "^(٧٣) .

وسبب الاشتباه يختلف من شخصٍ لآخر ، فقد يقع اشتباه في القلب بسبب تعارض الأدلة في نظره ، أو يقع بسبب اختلاط المباح بالحرام ، وهذا يقع عند المجتهد ، وقد يكون بسبب حصول شكٍ في القلب .

(٦٦) ينظر : كشف الأسرار للنسفي ٥٨٩/٢ .

(٦٧) أبو زيد عبدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي نسبة إلى مدينة دبوسية ، الحنفي ، كان قاضياً ، ومن مؤلفاته : تقويم الأدلة في أصول الفقه ، وتأسيس النظر ، توفي سنة ٤٣٠ هـ . ينظر : شذرات الذهب ٢٤٥/٣ ، والأعلام للزركلي ١٠٩/٤ .

(٦٨) تقويم الأدلة ص ٣٩٨ .

(٦٩) الاعتصام ٣٨٨/٢ .

(٧٠) أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي الشافعي ، كان فقيهاً وأصولياً ، ومن مؤلفاته : البحر المحيط في أصول الفقه ، وتشنيف المسامع شرح جمع الجوامع ، والبرهان في علوم القرآن ، توفي سنة ٧٩٤ هـ . ينظر : شذرات الذهب ٣٣٥/٦ ، وهدية العارفين ١٧٤/٢ .

(٧١) البحر المحيط ١٠٥/٦ .

(٧٢) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٣ .

(٧٣) جامع العلوم والحكم ص ١٠٩ .

:

يشترط فيمن يستفتي قلبه أن يكون قلبه معموراً بالتقوى ؛ لئلا يفضي استفتاء القلب إلى الأخذ بالهوى والتشهّي ، فإن القلب غير التقّي لا يجد في قلبه حزاة في فعل المنكر بل قد يجاهر في فعله ، ولأن الورع الذي يؤول إليه استفتاء القلب هو الذي يحقق الاحتياط ، وما لا يحقق ذلك فإنه يكون من الوسوسة ، فالقلب الصالح يبصر الحق إذا كان معتاداً عليه ، فإن الله - عز وجل - قد فطر عباده على الحق ، وبين - سبحانه وتعالى - أن التقوى وسيلة لحصول العلم ، وأن من اتقاه يجعل في قلبه نوراً ، يقول الله - عز وجل - (إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً)^(٧٤) ، أي علماً يُفرّق به بين الحق والباطل^(٧٥) ، ويقول - عز وجل - (واتقوا الله ويعلمكم الله)^(٧٦) ، فهذا وعد من الله - سبحانه وتعالى - بأن من اتقاه يعلمه بأن يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يُلقى إليه^(٧٧).

يقول ابن تيمية : " القلب المعمور بالتقوى إذا رجّح بإرادته فهو ترجيح شرعي ، فمن غلب على قلبه إرادة ما يحبه الله وبغض ما يكرهه الله إذا لم يدر في الأمر المعين هل هو محبوب لله أو مكروه ، ورأى قلبه يحبه أو يكرهه ، كان هذا ترجيحاً عنده ، كما لو أخبره من صدقه أغلب من كذبه ، فإن الترجيح بخبر هذا عند انسداد وجوه الترجيح ترجيحاً بدليل شرعي"^(٧٨).

ويقول : " فالله - عز وجل - فطر عباده على الحنيفّة ، وهو حب المعروف وبغض المنكر ، فإذا لم تستحل الفطرة فالقلوب مفطورة على الحق ، فإذا كانت الفطرة مُقوّمة بحقيقة الإيمان مُنوّرة بنور القرآن وخفي عليها دلالة الأدلة السمعية الظاهرة ، ورأى قلبه يرجح أحد الأمرين كان هذا من أقوى الأمارات عند مثله"^(٧٩).

ولهذا أجاب النبي ﷺ من سأله عن الإثم بأنه ما حاك في الصدر ؛ لكونه يورث نفرة القلب ، وليس كل أحد يجد للشبهة نفوراً وأثراً في قلبه ، وقد نص العلماء على ذلك ، يقول ابن رجب معلقاً على هذا الحديث : " وهذا يدل على أن الله فطر عباده على معرفة الحق والسكون إليه وقبوله ، وركّز في الطباع محبة ذلك والنفور عن ضده"^(٨٠).

(٧٤) من الآية رقم (٢٩) من سورة الأنفال.

(٧٥) ينظر : جامع البيان للطبري ٢٩٦/٦ ، والمحور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ١٧٠/٤ ، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية للطوفي ٢٦٤/٢.

(٧٦) من الآية رقم (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٧٧) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٢٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٦٢/٣.

(٧٨) مجموع الفتاوى ٤٧٢/١٠ - ٤٧٣.

(٧٩) مجموع الفتاوى ٤٧٤/١٠.

(٨٠) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٢.

وليد بن علي الحسين

ويقول الغزالي: " لا يعوّل على كل قلب، فربّ موسوس ينفي كل شيء، وربّ شره متساهل يطمئن إلى كل شيء، ولا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق المراقب لدقائق الأحوال، فهو المحل الذي تمتحن به حقائق الصدر"^(٨١).

ويقول العز بن عبد السلام: " المآثم فيما حاك من الصدر، وكُره إطلاع الناس عليه، إنما يكون في حق النفوس الزكية"^(٨٢).

ويقول القرطبي^(٨٣): " لكن هذا إنما يصح ممن نور الله - عز وجل - قلبه بالعلم، وزين جوارحه بالورع، بحيث يجد للشبهة أثراً في قلبه"^(٨٤)، وقال في شرحه لحديث (الإثم ما حاك في الصدر): " وإنما أحاله النبي ﷺ على هذا الإدراك القلبي لما علم من جودة فهمه، وحسن قريحته، وتنوير قلبه، وأنه يدرك ذلك من نفسه"^(٨٥).

ويقول ابن رجب: " وهذا إنما يكون ممن شُرح صدره بالإيمان"^(٨٦)، وقال: " فالقلب الذي دخله نور الإيمان وانشرح به وانفسح سكن للحق واطمأن به ويقبله، وينفر عن الباطل ويكرهه ولا يقبله"^(٨٧).

ويقول المناوي^(٨٨): " المطمئنة الموهوبة نوراً يفرق بين الحق والباطل والصدق والكذب إذ الخطاب لو ابصت وهو يتصف بذلك"^(٨٩).

وإنكار القلب درجات، فقد يكون الفعل مستنكراً عند جميع الناس، وقد يكون مستنكراً عند فاعله فقط دون غيره، وهذا يكون ممن شُرح صدره بالإيمان"^(٩٠).

(٨١) إحياء علوم الدين ١٤٨/٢.

(٨٢) شجرة المعارف والأحوال ص ١٠٠.

(٨٣) أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي، ولد بقرطبة سنة ٥٧٨هـ، كان فقيهاً ومحدثاً، ومن مؤلفاته: تلخيص صحيح مسلم، والمفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، وكشف القناع عن حكم مسائل الوجد والسماع، توفي سنة ٦٥٦هـ. ينظر: الديباج المذهب ص ١٣٠، وشجرة النور الزكية ص ١٩٤، وشذرات الذهب ٤٧٣/٧.

(٨٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤٩٢/٤.

(٨٥) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٥٢٣/٦.

(٨٦) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٣.

(٨٧) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٢.

(٨٨) زين الدين عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري، ولد سنة ٩٥٢هـ، وله مؤلفات عدة منها: فيض القدير شرح الجامع الصغير، وكنوز الحقائق في الحديث، مات بالقاهرة سنة ١٠٣١هـ. ينظر: الأعلام للزركلي ٢٠٤/٦.

(٨٩) فيض القدير ٤٩٥/١.

(٩٠) ينظر: التقرير والتحبير ٤٧٠/٣.

وأما مجال استفتاء القلب فإنه يكون في جانب الترك، كأن يفتيه المفتي بالإباحة ولا يطمئن قلبه لفتواه، وإنما يرى التحريم، فإنه يعمل بما اطمأن إليه قلبه، وفي هذا عمل بالاحتياط، وأما حينما يمنع المفتي من فعل فلا مجال لاستفتاء القلب، بأن يُقال إن اطمأنت نفسك لفتوى المفتي، وإلا فلك أن تفعل هذا الفعل^(٩١).
وقد فسر العلماء حديث استفتاء القلب بالترك، يقول الغزالي: "وحيث قضينا باستفتاء القلب أراد به حيث أباح المفتي، وأما حيث حرمه فيجب الامتناع"^(٩٢).

ويقول الدبوسي: "وأما حديث وابصة فقد ورد في باب يحل فعله وتركه، فيجب ترك ما يريه إلى ما لا يريه احتياطاً لدينه على ما شهد له قلبه به، فأما ما ثبت حله بدليل فلا يجوز تحريمه بشهادة القلب، وكذلك ما ثبتت حرمة فلا يحل تناولها بشهادة القلب"^(٩٣).

ويقول الشاطبي: "دلالة الحديث إذا أشكل عليك تحقيق شيء فاتركه، وإياك والتلبس به"^(٩٤).
وتقييد اعتبار ما يقع في القلب في جانب الترك هذا في الغالب؛ لأن استفتاء القلب يرجع إلى الاحتياط، وإلا فقد يفتي المفتي بتحريم فعل ولا يطمئن قلب المستفتي لفتوى التحريم؛ لكونه مثلاً يرى قصوراً في نظر المفتي للواقعة، أو عدم تصويره للواقعة، لكن ليس هذا مسوغاً للعمل بفتوى قلبه، بل عليه حينئذ أن يسأل مفتياً آخر، أو يعاود سؤال المفتي حتى يطمئن قلبه لفتواه، ويزول ما يجده في نفسه.

:

سبق في بيان الضوابط أن استفتاء القلب يكون عندما ترد شبهة على القلب، ويكون ذلك في حالين:

:

قد يقع في قلب المستفتي شكاً عند سماعه للفتوى، وحينئذ عليه أن يستفتي قلبه، قال ابن عبد البر معلقاً على حديث استفتاء القلب: "هذا حال من لا ينعم النظر ولا يحسنه، وهو حال العامة التي يجوز لها التقليد فيما نزل بها وأفتاها بذلك علماؤها"^(٩٥).

ويعود حصول الاشتباه في قلب المستفتي وعدم اطمئنان قلبه للفتوى إلى أسباب ثلاثة، هي:

(٩١) ينظر: الاعتصام ٣٨٥/٢.

(٩٢) إحياء علوم الدين ١٤٨/٢.

(٩٣) تقويم الأدلة ص ٣٩٨.

(٩٤) الاعتصام ٣٨٨/٢.

(٩٥) جامع بيان العلم وفضله ٩٠٤/٢.

:

من أسباب عدم سكون النفس للفتوى وجود قاذح في المفتي يمنع من الثقة بفتواه، كأن يكون المفتي ممن اشتهر عنه الفتوى بالحيل المحرمة، أو تتبع بالرخص، أو المحاباة في الفتوى، أو عدم الثبوت في الفتوى، أو ممن يستعجل بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر، أو لكونه أفتاه بهذه الفتوى رهبةً، أو طمعاً، أو إكراهاً، أو هوىً من غير دليل شرعي، ففتوى مثل هذا المفتي لا تجيز للمستفتي أن يعمل بفتواه إذا لم يطمئن قلبه لها^(٩٦)، وقد نص النووي^(٩٧) على حرمة استفتاء من عُرفَ بالتساهل في الفتوى^(٩٨).

:

من أسباب عدم اطمئنان قلب المستفتي للفتوى أن يعلم أن فتوى المفتي على خلاف الواقع لكونه بين الواقعة للمفتي على خلاف ما هي عليه في الواقع وأخفى أمراً له تأثير في الحكم، فأفتاه المفتي على ظاهر قوله، ولو علم المفتي بما أخفاه لكانت الفتوى مغايرة، فالمفتي إنما يفتي بحسب ما يظهر له من سؤال المستفتي، ولهذا قال ﷺ (وإن أفتاك المفتون) أي بخلافه؛ لأن المفتي إنما يطلع على الظواهر، وهذا لا يسقط الإثم عن المستفتي؛ لأن الواجب عليه أن يبين الواقعة للمستفتي بحسب ما هي عليه لا أن يصيغ السؤال بما يناسب مراده وهواه.

يقول الغزالي: "فالمفتي يفتي بالظن، وعلى المستفتي أن يستفتي قلبه، فإن حاك في صدره شيء فهو الآثم بينه وبين الله - عز وجل -، فلا ينجيه في الآخرة فتوى المفتي؛ فإنه يفتي بالظاهر والله - عز وجل - يتولى السرائر"^(٩٩).

ومما يؤسف له شيوع وقوع ذلك في هذا الزمن حيث يلجأ أصحاب الحيل إلى عرض الواقعة على المفتي على خلاف حقيقتها حتى تصدر الفتوى متناسبة مع هواه وموافقة لغرضه، وهو يقصد بهذا أن يجعل الفتوى طريقاً إلى تصحيح الفعل المحرم أو إباحته وهو يعلم في قرارة نفسه أنه ليس كذلك، فهذا من التحايل المحرم ومن إتباع الهوى وهو انفلات من الشريعة، وقد ذكر العلماء في آداب المفتي والمستفتي أنه ينبغي للمفتي أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم، وأنه لا ينبغي أن يحسن الظن بهم، بل يكون حذراً فطناً فقيهاً بأحوال الناس وأمورهم^(١٠٠).

(٩٦) ينظر: إعلام الموقعين ٤/١٩٥، وجامع العلوم والحكم ص ٢٥٣.

(٩٧) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الدمشقي الشافعي، ولد سنة ٦٣١ هـ، كان فقيهاً ومحدثاً، ومن مؤلفاته: منهاج الطالبين، والمجموع في شرح المذهب، ورياض الصالحين، وشرح صحيح مسلم، توفي سنة ٦٧٦ هـ، ولم يتزوج. ينظر: البداية والنهاية لابن كثير ١٣/٣٢٢، وشذرات الذهب ٥/٣٥٤.

(٩٨) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي ص ٣٧.

(٩٩) إحياء علوم الدين ٢/١٣١.

(١٠٠) ينظر: إعلام الموقعين ٤/١٧٦، وعمدة التحقيق في التقليد والتلفيق للحسيني ص ٣٦٠.

يقول ابن القيم: " فيجب عليه أن يستفتي نفسه أولاً ، ولا تخلصه فتوى المفتي من الله - عز وجل - إن كان يعلم أن الأمر في الباطن بخلاف ما أفتاه كما لا ينفعه قضاء القاضي له بذلك كما قال النبي ﷺ : (فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار)^(١٠١) ، والمفتي والقاضي في هذا سواء ، ولا يظن المستفتي أن مجرد فتوى الفقيه تبيح له ما سأل عنه إذا كان يعلم أن الأمر بخلافه في الباطن سواء تردد أو حاك في صدره ، لعلمه بالحال في الباطن ، أو لشكه فيه ، أو لجهله به ، أو لعلمه بجهل المفتي ، أو لمحاباته في فتواه ، أو عدم تقيده بالكتاب والسنة ، أو لأنه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة ، وغير ذلك من الأسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس إليها"^(١٠٢).

وقد يعلم المكلف من نفسه ما يناسبه من حكم ، فلو أفتاه المفتي بفتوى وهو يعلم أن ذلك المناط لم يتحقق فيه لم يلزمه العمل بها.

:

من أسباب عدم اطمئنان قلب المستفتي للفتوى أن يرى أن المفتي قد أجابه بجواب عام ، أو أنه لم يفهم السؤال على حقيقته ، فجاءت الفتوى غير شاملة للحالة التي استفتاه فيها ، أو أنه لم يفصل هو في سؤاله ويبين حالته بكمالها وحينئذ يكون قلبه متردداً.

وقد نبه ابن عقيل إلى أنه مما يجب على المفتي مراعاة أحوال الناس فقال: " فمتى لم يكن الفقيه ملاحظاً لأحوال الناس عارفاً لهم ، وضع الفتيا في غير موضعها ، وإلى هذا أشار النبي ﷺ بقوله (استفت قلبك)"^(١٠٣).

:

عند تحقيق المكلف لمناط الحكم والتحقق من تطبيق الفعل قد يلجأ إلى استفتاء القلب ؛ لأن تحقيق المناط موضع اشتباه ، وقد ذكر الشاطبي أن المراد بحديث استفتاء القلب ما يرجع إلى تحقيق المناط^(١٠٤) ، فقد يكون الحكم متقدراً عند المكلف لكن عند تطبيقه على نازلة يشته عليه الفعل ، أو قد يجد في قلبه ميلاً لأحد الأقوال ، فيحتاج المكلف إلى أن يستفتي قلبه ، فما اطمأن إليه قلبه فهو البر ، وما حاك في صدره ووجد حيرة في قلبه ، فالورع تركه واجتنابه وإن أفتي بحله ؛ لأن المفتي إنما يفتي بحسب الظن ، وهذا النوع من الاجتهاد يصدر عن كل مكلف مفتياً كان أم مستفتياً.

(١٠١) رواه البخاري في كتاب: الإحكام ، باب: موعظة الإمام للخصوم ، رقم (٧١٦٩) ، ص ١٣٦٨ ، ورواه مسلم في كتاب:

الأقضية ، باب: الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ، رقم (١٧١٣) ، ١٣٣٧/٣ .

(١٠٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٤/ ١٩٥ .

(١٠٣) الواضح في أصول الفقه ٥/ ٤٦٣ .

(١٠٤) ينظر: الاعتصام ٢/ ٣٨٨ .

يقول الشاطبي: "وأما النظر في مناط الحكم فإن المناط لا يلزم منه أن يكون ثابتاً بدليل شرعي فقط، بل يثبت بدليل غير شرعي أو بغير دليل، فلا يشترط فيه بلوغ درجة الاجتهاد، بل لا يشترط فيه العلم فضلاً عن درجة الاجتهاد....، فقد يكتفي العامي بذلك حسبما يشهد قلبه في اليسير والكثير، فتبطل طهارته أو تصح بناءً على ذلك الواقع في قلبه؛ لأنه نظر في مناط الحكم، فإذا ثبت هذا فمن ملك لحم شاة ذكية حلّ له أكله؛ لأن حليته ظاهرة عنده إذا حصل له شرط الحلية لتحقق مناطها بالنسبة إليه، أو ملك لحم شاة ميتة لم يحل له أكله؛ لأن تحريمه ظاهر من جهة فقدده شرط الحلية، فتحقق مناطها بالنسبة إليه، وكل واحد من المناطين راجعٌ إلى ما وقع بقلبه واطمأنت إليه نفسه لا بحسب الأمر في نفسه" (١٠٥).

ومن أمثلة تحقيق المناط ما يأتي:

- ١- التمييز بين العمل اليسير والكثير، كالعمل المبطل للصلاة مثلاً، أو الموالاة في الوضوء، فإنه يُرجع في الحد الفاصل بين القلة والكثرة إلى فتوى القلب فيما يراه قليلاً أو كثيراً (١٠٦).
- ٢- الشك في نجاسة أحد الثوبين، وقد يقع في قلبه نجاسة أحدهما بناءً على ما غلب على ظنه من مناط الحكم.
- ٣- الاشتباه في تحديد جهة القبلة، فقد يجد في قلبه ترجيح جهة معينة لما تحقق له من مناط الحكم، وعليه أن يعمل بما سكنت إليه نفسه، يقول الرازي: "إذا مال قلبه إلى أن هذه الجهة أولى بأن تكون قبلة من سائر الجهات من غير أن يكون ذلك الترجيح مبنياً على استدلال، بل يحصل بمجرد التشهي وميل القلب إليه، فهل يعد هذا اجتهاداً، وهل المكلف مكلف بأن يعول عليه أم لا؟ الأولى أن يكون ذلك معتبراً؛ لقوله ﷺ (المؤمن ينظر بنور الله) (١٠٧)، ولأن سائر وجوه الترجيح لما انسدت وجب الاكتفاء بهذا القدر" (١٠٨).
- ٤- تحقيق مناط المشقة الموجبة للتخفيف أو المرض، فقد يجد في قلبه أن هذه المشقة أو هذا المرض لا يوجب الترخيص، أو يشعر بنفسه زوال العذر الموجب للأخذ بالرخصة الذي أفتاه بها المفتي تقديراً لحاله. وأمثلة ذلك كثير، فقد يفعل الزوج أو الأب - مثلاً - فعلاً ويجد في قلبه أثراً من هذا الفعل لكونه يرى أنه يخالف العدل الواجب عليه فعله، وقد يقع في قلب المرء أن هذا المال حراماً مما يوجب الشبهة، أو أن هذا الشخص فاسقاً، وهذا معتبر شرعاً؛ لكونه يفيد ظناً غالباً، ويكون مرجحاً عند تكافؤ الأدلة (١٠٩).

(١٠٥) الاعتصام ٣٨٧/٢.

(١٠٦) ينظر: الاعتصام ٣٨٧/٢.

(١٠٧) رواه الترمذي في كتاب التفسير، باب: ومن سورة الحجر، رقم (٣١٣٨)، ٨٨/٥، وقال عنه: حديث غريب، وضعفه

الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٣٨٧.

(١٠٨) مفاتيح الغيب ١٣٣/٤.

(١٠٩) ينظر: مجموع الفتاوى ٤٧٧/٤.

يقول ابن تيمية: "فقد يقع في قلبه أن هذا القول أرجح وأظهر وأصوب، وقد يميل قلبه إلى أحد الأمرين دون الآخر، وفي مثل هذا قول النبي ﷺ في حديث وابصة...، وأيضاً فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن يقيناً أو ظناً، فالأمور الدينية بطريق الأولى فإنه إلى كشفها أحوج، لكن هذا في الغالب لا بد أن يكون كشفاً بدليل، وقد يكون بدليل ينقدح في قلب المؤمن ولا يمكنه التعبير عنه، وهذا أحد ما فُسر به معنى الاستحسان" (١١٠). ويقول: "وأما الأحكام المعينات مثل كون الشخص المعين عدلاً أو فاسقاً أو مؤمناً...، فهذه الأمور لا يجب أن تعلم بالأدلة الشرعية العامة الكلية، بل تعلم بأدلة خاصة تدل عليها، ومن طرق ذلك الإلهام، فقد يلهم الله - عز وجل - بعض عباده حال هذا المال المعين وحال هذا الشخص المعين، وإن لم يكن هناك دليل ظاهر يشركه فيه غيره، وقصة موسى - عليه السلام - مع الخضر هي من هذا الباب" (١١١)، ويقول: "متى ما حصل ما يظن معه أن أحد الأمرين أحب إلى الله ورسوله كان هذا ترجيحاً بدليل شرعي" (١١٢).

وقد يرجح المجتهد قولاً لما يجده في قلبه من ميل لأحد القولين، فتجد بعضهم يقول الذي تطمئن إليه نفسي، أو الذي أميل إليه، ونحو ذلك من العبارات، وقد يجد في قلبه حزاة دون ترجيح لأحد القولين فيلجأ حينئذٍ إلى التوقف، وقد نص بعض الأصوليين على أنه إذا تعارضت الأدلة عند المجتهد فإنه يأخذ بشهادة قلبه، معللاً ذلك بأن لقلب المؤمن نوراً يدرك به ما هو باطن (١١٣).

يقول ابن تيمية: "فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر أو هذا الكلام أرضى الله ورسوله كان ترجيحاً بدليل شرعي، والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً اخطئوا، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله - عز وجل - وتقواه كان ترجيحه لما رجح أقوى من الأقيسة الضعيفة والموهومة، والظواهر والاستصحابات الكثيرة، التي يحتج بها كثير من الخائضين من المذاهب والخلاف وأصول الفقه" (١١٤).

:

إذا استفتى المستفتي ولم يطمئن قلبه للفتوى فإن عليه أن يسأل مفتياً آخر حتى تسكن نفسه للفتوى وتحصل له الطمأنينة؛ لدلالة الحديث (١١٥).

(١١٠) مجموع الفتاوى ٤٧٦/١٠ - ٤٧٧.

(١١١) مجموع الفتاوى ٤٧٨/١٠ - ٤٧٩.

(١١٢) مجموع الفتاوى ٤٧٣/١٠.

(١١٣) ينظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٥/٣.

(١١٤) مجموع الفتاوى ١٥٢/٨.

(١١٥) ينظر: إعلام الموقعين ١٩٥/٤، والتحبير شرح التحرير ٤٠٩٧/٨ - ٤٠٩٨.

وليد بن علي الحسين

يقول ابن حمدان^(١١٦): " فلو استفتى فقيهاً آخر فلم تسكن نفسه إليه سأل ثانياً وثالثاً حتى تسكن إليه ، والأولى الوقوف مع سكون النفس لحديث (استفت قلبك) ، وقوله ﷺ (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) ، وقوله ﷺ (الإثم ما حاك في صدرك) ، فإن حصل السكون والطمأنينة بقول واحد وإلا زاد ليحصل ذلك "^(١١٧) .
ويقول اللقاني^(١١٨): " من لم تطمئن نفسه لجواب مفتٍ استُجِبَ له استفتاء غيره "^(١١٩) .

وذلك لأن المعترف فيما بينه وبين الله - عز وجل - ما يعتقده بقلبه^(١٢٠) ، ولا يعني ذلك اعتبار ما رآته النفس ، واطمأن إليه القلب ، وتقديم ذلك مطلقاً في الفتوى ، وإنما المراد ترك ما أشكل أمره مما يكون في تركه سكون النفس وطمأنينة القلب^(١٢١) ، وذلك يكون في المسائل المشتبهة ، وقد ذكر الأصوليون أنه إذا أفتاه المفتي بفتوى ولم يجد مفتياً غيره ، فإنه يلزمه الأخذ بفتواه ، ولا يتوقف ذلك على سكون النفس إلى صحته^(١٢٢) .

يقول الغزالي: " كل ما حاك في صدر المريد لو أقدم عليه مع حزاة القلب استضر به ، وأظلم قلبه بقدر الحزاة التي يجدها ، بل لو أقدم على حرام في علم الله - عز وجل - وهو يظن أنه حلال ، لم يؤثر ذلك في قساوة قلبه ، ولو أقدم على ما هو حلال في فتوى علماء الظاهر ولكنه يجد حزاة في قلبه يضره "^(١٢٣) .
فإذا أشكل الأمر على المكلف ، فإن وجد ما تسكن إليه نفسه ويطمئن إليه قلبه ، فإنه يأخذ به ، وإلا فيدعه ويأخذ بما لا شبهة فيه احتياطاً .

(١١٦) أبو عبدالله أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني الحنبلي ، ولد سنة ٦١٣ هـ ، كان فقيهاً وأصولياً ، ومن مؤلفاته : صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، توفي سنة ٦٩٥ هـ . ينظر : ذيل الطبقات لابن رجب ٣٣١/٢ ، والمقصد الأرشد ٩٩/١ .

(١١٧) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ص ٥٦ .

(١١٨) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني نسبة إلى لقانة من البحيرة بمصر ، المصري المالكي ، ومن مؤلفاته : منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى ، وجوهرة التوحيد منظومة في العقائد ، توفي سنة ١٠٤١ هـ . ينظر : هدية العارفين ٣٠/١ ، والأعلام للزركلي ٢٨/١ .

(١١٩) منار أصول الفتوى ص ٢٢٣ .

(١٢٠) ينظر : إحياء علوم الدين ١٤٢/٢ .

(١٢١) ينظر : الاعتصام ٣٨٦/٢ .

(١٢٢) ينظر : الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٣٨٦/٢ ، وأدب الفتوى وشروط المفتي لابن الصلاح ص ١٤٩ ، وآداب الفتوى للنووي ص ٨١ ، وصفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان ٨٢ .

(١٢٣) إحياء علوم الدين ١٤٢/٢ .

يقول ابن رجب: "وأما ما ليس فيه نص من الله - عز وجل - ولا رسوله ﷺ ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المطمئن قلبه بالإيمان المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شك، وحاك في صدره بشبهة موجودة، ولم يجد من يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه ودينه، بل هو معروف باتباع الهوى، فهاهنا يرجع المؤمن إلى ما حاك في صدره وإن أفتاه هؤلاء المفتون" (١٢٤).

فتبين بهذا أنه يكره للمستفتي أن يعمل بما لم يطمئن قلبه له؛ لأن ذلك يوجب شبهة، وترك الشبهات من الورع والاحتياط (١٢٥)، والاحتياط مندوب إليه وليس بواجب، وقد صرح بذلك القرافي (١٢٦) وغيره. يقول ابن حزم: "ليس الاحتياط واجباً في الدين، ولكنه حسن" (١٢٧).

ويقول ابن تيمية: "أصول الشريعة كلها مستقرة على أن الاحتياط ليس بواجب ولا محرم" (١٢٨). وقد صرح ابن عقيل بالكراهة فقال: "يكره للإنسان الإقدام على ما حاك في صدره وخاف الزلل، وظن إصابة دليل قاطع عليه" (١٢٩).

ويشهد لهذا أن العلماء حملوا دلالة حديث استفتاء القلب على الورع والاحتياط وترك الشبهات، وفعل ما اشتبه فيه ليس كله محرماً، بل منه ما هو مكروه.

يقول الغزالي: "من الشبهات ما يجب اجتنابها فتلحق بالحرام، ومنها ما يكره اجتنابها فالورع منها ورع الموسوسين، كمن يمتنع عن الاصطياد خوفاً من أن يكون الصيد قد أفلت من إنسان أخذه وملكه، وهذا وسواس، ومنها ما يستحب اجتنابه ولا يجب، وهو الذي ينزل عليه قوله ﷺ (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) (١٣٠). ومن إطلاقات المكروه عند الأصوليين إطلاقه على ما يكون في القلب منه حزاة (١٣١)، أو على ما وقعت الشبهة في تحريمه (١٣٢)، وقد تعقب الغزالي هذا فقال: "هذا فيه نظر، لأن من أدى اجتهاده إلى تحريمه

(١٢٤) جامع العلوم والحكم ص ٢٥٣.

(١٢٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٩٣/٦.

(١٢٦) ينظر: الفروق ٢١٠/٤.

(١٢٧) الإحكام في أصول الأحكام ٥١/١.

(١٢٨) مجموع الفتاوى ١٠٠/٢٥.

(١٢٩) الواضح في أصول الفقه ١٦١/١.

(١٣٠) إحياء علوم الدين ١٢٠/٢.

(١٣١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٢٢/١.

(١٣٢) ينظر: المستصفى ٢١٦/١، والبحر المحيط ٢٩٧/١، والتحبير شرح التحرير ١٠١٠/٣.

فهو عليه حرام، ومن أدى اجتهاده إلى حله فلا معنى للكرهية في حقه إلا إذا كان من شبهة الخصم حزاة في نفسه ووقع في قلبه" (١٣٣).

وقد يشكل على الحكم بالكرهية أن ابن القيم صرح بالتحريم حيث قال: "لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتي إذا لم تطمئن نفسه، وحاك في صدره من قبوله وتردد فيه؛ لقوله ﷺ (استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك)، فيجب عليه أن يستفتي نفسه أولاً، ولا تخلصه فتوى المفتي من الله إن كان يعلم أن الأمر في الباطن بخلاف ما أفتاه" (١٣٤).

ولكن لا تعارض هنا بين الكراهية والتحريم، فالأصل أنه يكره للمستفتي أن يعمل بما لم تطمئن نفسه له، لكن إذا كان المستفتي يعلم أن الأمر في الباطن على خلاف الفتوى، فإنه يحرم عليه العمل بالفتوى، وهذا ما أراده ابن القيم، كأن يدلّس على المفتي في السؤال مثلاً، أو يخفي عنه ما له تأثير في الحكم. وأما مجرد حصول الاشتباه في القلب، فهذا لا يجعل الفعل محرماً، وإنما يكره له الإقدام على الفعل احتياطاً، كمن يشك في نجاسة ماء فسأل عنه فأخبر بظهارته، لكن وقع في قلبه شك في نجاسته، فيعمل حينئذ بفتوى قلبه، ويتجنب استعمال الماء احتياطاً لما وجد في قلبه.

وخلاصة ذلك أن حكم العمل باستفتاء القلب يختلف بحسب اختلاف الشبهة الواردة على القلب، فتارة يكون محرماً، وتارة يكون مكروهاً، وهذا هو الغالب؛ لأن استفتاء القلب يكون عند الاشتباه في الأمر، وترك الشبهات من الورع المندوب، كأن يجد شيئاً ولا يدري أهو حلال أم حرام، فالورع تركه، أو قُدِّمَ إليه مشروباً لم تطمئن نفسه لإباحته، فالورع عدم شربه تورعاً، ولا يحكم بتحريمه، وقد ذكر العز بن عبد السلام أن المعتبر في الورع هو ما يجده المكلف في نفسه (١٣٥).

يقول البغوي (١٣٦): "ما اشتبه على الرجل أمره في التحليل والتحريم، ولا يعرف له أصل متقدم، فالورع أن يجتنبه ويتركه، فإنه إذا لم يجتنبه واستمر عليه واعتاده جرّه ذلك إلى الوقوع في الحرام" (١٣٧).

(١٣٣) المستصفى من علم الأصول ٢١٦/١-٢١٧.

(١٣٤) إعلام الموقعين ١٩٥/٤.

(١٣٥) ينظر: شجرة المعارف والأحوال ص ٣٧٧.

(١٣٦) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي، ولد سنة ٤٣٦هـ، كان فقيهاً ومحدثاً ومفسراً، ومن مؤلفاته: شرح السنة، ومعالم التنزيل، توفي سنة ٥١٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٩، وشذرات الذهب ٤٨/٤.

(١٣٧) شرح السنة ١٠/٥.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبعد فإنني أوجز أهم النقاط التي توصلت إليها من خلال البحث بالآتي :

: إن استفتاء القلب هو طلب اعتبار الحكم الذي اطمأن إليه القلب التقى فيما أشكا حكمه بما لا يخالف دليلاً شرعياً.

: إن الإلهام يطلق على ما يقع في القلب من علمٍ يطمئن له من غير استدلال ، وهو بهذا يشابه استفتاء القلب غير أن الفارق بينهما أن الإلهام يقع في القلب من دون سبب وغالباً ما يكون في جانب الفعل ، بخلاف استفتاء القلب فإنه يكون عند حصول الاشتباه ، ويكون في جانب الترك غالباً.

: إن التحري يلجأ إليه المكلف عندما يتساوى الأمران في نظره ، بخلاف استفتاء القلب فلا يتساوى الأمران في نظره ، كما أن التحري يقبل من كل أحدٍ ، ولا يلجأ إليه مع وجود فتوى ، وأما استفتاء القلب فيشترط فيمن يصح منه أن يكون قلبه معموراً بالتقوى ، ويلجأ إليه مع وجود الفتوى إذا لم يطمئن القلب لها.

: دلٌّ على حجية استفتاء القلب أحاديث كثيرة ، فتارة بالأمر باستفتاء القلب ، وتارة ببيان أن الإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر ، وتارة بالأمر بتوقي الشبهات ، وتارة بترك ما يوقع في الريبة إلى ما لا يوقع في ذلك . : إن صاحب القلب التقى يبصر الحق فيطمئن قلبه للخير ، وتنشرح نفسه له ، ويستطيع أن يميز بين الخير والشر ، وهذا من آثار الفطرة التي فُطرَ الناس عليها ، فإن الله - عز وجل - قد فطر عباده على معرفة الحق والسكون له وقبوله والنفور عن ضده.

: يرجع أصل العمل بفتوى القلب إلى الاحتياط والورع وتوقي الشبهات ، وهو أصل شرعي معتبر تُبنى عليه قواعد أصولية ، كسد الذرائع وغيرها ، ولهذا تجد بعض الأصوليين قرن حديث استفتاء القلب بأدلة الاحتياط في الشريعة.

: يشترط لاستفتاء القلب الضوابط الآتية : ألا يكون في المسألة نص شرعي ، وأن ترد شبهة على القلب ، وأن يصدر الاشتباه من قلب معمورٍ بالتقوى.

: يكون حصول الاشتباه والتردد في القلب في الفتوى ، وعند تحقيق المناط ، فقد لا يطمئن قلب المستفتي لفتوى المفتي لسببٍ يتعلق إما بالمفتي ، أو بالمستفتي ، أو بالفتوى ، وعند تحقيق المناط قد يشتبه التطبيق على المجتهد أو المقلد ، فيقع في قلبه التردد والشك ، وحينئذٍ يلجأ إلى فتوى قلبه.

: قد يقع في القلب رجحان أحد القولين أو ميلٌ لأحدهما ، ويكون هذا مرجحاً عند فقدان الدليل الشرعي المعتبر.

وليد بن علي الحسين

: إذا استفتى المستفتي مفتياً ولم يطمئن قلبه للفتوى ، فإن عليه أن يسأل مفتياً آخر حتى تسكن نفسه للفتوى وتحصل له الطمأنينة ، إذاً المعتبر عند الله - عز وجل - بما يعتقد المكلّف بقلبه .

: يختلف حكم استفتاء القلب باختلاف الشبهة الواردة على القلب ، فتارة يكون مكروهاً ، وتارة يكون محرماً ، والأصل هو كراهة العمل بما لم يطمئن له قلبه ؛ لأن ذلك يوجب شبهة في القلب ، وترك الشبهات من الاحتياط ، وهو مندوب وليس بواجب ، ولكن يكون محرماً إذا عِلِمَ المستفتي أن الأمر في الباطن على خلاف فتوى المفتي .

والله تعالى أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

[١] الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) ، بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون .

[٢] الإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن محمد الآمدي ط ٢ (ت ٦٣١هـ) ، تعليق: عبدالرزاق عفيفي ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٢هـ

[٣] إحياء علوم الدين: لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، وبذيله المغني عن حمل الأسفار للعراقي ، تصحيح وتعليق: د. عبدالمعطي أمين قلججي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

[٤] آداب الفتوى والمفتي والمستفتي: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، بعناية بسام الجابي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .

[٥] أدب الفتوى وشروط المفتي وصفة المستفتي وأحكامه وكيفية الفتوى والاستفتاء: لأبي عمرو عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ

[٦] الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية: لسليمان الطوفي (ت ٧١٨هـ) ، إعداد: حسن قطب ، دار الفاروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

[٧] أصول السرخسي: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ) ، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

[٨] الاعتصام: لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، ضبطه وصححه: أحمد عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ

- [٩] إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن القيم (٧٥١هـ)، رتبه وضبطه: محمد عبدالسلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- [١٠] الأعلام: لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، الطبعة الثانية، بدون.
- [١١] أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: لقاسم القونوي (٩٧٨هـ)، تحقيق: د. أحمد الكبيسي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- [١٢] البحر المحيط في أصول الفقه: لمحمد بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، بعناية عبدالقادر العاني ومراجعة: د. عمر الأشقر، بدون.
- [١٣] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لأبي بكر بن مسعود الكاساني ط ٢ (٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢هـ.
- [١٤] البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، بعناية عبدالرحمن اللادقي ومحمد بيضون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [١٥] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- [١٦] تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها: لأبي القاسم علي بن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت.
- [١٧] التحرير شرح التحرير في أصول الفقه: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: د. الجبرين و د. القرني و د. السراح، طبع مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- [١٨] التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- [١٩] التقرير والتحرير في علم الأصول: لابن أمير الحاج (٨٧٩هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- [٢٠] تقويم الأدلة في أصول الفقه: لأبي زيد الدبوسي (٤٣٠هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- [٢١] جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

- [٢٢] جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ.
- [٢٣] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ط ٥ (ت ٧٩٥هـ)، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٢هـ.
- [٢٤] الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٣هـ.
- [٢٥] جمع الجوامع في أصول الفقه: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
- [٢٦] الديباج المذهب: لابن فرحون (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق: مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- [٢٧] ذيل طبقات الحنابلة: لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ.
- [٢٨] رياض الصالحين: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد الدقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، بدون.
- [٢٩] الزهد والرقائق: لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- [٣٠] السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: لمحمد بن عبد الله بن حميد (ت ١٢٩٥هـ) تحقيق: د. بكر أبو زيد ود. عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [٣١] سنن الترمذي المسمى "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- [٣٢] سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- [٣٣] سنن النسائي: لأحمد بن شعيب النسائي ط ٤ (ت ٣٠٣هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ.
- [٣٤] سير أعلام النبلاء: للذهبي ط ٩ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقوسي بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- [٣٥] السيل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمود بن إبراهيم زايد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

- [٣٦] شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال: للعز بن عبدالسلام، (ت ٦٦٠هـ)، اعتنى به: حسان عبدالمنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- [٣٧] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، المطبعة السلفية، بيروت، ١٣٤٩هـ.
- [٣٨] شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبدالحى بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- [٣٩] شرح السنة: لأبي محمد الحسين البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ.
- [٤٠] شرح الكوكب المنير: لمحمد الفتوحى المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ.
- [٤١] شرح صحيح البخاري: لابن بطال علي بن خلف (ت ٤٤٩هـ)، تعليق ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- [٤٢] شرح صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى النووي (ت ٦٧٦هـ)، راجعه: خليل الميس، بيروت: دار القلم، الطبعة الأولى.
- [٤٣] صحيح البخاري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ.
- [٤٤] صحيح الجامع الصغير وزيادته: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- [٤٥] صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٤٦] صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: لأحمد بن حمدان الحراني (ت ٦٩٥هـ)، تخريج وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.
- [٤٧] ضعيف سنن أبي داود: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٤٨] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة.
- [٤٩] طبقات الفقهاء الحنفية: لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨هـ)، الطبعة الأولى، ١٩٦١م، طبع في الموصل.

وليد بن علي الحسين

- [٥٠] *طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية*: لنجم الدين بن حفص النسفي، تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- [٥١] *عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق*: لمحمد بن سعيد الباني الحسيني ط٢ (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: حسن سويدان وعبدالقادر الأرناؤوط، دار القادري، ١٤١٨هـ.
- [٥٢] *غريب الحديث: للخطابي*، تحقيق: عبدالكريم الغرباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- [٥٣] *غريب الحديث: لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي*، تعليق: د.عبدالمعطي قلججي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.
- [٥٤] *الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: لأبي زرعة أحمد العراقي* (ت ٨٢٦هـ) تحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي، نشر الفاروق، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- [٥٥] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر* (ت ٨٥٢هـ)، راجعه قصي محب الدين الخطيب ورقمه: محمد فؤاد عبدالباقي وأخرجه: محب الدين الخطيب، دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- [٥٦] *الفتا ومناهج الإفتاء: لمحمد بن سليمان الأشقرط٣*، دار النفائس، الأردن، ١٤١٣هـ.
- [٥٧] *الفروق: لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي* (ت ٦٨٢هـ)، بيروت دار عالم الكتب.
- [٥٨] *فصول البدائع في أصول الشرائع: لمحمد بن حمزة الفناري* (ت ٨٣٤هـ)، مطبعة أفندي، الطبعة الأولى، ١٢٨٩هـ.
- [٥٩] *الفتا والمفتحة: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي* (ت ٤٦٢هـ)، تحقيق: عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- [٦٠] *فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لعبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري الهندي* (ت ١٢٢٥هـ) بيروت دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.
- [٦١] *فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبدالرؤف المناوي* (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- [٦٢] *القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي* (ت ٨١٧هـ)، بيروت دار إحياء التراث العربي ١٤١٢هـ.
- [٦٣] *القرآن الكريم: طبع مجمع خدام الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية.*
- [٦٤] *قواطع الأدلة في أصول الفقه: لأبي المظفر منصور السمعاني* (ت ٤٨٩هـ) تحقيق: د. عبدالله الحكي و د. علي الحكي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- [٦٥] كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي (٧١٠هـ)، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
- [٦٦] لسان العرب: لجمال الدين بن منظور ٢ (ت ٧١١هـ)، بيروت دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ.
- [٦٧] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- [٦٨] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبدالحق بن عطية (ت ٥٤١هـ) ط ٢، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق، وعبدالله الأنصاري، والسيد عبدالعال، ومحمد الشافعي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ١٤٢٨هـ.
- [٦٩] المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لعبدالقادر بن أحمد بن بدران (ت ١٣٤٦هـ)، ضبطه: محمد أمين ضناوي، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- [٧٠] المستصفي من علم الأصول: لأبي حامد محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق د. حمزة زهير حافظ، بدون.
- [٧١] مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وسعيد اللحام، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- [٧٢] معجم الأصوليين: لمحمد مظهر بقا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
- [٧٣] معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون بيروت، دار الجيل.
- [٧٤] مفاتيح الغيب: لمحمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- [٧٥] مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) بيروت، دار الكتب العلمية
- [٧٦] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب وأحمد السيد ويوسف بديوي ومحمود إبراهيم، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- [٧٧] المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لإبراهيم بن مفلح (ت ٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، مطبعة المدني، مصر، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- [٧٨] منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى: لإبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: عبدالله الهلالي، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٣هـ.

وليد بن علي الحسين

- [٧٩] ميزان الأصول في نتائج العقول: لأبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ط ٢ (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق: د، محمد زكي عبدالبر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤١٨هـ.
- [٨٠] نشر الورود على مراقبي السعود: لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٤هـ)، تحقيق: وإكمال د. محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، جدة: دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- [٨١] هدية العارفين: لإسماعيل باشا بن محمد أمين ط ٣ (ت ١٣٢٩هـ)، المكتبة الإسلامية طهران، ١٣٨٧هـ.
- [٨٢] الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء علي بن عقيل (ت ٥١٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

The Referendum Fundamentalist Heart Study

Walid Ali al-Hussain

Associate Professor, Department of Usul al Fiqh, of sharia College, of Qassim University

(Received 1/4/1429H; accepted for publication 27/10/1429H)

Abstract. Praise be to God alone, and prayer and peace be upon the Prophet of not beyond, and after:

Research study addressing the referendum fundamentalist Heart Study, which is one of the themes emerging in the absence of any previous study, the research plan is including six police and conclusion follows:

Study 1: In a statement on the referendum in the heart of language and terminology.

Study 2: In a statement the difference between a referendum between the heart and using similar: the reformer inspiration, and an investigation of the heart.

Study 3: In a statement authoritative referendum heart.

Study 4: In a statement the referendum process controls the heart.

Study 5: Where in the statement taken by the advisory opinion of the heart.

Study 6: the rule of action in a statement charged the advisory opinion of his heart.

In conclusion summarized the most important findings.

conciliation and Ask God reimbursement, and God knows best, and blessings of Allah and peace upon our Prophet Muhammad, his family and acknowledged.

() - () / ()

(/ / /)

. يمكن إجمال ملخص هذا البحث فيما يلي :

أن معنى الخرص عند الفقهاء يطلق على حرز ما على النخل من الرطب تمراً، وما على الشجر من العنب زبيباً؛ لمعرفة مقدار الزكاة فيه.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج منها: رجحان القول بمشروعية خرص النخيل والأعناب، كذلك اتفاق الفقهاء القائلين بخرص النخيل والأعناب على أن وقت خرصها هو حين طيبها وصلاحتها، وأيضاً اتفاق الفقهاء على عدم مشروعية خرص الزرع، كما تبين رجحان القول بعدم مشروعية خرص الزيتون، وأيضاً رجحان القول بخرص نخيل البصرة كغيره من النخيل. ومن النتائج أيضاً اتفاق الفقهاء القائلين بخرص النخيل والأعناب على أنه يشترط في الخارص الإسلام والعدالة والخبرة، وأيضاً رجحان القول بأن الخرص يكفي فيه خارص واحد وأن الخارص لا تشترط فيه الحرية، وأيضاً تبين رجحان القول بأن المرأة لا يصح أن تكون خارصاً.

ومما أبان عنه البحث رجحان القول القائل بالتوقف عند اختلاف الخارصين حتى يتبين مقدار الخرص مرة أخرى، إما باتفاق الخارصين، أو بأن يخرصه آخر فيؤخذ بقول الأكثر، وأيضاً تبين رجحان القول القائل بأنه يجب على الخارص أن يترك بعض المال بدون خرص، توسعة على أهل الأموال، ويقدر هذا المتروك بالثلث أو الربع.

ومن النتائج التي انتهى إليها البحث: اتفاق الفقهاء القائلين بالخرص على أن الثمرة إذا تلفت قبل الجذاذ بغير تعدٍ ولا تفريط فإنه حكم الخرص يبطل وتسقط الزكاة، وأما إن كان تلفها بتفريط أو تعدي فإن الزكاة لا تسقط، أما إذا تلفت الثمرة بعد الجذاذ بغير تعدٍ ولا تفريط من المالك فلا شيء عليه إن لم يتمكن من إخراجها، أما إذا تمكن من الإخراج وأخره بدون عذر أو قصر في الحفظ فإنه يضمن نصيب الفقراء بالخرص.

ومن نتائج البحث أيضاً: رجحان القول بأن حق الفقراء ينتقل بعد الخرص من عين الثمرة إلى ذمة المالك.

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد :

فإن الله -تعالى- خلق الخلق لغاية عظيمة ، وهي عبادته وحده لا شريك له ، وكان من خصائص العبادة في الإسلام شمولها ، وتعدد أنواعها ، وتنوع مجالاتها ، فمنها عبادات بدنية كالصلاة والصيام ، وعبادات قولية كالذكر وقراءة القرآن ، وعبادات قلبية كالخوف والرجاء والتوكل ، وعبادات مالية كالزكاة والكفارات والنذور المالية وغيرها ، وجاءت شريعة الإسلام ببيان تام وتفصيل كامل لكل العبادات وما يتعلق بها...

ومن خلال النظر والبحث في كثير من المسائل والمباحث الفقهية وجدت أن موضوع " جدير بالبحث والدراسة ، وذلك للأمور التالية :

- ١- قيام الحاجة لمعرفة الحكم الشرعي في هذه المسألة ، وخاصة أنه يتعلق بنوع من أهم الأموال ، - وهو "النخيل والأعناب" - والذي يكثر استثمار الناس فيه ، سواء كانوا أفراداً أم شركات.
 - ٢- تشعب أقوال أهل العلم وكثرتها في هذه المسألة ، فرغبت في جمع وتحرير مذاهب الأئمة فيها.
 - ٣- أنني لم أجد - حسب اطلاعي وبحثي - من أفرد هذا الموضوع بالبحث أو الدراسة ، فقصدت جمع مسائله حسب الوسع.
- وقد حرصت على الاستيفاء والتقصي في هذا البحث قدر الإمكان ، وهو عمل بشري قابل للنقص والخطأ ، وأرجو أن أكون قد وفقت فيه للصواب ، وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كاتبه وقارئه ، وهو حسبي ونعم الوكيل.
- وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سرت في كتابة هذا البحث وفق المنهج الآتي :

- ١- تحرير محل الخلاف في المسألة إذا كانت بعض صورها محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
- ٢- ذكر الأقوال في المسألة وبيان من قال بها من أهل العلم ، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
- ٣- الاقتصار على المذاهب الفقهية الأربعة ، بالإضافة إلى المذهب الظاهري وأقوال السلف الصالح أحياناً ، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب فأسلك بها مسلك التخريج.
- ٤- توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.
- ٥- عرض أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

الحرص في الزكاة

- ٦- إيراد المناقشة على الأدلة أو الاستدلال بها، ولو كانت تلك المناقشة للقول الذي ظهر رجحانه، وما أنقله من غيري أصدره بعبارة (نوقش) وفي الإجابة بعبارة (أجيب)، وما لم أنقله من غيري فأصدره بعبارة (يناقش) وفي الإجابة بعبارة (يجاب).
- ٧- بيان ما توصلت إلى رجحانه من الآراء مع بيان سبب الترجيح.
- ٨- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ٩- تخريج الأحاديث والآثار مع مراعاة ما يلي:
(أ) إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما، أو إلى أحدهما.
(ب) إذا كان في غير الصحيحين، فقد خرجته من دواوين السنة المشهورة، وبينت درجته من حيث الصحة والضعف، معتمداً على أقوال علماء الحديث.
(ج) في تخريج الحديث ذكرت اسم الكتاب، والباب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وجد.
- ١٠- الترجمة للأعلام غير المشهورين فقط.
- ١١- ختم البحث بخاتمة تتضمن ملخصاً للموضوع وأهم ما تضمن من نتائج.
- ١٢- تذييل البحث بفهرس للمصادر وآخر للموضوعات.

:

وفيه مطلبان:

:

قال ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): الخاء والراء والصاد أصول متباينة جداً، فالأول الخرص وهو حزر الشيء، يقال: خرصت النخل إذا حزرت ثمره، والخرّاص الكذاب، وهو من هذا؛ لأنه يقول ما لا يعلم ولا يحق، وأصل آخر يقال للحلقة من الذهب: خرص، وأصل آخر وهو كل ذي شعبة من الشيء ذي الشعب، فالخريص من البحر الخليج منه، وأصل آخر وهو الخرص وهو صفة الجائع المقرر^(١).

والذي يهم في هذا البحث هو المعنى الأول وهو الخرص بمعنى حزر الشيء، جاء في لسان العرب: أصل الخرص التظنين فيما لا تستيقنه، ومنه خرص النخل والكرم إذا حزرت التمر؛ لأن الحزر إنما هو تقدير بظن لا إحاطة^(٢).

(١) ينظر: مقاييس اللغة ١٦٩/٢، مادة (خرص).

(٢) ينظر: لسان العرب ٢١/٧، مادة (خرص).

فظهر مما سبق أن الخرص يطلق على الظن والتخمين فيما لا يستيقنه الإنسان.

اختلفت ألفاظ الفقهاء في تعريف الخرص، وفي جملتها تفيد أنه حرز ما على النخل من الرطب تمراً، وما على الشجر من العنب زيبياً؛ لمعرفة مقدار الزكاة فيه^(٣).

:

فائدة الخرص هي مراعاة مصلحة الطرفين: رب المال والمستحقين، فرب المال يملك بالخرص التصرف في نخله وعنبه بما شاء، على أن يضمن قدر الزكاة للمستحقين لها، والعامل على الزكاة - وهو وكيل المستحقين - قد عرف الحق الواجب فيطالب به^(٤).

قال الخطابي (ت: ٣٨٨هـ): وفائدة الخرص ومعناه: أن الفقراء شركاء أرباب الأموال في الثمر، فلو منع أرباب المال من حقوقهم ومن الانتفاع بها إلى أن تبلغ الثمرة غاية جفافها لأضر ذلك بهم، ولو انبسط أيديهم فيها لأخل ذلك بحصة الفقراء منها، إذ ليس مع كل أحد من التقيّة (التقوى) ما تقع به الوثيقة في أداء الأمانة، فوضعت الشريعة هذا العيار ليتوصل به أرباب الأموال إلى الانتفاع، ويحفظ على المساكين حقوقهم، وإنما يفعل ذلك عند أول وقت بدو صلاحها قبل أن يؤكل ويستهلك ليعلم حصة الصدقة منها، فيخرج بعد الجفاف بقدرها تمراً وزيبياً^(٥).

وقال الماوردي (ت: ٤٥٠هـ): ويدل على جواز الخرص - من طريق المعنى والنظر - وجود الرفق به، ودخول الضرر بفقده؛ لأنه لا يخلو من أن يُمنع أرباب الأموال من التصرف في ثمارهم أو يكتنوا، فإن منعوا منها أدى ذلك إلى فوات البغية العظيمة في إتمامها ومن الناس من ابتاعها وفوات شهوتهم من أكلها، وإن مكنوا لم يخل من أحد أمرين، إما أن يكتنوا بخرص أو بغير خرص، فإن مكنوا بغير خرص أدى ذلك إلى إدخال الضرر على المساكين لما فيه من إضاعة حقوقهم وتحقيق صدقتهم، وإن مكنوا بخرص ارتفق أرباب الأموال بتعجيل المنفعة، وارتفق المساكين بحفظ الصدقة، فكان الخرص رفقاً بالفريقين، وفي المنع منه ضرر من وجهين^(٦).

(٣) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه ١١٢/١، السراج الوهاج ١٢٣/١.

(٤) ينظر: المجموع ٤٣٥/٥.

(٥) ينظر: معالم السنن ٢١٠/٢.

(٦) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢٣/٣ - ٢٢٤.

الحرص في الزكاة

:

وفيه أربعة مطالب :

:

اختلف الفقهاء في حكم حرص النخيل والأعناب على أربعة أقوال :

: أن حرص النخيل والأعناب سنة ، وهو مذهب المالكية^(٧) والحنابلة^(٨) وهو المذهب عند الشافعية^(٩)

: أن حرص النخيل والأعناب واجب ، وهو قول عند الشافعية^(١٠).

: أن الحرص في الزكاة غير مشروع مطلقاً ، وهو مذهب الحنفية^(١١).

: أن الحرص جائز في النخيل فقط ، وهو مذهب الظاهرية^(١٢).

:

: عن سعيد بن المسيب (ت : ٩٤هـ) عن عتاب بن أسيد رضي الله عنه قال : أمر رسول الله ﷺ أن يحرص

العنب كما يحرص النخل ، وتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً^(١٣). وفي رواية : أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يحرص عليهم كرومهم وثمارهم^(١٤).

: أن فعل النبي ﷺ دليل على سنية حرص النخيل والأعناب.

(٧) ينظر : المنتقى ١٥٩/٢ ، عقد الجواهر ٢٢١/١ ، المعونة ٤٢٢/١.

(٨) ينظر : المغني ١٧٣/٤ ، كشف القناع ٢١٤/٢ ، مطالب أولي النهى ٥١٠/٢.

(٩) ينظر : المجموع ٤٣٦/٥ ، روضة الطالبين ٢٥٠/٢ ، مغني المحتاج ٣٨٦/١.

(١٠) ينظر : المجموع ٤٣٦/٥ ، روضة الطالبين ٢٥٠/٢ ، مغني المحتاج ٣٨٧/١.

(١١) ينظر : المبسوط ٦/٢٣ ، الهداية ٤٤/٣.

(١٢) ينظر : المحلى ٢٥٥/٥.

(١٣) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في حرص العنب (١٦٠٣) ١١٠/٢ ، وابن خزيمة في صحيحه ، باب السنة في حرص

العنب لتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً (٢٣١٦) ٤١/٤ ، قال أبو داود : وسعيد لم يسمع من عتاب شيئاً ، وقال

النووي : هذا الحديث وإن كان مراسلاً لكنه اعتضد بقول الأئمة. ينظر : التلخيص الحبير ١٧١/٢ ، وضعفه الألباني في ضعيف

سنن أبي داود ١٥٩/١ (٣٤٧).

(١٤) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الحرص (٦٤٤) ٣٦/٣ ، وابن ماجه في كتاب الزكاة ، باب حرص النخل

والعنب (١٨١٩) ٥٨٢/١ ، وابن حبان في صحيحه ، باب ذكر ما يستحب للإمام بعث الخارص إلى الأموال ليحرص على

الناس نخلهم وعنبهم (٣٢٧٨) ٧٣/٨.

: عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه: احرصوا، وحرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق، فقال لها: أحصي ما يخرج منها، ... فلما أتى وادي القرى قال للمرأة: كم جاءت حديقتك؟ قالت: عشرة أوسق حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥).

: أن أمر وفعل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على سنية حرص النخيل والأعناب.
: نوقش بأن الحرص كان خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان يوفق من الصواب ما لا يوفق له غيره (١٦).

عن هذه المناقشة من وجهين:
: إرسال النبي صلى الله عليه وسلم الحرّاص في زمانه دليل على عدم الخصوصية.
: على التسليم بالخصوصية فإنه لا يلزم منها أن غيره لا يسدد لما كان يسدد له، ولو كان المرء لا يجب عليه الأتباع إلا فيما يعلم أنه يسدد فيه كتسديد الأنبياء لسقط الأتباع (١٧).
: عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيحرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه (١٨).
: نوقش من وجهين:

: أن ذلك كان منه صلى الله عليه وسلم على سبيل النظر للمسلمين؛ حتى يتحرز اليهود من كتمان شيء، فقد كانوا في عداوة المسلمين، بحيث لا يمتنعون مما يقدروا عليه من الإضرار بالمسلمين (١٩).

(١٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب حرص الثمر (١٤١١) ٥٣٩/٢، ومسلم في كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم (١٣٩٢) ١٧٨٥/٤.

(١٦) ينظر: فتح الباري ٤٠٣/٣.

(١٧) ينظر: المرجع السابق.

(١٨) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب الحرص (٣٤١٣) ٢٦٣/٣، وابن خزيمة في كتاب الزكاة، باب وقت بعثة الإمام الحرّاص يحرص الثمار (٢٣١٥) ٤١/٤، وأحمد في المسند (٢٥٣٤٤) ١٦٣/٦، والبيهقي في السنن الكبرى، باب حرص الثمر والدليل على أن له حكماً (٧٢٣١) ١٢٣/٤، وعبد الرزاق في المصنف، باب متى يحرص (٧٢١٩) ١٢٩/٤، وأعله ابن حجر في التلخيص الحبير بالإرسال والإنقطاع ١٧١/٢، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٣٥٠) ١٦٠/١.
(١٩) ينظر: المبسوط ٦/٢٣.

الحرص في الزكاة

: أن ذلك الحكم خاص بعبدالله بن رواحة، حتى إن حرصه بمنزلة كيل غيره، وقد علم ذلك رسول الله ﷺ من طريق الوحي، أو كان له ذلك بدعاء رسول الله ﷺ وبكونه مبعوث رسول الله ﷺ، ولا يوجد مثل هذا في حق غيره^(٢٠).

عن هذه المناقشة بأن الأحاديث الواردة في الحرص كثيرة، ومنها حديث أبي حميد الساعدي في الصحيحين، وهو يدفع أن هذا الحكم لأجل التعامل مع اليهود، وأيضاً فإن الأصل في الأحكام الشرعية العموم، ولو كان الحكم خاصاً بعبدالله بن رواحة لبينه رسول الله ﷺ كما بين الخصوصية لعدد من الصحابة في بعض المسائل.

: عن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا حرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو تجدوا الثلث فدعوا الربع"^(٢١).

: أن الزكاة تجب في هذه الثمار إذا بدا صلاحها، والعادة جارية بأن يأكل أهلها منها رطباً وعنباً ويبيعون ويعطون ويتصرفون، فإن أجبنا ذلك لهم دون حرص أتى على الثمرة فلم يبق للمساكين ما يُزكى إلا اليسير فيضر ذلك بهم، وإن منعنا أرباب الأموال التصرف فيها قبل أن ييبس أضر ذلك بهم، فكان وجه العدل بين الفريقين أن يحرص الأموال ثم يخلى بينها وبين أربابها ينتفعون بها ويتصرفون فيها ويأخذون من الزكاة بما تقرر عليهم في الحرص، فيصلونهم إلى الانتفاع بأموالهم على عاداتهم، ويصل المساكين إلى حقهم من الزكاة^(٢٢).

(٢٠) ينظر: المرجع السابق.

(٢١) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب في الحرص (١٦٠٥) ٢/١١٠، والترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في الحرص (٦٤٣) ٣/٣٥، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب الزكاة، باب كم يترك الخارص (٢٢٧٠) ٢/٢٢، وأحمد في المسند (١٥٧٥١) ٣/٤٤٨، والحاكم في المستدرک في كتاب الزكاة (١٤٦٤) ١/٥٦٠، وابن خزيمة في كتاب الزكاة، باب السنة في قدر ما يؤمر الخارص بتركه من الثمار فلا يحرصه على صاحب المال ليكون قدر ما يأكله رطباً (٢٣١٩) ٤/٤٢، وصححه الحاكم، وقال الترمذي: والعمل على حديث سهل بن أبي حثمة عند أكثر أهل العلم في الحرص. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٧٢/٢: وفي إسناده عبد الرحمن بن مسعود بن نيار الراوي عن سهل بن أبي حثمة، وقد قال البزار: إنه تفرد به، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله. وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ٧٠/١ (٩٧).

(٢٢) ينظر: المنتقى ١٥٩/٢ - ١٦٠.

: أنه كان لرسول الله ﷺ خراصون مشهورون يُنفذهم لخرص الثمار، منهم: حويصة^(٢٣)،

ومحيصة^(٢٤)، وسهل بن أبي

حثمة، وعتاب بن أسيد، وعبد الله بن رواحة، وأبي بردة، وابن عمر رضي الله عنهما^(٢٥).

استدلوا بحديث عتاب بن أسيد رضي الله عنه قال: أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل، وتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً^(٢٦).

: أن ظاهر الحديث يدل على الوجوب؛ لأنه أمر، والأمر إذا تجرد عن القرائن يقتضي

الوجوب^{(٢٧) (٢٨)}.

: يناقش بأن رسول الله ﷺ قد جعل أمر الخرص إلى السعة في قوله: "

"، والأمر الواجب لا يترك فعله إلى اختيار المكلف.

: عن جابر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى عن الخرص، وقال: أرأيتم إن هلك التمر أوجب

أحدكم أن يأكل مال أخيه بالباطل^(٢٩).

(٢٣) حويصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي الأنصاري الحارثي، يكنى أبا سعيد، أخو محيصة لأبيه وأمه، كان حويصة أسن، وفيهما قال رسول الله ﷺ "الكبر الكبير"، إذ قال له قصة ابن عمهما عبد الله بن سهل المقتول بخيبر وشكوا ذلك إليه مع أخيه عبد الرحمن بن سهل، فاراد عبد الرحمن أن يتكلم لمكانه من أخيه، فقال له رسول الله ﷺ: "كبر كبر" في حديث القسامة، شهد حويصة أحدا والخندق وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، ولم تذكر سنة وفاته.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١٤٣/٢، الاستيعاب ٤٠٩/١، الوافي بالوفيات ١٣٤/١٣.

(٢٤) محيصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي الأنصاري الحارثي، يكنى أبا سعد، بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل فديك يدعوهم إلى الإسلام، وشهد أحداً والخندق وما بعدها من المشاهد، وهو أخو حويصة ابن مسعود، وكان محيصة أصغر من حويصة، وعلى يده أسلم حويصة، ولم تذكر سنة وفاته.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤٥/٦، الاستيعاب ١٤٦٣/٤.

(٢٥) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢١/٣ - ٢٢٢.

(٢٦) سبق تخريجه ص ٨.

(٢٧) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١.

(٢٨) قال النووي في المجموع (٣٨٦/٥) عن هذا القول: وهذا شاذ ضعيف.

(٢٩) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٥٢٧٦) ٣٩٤/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الزكاة، باب الخرص ٤١/٢.

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند: حديث صحيح دون قوله: "ينهى عن الخرص" فقد تفرد به ابن لهيعة

وهو سيء الحفظ، وقد ثبت خلافه عن النبي ﷺ.

الحرص في الزكاة

- : نوقش بأن هذا الحديث وارد في البيع، بدليل نهيه ﷺ عن المزابنة^(٣٠)، وإرخاصه في العرايا^(٣١) أن تباع بخرصها تمراً فيما دون خمسة أوسق^{(٣٢)(٣٣)}.
- : أن الذي يحرص إنما يقول شيئاً بالظن، والظن لا يغني عن الحق شيئاً، وبناءً عليه فالمالك غير ملزم بأداء ما ذكره الخارص^(٣٤).
- : نوقش بعدم التسليم بأن الخرص مجرد ظن، بل هو اجتهاد في معرفة قدر الثمر وإدراكه بالحرص الذي هو نوع من المقادير والمعايير فهو كتقويم المتلفات^(٣٥).
- : أن الخرص كان جائزاً قبل تحريم الربا والقمار ثم نسخ بتحريم الربا والقمار^(٣٦).
- : نوقش بأن تحريم الربا والميسر متقدم، والحرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات ثم أبو بكر وعمر - رضي الله تعالى عنهما - فمن بعدهم، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا الشعبي (ت: ١٠٣هـ)^(٣٧).
- : أن حرص الثمار بعد جدادها أقرب إلى الإصابة من حرصها على رؤوس نخلها، فلما لم يجوز في أقربهما من الإصابة لم يجوز في أبعدهما^(٣٨).

(٣٠) المزابنة لغة: مأخوذ من الزبن وهو الدفع. واصطلاحاً: بيع معلوم بمجهول من جنسه، أو مجهول بمجهول من جنسه.

ينظر: شرح حدود ابن عرفة ١/ ٣٤٧، المطلع على أبواب المقنع ١/ ٢٤٠.

(٣١) العرايا: جمع عرية فعيلة بمعنى مفعولة وهي في اللغة كل شيء أفرد من جملة، قال أبو عبيد: من عراه يعريه إذا قصده، ويحتمل أن يكون فعيلة بمعنى فاعلة من عري إذا خلع ثيابه كأنها عريت من جملة التحريم أي خرجت، وقال ابن عقيل: هي في الشرع بيع رطب في رؤوس نخله بتمر كيلاً.

ينظر: المطلع على أبواب المقنع ١/ ٢٤١.

(٣٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة (٢٠٧٨) ٢/ ٧٦٤، ومسلم في كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر (١٥٤١-١٥٤٢) ٣/ ١١٧١، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٣) ينظر: الحاوي الكبير ٣/ ٢٢٤.

(٣٤) ينظر: المبسوط ٢٣/ ٦.

(٣٥) ينظر: الحاوي الكبير ٣/ ٢٢٤، المغني ٤/ ١٧٥، مطالب أولي النهى ٢/ ٥١١.

(٣٦) ينظر: عمدة القاري ٩/ ٦٨.

(٣٧) ينظر: عمدة القاري ٩/ ٦٨.

(٣٨) نسب هذا الدليل إلى الحنفية الماوردي في الحاوي الكبير ٣/ ٢٢١.

: نوقش من وجهين :

: أن ما على الأرض يمكن كيله فلم يجز خرصه ؛ لأن الكيل نص ، والخرص اجتهاد ، وما على النخل لا يمكن كيله فجاز خرصه ؛ لأن فقد النص مبيح للاجتهاد .
: أن ما على الأرض يمكن أخذ زكاته في الحال فلم يحتج إلى تقديره بالخرص ، وما على النخل لا يمكن أخذ زكاته في الحال فاحتاج إلى تقديره بالخرص ^(٣٩) .
: أنه لو جاز خرص الثمار ليعلم به قدر الصدقة لجاز خرص الزروع ليعلم به قدر الصدقة ، فلمالم يجز في الزروع لم يجز في الثمار ^(٤٠) .

: نوقش بأن بين الزروع الثمار فرقاً ، والفرق بينهما من وجهين :

: أن للزروع حائلاً يمنع من خرصه ، وليس لثمر النخل حائلاً يمنع من خرصه .
: أن الحاجة غير داعية إلى خرص الزروع ؛ لأن الانتفاع بما قبل الحصاد غير مقصود ^(٤١) .
: أن الخرص يتعلق به عندكم حكمان :
: العلم بقدر الصدقة وذلك غير موجود ؛ لأن رب المال لو ادعى غلطاً أو نقصاناً صدق .
: تضمين رب المال قدر الصدقة ، وذلك غير جائز من وجهين :

: أنه بيع رطب بتمر .

: أنه بيع حاضر بغائب .

فإذا كان ما يستفاد بالخرص من الحكمين معاً باطلاً ثبت أن الخرص غير جائز ^(٤٢) .

: نوقش بأن قولكم : إن العلم بقدر الصدقة في الخرص غير موجود ؛ لأن رب المال لو ادعى غلطاً أو نقصاناً صدق ، فالجواب عنه بأن الماشية تعدّ على ربها ولو ادعى غلطاً يمكن مثله صدق .
وأما إبطال التضمين لأنه بيع رطب حاضر بثمر غائب ، فالجواب عنه بأن هذا ليس ببيع من وجهين :
: أن الزكاة تخرج من ثمرها لا من رطبها .

: أن ما ضمنه من الزكاة هو الواجب فيها لا أنه بدل الواجب منها ^(٤٣) .

(٣٩) ينظر : الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ .

(٤٠) نسب هذا الدليل إلى الحنفية الماوردي في الحاوي الكبير ٢٢١/٣ .

(٤١) ينظر : الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ .

(٤٢) نسب هذا الدليل إلى الحنفية الماوردي في الحاوي الكبير ٢٢١/٣ .

(٤٣) ينظر : الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ .

:رَأْنَهُ يَمَكُنُ أَنْ يَحْصَلَ لِلثَّمَرَةِ آفَةٌ تَتَلَفُهَا بَعْدَ الْخَرْصِ ، فَيَكُونُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ صَاحِبِهَا مَأْخُودًا بَدَلًا
مِمَّا لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ^(٤٤).

: نَوْقَشَ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْخَرْصِ لَا يَضْمَنُونَ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ مَا تَلَفَ بَعْدَ الْخَرْصِ^(٤٥).

•

اسْتَدْلُوا لَمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَنَّ الْخَرْصَ فِي الزَّكَاةِ جَائِزٌ فِي النَّخِيلِ دُونَ الْأَعْنَابِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ
الْأَوَّلِ ، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ الدَّالِّ عَلَى جَوَازِ خَرْصِ الْعَنْبِ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِحْ ؛
لَأَنَّ سَعِيدَ لَمْ يُولَدَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَتَابِ بَسْتَيْنِ ، وَعَتَابُ لَمْ يُوَلِّهِ النَّبِيُّ إِلَّا مَكَّةَ ، وَلَا زَرْعَ بِهَا وَلَا عَنْبًا^(٤٦).
: يَنَاقِشُ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ مَرْسَلًا فَإِنَّهُ مِنْ مَرَاثِيلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمَا أَرْسَلَهُ
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي حَكْمِ الْمُتَّصِلِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٤٧) ، قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَإِسْرَافُ بَنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَنَا حَسَنٌ^(٤٨).
قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
عَائِشَةَ ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا^(٤٩) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : حَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَثْبَتَ وَأَصَحُّ^(٥٠).

يُظْهِرُ مِنَ الْعَرْضِ السَّابِقِ رَجْحَانَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْقَائِلِ بِمَشْرُوعِيَةِ خَرْصِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ ؛ لِقُوَّةِ أَدْلَةِ هَذَا
الْقَوْلِ وَصِرَاحَتِهَا ، وَلِمُنَاقَشَةِ أَدْلَةِ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ^(٥١) ، وَلِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ تَتَحَقَّقُ بِهِ مَصْلَحَةُ الطَّرَفَيْنِ
- رَبِّ الْمَالِ وَالْمُسْتَحَقِّينَ - كَمَا تَقْدُمُ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْحِكْمَةِ مِنْ مَشْرُوعِيَةِ الْخَرْصِ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ (ت: ٧٥١هـ) بَعْدَ أَنْ
ذَكَرَ أَدْلَةَ الْخَرْصِ الْقَوْلِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ : ... فَرُدَّتْ هَذِهِ السَّنَنُ كُلُّهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : "إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ

(٤٤) ينظر: فتح الباري ٤٠٣/٣.

(٤٥) ينظر: المرجع السابق.

(٤٦) ينظر: المحلى ٢٢٣/٥ ، قال ابن حزم: ... فسقط كل ما شغبوا به ، ولو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به ولما حلّ لنا خلافه ،
كما لا يحل الأخذ في دين الله تعالى بخبر لا يصح.

(٤٧) ينظر: التمهيد ٣٢٦/٤.

(٤٨) ينظر: مختصر المزني ٧٨/١.

(٤٩) هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، وهو أهم شيوخ الترمذي ، وكثيراً ما ينقل الترمذي عنه ويرجع إلى قوله في كتابه الجامع
الصحيح ، المعروف بسنن الترمذي ينظر: تهذيب التهذيب ٣٤٥/٩ ، ومقدمة سنن الترمذي للشيخ أحمد شاكر ٨٢/١.

(٥٠) ينظر: سنن الترمذي ٣٦/٣.

(٥١) ينظر: إعلام الموقعين ٣٦٨/٢.

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه" ^(٥٢) قالوا: والخرص من باب القمار والميسر فيكون تحريمه ناسخاً لهذه الآثار، وهذا من أبطل الباطل، فإن الفرق بين القمار والميسر والخرص المشروع كالفرق بين البيع والربا، والميتة والمذكى، وقد نزه الله رسوله وأصحابه عن تعاطي القمار وعن شرعه وعن إدخاله في الدين، وبالله العجب أكان المسلمون يقامرون إلى زمن خير ثم استمروا على ذلك إلى عهد الخلفاء الراشدين، ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون أن الخرص قمار حتى بينه بعض فقهاء الكوفة، وهذا والله الباطل حقاً.

:

اتفق الفقهاء الذين قالوا بمشروعية خرص النخيل والأعناب على عدم مشروعية خرص الزرع، فلا يخرص الزرع في سنبله ^(٥٣)، واستدلوا لذلك بما يلي:

: أن الشرع لم يرد بالخرص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه؛ لأن ثمرة النخل والكرم تؤكل رطباً فيُخرص على أهله للتوسعة عليهم ليخلى بينهم وبين أكل الثمرة والتصرف فيها، ثم يؤدون الزكاة منها على ما خرص، وهذا بخلاف الزرع لأنه لا يؤكل في الغالب إذا كان رطباً ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح ^(٥٤).
: أن ثمرة الكرم والنخل ظاهرة مجتمعة، فخرصها أسهل من خرص غيرها، وما عداها فلا يخرص، وإنما على أهله فيه الزكاة إذا صار مصفى يابساً ^(٥٥).

:

اختلف أهل العلم في مشروعية خرص الزيتون على قولين:

: أن خرص الزيتون غير مشروع، وهو مذهب جمهور العلماء من المالكية ^(٥٦) والشافعية ^(٥٧) والحنابلة ^(٥٨).

: أن خرص الزيتون مشروع، وهو قول الزهري (ت: ١٢٤هـ)، والأوزاعي (ت: ١٥٧هـ)، والليث بن سعد (ت: ١٧٥هـ) ^(٥٩)، وابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) من الحنابلة ^(٦٠).

(٥٢) سورة المائدة، الآية ٩٠.

(٥٣) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢، الأم ٣٤/٢، مغني المحتاج ١/٣٨٧، المغني ١٧٨/٤ - ١٧٩، كشاف القناع ٢/٢١٥.

(٥٤) ينظر: الأم ٣٤/٢، مغني المحتاج ١/٣٨٧، المغني ١٧٩/٤.

(٥٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٥٦) ينظر: المدونة ٣٣/٥، المنتقى ١٦٤/٢، التاج والإكليل ٢/٢٨٠.

(٥٧) ينظر: المجموع ٤١٤/٥ - ٤١٥.

(٥٨) ينظر: المغني ١٧٩/٤، الفروع ٣٢٩/٢.

(٥٩) ينظر: المغني ١٧٩/٤.

(٦٠) ينظر: الفروع ٣٢٩/٢.

الحرص في الزكاة

: أنه إن احتيج إلى أكله والانتفاع به على تلك الحالة، أو لأن أهله غير مأمونين ويخشى أن يكتموا منه شيئاً، ويخونوا فيه ويضروا بالمساكين، فإنه يحرص عليهم، وهو قول عند المالكية^(٦١).

:

•

: أن الورق يخفي الزيتون مع صغر حبه وتفرقه في الأغصان، ولا ينضبط بخلاف الرطب والعنب^(٦٢).

: أن الغرض من حرص النخل والعنب تعجيل الانتفاع بثمرتهما قبل الجفاف، وهذا المعنى لا يوجد في الزيتون^(٦٣).

: أنه لم يُنصَّ على حرصه، ولا هو في معنى المنصوص، فيبقى على الأصل وهو عدم الحرص^(٦٤).

•

استدلوا: بقياس الزيتون على الرطب والعنب بجامع أنه ثم تجب فيه الزكاة، فيشرع فيه الحرص كالرطب والعنب^(٦٥).

بأنه قياس مع الفارق، وقد تقدم وجه الفرق بين الزيتون وبين التمر والعنب في أدلة القول الأول. أما فلم أقف على دليل له، ولعلمهم نظروا المصلحة - مصلحة رب المال والمستحقين - التي قد تترتب على ترك الحرص في هذه الحالات التي ذكروها.

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن حرص الزيتون غير مشروع، وذلك لقوة ما استدلوا به، ولأن حرص الزيتون غير متيسر، فهو مستتر في أوراقه، ولأنه لا حاجة بأهله إلى أكله، بخلاف النخل والكرم فإن الحاجة داعية إلى أكلهما في حال رطوبتهما.

(٦١) ينظر: مواهب الجليل ٢/٢٨٨.

(٦٢) ينظر: المنتقى ٢/١٦٤، المجموع ٥/٤١٥، المغني ٤/١٧٩.

(٦٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٦٤) ينظر: المغني ٤/١٧٩.

(٦٥) ينظر: المرجع السابق.

:

اختلف أهل العلم في حكم خرص نخيل البصرة على قولين :

: أن نخيل البصرة لا يخرص ، وهو مذهب الحنابلة^(٦٦) ، وقول عند الشافعية^(٦٧) .

: أن حكم نخيل البصرة حكم غيره من ناحية مشروعية الخرص فيه ، وهو المذهب عند الشافعية^(٦٨) .

●

: إجماع الصحابة وفقهاء الأمصار على عدم خرص نخيل البصرة ؛ لكثرتها وما يلحق من

المشقة ويلزم من المؤنة في خرصها^(٦٩) ، ولقلة ثمنها بخلاف ثمرة غير البصرة من البلاد فإنهم يغالون بها لعزتها^(٧٠) .

: يناقش بأن الخلاف قد ثبت في المسألة ، وبأن تخصيص نخل البصرة بعدم الخرص لا

دليل عليه ، وما ذكر من صفات في نخيل البصرة فإنها قد توجد في غيره .

: أن عادة أرباب الثمار في البصرة جرت على تفريق أعظم ما يرد إليهم منها ، حتى تجاوزوا حد

الصدقة فيها^(٧١) .

: أن أرباب الثمار في البصرة تعارفوا على إباحة الأكل منها للمجتاز بها^(٧٢) .

●

استدلوا بعموم الأدلة الواردة في الخرص ، والتي لم تفرق بين بلد وبلد ، وبين نخيل ونخيل^(٧٣) .

الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني القائل بأن نخيل البصرة يخرص كما يخرص غيره من النخيل ، لقوة

ما استدلوا به ووجهته .

(٦٦) ينظر: المبدع ٣٥٠/٢ ، كشف القناع ٢١٥/٢ ، مطالب أولي النهى ٥١٤/٢ .

(٦٧) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ ، مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨٠/٣ .

(٦٨) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨٠/٣ ، أسنى المطالب ٣٧٣/١ ، وهو مقتضى مذهب المالكية ، حيث لم يفرقوا في

الخرص بين بلد وبلد . ينظر: المنتقى ١٥٩/٢ ، عقد الجواهر ٢٢١/١ ، المعونة ٤٢٢/١ .

(٦٩) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ ، كشف القناع ٢١٥/٢ ، مطالب أولي النهى ٥١٤/٢ .

(٧٠) ينظر: مطالب أولي النهى ٥١٤/٢ .

(٧١) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ .

(٧٢) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢٤/٣ .

(٧٣) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨٠/٣ .

:

وفيه مطلبان :

:

اتفق القائلون بمشروعية الحرص على أن كيفية الحرص هو بأن يأتي الخارص فيطيف بكل نخلة حتى يرى ما فيها ويقدره رطباً وينظر كم يصير تمراً، ثم يفعل كذلك بجميع النخل، فإن كان النخل نوعاً واحداً جاز أن يحرص جميع ثمارها رطباً ويحصيه ثم ينظر كم يصير تمراً ويثبتته، وإن كان النخل أنواعاً لم يجز أن يحصي جميع خرصه رطباً ثم يجعله تمراً حتى يحرص كل نوع منها رطباً ثم يرده إلى القدر الذي يصير تمراً؛ لأن الرطب قد يختلف في نقصانه لاختلاف أنواعه، فمنه ما يعود إلى نصفه ومنه ما يعود إلى ثلاثة أرباعه، ولأنه إذا أحصى جميع الأنواع رطباً ثم جعلها تمراً، ونقصانه مختلف أشكال عليه ولم يصح له، وإذا كان نوعاً صح له، وهكذا يفعل في العنب^(٧٤).

:

اتفق القائلون بمشروعية الحرص على أن وقت حرص النخيل والأعناب يكون حين طيبها وصلاحتها، وبدو الصلاح في الثمار أن تحمر أو تصفر، وفي العنب أن يتموه أو يسود^(٧٥).
والدليل على ذلك أمران :

: ورود السنة بذلك فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيحرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه^(٧٦).
: أن المقصود بالحرص حفظ الصدقة على المساكين وانتفاع أرباب الأموال بالتصرف، وقبل بدو الصلاح ليس للمساكين حق يحفظ عليهم، ولأرباب الأموال التصرف في ثمارهم؛ فلأجل ذلك لم يجز الحرص قبل وجوب الزكاة وبدو الصلاح^(٧٧).

(٧٤) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢، الحاوي الكبير ٢٢٦/٣، المغني ١٧٥/٤.

(٧٥) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢، عقد الجواهر ٢٢١/١، المجموع ٤٧٨/٥، الحاوي الكبير ٢٢٥/٣، المغني ١٧٣/٤، كشف القناع ٢١٥/٢.

(٧٦) سبق تخريجه في المطلب الأول من المبحث الأول.

(٧٧) ينظر: الحاوي الكبير ٢٢٥/٣، المغني ١٧٥/٤.

:

وفيه مطلبان :

:

:

يشترط أن يكون الخارص مسلماً عند الفقهاء القائلين بجواز الخرص ، وهو مذهب المالكية^(٧٨) والشافعية^(٧٩) والحنابلة^(٨٠).

واستدلوا لذلك : بأن الكافر لا يعول على قوله^(٨١).

(٨٢)

:

يشترط أن يكون الخارص عدلاً عند الفقهاء القائلين بجواز الخرص ، وهو مذهب المالكية^(٨٣) والشافعية^(٨٤) والحنابلة^(٨٥).

واستدلوا بما يلي :

١ - أن قول الفاسق غير مقبول على غيره^(٨٦).

٢ - أن الخارص حاكم فلا بد من عدالته^(٨٧).

(٧٨) حيث إنهم يشترطون العدالة في الخارص ، واشتراط الإسلام من باب أولى. ينظر : شرح الخرشي على مختصر خليل ١٧٦/٢ ، منح الجليل ٣٧/٢ ، جواهر الإكليل ١٢٦/١.

(٧٩) ينظر : نهاية المحتاج ٨١/٣.

(٨٠) ينظر : الإنصاف ٥٤٧/٦ ، كشف القناع ٢١٥/٢ ، مطالب أولي النهي ٥١١/٢.

(٨١) ينظر : كشف القناع ٢١٥/٢.

(٨٢) العدالة : قيل : إنها الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور ديناً. ينظر : التعريفات ١٩١/١ ، وقيل : إنها استواء الأحوال في الدين واعتدال الأقوال والأفعال ، ويعتبر لها أمران ، أحدهما : الصلاح في الدين وهو أداء الفرائض بسننها الراتب ، والثاني : اجتناب المحارم بأن لا يأتي كبيرة ولا يدمن على صغيرة. ينظر : كشف القناع ٤١٨/٦.

(٨٣) ينظر : بلغة السالك ٢١٧/١ ، جواهر الإكليل ١٢٦/١.

(٨٤) ينظر : الحاوي الكبير ٢٣٤/٣ ، المجموع ٤٣٧/٥ ، نهاية المحتاج ٨١/٣.

(٨٥) ينظر : مطالب أولي النهي ٥١١/٢.

(٨٦) ينظر : الحاوي الكبير ٢٣٤/٣ ، المجموع ٤٣٧/٥.

(٨٧) ينظر : جواهر الإكليل ١٢٦/١.

يشترط أن يكون الخارص عالماً بالحرص عند الفقهاء القائلين بمجاوز الخرص، وهو مذهب المالكية^(٨٩) والشافعية^(٩٠) والحنابلة^(٩١).

واستدلوا لذلك بما يلي :

- ١- أن الجاهل بالحرص ليس من أهل الاجتهاد فيه^(٩٢).
- ٢- أن غير الخبير لا يحصل به المقصود، ولا يوثق بقوله^(٩٣).
- ٣- ولئلا تفوت الحكمة التي شرع من أجلها الخرص^(٩٤).

:

وفيه ثلاثة فروع :

:

اختلف الفقهاء الذين قالوا بمشروعية الخرص هل يكفي خارص واحد، أم لا بد من خارصين ؟ على قولين :

: أنه يكفي في الخرص خارص واحد، وهو مذهب المالكية^(٩٥) والحنابلة^(٩٦) والمشهور عند الشافعية^(٩٧).

: أن الخارص الواحد لا يكفي ولا بد من خارصين، وهو قول عند الشافعية^(٩٨).

(٨٨) الخبرة: قيل: إنها المعرفة ببواطن الأمور، ينظر: التعريفات ١/١٣١، وقيل: إنها التجربة. ينظر: كشف القناع ٣/٢٥٩، وقيل: إنها الاعتماد على رأي المختصين في حقيقة النزاع بطلب القاضي. ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٦/٧٨٤.

(٨٩) ينظر: بلغة السالك ١/٢١٧، جواهر الإكليل ١/١٢٦.

(٩٠) ينظر: الحاوي الكبير ٣/٢٣٤، المجموع ٥/٤٣٧، نهاية المحتاج ٣/٨١.

(٩١) ينظر: الإنصاف ٦/٥٤٧، كشف القناع ٢/٢١٥، مطالب أولي النهي ٢/٥١١.

(٩٢) ينظر: الحاوي الكبير ٣/٢٣٤، المجموع ٥/٤٣٧.

(٩٣) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/٤١٩، مطالب أولي النهي ٢/٥١١.

(٩٤) ينظر: كشف القناع ٢/٢١٥.

(٩٥) ينظر: المنتقى ٢/١٦٠، عقد الجواهر ١/٢٢٢، جامع الأمهات ص ١٦٢.

(٩٦) ينظر: المغني ٤/١٧٥، كشف القناع ٢/٢١٥، مطالب أولي النهي ٢/٥١١.

(٩٧) ينظر: الحاوي الكبير ٣/٢٣٣، المجموع ٥/٤٣٧، نهاية المحتاج ٣/٨١.

(٩٨) ينظر: المراجع السابقة.

•
: فعل النبي ﷺ حيث إنه كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه^(٩٩).

: ولأن الخارص مجتهد في تقدير الحقوق، وتنفيذ الحكم موقوف عليه دون غيره، فشابه الحاكم وخالف المقوم^(١٠٠)، حيث لم ينفذ الحكم به إلا بتنفيذ الحاكم له، ثم ثبت أنه يجزئ حاكم واحد فكذاك يجزئ خارص واحد^(١٠١).

•

: أن الخرص اجتهد في معرفة القدر وتمييز الحقوق، فشابه التقويم وخالف الكيل والوزن؛ لأنهما يقين لا اجتهد فيهما؛ فلما ثبت أن التقويم لا يجزئ فيه إلا مقومان، فكذا الخرص لا يجزئ فيه إلا خارصان^(١٠٢).
: نوقش بعدم التسليم بأن الخرص تقويم، لأن الخارص حاكم لجنس العين المحكوم فيها فجاز أن يكون واحداً، بخلاف المقوم لأنه يخرج عن العين من غير جنسها كالمحكم في جزاء الصيد فلا بد أن يكونا اثنين^(١٠٣).
: ما روى أن النبي ﷺ كان يبعث مع ابن رواحة غيره، فإذا كان جواز الخرص حكماً مستفاداً بالشرع وجب المصير إليه على ما ورد الشرع به^(١٠٤).
: يناقش بأن جميع روايات حديث عبدالله بن رواحة لم يأت فيها ذكر بعث شخص آخر معه^(١٠٥).

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الخرص يكفي فيه خارص واحد، وذلك لقوة ما استدلوا به وصراحته، فإن حديث عبدالله بن رواحة نص صريح في المسألة، ولمناقشة أدلة القول الثاني.

(٩٩) سبق تخريجه في المطلب الأول من المبحث الأول.

(١٠٠) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢، الحاوي الكبير ٢٣٤/٣، المغني ١٧٥/٤.

(١٠١) ينظر: الحاوي الكبير ٢٣٤/٣.

(١٠٢) ينظر: الحاوي الكبير ٢٣٣/٣، المجموع ٤٣٧/٥، نهاية المحتاج ٨١/٣.

(١٠٣) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢.

(١٠٤) ينظر: الحاوي الكبير ٢٣٣/٣.

(١٠٥) وهو ما وقفت عليه بعد البحث - والله أعلم - .

:

اختلف العلماء في اشتراط الحرية في الخارص على قولين :

: أن الحرية ليست شرطاً في الخرص ، وأن خرص العبد صحيح ، وهو مذهب المالكية^(١٠٦) ، وقول عند الشافعية^(١٠٧) ، وهو الصحيح عند الحنابلة^(١٠٨) .
: أن الحرية شرط في الخارص ، وهو الصحيح عند الشافعية^(١٠٩) وقول عند الحنابلة^(١١٠) .

•

: أن إخبار العبد صحيح ومعتبر في الفتوى ورؤية هلال رمضان ، فيكون معتبراً في الخرص^(١١١) .
: أنه كما يجوز أن يكون العبد كياًلاً ووزاناً ، فيجوز أن يكون خارصاً^(١١٢) .

•

استدلوا : بأن في الخرص ولاية ، والعبد ليس من أهل الولاية^(١١٣) .
: يناقش بأنه لا يسلم بأن الخرص ولاية ، بل هو إخبار ورواية ، وما كان هذا سبيله لا تشتط فيه الحرية .

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بعدم اشتراط الحرية في الخارص ، لأن الخرص هو إخبار عن المقادير والمكايل ، والمعتمد في هذا على الخبرة والكفاءة .

(١٠٦) حيث لم يذكروا هذا الشرط مع الشروط التي ذكروها في الخارص ، ينظر: المنتقى ١٦٠/٢ ، عقد الجواهر ٢٢٢/١ ، جامع الأمهات ص ١٦٢ .

(١٠٧) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ ، السراج الوهاج ١٢٣/١ .

(١٠٨) ينظر: الإنصاف ٥٤٧/٦ - ٥٤٨ ، كشف القناع ٢١٥/٢ مطالب أولي النهي ٥١١/٢ .

(١٠٩) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ ، السراج الوهاج ١٢٣/١ .

(١١٠) ينظر: الإنصاف ٥٤٨/٦ .

(١١١) ينظر: كشف القناع ٢١٥/٢ مطالب أولي النهي ٥١١/٢ .

(١١٢) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ .

(١١٣) ينظر: الحاوي الكبير ٢٣٤/٣ ، مغني المحتاج ٣٨٧/١ .

:

اختلف العلماء في اشتراط الذكورة في الخارص على قولين :

- : أن الذكورة ليست شرطاً في الخرص ، وأن خرص المرأة صحيح ، وهو مذهب المالكية^(١١٤) والحنابلة^(١١٥) ، وقول عند الشافعية^(١١٦) .
- : أن الذكورة شرط في الخارص ، وهو الصحيح عند الشافعية^(١١٧) .

•

- : أن إخبار المرأة صحيح ومعتبر في الفتوى ورؤية هلال رمضان ، فيكون معتبراً في الخرص^(١١٨) .
- : أنه كما يجوز أن تكون المرأة كيالة أو وزانة ، فيجوز أن تكون خارصة^(١١٩) .

•

- استدلوا : بأن في الخرص ولاية ، والمرأة ليست من أهل الولاية^(١٢٠) .
- : يناقش بأنه لا يسلم بأن الخرص ولاية ، بل هو إخبار ورواية ، وما كان هذا سبيله لا تشتط فيه الذكورة .

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن هذه المسألة كالتّي قبلها من ناحية الأدلة والترجيح ، ولكن لما كان الخرص يحتاج إلى خروج وتقل ، وأحياناً إلى سفر أو مخالطة الرجال ، وكل هذه قد تؤدي إلى محاذير شرعية ، فالذي يترجح لي أنه لا يصح أن تكون المرأة خارصاً ؛ وذلك سداً للذريعة إلى المحرم .

(١١٤) حيث لم يذكروا هذا الشرط مع الشروط التي ذكروها في الخارص ، ينظر: المنتقى ١٦٠/٢ ، عقد الجواهر ٢٢٢/١ ، جامع الأمهات ص ١٦٢ .

(١١٥) حيث قاسوا الخرص على الفتوى ، كما أنهم لم يذكروا هذا الشرط مع الشروط التي ذكروها في الخارص ينظر: كشاف القناع ٢١٥/٢ مطالب أولي النهي ٥١١/٢ .

(١١٦) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ ، السراج الوهاج ١٢٣/١ .

(١١٧) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ ، السراج الوهاج ١٢٣/١ .

(١١٨) ينظر: كشاف القناع ٢١٥/٢ مطالب أولي النهي ٥١١/٢ .

(١١٩) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ .

(١٢٠) ينظر: مغني المحتاج ٣٨٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/٣ .

:

اختلف أهل العلم في الحكم عند اختلاف الخارصين في الحرص على قولين :
: أنه يجب التوقف حتى يتبين مقدار الحرص من الخارصين ، إما باتفاقهم ، أو بأن يخرصه آخر
فيؤخذ بقول الأكثر ، وهو مذهب الشافعية^(١٢١) ومقتضى مذهب الحنابلة^(١٢٢) .
ولم أقف على دليل له ، ويمكن أن يستدل له بأن خبر الأكثر تطمئن إليه النفس .
: أنه إن اختلف وقت الحرص وجب اتباع قول أول الخارصين ، وإن اتفق الوقت وجب اتباع
قول الأعرف ، فإن تساوى في المعرفة فإنه يؤخذ من قول كل واحد بجزء على حسب عددهم ، فإن كانوا ثلاثة أخذ
من قول كل الثلث ، فلو رأى أحدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية زكى عن تسعة ، وليس ذلك أخذاً بقول
من رأى تسعة وإنما هو لموافقة ثلث مجموع ما قالوه ، وهو مذهب المالكية^(١٢٣) .
ولم أقف على دليل له .

الذي يظهر لي - والله أعلم - أن الراجح هو القول الأول ، لأن قول الخارص مبني على علمه بالحرص ،
وحيث تعارضت أقوالهم تساقطت ، ووجب الرجوع إلى قول آخر يقوّي قول أحدهم .

:

وفيه ثلاثة مطالب :

:

اختلف أهل العلم هل يترك الخارص عند الحرص شيئاً من المال بدون حرص أم لا ؟ على قولين :

أنه يجب على الخارص أن يترك في الحرص بعض المال بدون حرص ، وهو مذهب الحنابلة^(١٢٤) وقول عند
المالكية^(١٢٥) والشافعية^(١٢٦) .

-
- (١٢١) ينظر: مغني المحتاج ١/٣٨٧ ، نهاية المحتاج ٣/٨١ . ولم أقف على قول للحنابلة في المسألة .
(١٢٢) حيث نصوا على اعتبار قول الأكثر عند اختلاف القافة في إلحاق اللقيط بأكثر من شخص . ينظر: المبدع ٥/٣٠٩ ، مطالب
أولي النهي ٤/٢٦٤ ، كشف القناع ٤/٢٣٨ .
(١٢٣) ينظر: شرح الخرشي ٢/١٧٥ - ١٧٦ ، الشرح الكبير ١/٤٥٤ .
(١٢٤) ينظر: المغني ٤/١٧٧ ، كشف القناع ٢/٢١٧ ، مطالب أولي النهي ٢/٥١٢ .
(١٢٥) ينظر: المنتقى ٢/١٦٠ ، عقد الجواهر ١/٢٢٢ .
(١٢٦) ينظر: نهاية المطلب ٣/٢٥٠ ، المجموع ٥/٤٣٦ ، نهاية المحتاج ٣/٨٠ - ٨١ .

أنه يجب على الخارص أن يخرص جميع النخل والعنب ولا يترك لأهل الأموال شيئاً، وهو المشهور في مذهب المالكية^(١٢٧) والشافعية^(١٢٨).

•

: عن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو تجدوا الثلث فدعوا الربع"^(١٢٩).

: نوقش بأن قوله: "فخذوا ودعوا" معناه: إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخرص كله، واتركوا له شيئاً مما خُرس، فيكون المتروك له قدرًا يستحقه الفقراء ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطمعهم في ذلك منه، لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص، جمعاً بينه وبين الأدلة الدالة على وجوب إخراج زكاة التمر والزبيب^(١٣٠).

عن هذه المناقشة بأن ظاهر الحديث يدل على ترك بعض المال من غير خرص، ويؤيد هذا فعل الصحابة وقضاؤهم كما سيأتي في الدليل الرابع.

: عن مكحول^(١٣١) عن النبي ﷺ قال: خففوا على الناس في الخرص فإن فيه العرية والوطية^(١٣٢) والأكلة^(١٣٣).

(١٢٧) ينظر: المدونة ٣٤٢/١، المنتقى ١٦٠/٢، النوادر والزيادات ٢٦٦/٢.

(١٢٨) ينظر: نهاية المطلب ٢٥٠/٣، المجموع ٤٣٦/٥، نهاية المحتاج ٨٠/٣.

(١٢٩) سبق تخريجه ص ١٠.

(١٣٠) ينظر: نهاية المحتاج ٨٠/٣.

(١٣١) أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي، الإمام الفقيه، عالم أهل الشام، عداة في أوساط التابعين، لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا، سمع من: أنس بن مالك ووائلته بن الأسقع وأبا هند الداري وغيرهم، وكان في لسانه عجمة، قال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحول بالشام. توفي سنة ١١٢هـ، وقيل: ١١٣هـ، وقيل: غير ذلك.

ينظر: الطبقات الكبرى ٢٨٠/٥، وفيات الأعيان ٢٨٠/٥، سير أعلام النبلاء ١٥٥/٢.

(١٣٢) قال الوليد بن مسلم وهو الراوي عن الأوزاعي، قلت: للأوزاعي وما العرية؟ قال: النخلة والنخلتين والثلاث يمنحها الرجل الرجل من أهل الحاجة، قلت: فما الأكلة؟ قال: أهل المال يأكلون منه رطباً فلا يخرص ذلك ويوضع من خرصه، قلت: فما الوطية؟ قال: من يغشاهم ويوزورهم.

ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٢٤/٤.

(١٣٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الزكاة، باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل هو وأهله وما يعري المساكين منها لا يخرص عليه (٧٢٣٨) ١٢٤/٤، وأبوداود في المراسيل في كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة السائمة في الزكاة (١١٨) ١٣٤/١، وروي موقوفاً على عمر رضي الله عنه. قال البيهقي: وقد روى في هذا حديث مسند بإسناد غير قوي.

الحرص في الزكاة

: أن أصحاب الأموال يحتاجون إلى الأكل هم وأضيافهم، ويطعمون جيرانهم وأهلهم وأصدقاءهم وسؤالهم، ويكون في الثمرة الساقطة، ويتنابها الطير، وتأكّل منها المارة، فلو استوفى الكل منهم أضربهم^(١٣٤).

: أن هذا فعل عمر بن الخطاب وأبي حثمة وسهل بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولم يعلم لهم مخالف، فكان إجماعاً منهم على مشروعية ترك شيء من المال في الحرص^(١٣٥).

استدلوا بأن الحرص تقدير للمال المزكى، فلم يشرع فيه تخفيف كعدّ الماشية والدنانير والدراهم^(١٣٦).
: يناقش بأن تقدير زكاة النخيل والأعناب بالحرص مستثنى من عموم سائر الأموال لحديث سهل بن أبي حثمة وفعل الصحابة رضي الله عنهم.

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأنه يجب على الخارص أن يترك في الحرص بعض المال توسعة على أرباب الأموال، لقوة ما استدلو به ووجاهته، ولمناقشة أدلة القول الثاني.
وأما مقدار ما يتركه الخارص - بناءً على القول بترك شيء بدون حرص - فقد اختلف فيه على ذكر ثلاثة أقوال:

: أنه يترك لهم الثلث أو الربع، والمرجع في تقدير المتروك إلى الخارص باجتهاده، فإن رأى الأكلة كثيراً ترك الثلث، وإن كانوا قليلاً ترك الربع، وهو مذهب الحنابلة^(١٣٧) وقول عند الشافعية^(١٣٨).
واستدلوا بحديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه، وهو نص في المسألة.
: أن الخارص يترك لأهل الحوائط قدر ما يأكلون ويُعطون من غير تحديد مقدار معين، وهو قول عند المالكية^(١٣٩).
ولم أقف على دليل له.

(١٣٤) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢، المغني ١٧٧/٤.

(١٣٥) ينظر: المحلى ٢٦٠/٥.

(١٣٦) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢.

(١٣٧) ينظر: المغني ١٧٧/٤، كشف القناع ٢١٧/٢ مطالب أولي النهي ٥١٢/٢.

(١٣٨) ينظر: المجموع ٤٣٦/٥، نهاية المحتاج ٨٠/٣.

(١٣٩) ينظر: المنتقى ١٦٠/٢، مواهب الجليل ٢٨٦/٢.

: أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكلها أهله ، ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل في قلة عياله وكثرتهم ، وهو قول الشافعي في القديم^(١٤٠) .
ولم أقف على دليل له.

يظهر من العرض السابق رجحان القول الأول القائل بأن الخارص يترك لهم الثلث أو الربع ، وذلك لقوة دليلهم وصراحته.

:

إذا تلفت الثمرة بسبب جائحة أصابتها بعد الخرص فلا يخلو الأمر من حالين :

: أن تكون الجائحة قبل الجذاذ.

: أن تكون الجائحة بعد الجذاذ.

: إذا كانت الجائحة قبل الجذاذ بغير تفريط ولا تعدي فإنه يبطل حكم الخرص وتسقط الزكاة ،

وقد حُكي الإجماع على ذلك^(١٤١) ، قال ابن المنذر (ت : ٣١٨هـ) : أجمعوا على أن الخارص إذا خرص ثم أصابته جائحة ألا شيء عليه إذا كان ذلك قبل الجذاذ^(١٤٢) .

واستدل على ذلك بأن الزكاة إنما تجب بالخرص بشرط وصول الثمرة إلى أربابها ، فإذا أصابت الثمرة جائحة قصرت بها عن النصاب سقطت الزكاة ؛ لأنه لم يصل إلى صاحبها منها نصاب ، فكان بمنزلة أن يُخرج الحائط ذلك المقدار فقط^(١٤٣) .

وخالف في ذلك ابن حزم فقال بعدم سقوط الزكاة^(١٤٤) ، وحجته في ذلك : أن الزكاة قد وجبت في الثمرة يبدو صلاحها وأطلق عليها أنها ثمرة ، فلا يُسقط الزكاة ما يحث لها بعد بدو صلاحها ، ولأنه يتمكن من التصرف فيها بالبيع وغيره فوجبت فيها الزكاة^(١٤٥) .

(١٤٠) ينظر : نهاية المطلب ٢٥٠/٣ ، المجموع ٤٣٦/٥ ، نهاية المحتاج ٨٠/٣ - ٨١ .

(١٤١) ينظر : المغني ١٧٠/٤ ، الجامع لأحكام القرآن ١٠٦/٧ ، فتح الباري ٤٠٣/٣ .

(١٤٢) ينظر : الإجماع ٤٣/١ .

(١٤٣) ينظر : المنتقى ١٦٢/٢ .

(١٤٤) ينظر : المحلى ٢٥٥/٥ .

(١٤٥) ينظر : المرجع السابق .

الحرص في الزكاة

: نوقش بأن الثمرة قبل جذاها لم يستقر وجوب الزكاة فيها ، فهي في حكم ما لا تثبت

اليده عليه ، بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتلفت بمجائحة رجع بها على البائع^(١٤٦).

وأما إن أثلفها أو تلفت بتفريطه أو عدوانه فإن الزكاة لا تسقط عنه^(١٤٧).

: إذا كان تلف الثمرة بعد الجذاذ فإن كان بغير تعدٍ ولا تفريط من المالك فلا شيء عليه إن لم

يتمكن من إخراجها ، أما إذا تمكن من الإخراج وأخره بدون عذر أو قصر في الحفظ فإنه يضمن نصيب الفقراء بالحرص.

وإن كان بتفريط فإن عليه الضمان^(١٤٨).

:

اختلف الفقهاء هل يتعلق حق الفقراء بعد الخرص بعين المال ، أو بذمة المالك؟ على قولين :

أن حق الفقراء ينتقل من عين الثمار إلى ذمة المالك بعد الخرص ، فيجوز للمالك التصرف في جميع الثمار ويكون حق الفقراء في ذمته ، فيخرجه في وقته تماًراً أو زيبياً ، وهو مذهب المالكية^(١٤٩) والحنابلة^(١٥٠) وقول عند الشافعية^(١٥١).

واستدلوا بأن التضمن لم يرد في الحديث ، وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان ، بدليل أنه لو تلفت الثمار كلها بأفة سماوية ، أو سرقت من الجرين^(١٥٢) أو الشجر قبل الجفاف بلا تفريط من المالك ، فلا شيء عليه قطعاً ، لفوات الإمكان^(١٥٣).

أن حق الفقراء يتعلق بعين المال ، ويشترط لانتقال حق الفقراء إلى ذمة المالك تضمن الخارص له ، وقبول المالك ، كأن يقول له بعد الخرص : ضمّنتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تماًراً أو زيبياً ، ويقبل المالك

(١٤٦) ينظر: المغني ٤/ ١٧٠.

(١٤٧) ينظر: المنتقى ٢/ ١٦٢ ، المجموع ٥/ ٤٣٨ ، المغني ٤/ ١٧٠ - ١٧١.

(١٤٨) ينظر: المنتقى ٢/ ١٦٢ ، الحاوي الكبير ٣/ ٢٢٧ ، المغني ٤/ ١٧٦.

(١٤٩) ينظر: المنتقى ٢/ ١٦٠ ، المعونة ١/ ٤٢٣.

(١٥٠) ينظر: المغني ٤/ ١٧٥ ، الكافي في فقه الإمام أحمد ١/ ٣٠٦.

(١٥١) ينظر: المجموع ٥/ ٤٣٧ ، روضة الطالبين ٢/ ٢٥١ ، مغني المحتاج ١/ ٣٨٧.

(١٥٢) الجرين: هو الموضع الذي يجمع فيه التمر إلى صرم ويترك حتى يتم جفافه. ينظر: المطلع ١/ ١٣٢.

(١٥٣) ينظر: مغني المحتاج ١/ ٣٨٧.

التضمين ؛ لأن الحق ينتقل من العين إلى الذمة ، فلا بد من رضاها ، كالبائع والمشتري ، فإن لم يضمه أو ضمنه ولم يقبل المالك ، بقي حق الفقراء كما كان متعلقاً بعين المال ، وهو المذهب عند الشافعية ^(١٥٤) .

واستدلوا على اعتبار رضى الخارص والمالك لنقل الحق من العين إلى الذمة بالقياس على البائع والمشتري في اشتراط رضاها لصحة البيع ^(١٥٥) .

: يناقش بأن من أهم فوائد حكم الخرص إطلاق يد المالك في التصرف والتفكّه بالثمرة في أول طبيها ، وهذا يتنافى مع القول بأن الزكاة واجبة في عين المال ؛ لأنه يترتب عليه منع المالك من التصرف فيها . : أن حق الفقراء يتعلق بعين المال ، ولكن يكفي لانتقال حق الفقراء إلى ذمة المالك تضمين الخارص فقط ، ولا حاجة إلى قبول المالك ، وهو قول إمام الحرمين الجويني (ت : ٤٧٨ هـ) من الشافعية ^(١٥٦) . ولم أقف على دليل له .

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن حق الفقراء ينتقل من عين الثمار إلى ذمة المالك بعد الخرص ؛ لقوة ما استدلوا به ووجهته .

الحمد لله الذي يسر لي إتمام البحث في هذا الموضوع ، وقد ظهر لي من خلاله نتائج أخصها فيما يلي :

١ - مشروعية خرص النخيل والأعناب ؛ لأن هذا القول تتحقق به مصلحة الطرفين - رب المال والمستحقين - .

- ٢ - أن وقت خرص النخيل والعنب يكون حين طبيها وصلاحيها .
- ٣ - لا يشرع خرص غير النخيل والأعناب من الزروع والزيتون ونحوهما .
- ٤ - مشروعية خرص نخيل البصرة كغيره من النخيل .
- ٥ - كيفية الخرص بأن يأتي الخارص فيطيف بكل نخلة حتى يرى ما فيها ويقدره رطباً وينظر كم يصير تمراً ، ثم يفعل كذلك بجميع النخل ، وكذلك يفعل في العنب .
- ٦ - يشترط في الخارص الإسلام والعدالة والخبرة .

(١٥٤) ينظر : المجموع ٤٣٧/٥ ، روضة الطالبين ٢/٢٥١ ، مغني المحتاج ١/٣٨٧ .

(١٥٥) ينظر : مغني المحتاج ١/٣٨٧ .

(١٥٦) ينظر : المجموع ٤٣٨/٥ ، روضة الطالبين ٢/٢٥١ .

الحرص في الزكاة

- ٧- أن الحرص يكفي فيه خاوص واحد.
- ٨- لا تشترط في الخاوص الحرية، لأن الحرص هو إخبار عن المقادير والمكايل، والمعتمد في هذ على الخبرة والكفاءة.
- ٩- لا يصح أن تكون المرأة خاوصاً؛ وذلك سداً للذريعة إلى المحرم.
- ١٠- عند اختلاف الخاوصين فإنه يجب التوقف حتى يتبين مقدار الحرص من الخاوصين، إما باتفاقهم، أو بأن يخرصه آخر فيؤخذ بقول الأكثر.
- ١١- يجب على الخاوص أن يترك بعض المال بدون حرص، توسعة على أهل الأموال، ويقدر هذا المتروك بالثلث أو الربع.
- ١٢- إذا تلفت الثمرة بسبب جائحة أصابتها بعد الحرص وقبل الجذاذ بغير تعدٍ ولا تفريط فإن حكم الحرص يبطل وتسقط الزكاة، وأما إن كان تلفها بتفريط أو تعدي فإن الزكاة لا تسقط.
- ١٣- إذا تلفت الثمرة بعد الجذاذ بغير تعدٍ ولا تفريط من المالك فلا شيء عليه إن لم يتمكن من إخراجها، أما إذا تمكن من الإخراج وأخره بدون عذر أو قصر في الحفظ فإنه يضمن نصيب الفقراء بالحرص، وإن كان بتفريط فإن عليه الضمان.
- ١٤- أن حق الفقراء ينتقل بعد الحرص من عين الثمرة إلى ذمة المالك.

- [١] الإجماع لمحمد بن إبراهيم بن المنذر: (ت: ٣١٨هـ). تحقيق: د/ فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة الإسكندرية، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.
- [٢] الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- [٣] أسنى المطالب في شرح روض الطالب: لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. محمد تامر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٤] الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- [٥] إعلام الموقعين عن رب العالمين: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

- [٦] الأم: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.
- [٧] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي (ت: ٨٨٥هـ)، دار هجر، تحقيق: د/ عبد الله التركي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- [٨] التاج والإكليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم الشهير بالمواف (ت: ٨٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.
- [٩] تحرير ألفاظ التنبيه: ليحيى بن شرف بن مري النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق: دار القلم، ١٤٠٨هـ.
- [١٠] التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- [١١] تفسير القرآن العظيم: للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، الرياض ١٤٢٢هـ.
- [١٢] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- [١٣] التمهيد لما في الموطأ من المعنى والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وغيره، طبعة وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية ١٣٨٧هـ.
- [١٤] تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- [١٥] جامع الأمهات: لجمال الدين بن عمر بن الحاجب المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر، الإمامة للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
- [١٦] جواهر الإكليل شرح مختصر خليل: لصالح عبد السميع الآبي، المكتبة الثقافية، بيروت.
- [١٧] الحاوي الكبير في الفقه مذهب الإمام الشافعي: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- [١٨] روضة الطالبين وعمدة المفتين: ليحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) ط٣، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ.

الحرص في الزكاة

- [١٩] السراج الوهاج: لمحمد الزهري الغمراوي، دار المعرفة للطباعة، بيروت.
- [٢٠] سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- [٢١] سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- [٢٢] سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت: ٢٧٩ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث.
- [٢٣] السنن الكبرى: لأبي بكر بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
- [٢٤] السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- [٢٥] سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) ط٧، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٠ هـ.
- [٢٦] شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية: لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت: ٨٩٤ هـ)، تحقيق د/محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
- [٢٧] شرح الخرشي على مختصر خليل: لمحمد الخرشي، دار صادر، بيروت.
- [٢٨] شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١ هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- [٢٩] شرح منتهى الإرادات: لمنصور بن يونس البهوتي (ت: ١٠٥١ هـ)، مكتبة الرياض الحديثة.
- [٣٠] صحيح ابن حبان: لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤ هـ) ط٢، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ.
- [٣١] صحيح ابن خزيمة: لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠ هـ.
- [٣٢] صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ) ط٣، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٧ هـ.

- [٣٣] صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- [٣٤] ضعيف سنن أبي داود: للشيخ ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- [٣٥] ضعيف سنن الترمذي: للشيخ ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- [٣٦] الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع (ت: ٢٣٠ هـ)، بيروت: دار صادر.
- [٣٧] عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. حميد بن محمد لحر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
- [٣٨] عمدة القارئ: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، (ت: ٨٥٥ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث.
- [٣٩] فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) ط ٣، تحقيق: الشيخ عبدالعزيز بن باز، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٤٠٧ هـ.
- [٤٠] الفروع: لمحمد بن مفلح المقدسي (ت: ٧٦٢ هـ) ط ٨، راجعه عبد الستار فراج، دار عالم الكتب، ١٤٠٥ هـ.
- [٤١] الفقه الإسلامي وأدلته ط ١٢: للدكتور وهبة الزحيلي، دمشق: دار الفكر.
- [٤٢] الكافي في فقه أحمد بن حنبل: لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي.
- [٤٣] كشف القناع: لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت: ١٠٥١ هـ)، دار عالم الكتب، بيروت.
- [٤٤] لسان العرب: للإمام جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت: ٧١١ هـ)، دار صادر، الطبعة الأولى.
- [٤٥] المبدع: لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (ت: ٨٨٤ هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠ هـ.
- [٤٦] المبسوط: لمحمد بن أحمد السرخسي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٩ هـ.
- [٤٧] المجموع شرح المذهب: للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، تحقيق: محمد مطرجي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- [٤٨] المحلى بالآثار: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ)، دار الجيل ودار الأفاق الجديدة، مقابلة على نسخة الشيخ أحمد شاكر.
- [٤٩] مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: ٧٢١ هـ)، تحقيق: محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان، ١٤١٥ هـ.

الحرص في الزكاة

- [٥٠] مختصر المزني: لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت: ٢٦٤ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- [٥١] المدونة الكبرى: لإمام مالك بن أنس لسحنون بن سعيد التنوخي، بيروت: دار صادر، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ.
- [٥٢] المراسيل: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- [٥٣] المستدرک على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- [٥٤] مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١ هـ) بيروت: دار صادر، ونسخة أخرى بتحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط ط ٢، بيروت: دار الرسالة، ١٤٢٠ هـ.
- [٥٥] المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- [٥٦] مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: لمصطفى السيوطي الرحيباني (ت: ١٢٤٣ هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٦١ م.
- [٥٧] المطالع على أبواب المقنع: لمحمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت: ٧٠٩ هـ)، تحقيق محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠١ هـ.
- [٥٨] معالم السنن: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- [٥٩] المعونة على مذهب عالم المدينة: للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادى (ت: ٤٢٢ هـ) ط ٣. تحقيق: حميش عبد الحق، مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ١٤٢٠ هـ.
- [٦٠] مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٣٧٧ هـ.
- [٦١] المغني: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت: ٦٢٠ هـ) ط ٢، بتحقيق: د. عبد بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، ١٤١٢ هـ.
- [٦٢] مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ)، اعتنى به د/محمد عوض مرعب، والأنسة فاطمة محمد أصلان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.
- [٦٣] المنتقى شرح الموطأ: للإمام سليمان بن خلف الباجي، بيروت: دار الكتاب العربي.

- [٦٤] منح الجليل على مختصر خليل: تأليف: محمد عlish (ت: ١٢٩٩هـ)، بيروت: دار الفكر.
- [٦٥] مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب (ت: ٩٥٤هـ) ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
- [٦٦] نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لمحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- [٦٧] نهاية المطلب: لإمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبدالعظيم الديب، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- [٦٨] النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد حجي وزملاؤه، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- [٦٩] الهداية شرح بديهة المبتدي: للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغياني (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: محمد درويش، بيروت: دار الأرقم.
- [٧٠] الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
- [٧١] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.

Al-Khers in Zakat (Poor Dues)

Mohammed Ibn Soud AL-Kamis

*Assistant Professor. College of Sharia in Riyadh- Dept of Feqh.
AL-Imam Mohammed Ibn Soud Islamic University.*

(Received 1/4/1429H; accepted for publication 27/10/1429H)

Abstract. This research can be summed up as follows:

As to philology scholars "Khers" means guessing the dates on palm trees ;Raisins on grapes trees to value the zakat (poor dues) for them.

The research concluded to a few results as follows:The majority of scholars agree on "Al-Khers" for palm trees and grapes,the philologists also agree that "Al-khers" to be done when it is well ripped.As to other plants, philologists affirm its unlawfulness as olive trees. But the majority agree on "khers" the Basra palm trees as well as any other palm trees.

Also most philologists agree on the one who will be doing "Al-khers" to be a Muslim ,fair, and experienced. That person could do this only, no matter he is free or not. It is also agreed that women can't do "Al-khers".

It is also noted in the research that once the people do "Al-khers" disagree over the value of zakat, then wait till they agree on a certain value or call up others to do that and take up on the majority's say. The person doing "Al khers" shall also leave some money (quarter or triangulate) for the owners of the money.

The research also declared that "Al-khers" should be cancelled and there will be no zakat if the fruit is rotten or spoiled before harvesting. But if the fruit was spoiled or rotten on purpose or due to the carelessness so zakat wouldn't be fallen, and need to be paid. If the fruit is rotten or spoiled beyond the owner's ability or knowledge, he is not asked for zakat if he couldn't, but if he could and inexcusably delayed it, he is asked to assure the poor rights in "Al-khers"

Also the research concluded that the poor rights move from the fruit itself to the owner's property after "Al-khers".

() - () / ()

(/ /)

. الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد: من خلال هذا البحث ظهر لي:

- ١- أن هذا التعدد في صفات العبادة الواحدة من الأمور المحمودة والتي تدل على سمو هذه الشريعة وسعتها.
 - ٢- وأن معرفة هذه الصفات مما يجمل بالفقيه، من أجل أن يتبين له الحق في كل ما يعرض له، فلا يرد منها شيئاً، ولا يضيق ما وسَّع فيه، ولا يُضعف من الأقوال غير ما اطلع عليه، أو من الصفات غير ما نشأ عليه.
 - ٣- أن الكتابة في هذا الموضوع تجلية لسبب من أسباب التفرق والتنازع، وبيان للمنهج الشرعي في التعامل مع هذا النوع من الخلاف، الذي لم يكن يراد به إلا التوسعة والرحمة، فصار عند الجهلة قديماً وحديثاً باعثاً على التنازع والتخاصم، فالعلم بذلك من الأهمية بمكان؛ حيث يحول دون التعصب، والتفرق، أو التنازع والبغي.
 - ٤- أن معرفة هذه الوجوه وإشاعتها بين المسلمين يسهم في تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة، ألا وهو تعظيم سنة النبي ﷺ؛ ووجه ذلك: أن القول بجواز العمل بكل ما صح عن النبي ﷺ من وجوه العبادات، واعتماد منهج التنويع بين الوجوه المتعددة عند أداء العبادة يؤدي إلى العمل بكل ما صح عن النبي ﷺ، وعدم الاقتصار على وجه من الوجوه وهجر ما سواه، وفي ذلك من العمل بالسنة، وتعظيمها ما لا يخفى.
 - ٥- أن هذا التعدد لما كان مصدره الوحي كان له فوائد كثيرة، ومن أبرزها: (أ) تحقيق المتابعة التامة للنبي ﷺ؛ وذلك بالإتيان بالعبادة على جميع الوجوه المشروعة. (ب) حفظ السنة وإحيائها. (ج) الإعانة على حضور القلب، ومراعاة معاني العبادة. (د) التيسير، والسعة، ورفع الحرج؛ حيث يختار المكلف من الوجوه ما شاء، مما يتناسب مع حاله، أو وقته، أو فهمه وحفظه، أو نشاطه وقوته، أو ما اعتاده ونشأ عليه، ويتحقق له بفعله إصابة السنة، وموافقتها. (هـ) حتى لا يتوهم من يراه من العامة وجوب هذه الصفة إذا لم يروه يفعل غير هذه الصفة. كما تبين لي قواعد مفيدة في هذا الباب. ومن أهمها:
- (أ) أن العبادات الواردة على صفات متعددة يجوز للمسلم العمل بأي منها لأنها كلها ثابتة عن النبي ﷺ؛ إما بقوله وفعله، أو بقوله، أو بفعله، والأصل: أن كل ما ثبت عن النبي ﷺ صح العمل به، وجاز التعبد به. ما لم يقم الدليل على اختصاصه به.. وإنما وقع الخلاف في اختيار الأفضل منها. وأن المسلك الصحيح تجاهها هو: مسلك التنويع بين الوجوه الواردة، بفعلها جميعاً في أوقات شتى من غير جمع بينها، بل يفعل هذا تارة، والوجه الآخر تارة أخرى، وهكذا. لكن هذه

أحمد بن عبدالله بن محمد اليوسف

المشروعية مقيدة بأمر منها: أولاً: ثبوت هذه الصفات المتعددة عن النبي ﷺ. ثانياً: أن تكون هذه الصفات كلها محكمة غير منسوخة. ثانياً: ألا يترتب على هذا تشويش على عامة الناس، خاصة العبادات الظاهرة كالأذان.

ب) أن هذه العبادات منها: مسائل يتوجه التفضيل بينها لدليل أو قرينة، أو معنى صحيح. ومنها: مسائل لا يتوجه القول بتفضيل بعضها على بعض. وعلى كل حال لا ينبغي أن يتجاوز هذا التفضيل إلى إنكار الصفات الأخرى الثابتة، أو التشنيع على من أخذ بها أو ذمه، أو يكون ذلك سبباً في تفريق الأمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: من الأمور المحموده والتي تدل على سمو الشريعة الإسلامية وسعتها، أن جعلت الخلاف بين المسلمين فيما يعود إلى صفات العبادة وهيئاتها التي وردت في السنة على وجوه متعددة، وصيغ مختلفة، وهو ما يعرف عند أهل العلم باختلاف التنوع. أن جعلت ذلك أمراً سائغاً، وجعلت كلاً من المختلفين مصيباً فيما ذهب إليه. ولأجل الوقوف على هذه العبادات التي وردت في النصوص بصفات مختلفة لعلها تكون حادثة لي على الإتيان بها، ولنشرها بين المسلمين حتى يقفوا عليها مجموعة في مكان واحد محررة ليتسنى لهم بعد ذلك تطبيقها، ولعله يحصل لي بذلك أجر إحياء السنن المندثرة، خاصة أن كثيراً من الناس أَلِفَ الصفة الواحدة التي نشأ عليها وأخذها عن طريق التقليد لأهله ومن حوله، وترك باقي الصفات الثابتة إما بسبب الجهل أو التكاسل، فحَرَمَ نفسه بسبب ذلك أجر الإتيان بالسنن المتنوعة، ومتابعة النبي ﷺ على الوجه الأكمل، ولم ينعكس عليه الأثر من فعل العبادة على صفات متعددة من دفع السامة والملل، لما سبق جاء هذا البحث المختصر بعنوان: "العبادات العملية الواردة في الصلاة على صفات متعددة"^(١)، سائلاً الله عز وجل أن تقدم هذه الدراسة مفيداً.

مما دعاني للكتابة في هذا الموضوع جملة من الأسباب من أبرزها:

- ١- إظهار بعض ما شرعه الله عز وجل على لسان نبيه محمد ﷺ، من هيئات العبادات وصيغها، الواردة على وجوه متعددة، وما ينطوي عليه ذلك من الحُكم، والأسرار، والمصالح الشرعية.
- ٢- الاطلاع على هذه الصفات المتعددة في العبادة الواحدة، فإن معرفتها مما يجمل بالفقيه، من أجل أن يتبين له الحق في كل ما يعرض له، فلا يَرُدُّ منها شيئاً، ولا يُضيق ما وُسِّع فيه، ولا يُضعف من الأقوال غير ما اطلع عليه، أو من الصفات غير ما نشأ عليه، فربما كانت أقوى حجة مما عنده.
- ٣- إزالة ما ترتب على تعدد تلك الصفات من لبس عند البعض، أدى إلى آثار سيئة في صفوف الأمة قديماً وحديثاً، فالجهل بها أدى في بعض الأحيان إلى العداوة والبغضاء. فالعلم بذلك من الأهمية بمكان؛ حيث يحول دون التعصب، والتفرق، أو التنازع والبغي.^(٢) فالكتابة في هذا الموضوع تجلية لسبب من أسباب التفرق والتنازع، وبيان للمنهج الشرعي في التعامل مع هذا النوع من الخلاف، الذي لم يكن يراد به إلا التوسعة والرحمة، فصار عند الجهلة باعثاً على التنازع والتخاصم. ولذا قرر المحققون من العلماء أن المكلف يسوغ له في اختلاف التنوع أن يختار ما يشاء من الأقوال، وأنه مخير بين أنواع العبادة الواحدة، فيختار في العمل أحد وجوهها الثابتة، وأنه لا إنكار فيه على المخالف بحال.

(١) وقد جمعت ما يتعلق بالعبادات القولية في الطهارة والصلاة في بحث آخر.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٧٠/٢٢.

٤- أن في دراسة هذا النوع من العلم وبيان المنهج الصحيح في التعامل معه، فيه رد على ما يثيره طوائف من أهل البدع وتشكيكهم في كثير مما اتفق عليه أهل السنة، بدعوى خلافهم في صيغ الأذان، والتشهد ونحوها، وأن هذا يدل على عدم الضبط كما يزعمون، مما دعاهم إلى التشكيك في جُمل من الشريعة، وتسويغ أن يكون شيء من أمور الدين لم ينقل، بل كُتِمَ لأهواء وأغراض^(٣). ولا شك أن هذا راجع إلى الجهل بالمنهج الصحيح الذي ذكره سلف هذه الأمة في كيفية التعامل مع مثل هذا الخلاف.

٥- أن معرفة هذه الوجوه وإشاعتها بين المسلمين يسهم في تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة، ألا وهو تعظيم سنة النبي ﷺ وتوقيرها؛ ووجه ذلك: أن القول بجواز العمل بكل ما صح عن النبي ﷺ من وجوه العبادات، واعتماد منهج التنويع بين الوجوه المتعددة عند أداء العبادة يؤدي إلى العمل بكل ما صح، وعدم الاقتصار على وجه من الوجوه وهجر ما سواه، وفي ذلك من العمل بالسنة، وتعظيمها ما لا يخفى.

٦- عدم وجود بحث - حسب ما اطلعت عليه - قام بجمعها في مكان واحد يسهل للجميع الوقوف عليها، ليتسنى لهم العمل بها.

سلكت في إعداد هذا البحث منهجاً، أُجمل خلاصته في النقاط الآتية:

: جمعت المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من كتب الحديث والتفسير والفقه.

: بعد جمع المادة العلمية بدأت في تحرير المسائل متبعاً الخطوات التالية:

١- أذكر رأس المسألة: ثم أذكر الصفات الواردة فيها في السنة حسب ما اطلعت عليه، ثم أذكر الأدلة على كل صفة، فإن كانت الصفات متفقاً عليها كلها، بينت ذلك، ووثقت الاتفاق من مظانه، وإن كان بعض أهل العلم نص على التفضيل بينها ذكرت ما وقفت عليه، ثم أذكر من وقفت على أنه نص على جواز الصفات الواردة في هذه العبادة. وأقوم بالترجيح بينها إن كانت المسألة مما يحتاج إلى ترجيح.

٢- أرتب المذاهب في المسألة الواحدة مبتدئاً بالمذاهب الأربعة حسب ظهورها الزمني، ثم أقوال الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار. أما مسائل الاتفاق فراعيت في عزو الأقوال الترتيب الزمني للمذاهب.

(٣) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٣٦٧.٣٥٦/٢٢: "...إن تنازع العلماء واختلافهم في صفات العبادات، بل وفي غير ذلك من أمور الدين صار شبهة لكثير من أهل الأهواء من الرافضة وغيرهم، وقالوا: إن دين الله واحد، والحق لا يكون في جهتين: { وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا } سورة النساء الآية (٨٢). فهذا التفرق والاختلاف، دليل على انتفاء الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، ...". وينحو هذا الكلام قال ابن القيم في الصواعق المرسلة ١٦١٠/٤.

- ٣- عند العزو إلى المصادر فإنني أذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم المؤلف ، إلا أن يكون هناك كتابان متشابهان في الإسم فإنني أقيد الكتاب باسم المؤلف.
- ٤- عند نقل عبارة بنصها أضعها بين قوسين في الصلب وأذكر مرجعها بالحاشية من غير ذكر كلمة (انظر)، وفي أحيان أخرى أذكر مراجع أخرى تضمنها النص المنقول.
- ٥- أقوم بتوثيق الأقوال من كتب المذهب نفسه ، وربما أحتاج إلى إثبات نقل أو أكثر من كل مذهب مما يتضح به هذا القول ويتبين منه وجهه ، ثم أذكر جملة من المراجع الأخرى المؤيدة لهذا المعنى.
- ٦- عزوت الآيات إلى مواضعها في المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش.
- ٧- خرجت الأحاديث الواردة في البحث، مع بيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها متبعاً ما يلي: إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي حينئذ بتخرجه منهما، بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وجد قدر الإمكان. وقد أذكر غيرهما إن كان فيها ألفاظ أو زيادات لبعض الأذكار وأشير إلى هذه الزيادات، ووثقت أحاديث البخاري من كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر دون الرجوع إلى المتن المجرد. أما إن لم يكن الحديث في الصحيحين فإنني أخرجه من كتب السنة المعتبرة، مقدماً في ذلك السنن الأربعة، بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد قدر الإمكان. مع الإشارة إلى حكم النقاد فيها، وبيان درجتها قدر الإمكان.
- ٨- خرجت الآثار من مصادرها الأصلية متبعاً الطريقة المتقدمة في تخريج الأحاديث. والحكم عليها قدر الإمكان. وما لم أقف عليها في كتب الآثار فأعزوها لمن نقلها عنهم ، وقد أوردتها للاستئناس بها.
- ٩- بينت في الهامش المراد بالمصطلحات، ومعاني الكلمات الغريبة الواردة في صلب البحث.
- ١٠- حرصت على العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء ، وعلامات الترقيم.
- ١١- وضعت في نهاية البحث خاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، تعطي فكرة واضحة عما تضمنه البحث.
- ١٢- ألحقت بالبحث الفهارس العلمية المتبعة.

قسم أهل العلم الاختلاف إلى نوعين وهما: اختلاف تضاد، واختلاف تنوع. والذي يندرج تحته الموضوع محل الدراسة هو النوع الثاني، وهو اختلاف التنوع، ومن صورته: ما يرد من العبادات على صفات متعددة، ثبتت الأدلة بمشروعيتها على وجوه متعددة على وجه التغاير فيما بينها لا على سبيل التضاد والمخالفة ؛ فلا منافاة بينها،

ولكن قد يذهب فريق من العلماء إلى اختيار وجه منها، ويختار فريق آخر وجهاً آخر، وهكذا، فيقع الخلاف، والخلاف في هذا النوع لا يحمل معنى المناقضة والمضادة والإبطال، ولا ينبغي بحال أن يكون مصدر تفرق وتنازع بين المسلمين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤): "أن الخلاف نوعان: خلاف تضاد، وخلاف تنوع. فالأول: مثل أن يوجب هذا شيئاً، ويحرمه الآخر. والنوع الثاني: مثل القراءات التي يجوز كل منها وإن كان هذا يختار قراءة، وهذا يختار قراءة... ومن هذا الباب: أنواع الشهادات، كشهد ابن مسعود الذي أخرجه في الصحيحين وتشهد أبي موسى الذي رواه مسلم وألفاظهما متقاربة وتشهد ابن عباس الذي رواه مسلم وتشهد عمر الذي علمه الناس على منبر النبي صلى الله عليه وسلم وتشهد ابن عمر وعائشة وجابر... وكذلك الترجيع في الأذان، وتركه، ووتر الإقامة وشفعها، وأنواع صلاة الخوف، وأنواع الاستفتاحات، وأمثال ذلك".

وهذا التنوع من الفقهاء من يسميه أو يصفه بالاختلاف في الاختيار والأولى كما قال ابن القيم عنه^(٥): "وهنا نوع آخر من الاختلاف، وهو وفاق في الحقيقة، وهو اختلاف في الاختيار والأولى، بعد الاتفاق على جواز الجميع، كالاختلاف في أنواع الأذان، والإقامة، وصفات التشهد، والاستفتاح، وأنواع النسك الذي يحرم به قاصد الحج أو العمرة، وأنواع صلاة الخوف، والأفضل من القنوت أو تركه، ومن الجهر بالبسملة أو إخفائها، ونحو ذلك فهذا وإن كان صورته صورة اختلاف فهو اتفاق في الحقيقة". ومن الفقهاء من يسمي هذا النوع من الاختلاف بالاختلاف المباح، لأن كل الأقوال يصح العمل بها، فهي واقعة في دائرة المباح، وإنما الخلاف بينها في الأفضلية والأولى ومن عبر بهذا التعبير ابن خزيمة في صحيحه في كثير من تراجمه^(٦). وكذلك ابن المنذر، وابن عبد البر، والخطابي، وابن القيم^(٧).

وهذا الاختلاف يمكن القول أن مصدره أحد أمرين:

: ورود السنة الصحيحة بالصفات كلها، ومن ذلك ورودها بالترجيح في الأذان وعدمه، وصيغ التشهد، ونحو ذلك مما جاءت السنة بمشروعيته على صفات متعددة، والقاعدة: أن إعمال السنة كلها، أولى من إعمال بعضها وترك البعض، وهذا لا يكون إلا بالقول بالتعدد والمغايرة بين الصفات الواردة.

: ثبوت الصفات المتعددة في العبادة الواحدة عن الصحابة رضي الله عنهم، كالتكبيرات الزوائد في صلاة العيد. ومعلوم أن قولهم حجة فيما لم يرد به النص، ولم يقع فيه الخلاف بينهم.

(٤) منهاج السنة النبوية بتصرف واختصار ١٢١/٦-١٢٧.

(٥) الصواعق المرسلة ٥١٨/٢، ٥١٩.

(٦) انظر منه ٢٢٦/١، ٢٦٦، ٢٧٩. وغيرها. وقد أشرت إلى ذلك في كثير من المسائل محل البحث.

(٧) انظر العزو إليهم مرتباً: الأوسط ٧٣/٣، الاستذكار ٢٨٢/٤، معالم السنن ١٧١/١، زاد المعاد ٢٧٥/١.

قال الإمام أحمد^(٨): "اختلف أصحاب النبي ﷺ في التكبير - أي تكبيرات صلاة العيد - وكله جائز". وقال شيخ الإسلام^(٩): "وكذلك الجهر بالبسملة والمخافتة بها، صح الجهر بها عن طائفة من الصحابة، وصحت المخافتة بها عن أكثرهم، وعن بعضهم الأمران جميعاً".

لما كان مصدره الوحي فلا شك أن له فوائد وثماراً كثيرة، ومن أبرز تلك الفوائد المترتبة على هذا التعدد:

١- اتباع السنة وذلك بالإتيان بالعبادة على جميع الوجوه المشروعة. وأما لو اقتصر على نوع واحد فإنه بذلك لا يتحقق المتابعة التامة.

٢- حفظ السنة وإحيائها، فالإتيان بالصفات الواردة جميعاً والتنوع بينها، لا شك أنه سبب من أسباب حفظها، ووسيلة من وسائل حفظها وعدم اندثارها خاصة بين من لم يعتد عليها. وهذان المعنيان يضعف تحقيقهما، أو ينعدم حالة الاختصار على وجه واحد من الثابت عن النبي ﷺ في تلك العبادة^(١٠).

٣- الإغاثة على حضور القلب، ومراعاة معاني العبادة. وكان هذا أدعى إلى خروج العبادة عن العادة، وهو ما يحصل عندما يقتصر المصلي على نوع واحد.

٤- مراعاة اختلاف الأحوال؛ فيختار المكلف ما يناسب حاله، ويتحقق له بفعله إصابة السنة، وموافقتها^(١١)

٥- التيسير، والتخفيف، والسعة، ورفع الحرج عن المكلف حيث يختار المكلف من الوجوه ما شاء، مما يتناسب مع حاله، أو وقته، أو فهمه وحفظه، أو نشاطه وقوته، أو مع ما اعتاده ونشأ عليه، ولا شك أن في التخيير من التيسير على المكلف ما يندفع به حرج التعيين ومشقته، وهذا ما جاءت به السنة، في العبادات المشروعة على أوجه متعددة، حيث وسع النبي ﷺ في ذلك، وجعل الكل سنة. قال شيخ الإسلام^(١٢): "السنة المحفوظة عن النبي ﷺ فيها من السعة، والخير ما يزول به الحرج". ويشهد لذلك: ما رواه غضيف بن الحارث قال: "قلت لعائشة أرأيت رسول الله ﷺ كان يغتسل من الجنابة في أول الليل أو في آخره؟ قالت: ربما اغتسل في أول الليل وربما اغتسل في آخره.

(٨) كشف القناع ٤٠٥/٣. وانظر: مجموع الفتاوى ٢٤٢/٢٤.

(٩) مجموع الفتاوى ٣٧١/٢٢.

(١٠) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٦٥/٢٢: "لأن هجر ما وردت به السنة وملازمة غيره قد يفضي إلى أن يجعل السنة بدعة والمستحب واجبا ويفضي ذلك إلى التفرق والاختلاف إذا فعل آخرون الوجه الآخر، فيجب على المسلم أن يراعي القواعد الكلية التي فيها الاعتصام بالسنة والجماعة"

(١١) انظر هذه الحكم وغيرها: مجموع الفتاوى ٣٤٧/٢٢ و٢٤٨/٢٤، جلاء الأفهام ص ٣٧٥، الشرح الممتع ٢٢٤/٣، منظومة أصول الفقه وقواعده مع شرحها لابن عثيمين ص ١٧٦، اختلاف التنوع ص ١٥٨-١٦٠.

(١٢) خلاف الأمة في العبادات ص ٥٤.

قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. قلت: رأيت رسول الله ﷺ كان يوتر أول الليل أم في آخره؟ قالت: ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره، قلت: الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. قلت: رأيت رسول الله ﷺ كان يجهر بالقرآن أم يخفت به؟ قالت: ربما جهر به وربما خفت، قلت: الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة" (١٣)

٦- تحصيل أصل مصلحة العبادة عند تعذر تحصيل كمالها، فيتمكن من الإتيان بإحدى صورها، فلا تفوت المصلحة بالكلية.

٧- حتى لا يتوهم من يراه من العامة وجوب هذه الصفة إذا لم يروه يفعل غير هذه الصفة فإذا غاير بين الصفات دفع هذا التوهم وتبين لهم أن الأمر ليس على سبيل الوجوب وإنما من السنن أو أنه يجوز تركه. وأخيراً:

اقصد العبادات الواردة عن النبي ﷺ أو فعلها النبي على أكثر من صفة. ولا أقصد ذكر الأمور التي وردت في السنة على صفة وذكر الفقهاء لها وجهاً آخر على سبيل الجواز أخذاً من مفهوم النصوص لكن لم يثبت بها سنة. كما في جواز البداءة باليسار في غسل أعضاء الوضوء بالإجماع، مع أن السنة إنما ثبتت في البداءة باليمين. كما لم أقصد الأمور التي فعلها النبي ﷺ على وجه العادة كالشرب قائماً وقاعداً أو البول قائماً وقاعداً، وإنما البحث مقصور على ما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد لله.

وفيه عشرة مباحث:

()

:

وردت السنة في حد رفع اليدين في التكبير بثلاث صفات:

(١٣) أخرجه: أبو داود ١٥٣/١ في الطهارة باب في الجنب يؤخر الغسل (٢٢٦).

(١٤) رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح سنة بالاتفاق. وقد حكى ابن المنذر في الأوسط ١٣٧/٣ إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن هذا العمل من السنة. وقد نقل ابن حجر في فتح الباري ٢/٢٥٨: أن هذا العمل قد ثبت في السنة من طريق خمسين من الصحابة، منهم العشرة المبشرون بالجنة. واختلفوا في رفع اليدين عند الركوع، وعند الرفع منه، وعند القيام من التشهد الأول. انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٩، المدونه ١/٦٨، المجموع ٣/٣٠٥، فتح الباري لابن حجر ٢/٢٥٦-٢٥٨، المغني ٢/١٣٦

أن يرفع يديه مع التكبير إلى فروع أذنيه^(١٥) وبهذا قال الحنفية^(١٦)، ورواية عن أحمد^(١٧)، لحديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: "كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه، وإذا رفع رأسه من الركوع فقال: سمع الله لمن حمده، فعل مثل ذلك"^(١٨). وفي لفظ: "حتى يحاذي بهما فروع أذنيه"^(١٩). وفي رواية من حديث مالك: "قريباً من أذنيه"^(٢٠).

أن يرفع يديه إلى حذو^(٢١) المنكبين^(٢٢). وبهذا قال المالكية^(٢٣)، والشافعية^(٢٤) والحنابلة^(٢٥). لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه، إذا فتحت الصلاة"^(٢٦)

-
- (١٥) الفروع: جمع فرع، وهو أعلى الأذن. المطلع ص ٧٠.
- (١٦) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/١٩٦، بدائع الصنائع ١/١٩٩. وقال: "هذا حكم الرجل". أما المرأة فذكر لهم قولين: كالرجل والثاني إلى حذو منكبيها لأنه أستر لها. فتح القدير ١/٢٤٥، ٢٤٦ وذكر أن الصحيح أن المرأة ترفع إلى حذاء منكبيها. حاشية ابن عابدين ١/٣٢٤. وقال به بعض الشافعية، لكن قال النووي: وهذا غريب عن الشافعي. المجموع ٣/٣٠٦، فتح الباري ٢/٢٥٩.
- (١٧) فتح الباري لابن رجب ٦/٣٣٩.
- (١٨) أخرجه: مسلم ١/٢٩٣ في الصلاة باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع، وفي الرفع منه (٣٩١).
- (١٩) أخرجه: مسلم في الموضع السابق.
- (٢٠) أخرجه: ابن ماجه ١/٢٧٩ في إقامة الصلاة باب رفع اليدين إذا ركع رقم (٨٥٩). وابن حبان في صحيحه ١٧٠/١٨٦٠. وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١/١، وفي إرواء الغليل ٢/٦٧.
- (٢١) الحذو المقابل. المصباح المنير ص ٧٩.
- (٢٢) المنكبان: مثني المنكب. والمنكب: يفتح الميم وكسر الكاف، مجمع عظم العضد والكتف. الصحاح ١/٢٧٧.
- (٢٣) الإشراف ١/٢٣٠، بداية المجتهد ١/١٣٤، الاستذكار ٤/١٠٩، ١١٠ وذكر الرفع إلى الصدر وأنه مروي عن النبي ﷺ. قال ابن عبد البر في الاستذكار ٤/١١٠: "وعليه جمهور التابعين وفقهاء الأمصار، وأهل الحديث". الخرشني ١/٢٨٠.
- (٢٤) الأم ١/١٧٣، المجموع ٣/٣٠٤ وفيه: "المراد أن تحاذي راحته منكبيه"، البيان ٢/١٧٢، واختاره ابن المنذر في الأوسط ٣/٧٣.
- (٢٥) الهداية ١/٣٥، الكافي ١/٢٨٢. وقال ابن رجب في فتح الباري ٦/٣٣٩: "وهو قول أكثر السلف، وروي عن عمر رضي الله عنه".
- (٢٦) أخرجه: البخاري ٢/٢٥٥ في الأذان باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى (٧٣٥)، وباب رفع اليدين إذا كبر (٧٣٦)، وباب إلى أين يرفع يديه (٧٣٨)، ومسلم ١/٢٩٢ في الصلاة باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع، وفي الرفع من الركوع (٢١/٣٩٠، ٢٢، ٢٣). واللفظ للبخاري. وفي سنن الترمذي ٥/٤٨٧ (٣٤٢٣) النص على رفعهما كذلك في المواضع الأربع. وانظر توجيه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٩٦، ١٩٧ وتبعه الكاساني في بدائع الصنائع ١/١٩٩ لهذا الحديث وأنه محمول على حالة العذر؛ حين كانت عليهم الأكسية والبرانس في زمن الشتاء فكان يتعذر عليهم الرفع إلى الأذنين - أخذاً من بعض الروايات. انظر: سنن أبي داود ١/٤٦٦.. والحق أنه لا معارضة توجب هذا الجمع، بل يحمل اختلاف الروايات على تعدد صور العبادة، وفي هذا عمل بالسنة جميعاً وهو أولى من العمل ببعضها وترك بعضها. وقد ذكر الطحاوي في الموضع السابق توجيهاً آخر، وهو بعيد، لا ينبغي أن يقال به، وقد يؤدي إلى البدعة في الدين.

أن يرفع أعلى الكف إلى فروع أذنيه، وأسفل كفيه إلى حذو منكبيه وهذا قول لبعض الشافعية^(٢٧). ويدل لهذا رواية أبي داود من حديث وائل وفيها قال: "أنه أبصر النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة فرفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه، وحاذى بإبهاميه أذنيه، ثم كبر"^(٢٨).

والأقرب في هذا أن يقال: إن هذا من اختلاف التنوع، ومن العبادات التي وردت بصفات متعددة، فيفعل هذا تارة، وهذا تارة أخرى^(٢٩) لثبوت هاتين الصفتين عن النبي ﷺ كما في الأحاديث السابقة وغيرها. إحياء للسنة وطرداً للملل والعادة، وأدعى لحضور القلب^(٣٠).

:

وردت السنة في هذه المسألة على ثلاث صفات:

يرفع يديه مع ابتداء التكبير، وينتهي مع إنهائه. وقد دل على هذه الصفة حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، ولفظه: "رفع يديه حين يكبر حتى يجعلهما حذو منكبيه"^(٣١). وفي حديث وائل بن حجر مرفوعاً: "يرفع يديه مع التكبير"^(٣٢). وبهذه الصفة قال بعض الحنفية واختارها الكاساني منهم، وهو قول المالكية، وهو مذهب الشافعية، ومذهب الحنابلة^(٣٣).

(٢٧) المجموع ٣/٣٠٥. وانظر: بدائع الصنائع ١/١٩٩ وقد ذكر هذا الكاساني على سبيل الجمع بين الأحاديث، المبدع ١/٤٣١، زاد المعاد ١/٢٠٢.

(٢٨) أخرجه: أبو داود ١/٤٦٥ في الصلاة باب رفع اليدين في الصلاة رقم (٧٢٤). وضعف النووي في المجموع ٣/٣٠٦ هذه الرواية. وفيها عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه، وأهل بيته مجهولون. انظر: عون المعبود ٢/٤١٢.

(٢٩) ومن نص على هذا: ابن المنذر في الأوسط ٣/٧٣، وابن عبد البر في الاستذكار ٤/١١٠، وابن قدامة في المغني ٢/١٣٧، وابن القيم في زاد المعاد ١/٢٠٢، وابن رجب في فتح الباري ٦/٣٣٩، وابن مفلح في المبدع ١/٤٣١. ونقل ابن القيم في بدائع الفوائد ٣/٩٨٠ عن الإمام أحمد: أن الأمر في ذلك واسع ما لم يجاوز الأذنين، ولم يقصر عن المنكبين.

(٣٠) رجح الشافعية الرفع إلى المنكبين لأن أحاديثها أصح إسناداً، وأكثر رواية، ولأن الرواية اختلفت عمن روى إلى محاذاة الأذنين بخلاف من روى حذو المنكبين. انظر: المجموع ٣/٣٠٦.

(٣١) أخرجه: البخاري ٢/٢٥٩ في الأذان باب إلى أين يرفع يديه رقم (٧٣٨).

(٣٢) أخرجه: أبو داود ١/٤٦٥ في الموضوع السابق رقم (٧٢٥)، وابن ماجه ١/٢٨٠ في إقامة الصلاة باب رفع اليدين إذا ركع (٨٦١)، وضعفه في الزوائد، وفي سنده راو مجهول.

(٣٣) انظر العزو إليهم مرتباً: بدائع الصنائع ١/١٩٩. الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١/٢٨٨، الخرشبي ١/٢٨٠. الأم ١/١٧٣، المجموع ٣/٣٠٧، البيان ٢/١٧٣، ١٧٤، المغني ٢/١٣٨، الكافي ١/٢٨٢ وفيه: "ولا يحطهما في حال التكبير"، الشرح الكبير ٣/٤٢٠، المستوعب ٢/١٣٤، الروض ٢/٢٢٩. قال في الشرح الكبير ٣/٤٢٠: "لأن الرفع للتكبير فكان معه". وانظر: فتح الباري لابن رجب ٦/٣٢٤.

أن يرفع يديه ثم يكبر، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: "كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم كبر"^(٣٤). ولحديث أبي حميد الساعدي يحدث به في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ وفيه: "... كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر"^(٣٥). وهذه الصفة هي الأصح عند الحنفية، ووجه عند الشافعية^(٣٦).

أن يكبر ثم يرفع يديه. لحديث أبي قلابة رضي الله عنه: "أنه رأى مالك بن الحويرث رضي الله عنه إذا صلى كبر، ثم رفع يديه... وحدث أنه رأى رسول الله يفعل هكذا"^(٣٧). وهذه الصفة قول عند الحنفية ووجه عند الشافعية^(٣٨). ومن نص على جواز هذه الصفات ابن الهمام مع ترجيح تقديم رفع يديه على التكبير، وكذلك ابن عابدين، والكلوذاني الحنبلي، وابن قدامة، وحكاه ابن رجب عن جماعة. وكذلك الألباني^(٣٩).

()

:

وضع اليمين على الشمال من السنن التي وردت على ثلاث صفات :

- (٣٤) أخرجه: مسلم ٢٩٢/١ في الموضع السابق رقم (٣٩٠).
- (٣٥) أخرجه: أبو داود ٤٦٧/١ في الصلاة باب افتتاح الصلاة (٧٣٠).
- (٣٦) فتح القدير ٢٤٤/١، حاشية ابن عابدين ٣٢٤/١، المجموع ٣٠٧/٣، ٣٠٨، البيان ١٧٤/٢. وقال به إسحاق كما في فتح الباري لابن رجب ٣٢٤/٦.
- (٣٧) أخرجه: مسلم ٢٩٣/١ في الموضع السابق رقم (٣٩١).
- (٣٨) انظر العزو إليهم مرتباً: فتح القدير ٢٤٤/١، حاشية ابن عابدين ٣٢٤/١، المجموع ٣٠٧/٣، ٣٠٨، البيان ١٧٤/٢.
- (٣٩) انظر العزو إليهم مرتباً: فتح القدير ٢٤٥/١، رد المحتار ٣٢٤/١، الهداية ٣٥/١، الكافي ٢٨٢/١، فتح الباري ٣٢٤/٦، صفة صلاة النبي ﷺ ص ٨٧.
- (٤٠) قال ابن هبيرة في الافصاح ١٢٤/١: "وأجمعوا على أنه يسن وضع اليمين على الشمال في الصلاة، إلا في إحدى الروايتين عن مالك، فإنه قال: لا يسن، بل هو مباح، والأخرى عنه: هو مسنون كذهب الجماعة. اهـ. وانظر أيضاً: بدائع الصنائع للكاساني ٢٠١/١، شرح صحيح مسلم للنووي ١١٤/٤. وقد دل على هذا حديث وائل بن حجر عند مسلم ٣٠١/١ (٤٠١) في صفة صلاة النبي ﷺ وفيه: "ثم وضع يده اليمنى على اليسرى". وحديث قبيصة بن هُلب عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه". أخرجه الترمذي ٣٢/٢ وحسنه وقال: "والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم" اهـ، وأخرجه ابن ماجه ٢٦٦/١ في إقامة الصلاة باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة رقم (٨٠٩). وذكر الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ٧٦٧١/٢٠ ستة أحاديث في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ثم قال: "لم تختلف الآثار عن النبي ﷺ في هذا الباب، ولا أعلم عن أحد من الصحابة في ذلك خلافاً، إلا شيء روي عن ابن الزبير أنه كان يرسل يديه إذا صلى، وقد روي عنه خلافاً. انظر: سنن أبي داود ٤٧٩/١، وعلى هذا جمهور التابعين وأكثر فقهاء المسلمين من أهل الرأي والأثر" اهـ. وانظر باقي كلامه وتوجيه رأي من روي عنه الإرسال. وانظر رسالة: شفاء السالك في إرسال مالك لعلي القاري.

أن يقبض كوع^(٤١) يسراه يمينه، وبهذه الصفة قال أبو يوسف^(٤٢)، وهي قول عند الحنابلة^(٤٣). ويدل لهذه الصفة حديث وائل بن حجر^(٤٤) قال: "رأيت رسول الله ﷺ إذا كان قائماً قبض بيمينه على شماله"^(٤٥).

وضع اليد اليمنى على الذراع اليسرى، ويدل لهذه الصفة حديث سهل بن سعد - رضي الله عنهما - قال: "كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة"^(٤٥). قال ابن حجر: "هذا له حكم الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ"^(٤٦).

وضع اليد اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد. وبهذه الصفة قال محمد بن الحسن^(٤٧)، وهو مذهب الشافعية^(٤٨)، والحنابلة^(٤٩). وهو قول علي^(٥٠). ويدل لهذه الصفة حديث وائل بن حجر^(٥١) قال: "... فكبر ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد"^(٥١). قال الألباني^(٥٢) عن الوضع والقبض (الصفة الأولى والثالثة) فكل سنة. وهذا من اختلاف التنوع يفعل هذا تارة، وهذا تارة أخرى.

(٤١) الكوع هو: طرف الزند الذي يلي الإبهام، والذي يلي الخنصر يقال له الكرسوع، وهما عظامان متلاصقان في الساعد أحدهما أدق من الآخر، وبينهما الرسغ. المصباح المنير ص ٣٢٣.

(٤٢) بدائع الصنائع ٢/٢٠١.

(٤٣) المستوعب ١/١٣٥.

(٤٤) أخرجه: النسائي ٢/١٢٦ في الافتتاح باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة رقم (٨٨٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨، وصححه الألباني في صفة الصلاة ص ٨٨.

(٤٥) أخرجه: البخاري ٢/٢٦٢ في الأذان باب وضع اليمنى على اليسرى رقم (٧٤٠). قال الحافظ في الفتح ٢/٢٢٤ عند شرحه لحديث سهل هذا: "قوله (على ذراعه): أبهم موضعه من الذراع. وأصله في صحيح مسلم ١/٣٠١ رقم (٤٠١)".

(٤٦) فتح الباري لابن حجر ٢/٢٦٢.

(٤٧) بدائع الصنائع ١/٢٠١.

(٤٨) المجموع ٣/٣١٠.

(٤٩) المغني ٢/١٤١.

(٥٠) انظر: سنن أبي داود ١/٤٨٠ (٧٥٧)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٣٤٣ (٣٩٤٠).

(٥١) أخرجه: أبو داود ١/٤٦٦ في الصلاة باب رفع اليدين في الصلاة رقم (٧٢٧)، والنسائي ٢/١٢٦ في الافتتاح باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة رقم (٨٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨، وصححه ابن حبان (٤٨٥) وابن

خزيمة ١/٢٤٣ رقم (٤٨٠)، وصححه كذلك النووي في المجموع ٣/٣١٢. والألباني في صفة الصلاة ص ٨٨.

(٥٢) في صفة الصلاة ص ٨٨.

:

وردت هذه العبادة على صفتين :

وضع كفيه حال القيام في الصلاة على صدره. وهذا إحدى الروايتين عن مالك^(٥٣)، وقول الشافعي^(٥٤) ورواية عن أحمد^(٥٥) واستدلوا بحديث وائل بن حجر^{رضي الله عنه} قال: "صليت مع رسول الله^ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره"^(٥٦). وقال الألباني^(٥٧): "فهذه ثلاثة أحاديث في أن السنة الوضع على الصدر، ولا يشك من وقف على مجموعها أنها صالحة للاستدلال".

أن يضعهما تحت سترته. وهذه الصفة قال بها أبو حنيفة^(٥٨)، ووجهه عند الشافعية^(٥٩)، وهو المشهور من مذهب الحنابلة^(٦٠). لقول علي^{رضي الله عنه}: "من السنة في الصلاة وضع اليمين على الشمال تحت السرة"^(٦١). وحكى الترمذي^(٦٢): "عن أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم القول بالتخير في وضعها تحت السرة أو على الصدر وأن ذلك واسع عندهم". والقول بالتخير رواية عند الحنابلة^(٦٣)، واختار ذلك ابن المنذر^(٦٤). قالوا لأن المروي في

(٥٣) التمهيد ٧٥/٢٠.

(٥٤) المجموع ٣١٠/٣. وهم يقولون: تحت صدره.

(٥٥) فتح الباري لابن رجب ٣٦٣/٦.

(٥٦) أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى ٣٠/٢، وصححه ابن خزيمة ٢٤٣/١ رقم (٤٧٩)، قال ابن القيم في إعلام الموقعين ٢٨٦/٤: "لم يقل: "على صدره" غير مؤمل بن إسماعيل. وجاء عند أبي داود ٤٨١/١ (٧٥٩) عن طاووس مرفوعاً.

(٥٧) في أحكام الجنائز ص ١١٨. وقال في صفة الصلاة ص ٨٨: "وضعهما على الصدر هو الذي ثبت في السنة، وخلافه إما ضعيف، أو لا أصل له".

(٥٨) بدائع الصنائع ٢٠١/١. هذا في حق الرجل. وأما المرأة عندهم: فتحت الصدر.

(٥٩) المجموع ٣١٠/٣.

(٦٠) المغني ١٤١/٢، الإفصاح ١٢٤/١.

(٦١) أخرجه: أبو داود ٤٨٠/١ في الصلاة باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (٧٥٦) وابن أبي شيبة ٣٤٣/١ (٣٩٤٥)، والبيهقي ٣١/٢، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند ١١٠/١ (٨٧٥). والحديث ضعيف؛ لأن مداره على عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي، وهو ضعيف لا يحتج به باتفاق أئمة الجرح والتعديل كما قال النووي في المجموع ٣١٣/٣. وهو متروك وشيخه (أبي جحيفة) مجهول، وضعفه ابن حجر في فتح الباري ٢٦٢/٢، وضعفه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢/٢. انظر: التمهيد ٧٨/٢٠، نصب الراية ٣١٣/١، ٣١٤، إرواء الغليل ٦٩/٢ (٣٥٣). وهو مروي عن أبي هريرة^{رضي الله عنه} كما عند أبي داود ٤٨١/١.

(٦٢) في جامعه ٣٣/٢.

(٦٣) المغني ١٤١/٢، الإفصاح ١٢٤/٢، المستوعب ١٣٧/١.

(٦٤) في الأوسط ٩٤/٣.

هذا الباب كله لا يصح^(٦٥)، فيخير المصلي في الموضع الذي يضع يديه عليه، فيضعهما على صدره إن شاء أو فوق السرة تحت الصدر، أو تحت السرة. قال أبو طالب المشكاني (ت: ٢٦٦هـ): "سألت أحمد أين يضع يده إذا كان يصلي؟ قال: على السرة، أو أسفل. وكل ذلك واسع عنده، إن وضع فوق السرة، أو عليها، أو تحتها"^(٦٦).

:

وردت السنة بالنسبة لليدين في حال السجود بصفتين :

أن تكون اليدين حذو المنكبين. لحديث أبي حميد^{رضي الله عنه}: "أن النبي ﷺ كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه"^(٦٧). وبهذه الصفة قال الشافعية، والحنابلة^(٦٨).

أن تكونا حذو أذنيه. لحديث وائل بن حجر^{رضي الله عنه} قال: "فقام رسول الله ﷺ فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى حاذتا أذنيه... فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه"^(٦٩). وبهذه الصفة قال الحنفية، والمالكية^(٧٠). قال ابن

(٦٥) قال د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين في شرح عمدة الفقه ص ٢٧٢، ٢٧٣: "روي في وضع اليدين على الصدر ثلاثة أحاديث وأثر عن علي^{رضي الله عنه}، وكلها ضعيفة لا يشد بعضها بعضاً لشدة ضعفها. ثم ذكرها بأسانيدها، والحكم عليها.

(٦٦) بدائع الفوائد لابن القيم ٩٨١/٣، ٩٨٢. وانظر: مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣١.

(٦٧) أخرجه: أبو داود ٤٧١/١ في الصلاة باب افتتاح الصلاة (٧٣٤)، والترمذي ٥٩/٢ في أبواب الصلاة باب ما جاء في السجود على الجهة والأنف (٢٧٠) وقال: "حسن صحيح"، وابن خزيمة ٣٢٣/١ (٦٤٠) بإسناد ضعيف. وعند أبي داود ٤٧٣/١ (٧٣٦): "فلما سجد وضع جبهته بين كفيه...". وقد روى هذا الحديث أحمد (٢٣٥٩٩)، والبخاري (٨٢٨) وأصحاب السنن من طرق كثيرة، وليس فيها ذكر لذلك. وقد عضد بعض أهل العلم الرواية السابقة برواية في حديث وائل الآتي عند أحمد (١٨٨٤٥) وغيره بلفظ: "ويداه قريتان من أذنيه"، والصحيح أنها لا تدل على وضعها بحذاء كفيه، بدلالة روايات هذا الحديث الآتية، وعلى فرض دلالتها على ذلك فإنها تكون رواية شاذة. وانظر: سنن البيهقي مع الجوهر النقي ١١١/٢، ١١٢، إرواء الغليل (٣٦٠).

(٦٨) انظر العزو إليهم مرتباً: الحاوي ١١٨/٢، المجموع ٤٣٠/٣. الكافي ١٣٧/١، الشرح الكبير ٥٥٩/١.

(٦٩) أخرجه: أبو داود ٤٦٥/١ في الصلاة باب رفع اليدين في الصلاة (٧٢٦)، والنسائي ٢١١/٢ في التطبيق باب مكان اليدين من السجود (١١٠٢)، وابن خزيمة ٣٢٣/١ (٦٤١)، وأحمد ١٥٠/٣ (١٨٨٥٨) و ١٥٨/٣ (١٨٨٦٧)، والبيهقي ١١٢/٢، وابن المنذر في الأوسط ١٦٩/٣. وصححه الألباني في صفة الصلاة ص ١٤١. وروى مسلم ٣٠١/١ (٤٠١) من حديث وائل بن حجر عن النبي ﷺ بلفظ: "سجد بين كفيه"، قال الترمذي ٦١/٢: وهو الذي اختاره بعض أهل العلم أن تكون يده قريباً من أذنيه اهـ. ينظر: الجوهر النقي ١١٢/٢، ١١١. وله شاهد من حديث البراء عند الترمذي ٦٠/٢ (٢٧١)، والطحاوي ٢٥٧/١، وسنده حسن في الشواهد، وله شاهد آخر من حديث أبي مسعود عند ابن أبي شيبة ٢٦٠/٢ وسنده حسن في الشواهد.

(٧٠) انظر العزو إليهم مرتباً: المبسوط ١٩/١، الشرح الكبير للدردير ٢٤٧/١.

المنذر: "الساجد بالخيار إن شاء وضع يديه حذاء أذنيه، وإن شاء جعلهما حذو منكبيه" وكذلك أشار ابن خزيمة، وابن القيم إلى التخيير بين هاتين الصفتين^(٧١).

:

وردت السنة بصفتين لهذه الجلسة، وهما:

يجلس مفترشاً رجله اليسرى^(٧٢) ناصباً رجله اليمنى ويثني أصابعها نحو القبلة. لحديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه مرفوعاً وفيه: "إذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى"^(٧٣). وعن ابن عمر أنه قال: "إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني اليسرى"^(٧٤). وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم: "كان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى"^(٧٥) وهي الصفة المستحبة في المذاهب الأربعة^(٧٦).

أن ينصب قدميه ويجعل إتيته على عقبه بين السجدين - وهي ما يسمى بالإقعاء. لقول ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك هو السنة. فعن طاوس بن كيسان قال: "قلنا لابن عباس في الإقعاء^(٧٧) على القدمين؟ فقال: هي السنة، فقلنا له: إنا لنراه جفاء بالرجل؟ فقال ابن عباس: بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم"^(٧٨).

(٧١) انظر العزو إليهما مرتباً: الأوسط لابن المنذر ١٦٩/٣، صحيح ابن خزيمة ٣٢٣/١، زاد المعاد لابن القيم ٢٣٢/١.

(٧٢) يجعلها كالفرش فيكون ظهرها إلى الأرض وبطنها إلى أعلى ويجلس بوركه عليها. جاء عند أبي داود: (٧٣١) عن محمد بن عمرو العامري قال (كنت في مجلس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو حميد فذكر بعض هذا الحديث وقال فإذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره غير مقنع رأسه ولا صافح بخده وقال فإذا قعد في الركعتين قعد على بطن قدمه اليسرى ونصب اليمنى فإذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة). وانظر: صحيح ابن خزيمة ٣٣٧/١ (٦٧٧). والتلخيص الحبير ٢٧٤/١.

(٧٣) أخرجه: البخاري ٣٥٥/٢، ٣٥٦ في الأذان باب سنة الجلوس في التشهد (٧٢٨). وعند البيهقي في الكبرى ١١٨/٢: "فيثني رجله اليسرى فيقعد عليها".

(٧٤) أخرجه: البخاري ٣٥٥/٢ في الموضع السابق (٨٢٧). قال ابن رجب في فتح الباري ٣٠١/٧: "وهذا حكمه حكم المرفوع لقوله: من سنة الصلاة".

(٧٥) أخرجه: مسلم ٣٥٦/١ في الصلاة باب ما يجمع صفة الصلاة (٤٩٨).

(٧٦) انظر العزو إليهم مرتباً: اللباب في شرح الكتاب ٣٨/١، الفواكه الدواني ٢٧٠/٢، المجموع ٤٣٦/٣، الإقناع ١٢٠/١.

(٧٧) أنواع الإقعاء وصفته: قال النووي في شرح مسلم ١٩/٥: (اختلف العلماء في حكم الإقعاء وفي تفسيره اختلافاً كثيراً. والصواب الذي لا معدل عنه. أن الإقعاء نوعان: - ١ - أحدهما: أن يلصق إتيته بالأرض وينصب ساقه ويضع =

وكذلك دل على هذه الصفة ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه، ويقول: إنه من السنة. وقول طاووس - رحمه الله -: " رأيت العبادله (يعني عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وابن الزبير) يقعون" ^(٧٩). ونقل النووي ^(٨٠) عن جماعة من المحققين استحبابه، منهم الشافعي. وقال أحمد في رواية إنه سنة ^(٨١). وكره هذه الصفة: الحنفية والمالكية والحنابلة في المذهب ^(٨٢). ونص على أنهما ستان: ابن خزيمة، والنووي، ونقل ابن المنذر أن ابن عمر رضي الله عنهما فعل هذا وهذا، وكذلك نقله البيهقي عن عطاء ^(٨٣).

:

وفيه مطلبان

:

دلت السنة على أن للكفين في هذا الجلوس ثلاث صفات :

أن يضع الكف اليمنى على الفخذ اليمنى، واليسرى على الفخذ اليسرى ^(٨٤). لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه: " كان إذا جلس في الصلاة، وضع كفه اليمنى على فخذ اليمنى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه

=يديه على الأرض كإقعاء الكلب. هكذا فسر أبو عبيد معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة. وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي ٢٠- النوع الثاني: أن يجعل إتيه على عقبه بين السجدين. وهذا هو مراد ابن عباس بقوله: سنة نبكم ﷺ " أ. هـ وفسره البيهقي ١٢٠/٢ بقوله: " هو أن يضع أطراف أصابع رجليه على الأرض، ويضع إتيه على عقبه، ويضع ركبتيه بالأرض" (٧٨) أخرجه: مسلم ٣٨١/١، ٣٨٠ في المساجد باب جواز الإقعاء على العقين (٥٣٦).

(٧٩) رواهما البيهقي ١١٩/٢، وابن المنذر في الأوسط ١٩٢/٣. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٧٤/١: "أسانيدھا صحيحة". وفي لفظ عند البيهقي ١٢٠/٢، ١١٩: "قال طاووس: رأيت ابن عمر وابن عباس وهما يقعيان بين السجدين على أطراف أصابعهما"

(٨٠) في شرح صحيح مسلم ١٩/٥، المجموع ٤٣٦/٣. وانظر: سنن الترمذي ٧٤١/٢، والأوسط لابن المنذر ١٩٤/٣.

(٨١) الشرح الكبير ٦٠٢/١، الانصاف ٩٢/٢.

(٨٢) انظر العزو إليهم مرتباً: البحر الرائق ٢٣/٢، بداية المجتهد ١١٤/١، الانصاف ٩٢/٢.

(٨٣) انظر العزو إليهم مرتباً: صحيح ابن خزيمة ٣٣٨/١، شرح صحيح مسلم للنووي ١٩/٥، الأوسط ١٩٢/٣، السنن الكبرى للبيهقي ١٢٠/٢. جاء في سنن ابن ماجه ٢٨٩/١ (٨٩٦) صفة ثالثة: عن أنس بن مالك ﷺ يقول: قال لي النبي ﷺ: " إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعي الكلب، ضع إيتك بين قدميك، وألزم ظاهراً قدميك بالأرض)). لكن قال في الزوائد ٢٨٩/١: "في إسناده العلاء، قال ابن حبان والحاكم فيه: إنه يروي عن أنس أحاديث موضوعة. وقال فيه البخاري وغيره: منكر الحديث. وقال ابن المديني: كان يضع الحديث " اهـ.

(٨٤) بهذه الصفة قال الحنفية. بدائع الصنائع ٢١١/١.

التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذ اليسرى^(٨٥). وبهذه الصفة قال المالكية ، والشافعية في المشهور عندهم^(٨٦).

أن يضع يده اليمنى على الفخذ اليمنى ، واليسرى على فخذ اليسرى ويلقم كفه اليسرى ركبته. لحديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال : "كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو^(٨٧) ، وضع يده اليمنى على فخذ اليمنى ، ويده اليسرى على فخذ اليسرى ، وأشار بإصبعه السبابة ، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى ، ويلقم كفه اليسرى ركبته"^(٨٨).

أن يضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى ، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى باسطها عليها ، ويشير بسبابتها اليمنى. لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : "أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى ، وعقد ثلاثة وخمسين ، وأشار بالسبابة"^(٨٩) وفي حديث ابن عمر عند مسلم^(٩٠) : "ويده اليسرى على ركبته اليسرى باسطها عليها". وبهذه الصفة قال الحنابلة^(٩١).

ورد لهما في السنة أربع صفات :

أن يقبض أصابع كفه اليمنى كلها ، ويشير بأصبعه السبابة ، ويرمي ببصره إليها ، ويضع إبهامه على إصبعه الوسطى ، واليسرى تكون مبسوطة على الفخذ مضمومة ممدودة الأصابع. ودليل هذه الصفة حديث ابن عمر رضي الله عنه وفيه : "كان إذا جلس في الصلاة ، وضع كفه اليمنى على فخذ اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذ اليسرى"^(٩٢). فظاهر الحديث أنه قبض الوسطى مع الخنصر

(٨٥) أخرجه : مسلم ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ في الموضع السابق (١١٦/٥٨٠).

(٨٦) انظر العزو إليهم مرتباً : المدونه ١٤٦/١ ، حاشية العدوي ٣٤٢/٢ . المجموع ٤٥٣/٣ .

(٨٧) أي : يتشهد.

(٨٨) أخرجه : مسلم ٤٠٨/١ في المساجد باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين (١١٣/٥٧٩). وفي لفظ عنده (١١٢/٥٧٩) قال : "ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على فخذ اليمنى ، وأشار بإصبعه".

(٨٩) أخرجه : مسلم ٤٠٨/١ في الموضع السابق (١١٥/٥٨٠).

(٩٠) أخرجه : مسلم ٤٠٨/١ في الموضع السابق (١١٤/٥٨٠).

(٩١) الكافي ١٤٠/١ .

(٩٢) أخرجه : مسلم ٤٠٨/١ ، ٤٠٩ في الموضع السابق (١١٦/٥٨٠).

والبنصر، ولم يخلق بها مع الإبهام. ولحديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: "كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو، وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقم كفه اليسرى ركبته" ^(٩٣). وبهذه الصفة قال الشافعية في المشهور عندهم ^(٩٤).

أن يقبض الخنصر، والبنصر، ويخلق الإبهام مع الوسطى - بأن يجمع بين رأسي الإبهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه -، ويشير بالسبابة، وأما اليسرى فمبسوطة مضمومة إلى القبلة. ودل على هذه الصفة حديث وائل بن حجر رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ وضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم عقد من أصابعه الخنصر والتي تليها، وحلّق حلقة بإصبعه الوسطى على الإبهام، ورفع السبابة يشير بها" ^(٩٥). وبهذه الصفة قال الشافعية في قول لهم، والحنابلة ^(٩٦).

ما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى، وعقد ثلاثة وخمسين، وأشار بالسبابة" ^(٩٧). قيل في هذه الصفة: أنه يجعل طرف الإبهام في أصل الوسطى، والإشارة بالإصبع إلى التوحيد ^(٩٨). وبهذه الصفة قال المالكية، وهي من الصفات الجائزة عند الحنابلة ^(٩٩).

في حديث ابن عمر رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة، وضع يديه على ركبتيه، ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام، فدعا بها، ويده اليسرى على ركبته اليسرى، باسطها عليها" ^(١٠٠). وهي من الصفات التي نص الحنابلة على جوازها ^(١٠١).

(٩٣) أخرجه: مسلم ٤٠٨/١ في الموضع السابق (١١٣/٥٧٩).

(٩٤) المجموع ٤٥٢/٣.

(٩٥) أخرجه: أبو داود ٤٦٥/١ في الصلاة باب رفع اليدين (٧٢٦و)، والنسائي ٣٧/٣ في السهو باب موضع المرفقين (١٢٦٥)، وابن

ماجه ٢٩٥/١ (٩١٢)، وابن خزيمة ٣٤٦/١ (٦٩٧) والبيهقي في السنن الكبرى ١٣١/٢. وصححه النووي في المجموع ٤٥٣/٣

(٩٦) انظرو العزو إليهم مرتباً: المجموع ٤٥٢/٣، الشرح الكبير لابن قدامة ٥٣٢/٣.

(٩٧) أخرجه: مسلم ٤٠٨/١ في الموضع السابق (١١٥/٥٨٠).

(٩٨) وانظر: المراد بهذه الصفة في: شرح صحيح مسلم للنووي ٨١/٥، ٨٢، التلخيص الحبير ٢٦٢/١، سبل السلام ٣٠١/٢.

(٩٩) انظر العزو إليهم مرتباً: الخرشبي ٢٨٧/١. الإنصاف ٥٣٣/٣.

(١٠٠) أخرجه: مسلم ٤٠٨/١ في الموضع السابق (١١٤/٥٨٠)

(١٠١) الانصاف ٥٣٣/٣.

وعليه فتكون هذه الصفات مشروعة في التشهد الأول والتشهد الثاني. ومن نص على جواز الصفات الثابتة البيهقي، والنووي^(١٠٢). إذا السنة بسط يده اليسرى، وأما اليمنى فيغايير بين هذه الصفات الثابتة.

:

وردت صفتان لذلك :

أن يضع يديه على ركبتيه ثم ينهض معتمداً على صدور القدمين. وبهذه الصفة قال الحنفية^(١٠٣)، والحنابلة^(١٠٤)، وهو مروي عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنه^(١٠٥). ودل على هذه الصفة ما رواه وائل بن حجر رضي الله عنه قال: "رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه، واعتمد على فخذه"^(١٠٦).

(١٠٢) انظر: السنن الكبرى ١٣١/٢، المجموع ٤٥٢/٣، شرح صحيح مسلم للنووي ٨١/٥، والعمراني في البيان ٢٣٢/٢. وانظر: الأوسط لابن المنذر ٢١٥/٣، ٢١٦، صحيح ابن خزيمة ١/٣٤٦-٣٥٢ و٣٥٦. وقد استنبط الحافظ ابن القيم من حديث وائل السابق أن هذه الصفات تشرع بين السجدين كذلك. زاد المعاد ٢٣٨/١.

(١٠٣) بدائع الصنائع ٢١١/١.

(١٠٤) المغني ٢١٢/٢.

(١٠٥) الأوسط ١٩٤/٣، ١٩٧، فتح الباري لابن رجب ٢٩١/٧.

(١٠٦) أخرجه: أبوداود ٥٢٤/١ في الصلاة باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه (٨٣٨)، والترمذي ٥٦/٢ في الصلاة باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود وقال: "حديث حسن غريب والعمل عليه عند أكثر أهل العلم (٢٦٨)، والنسائي ٢٠٧/٢ في التطبيق باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده (١٠٨٩)، وابن ماجه ٢٨٦/١ في إقامة الصلاة باب السجود (٨٨٢) من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر ورجاله حديثهم لا ينزل عن درجة الحسن، عدا شريك وهو: "صدوق كثير الخطأ". وقد صححه ابن خزيمة ٣١٩/١ (٦٢٩)، والحاكم ٣٤٩/١ (٨٢٢)، ووافقه الذهبي وحسنه الحازمي واليعمرى وأعله الدارقطني ١٥٠/٢ (١٣٠٧)، والبيهقي ٩٩/٢ بتفرد شريك به عن عاصم. وصحح ابن رجب إرساله كما في فتح الباري ٢٩٤/٧. وقد ثبت عن جماعة من الصحابة - منهم علي بن أبي طالب وابن مسعود - وصححه عنه ابن حجر في فتح الباري ٣٥٣/٢ - وابن الزبير عند ابن أبي شيبة ٣٤٦/١، وابن المنذر في الأوسط ١٩٤/٣، ١٩٥، والبيهقي ١٢٥/٢ - أنهم كانوا ينهضون على صدور أقدامهم. وروي ذلك عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة عند الترمذي ٨٠/٢ (٢٨٨)، والبيهقي ١٢٤/٢ وفي سنده ضعف؛ ضعفه ابن حجر في فتح الباري ٣٥٣/٢ وابن رجب في فتح الباري ٢٩٤/٧، وله شاهد من حديث وائل، وقال الترمذي ٨٠/٢: "حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم، يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه. وهذا ما يدل عليه ظاهر كثير من الأحاديث، قال الإمام أحمد كما في الأوسط ١٩٧/٣: "عامّة الأحاديث على ذلك، فذكر له حديث مالك بن الحويرث، فقال: قد عرفته ذاك أكثر".

أن يعتمد في قيامه - سواء من سجود أو من جلوس - على يديه جاعلاً بطونهما على الأرض^(١٠٧) وبهذه الصفة قال مالك والشافعي^(١٠٨) وروي عن أحمد أنه كان يفعله^(١٠٩). لحديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه لما وصف صلاة النبي ﷺ وفيه: "فإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض، ثم قام"^(١١٠). قال الشافعي: لأن هذا أشبه للتواضع وأعون للمصلي. وقال النووي: وما روي من القيام على صدور القدمين بدون اعتماد على الراحيتين ليس فيها شيء يصح^(١١١). وحمل بعضهم هذا الحديث على حال العذر والحاجة^(١١٢) فإن احتاج المصلي إلى الاعتماد على الأرض بيديه عند قيامه لكبر أو مرض أو لكونه أسهل عليه فلا حرج في ذلك لحديث مالك بن الحويرث السابق^(١١٣). وقد أجمع العلماء على جواز الاعتماد على الأرض باليدين كما في الشرح الكبير^(١١٤).

(١٠٧) وليس فيه حديث ثابت يعين كيفية الاعتماد على الأرض. أما حديث ابن عمر المعروف بحديث العجن والذي رواه الطبراني في الأوسط (٤٠٠٧) والحري في غريب الحديث ٥٢٥/٢ من طريق الهيثم بن عليه عن عطية بن قيس عن الأزرق بن قيس، قال رأيت ابن عمر وهو يعجن في الصلاة يعتمد على يديه إذا قام، فقلت: ما هذا؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ يعجن في الصلاة. يعني - يعتمد. - فإسناده ضعيف، الهيثم غير معروف كما قال ابن رجب ٢٩٣/٧ ولم يسمع من شيخه عطية وإنما رآه رؤية ينظر الجرح ٨٣/٩. وقد خالفهما حماد بن سلمة عند ابن المنذر ١٩٩/٣، والبيهقي ١٣٥/٢ فرواه عن الأزرق بن قيس موقوفاً على ابن عمر دون ذكر صفة العجن، وفيه زيادة مقطوعة: "أن الاعتماد من أعمال الصلاة" فالأقرب أن رواية الهيثم رواية منكورة. ينظر السلسلة الضعيفة (٩٦٧) ورسالة: "جزء في كيفية النهوض في الصلاة وضعف حديث العجن للشيخ بكر أبو زيد. وقال النووي في المجموع ٤٤٢/٣ عن حديث العجن: "هو حديث ضعيف أو باطل لا أصل له". وانظر كلام الألباني في تمام المنة ص ١٩٦-٢٠٧ في تصحيح حديث العجن. وعند عبدالرزاق عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما. وانظر: فتح الباري لابن حجر ٣٥٤/٢.

(١٠٨) انظر العزو إليهم مرتباً: الخرشني ٤٢٠/٣، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد ٢٧٤/٢. الأوسط ١٩٧/٣.

(١٠٩) فتح الباري لابن رجب ٢٩١/٧.

(١١٠) أخرجه: البخاري ٣٥٣/٢ في كتاب الأذان باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة (٨٢٤). قال ابن حجر في فتح الباري ٣٥٣/٢: "الذي في الحديث إثبات الاعتماد فقط" وليس فيه كيفية الاعتماد. وقال أحمد: "هو صحيح، ليس لهذا الحديث ثان". فتح الباري لابن رجب ٢٨٢/٧. وانظر منه: ٢٨٤/٧.

(١١١) انظر كلام الشافعي في: الأم ١٩١/١. وكلام النووي في المجموع ٤٤٥/٣.

(١١٢) قال علي رضي الله عنه: "من السنة المكتوبة إذا نهض الرجل من الركعتين الأوليين ألا يعتمد بيديه على الأرض، إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع" ذكره ابن المنذر في الأوسط ٢٠٠/٣.

(١١٣) قال ابن رجب في فتح الباري ٢٩٠/٧: "هذه الرواية ليست صريحة في رفع الاعتماد على الأرض بخصوصه؛ لأن فيها أن صلاة عمرو بن سلمة مثل صلاة مالك بن الحويرث، وصلاة مالك مثل صلاة النبي ﷺ، وليس ذلك تصريحاً برفع جميع حركات الصلاة، فإن المماثلة تطلق كثيراً ولا يراد بها التماثل من كل وجه، بل يكفي فيها بالمماثلة من بعض الوجوه، أو أكثرها".

(١١٤) لابن قدامة المقدسي ٥٢٦/٣.

:

للجلوس في التشهد الثاني : صفتان :

التورك.

الافتراش.

التورك.

كان صلى الله عليه و سلم إذا جلس في التشهد الأخير جلس متوركاً^(١١٥).

وللتورك ثلاث هيئات صحيحة هي كالتالي :

: أن ينصب الرجل اليمنى ويجعل أصابعها باتجاه القبلة ، ويفرش رجله اليسرى ويخرجها عن يمينه -
تحت ساق الرجل اليمنى - ، ويجعل أليتيه على الأرض^(١١٦). وهذه الصفة قال بها المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،
واختارها ابن حزم^(١١٧).

ودليل هذه الصفة ما جاء في حديث أبي حميد رضي الله عنه - في صفة صلاة النبي ﷺ - قال : " وإذا جلس في الركعة
الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب اليمنى وقعد على مقعدته " ^(١١٨).

(١١٥) وهل هذا التورك مشروع في كل تشهد ، أو في التشهد الثاني من كل صلاة فيها تشهدان ، أو في كل تشهد يعقبه سلام ؟
خلاف بين أهل العلم على أقوال. فالأول للمالكية ، والثاني للحنابلة ، والثالث للشافعية ، ويرى الحنفية الافتراش في
التشهدين. قال الإمام أحمد ومن وافقه : هذا مخصوص بالصلاة التي فيها تشهدان. انظر : شرح معاني الآثار للطحاوي
٢٦١/١ ، بدائع الصنائع ٢١١/١ ، الأوسط لابن المنذر ٢٠٢/٣-٢٠٤ ، المجموع ٤٥٠/٣ ، البيان ٢٣٠/٢ ، مغني المحتاج
١٧٢/١ ، المغني ٢٢٧/٢ ، كشف القناع ٣٨٢/٢ ، شرح صحيح مسلم للنووي ٨٠/٥ ، ٨١ ، فتح الباري لابن حجر
٣٦٠/٢ ، فتح الباري لابن رجب ٣١١/٧-٣١٤.

(١١٦) المغني ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦. وانظر فيه الرواية المؤيدة لذلك.

(١١٧) انظر العزو إليهم مرتباً : الموطأ ٩٦/١ ، بداية المجتهد ١٣٥/١ ، المجموع ٤٦٣/٣ ، البيان ٢٣٠/٢ ، مغني المحتاج ١٧٢/١ ،
المغني ٢/٢٢٥ ، كشف القناع ٣٨٢/٢ ، الروض المربع ٣٢٦/٢ ، المحلى ٢٩٩/٢.

(١١٨) أخرجه : البخاري ٣٥٥/٢ ، ٣٥٦ في الأذان باب سنة الجلوس في التشهد (٨٢٨).

: أن يفرش القدمين جميعاً ، ويخرجهما من الجانب الأيمن ، ويجعل أليتيه على الأرض. وهذه الصفة جاءت في حديث أبي حميد رضي الله عنه وفيه : " فإذا كانت الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة " (١١٩).

: أن يفرش قدمه اليمنى ، ويجعل رجله اليسرى بين فخذ رجله اليمنى وبين ساقها ، ويجعل أليتيه على الأرض. وهذه الصفة رواها مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : " كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه ، وفرش قدمه اليمنى ، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على فخذ اليمنى وأشار بأصبعه " (١٢٠). وهذه هي الصفة التي اختارها أبو القاسم الخرقى في مختصره (١٢١). وهذا مخالف للصفتين الأوليين في إخراج اليسرى من جانبه الأيمن وفي نصب اليمنى ولعله كان يفعل هذا تارة وهذا تارة وهذا أظهر. ومن نص على هذا ابن قدامة ، وابن تيمية ، وابن القيم ، ونقله ابن رشد عن الطبري واستحسنه هو ، ومن المتأخرين ابن عثيمين. (١٢٢).

الجلوس في التشهد الأخير مفترشاً كالجلوس للتشهد الأول.

ودل على هذه الصفة حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ : " كان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى " (١٢٣) ، فهو عام في التشهدين. وبهذا قال الحنفية (١٢٤).
والصفة الأولى بأنواعها هي الثابتة عنه ﷺ في التشهد الأخير ، وأما الافتراض فهو في التشهد الأول فقط. والله أعلم.

(١١٩) أخرجه : أبو داود ٥٩٠/١ في الصلاة باب من ذكر التورك في الرابعة (٩٦٥) ، وفي موضع آخر ٤٦٩/١ في الصلاة باب افتتاح الصلاة (٧٣١) ، والبيهقي ١٢٨/٢ عن أبي حميد ، وفي إسناده ابن لهيعة وفيه مقال ، وصححه الألباني في صفة الصلاة ص ١٨١ .

(١٢٠) أخرجه : مسلم ٤٠٨/١ في المساجد باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين (٥٧٩).
قال النووي رحمه الله على شرح صحيح مسلم ٨٠/٥ : " قوله : فرش قدمه اليمنى مشكل لأن السنة في القدم اليمنى أن تكون منصوبة باتفاق العلماء " . ثم ساق الأقوال في إجابة الأشكال ورجح آخر الكلام أنه ﷺ فعل ذلك لبيان جواز الحالتين وهما نصب القدم اليمنى وفرشها. وبعضهم حكم على لفظ " بين " بالشذوذ ، وبعضهم قال : " بين " بمعنى " تحت " .
(١٢١) المغني ٢٢٥/٢ .

(١٢٢) انظر العزو إليهم مرتباً : المغني ٢٢٦/٢ ، مجموع الفتاوى ٣٣٥/٢٢ ، ٣٣٧ ، ٤٥٩ ، زاد المعاد ٢٥٣/١ ، بداية المجتهد ١٣٦/١ ، الشرح الممتع ٣٠٠/٣ . وانظر : فتح الباري لابن رجب ٣١٤/٧ .

(١٢٣) أخرجه : مسلم ٣٥٦/١ في الصلاة باب ما يجمع صفة الصلاة (٤٩٨) .

(١٢٤) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٦١/١ ، بدائع الصنائع ٢١١/١ . وانظر فيه دليلاً آخر ، وفي الأوسط لابن المنذر ٢٠٣/٣ .

:

وردت السنة بصفتين في عدد التسليمات :

تسليمتان عن يمينه وعن شماله ، وهذا هو الأكمل^(١٢٥). ودليل هذه الصفة ما جاء في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه : "ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله"^(١٢٦).

تسليمة واحدة^(١٢٧). يدل لذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت : "كان رسول الله ﷺ يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه"^(١٢٨) ، وروى عن علي رضي الله عنه في صفة صلاة النبي ﷺ قال : "وصلّى أربعاً قبل العصر ، يفصل

(١٢٥) وهذا مذهب الشافعية كما في الأم ١٩٨/١ ، والبيان ٢٤٤/٢ ، مغني المحتاج ١٧٧/١ ، والحنابلة كما في الكافي ٣١٩/١ ، المبدع ١/٢٦٩ ، ونسبه النووي في المجموع ٤٨١/٣ إلى جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، ونقله ابن رجب في فتح الباري ٣٧٢/٧ عن عدد كبير من السلف ، وكذلك ابن المنذر في الأوسط ٢٣٠/٣ .

(١٢٦) أخرجه : مسلم ٣٢٢/١ في الموضوع السابق (٤٣١). ينظر في الأحاديث الواردة في التسليمتين : سنن النسائي ٦١/٣ ، سنن ابن ماجه ١/٢٩٦ ، المصنف لابن أبي شيبة ٢٦٥-٢٦٧ ، جامع الأصول ٤١٢/٥ ، التلخيص الحبير ١/٢٨٨ ، البلوغ مع تخرجه التبيان ١٥٨/٤-١٦٣ .

(١٢٧) فالواجب تسليمة واحدة ، وهذا مذهب المالكية كما في الاستذكار ٢٨٩/٤ ، والشافعية كما في الأم ١٩٨/١ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والحنابلة كما في المغني ٢٤٣/٢ ، الكافي ٣٢١/١ ، ونقله الترمذي في السنن ٩٣/٢ عن قوم من أصحاب النبي ﷺ ، ونقله ابن رجب في فتح الباري عن جماعة من الصحابة والتابعين ٣٧٢/٧ . والرواية الثانية عند الحنابلة أن الثانية واجبة كما في الكافي ٣٢١/١ ، وحكاها النووي في المجموع ٤٨٢/٣ عن بعض العلماء . والتسليمة الواحدة : مجزئة بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم -.. حكى هذا الإجماع النووي في شرح مسلم ٨٣/٥ ، وابن رجب في شرحه للبخاري ٣٧٤/٧ ، ٣٧٣ . وحكى الداودي والقاضي عياض في إكمال المعلم ٥٣٢/٢ ، ٥٣٣ الإجماع على صحة صلاة من اكتفى بتسليمة واحدة ، وذكر النووي في شرح مسلم ٢١٦/٤ أن من قال بوجوب التسليمة الثانية من الظاهرية وبعض المالكية محجوج بالإجماع قبله ، ووصف هذا القول بالشذوذ. وذكر ابن المنذر في الأوسط ٢٢٣/٣ أنه لا يعلم خلافاً في صحة صلاة من اكتفى بتسليمة واحدة ، وحكى ابن قدامة في المغني ٢٤٤/٢ الإجماع على عدم إيجاب التسليمتين في النافلة. وقد ثبت عن جماعة من الصحابة الاكتفاء بتسليمة واحدة " وذكر الإمام أحمد أن أهل المدينة كانوا لا يسلمون إلا تسليمة واحدة ، وأنها إنما أحدثت التسليمتان في زمن بني العباس ، وقال الليث : أدركت الناس يسلمون تسليمة واحدة "نقله = عنه ابن رجب في فتح الباري ٣٧٢/٧ ، ٣٧٣ ، وكذا نقل ابن عبد البر في الاستذكار ٢٨٩/٤ أن التسليمتين حدثتا في زمن بني العباس .. وذكر في التمهيد ١٦/١٩٠ : أن الاختصار على تسليمة وكذلك وجود التسليمتين ثابت عن المسلمين بنقل الكافة عن الكافة ، قال : "ومثله لا مدخل فيه للوهم لتكرره" ، وقال : "فصح أن ذلك من المباح والسعة والتخيير" . وانظر الأحاديث والآثار الواردة في التسليمة الواحدة في : مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وفتح الباري لابن رجب ٣٦٧/٧-٣٧٢ . وحمل النووي في المجموع ٤٨٠/٣ : أحاديث التسليمة الواحدة على بيان الجواز بناء على صحتها. قال د. الجبرين في شرح العمدة ص ٣١٠ : "وقد رويت =

بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين^(١٢٩). وهذا يتحقق بالتسليم الواحدة. وقول عائشة رضي الله عنها: "وكان يختم الصلاة بالتسليم"^(١٣٠)، وهذا لفظ مطلق يصدق بواحدة. فالاحتياط أن يسلم ثنتين لأنه هو هدي الرسول ﷺ الذي حافظ عليه^(١٣١).

وهي من الغرائب وهو ما ذهب إليه بعض الفقهاء من استحباب ثلاث تسليمات للمأموم: تسليمة واحدة على الإمام، واثنين على من على يمينه ومن على شماله^(١٣٢).
ومن نص على جواز التسليمة والتسليمتين: الشافعي، وابن المنذر، وابن خزيمة، وابن عبد البر، والبيهقي، وابن رجب^(١٣٣).

=أحاديث مرفوعة في الاقتصار على تسليمة واحدة، وغالبها معلولة، وبعضها إسناده صحيح، كحديث ابن عمر في المسند (٥٤٦١) وغيره، وكحديث عائشة عند أبي داود (١٣٤٥) وغيره وإن كان في إسناده روايته ضعف يسير، لكن ألفاظ الروايات الصحيحة غير صريحة في الاقتصار على تسليمة واحدة، وتبين بعد جمع طرقها وألفاظها أن المراد بـ "تسليمة": "تسليماً" أهـ. وقد جزم غير واحد من الحفاظ أن جميع الأحاديث الصريحة في الاقتصار على تسليمة واحدة غير صحيحة. قال العقيلي: "والأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين، ولا يصح في تسليمة واحدة شيء" نقله عنه ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٨٨/١، وقال النووي في المجموع ٤٧٧/٣: "ولم يثبت حديث التسليمة الواحدة"، وكذا قال ابن رجب في فتح الباري ٣٦٧/٧ ونقل ذلك عن ابن المديني والأثرم والعقيلي والإمام أحمد. وينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي ٩٧/٣-٩٨، وشرح معاني الآثار للطحاوي ٢٧٣/١-٢٧٧، شرح صحيح مسلم للنووي ٨٣/٥، نصب الراية ٤٣٠-٤٣٥، الاستذكار ٢٩١/٤، شرح السنة للبغوي ٢٠٧/٣، القوانين الفقهية ص ٦١، الخرشبي ٢٧٣/١، زاد المعاد ٢٥٩/١-٢٦١، سبل السلام ٢٥٠-٢٥٥.

(١٢٨) أخرجه: الترمذي ٩٠/٢، ٩١ في الصلاة باب ما جاء في التسليم في الصلاة (٢٩٦)، وابن ماجه ٢٩٧/١ في الموضوع السابق (٩١٩)، وصححه ابن خزيمة ٣٦٠/١ (٧٢٩)، والحاكم ٣٥٤/١ (٨٤١) وصححه، وضعفه النووي في المجموع ٤٨٠/٣، وابن رجب في فتح الباري ٣٦٧/٧، وابن عبد البر في الاستذكار ٢٩١/٤. وحمل أحمد رحمه الله حديث عائشة رضي الله عنها على أن النبي ﷺ كان يجهر بواحدة كما في الكافي ٣٢٠/١، وفتح الباري لابن رجب ٣٦٩/٧. وانظر: التلخيص الحبير ٢٨٨/١، ونصب الراية ٤٣٣/١.
(١٢٩) أخرجه: الترمذي ٢٩٤/٢ في الصلاة باب ما جاء في الأربع قبل العصر (٤٢٩) وقال: "حديث حسن"، والنسائي ١٢٠/٢ في كتاب الافتتاح باب الصلاة قبل العصر (٨٧٤)، وابن ماجه ٣٦٧/١ في إقامة الصلاة باب ما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار (١١٦١)، وأحمد ٧٩/٢ (٦٥٠) بإسناد محتمل للتحسين. وفي التلخيص الحبير ٢٩٠/١: "قال الترمذي: كان ابن المبارك يضعف هذا الحديث"

(١٣٠) أخرجه: مسلم ٣٥٧/١، ٣٥٨ في الصلاة باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختتم به (٤٩٨).

(١٣١) الشرح الممتع لابن عثيمين ٢٩١/٣.

(١٣٢) ذكره في بداية المجتهد ولم يعزه لأحد ١٣١/١.

(١٣٣) انظر العزو إليهم مرتباً: سنن الترمذي ٩٣/٢، الأوسط ٢٢٣/٣، صحيح ابن خزيمة ٣٦٠/١، التمهيد ١٦/١٩٠، الاستذكار ٢٩٧/٤، معرفة السنن والآثار ٩٨/٣، فتح الباري لابن رجب ٣٧٣/٧، ٣٧٤.

ويوجد ثلاثة مباحث هي :

() :

وردت السنة في عدد ركعات الوتر بصفات متعددة هي إجمالاً : الوتر بركعة ، وبثلاث ، وبخمس ، وبسبع ، وبتسع ، وبإحدى عشرة ركعة ، وبثلاث عشرة ركعة.

الوتر بثلاث ركعات. وهي أدنى الكمال^(١٣٥). فإذا أوتر بثلاث فله صفتان كلتاها مشروعة :

١ - أن يصلي ركعتين ويسلم ، ثم يأتي بالثالثة ويسلم. لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : "أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة ، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك"^(١٣٦). وهي أفضل لأن فيها زيادة^(١٣٧). وروي أن النبي ﷺ قال للذي سأله : "افصل بين الواحدة والثنتين بالسلام"^(١٣٨). وجاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : "كان رسول الله ﷺ يفصل بين الشفع والوتر بكلام يسمعون"^(١٣٩).

(١٣٤) المصلي بالليل قد يجعل صلاته بالليل كلها أو أكثرها وترًا.

(١٣٥) قال بهذا : الحنفية كما في شرح معاني الآثار ١/٢٩٣ ، بدائع الصنائع ١/٢٧١ ، فتح القدير ١/٣٧٢ ، حاشية ابن عابدين ١/٤٤٧. والمالكية كما في بداية المجتهد ١/٢٠٠ ، الاستذكار ٥/٢٨٤ ، القوانين الفقهية ص ٨٠. والشافعية كما في المجموع ٤/١١ ، والبيان ٢/٢٦٥. والحنابلة كما في الكافي ١/٣٣٩ ، كشف القناع ٣/٢٨ وفيه : "لأن الركعة الواحدة اختلف في كراهتها". وذهب بعض أهل العلم إلى أن أدنى الكمال واحدة وهذا قول عند الشافعية كما في المجموع ٤/١١ ، لثبوت مشروعية الوتر بواحدة من قوله وفعله ﷺ. وهذا هو الأقرب. سيأتي ذكر الأحاديث في ذلك قريباً ص ٤٨٩. ولها شواهد كثيرة مرفوعة وموقوفة. تنظر في مصنف عبدالرزاق ٣/٢٤٠ (٤٦٥٣-٤٦٤٢) ، مصنف ابن أبي شيبة ٢/٨٨ ، الأوسط ٥/١٧٥-١٧٩.

(١٣٦) أخرجه : أحمد ٩/٣٣٣ (٥٤٦١) ، وابن حبان ٦/١٩١ (٢٤٣٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٧٩ ، وقوى إسناده ابن حجر في الفتح ٢/٥٥٩ ، وفي التلخيص الحبير ٢/١٧ ، وصحح الموقوف على ابن عمر رضي الله عنهما من فعله صاحب التعليق المغني ٢/٣٦٣. وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٧٩ : إن المراد بقوله تسليمة أي : التسليم في التشهد. ولا يخفى بعده كذا في "فتح الباري" ٢/٥٥٩. وأخرج الموقوف على ابن عمر مالك في الموطأ ١/١٢١. والبخاري مع ابن رجب ٩/٩٦ (٩٩١) بلفظ : "أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته".

(١٣٧) انظر : بداية المجتهد ١/٢٠٠ ، الاستذكار ٥/٢٨١ ، القوانين الفقهية ص ٨٠ ، المجموع ٤/١٣ ، البيان ٢/٢٦٧ ، الكافي لابن قدامة ١/٣٣٩ ، كشف القناع ٣/٢٨.

(١٣٨) أخرجه : الدارقطني ٢/٣٦٣ (١٦٧٧) وفيه ابن لهيعة.

(١٣٩) ذكره ابن المنذر في الأوسط ٥/١٨٨ ، والمروزي في قيام الليل ص ٢٦٠ تعليقاً عن عائشة رضي الله عنها.

٢- أن يسرد الثلاث بتشهد واحد وسلام واحد^(١٤٠). لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كان النبي ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر. وفي لفظ: كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن" ^(١٤١).
وأما وصل الثلاث بتشهدين وسلام واحد فقد نهى عنه النبي ﷺ كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "لا توتروا بثلاث، أوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب" ^(١٤٢). فنهى عن التشبه بصلاة المغرب^(١٤٣).

أن يوتر بخمس ركعات. وصفة الإيتار بها أن يسردها جميعاً ولا يجلس ولا يتشهد إلا مرة واحدة في آخرها^(١٤٤). لقول أم سلمة رضي الله عنها: "كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام" ^(١٤٥). وقيل كالتسع وقيل كالإحدى عشرة.

(١٤٠) وهذا وجه عند الشافعية كما في المجموع ١٣/٤، ورواية عند الحنابلة كما في فتح الباري لابن رجب ١٠٩/٩، كشف القناع ٢٩/٣. وانظر: الاستذكار ٢٨٢/٥.

(١٤١) أخرجه: ابن أبي شيبة ٩١/٢ (٦٨٤٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٠/١، والبيهقي ٢٨/٣، وصححه الحاكم ١١٤٧/٤٤٢ (١١٤٢) ووافقه الذهبي. وقال النووي في المجموع ١٧/٤: "رواه النسائي بإسناد حسن، والبيهقي بإسناد صحيح" اهـ. وهو مروي عن عمر رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وغيرهما.

(١٤٢) أخرجه: ابن حبان (٢٤٢٩) والدارقطني ٣٤٤/٢، والبيهقي ٣١/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٩٢/١، وابن المنذر في الأوسط ١٨٤/٥. وقال الحافظ في الفتح ٤٨١/٢: وإسناده على شرط الشيخين. وصححه الحاكم ٤٤٦/١ (١١٣٨) والعراقي كما في التعليق المغني ٣٤٥/٢، وابن القيم في إعلام الموقعين ٤٠٤/٢. ومذهب الحنفية أن الثلاث تصلى بتسليمه واحدة كالمغرب.. وهو قول عند الحنابلة كما في كشف القناع ٢٩/٣.. وأن ما عدا الثلاث من الصفات الواردة محمول على ما قبل استقرار أمر الوتر. انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٩١/١، ٢٩٣، بدائع الصنائع ١/٢٧٢، ٢٧١، فتح القدير ٣٧٢/١، حاشية ابن عابدين ٤٤٧/١. وأما حديث ابن مسعود: "الوتر ثلاث كوتر النهار: المغرب" الدارقطني ٣٤٩/٢ فلا يصح مرفوعاً لأن في إسناده يحيى بن زكريا بن أبي الحواجب وهو ضعيف. ولو صح فهو موقوف على ابن مسعود مخالف للأحاديث الصحيحة. انظر: الأوسط ١٨٠/٥، ١٨١، فتح الباري لابن رجب ١١٢/٩.

(١٤٣) انظر جواب الحنفية عن هذا النهي في شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٩٢/١. وفي المجموع للنووي ١١/٤: "لا تشبه المغرب تماماً لأنه يقرأ بعد الثالثة فيها بسورة بعد الفاتحة بخلاف المغرب".

(١٤٤) وهذا هو مذهب الحنابلة انظر: الكافي ٣٤٠/١، كشف القناع ٢٧/٣، الروض المربع ١٧/٣.

(١٤٥) أخرجه: النسائي ٢٣٩/٣ في قيام الليل باب كيف الوتر بخمس (١٧١٤، ١٧١٥) وفي السنن الكبرى ٣١/١٣ رقم (١٨٢١٤)، وابن ماجه ٣٧٦/١ في إقامة الصلاة باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع (١١٩٢)، وأحمد ٤٤٨٨/٢ (٢٦٤٨٦)، والحديث صحيح وهو من الأحاديث التي قال عنها شعبة بن الحجاج والإمام أحمد بن حنبل: إن الحكم بن عتيبة سمعها من مقسم. انظر: العلل للإمام أحمد ١/٢١٦، ٢١٧، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٦٧. ونسبه صاحب الروض المربع ١٧/٣ لمسلم ولعله وهم. والذي عند مسلم - ٥٠٨/١ صلاة المسافرين باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (١٢٣) - من حديث عائشة رضي الله عنها ولفظه: "كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها".

أن يوتر بسبع ركعات. وصفة الإيتار بها أن يسردها جميعاً ولا يجلس ولا يتشهد إلا مرة واحدة في آخرها^(١٤٦). لحديث أم سلمة رضي الله عنها السابق. فإن تشهد بعد السادسة ولم يسلم ثم صلى السابعة وسلم فلا بأس^(١٤٧). لحديث عائشة رضي الله عنها وفيه: "ثم يصلي سبع ركعات ولا يجلس فيهن إلا عند السادسة فيجلس ويذكر الله ويدعو"^(١٤٨). وقيل يسلم من كل ركعتين ويوتر بسابعة.

أن يوتر بتسع ركعات. فإن أوتر بتسع جلس بعد الثامنة وتشهد التشهد الأول، ثم يقوم ولا يسلم، ويأتي بالتاسعة ثم يتشهد ويسلم^(١٤٩). كما في صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها. وفيه: "... يصلي تسع ركعات، لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده ويدعو، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يقوم فيصلّي التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعه"^(١٥٠). وقيل كأحدى عشرة فيسلم من كل ركعتين. والأول أقرب لحديث عائشة.

أن يوتر بإحدى عشرة ركعة. وصفتها: أن يسلم من كل ركعتين ويوتر منها بواحدة^(١٥١). لقول عائشة رضي الله عنها: "أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة"^(١٥٢). وفي لفظ: "إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة"^(١٥٣). وعند أبي داود: "أنه ﷺ كان يصلي ثماني ركعات لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة، فيجلس، فيذكر الله ثم يدعو، ثم يسلم تسليماً يسمعه، ثم يصلي ركعتين وهو جالس بعدما يسلم، ثم يصلي ركعة، فتلك إحدى عشرة ركعة"^(١٥٤). وقيل: له أن يسرد عشراً ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتي بالركعة الأخيرة ويتشهد ويسلم. وقيل له أن يصليها بتشهد واحد وسلام واحد^(١٥٥). والأقرب الأول لحديث عائشة.

-
- (١٤٦) وهذا مذهب الحنابلة كما في كشف القناع ٢٧/٣، الروض المربع ١٧/٣.
- (١٤٧) وهذا مذهب الحنابلة كما في الكافي ١/٣٤٠، فتح الباري لابن رجب ١٠٩/٩.
- (١٤٨) أخرجه: ابن حبان صحيحه ٦٧/٦ (٢٤٤١)، وأحمد ٤٣/١٢٩ (٢٥٩٨٧) بمعناه. وصححه الأرئوط في تحقيقه له.
- (١٤٩) وهذا مذهب الحنابلة كما في الكافي ١/٣٤٠، كشف القناع ٢٧/٣.
- (١٥٠) أخرجه: مسلم ١/٥١٣، ٥١٤ في صلاة المسافرين باب جامع صلاة الليل (١٣٩/٧٤٦).
- (١٥١) وهذا مذهب الحنابلة كما في كشف القناع ٢٦/٣.
- (١٥٢) أخرجه: مسلم ١/٥٠٨ في الموضع السابق (١٢١/٧٣٦).
- (١٥٣) أخرجه: مسلم ١/٥٠٨ في الموضع السابق (١٢٢).
- (١٥٤) أخرجه: أبو داود ٨٩/٢ في الصلاة باب في صلاة الليل (١٣٤٣).
- (١٥٥) الإنصاف ١٦٨/٢، فتح الباري لابن رجب ١١٠/٩، ١٠٩، كشف القناع ٢٧/٣، الروض المربع ١٥/٣، ١٦.

أن يوتر بثلاث عشرة ركعة^(١٥٦)، ولها وجهان:

: يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة. لحديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه: "... ثم قام يصلي فصنعت مثله فقامت إلى جنبه فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني يفتلها ثم صلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم أوتر ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلى ركعتين ثم خرج فصلّى الصبح"^(١٥٧). ولحديث ابن عباس أن النبي ﷺ: "صلى ثلاث عشرة ركعة ثم نام حتى نفخ، فلما تبين له الفجر صلى ركعتين خفيفتين". متفق عليه^(١٥٨).

: أن يصلي ثماني ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلي خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا في آخرهن. لحديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة؛ يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها"^(١٥٩).

(١٥٦) وهذا أكثر ما روي في عدد ركعات صلاته ﷺ بالليل كما قال ابن عبد البر في الاستذكار ٢/٥٤٢. وهذا وجه عند الشافعية كما في المجموع ٤/١٢. وقيل أكثر الوتر إحدى عشرة ركعة - وهذا هو المشهور من مذهب الشافعية كما في المجموع ٤/١٢ والبيان ٢/٢٦٥، والحنابلة كما في الكافي ١/٣٣٨، وكشاف القناع ٣/٢٦ - لقول عائشة رضي الله عنها: "ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان، ولا غيره على إحدى عشرة ركعة". رواه البخاري ٣/٣٣٨ (١١٤٧)، ومسلم ١/٥٠٩ (٧٣٨). وما سبق أنه صلى ثلاث عشرة ركعة قالوا: جاء في بعض الروايات في حديث عائشة عند البخاري ٣/٢٠ (١١٤٠) ومسلم (٧٣٧-١٢٤) و(٧٣٨/١٢٧) وفي حديث ابن عباس عند البخاري ٢/٢٢٤ (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣-١٨٥) أن منها ركعتي الفجر. والروايات الأخرى عن عائشة والتي ظاهرها أن هذه الثلاث عشرة غير ركعتي الفجر تحمل على أنها عدت منها الركعتين الخفيفتين اللتين كان النبي ﷺ يفتتح بهما صلاة الليل جمعاً بين الروايات كما قال الحافظ في الفتح باب كيف صلاة النبي ﷺ ٣/٢١. أو أن الراوي عد معها سنة العشاء. وقيل: المراد بهما سنة الفجر. وقيل: إنه محمول على تنوع الوتر. ولعله الأقرب والله أعلم. ينظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٢٨٠-٢٨٣، الاستذكار ٥/٢٣٦، المجموع ٤/١٢، فتح الباري لابن حجر ٣/٢١، فتح الباري لابن رجب ٩/١٢٦، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٦، زاد المعاد ١/٣٢٥-٣٢٧. فائدة: قال ابن المنذر في الأوسط ٥/١٧٦: "قال ابن عباس: أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله ﷺ عائشة".

(١٥٧) أخرجه: البخاري ٢/٥٥٤ في الوتر باب ما جاء في الوتر (٩٩٢)، ومسلم ١/٥٣٢ في صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل (٧٦٣/١٨٢ و٧٦٥/١٩٥).

(١٥٨) أخرجه: البخاري ٣/٤٦ في التهجد باب ما يقرأ في ركعتي الفجر (١١٧٠) و٣/٢٠ (١١٣٨)، ومسلم ١/٥٢٧ في صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه بمعناه (٧٦٣/١٨٢). وفي حديث عائشة عند أحمد (٢٥٢٢٣) أنه أوتر بثلاث. وله شواهد عند النسائي (١٦٩٦-١٧٠٧) وغيره.

(١٥٩) أخرجه: مسلم ١/٥٠٨ في صلاة المسافرين باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (٧٣٧/١٢٣). وقد أنكر ذلك الإمام مالك. وقال الأثرم: وقد روى هذا الحديث عن عائشة غير واحد لم يذكروا في حديثهم ما ذكره هشام عن أبيه من سرد الخمس انظر: فتح الباري لابن رجب ٩/١٠٢، ١٠٣.

أن يوتر بركعة واحدة - وهي أقل الوتر - لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال ﷺ: "الوتر ركعة من آخر الليل" ^(١٦٠). ولحديث أبي أيوب ﷺ وفيه: "ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعّل" ^(١٦١). وحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين مرفوعاً: "صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة" ^(١٦٢). ولا يكره الوتر بها عند الجمهور ^(١٦٣)؛ لثبوته عن عشرة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم ^(١٦٤). وعند أبي حنيفة لا يصح الإيتار بها ^(١٦٥).

واستدل الحنفية بحديث محمد بن كعب القرظي ﷺ أن النبي ﷺ: "نهى عن البتراء" ^(١٦٦). قالوا: والبتراء هي: الركعة الواحدة ^(١٦٧).

-
- (١٦٠) أخرجه: مسلم ٥١٨/١ في صلاة المسافرين باب صلاة الليل مثنى مثنى (١٥٣/٧٥٢).
- (١٦١) أخرجه: أبوداود ١٣٢/٢ في الصلاة باب كم الوتر (١٤٢٢)، والنسائي ٢٣٩/٣ في قيام الليل باب كيف الوتر بثلاث (١٧١٢)، وابن ماجه ٣٧٦/١ في إقامة الصلاة باب ما جاء في الوتر بثلاث (١١٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣/٣.
- (١٦٢) أخرجه: البخاري ٢٠/٣ في التهجد باب كيف صلاة النبي ﷺ (١١٣٧)، ومسلم ٥١٧/١ في الموضع السابق (١٤٧/٧٤٩).
- (١٦٣) انظر: تبين الحقائق ١/١٦٩، المدونه ١/١٢٦، المنتقى للباجي ١/٢١٤، الأوسط ٥/١٧٥، المذهب ١/١١٨، المجموع ٤/١١، ١٢، البيان ٢/٢٦٥، الكافي لابن قدامة ١/٣٣٨، كشف القناع ٣/٢٦، شرح منتهى الإرادات ١/٢٢٥ والأفضل عندهم أن يصلي ركعة يوتر بها بعد ركعتين. فأما إن اقتصر على ركعة يوتر بها، ففي كراهته قولان. انظر: فتح الباري لابن رجب ١٠٦/٩، ١٠٧.
- (١٦٤) الأوسط ٥/١٧٧-١٨٠، المجموع ٣/٤٧٧، فتح الباري لابن رجب ١٠٦/٩، نيل الأوطار ٣/٣٦، الروض المربع ٣/١٤.
- (١٦٥) بدائع الصنائع ١/٢٧٢. ونقل ابن عبد البر في الاستذكار ٥/٢٢٩، ٢٨٤، والتمهيد ١٣/٢٥٤ عن مالك: أنه يكره الوتر بركعة لا صلاة نافلة قبلها. ونقل ابن رجب في فتح الباري ٩/١١٥، ١١٦ كراهة الوتر بثلاث ركعات عن قوم. وانظر إجابة الطحاوي على الأحاديث التي استدلت بها الجمهور. شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٢٨٦، ٢٨٥، ٢٧٧، ٢٩١، ٢٩٣.
- (١٦٦) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ١٣/٢٥٤. وقال: "فيه: عثمان بن محمد بن أبي ربيعة، قال العقيلي الغالب على حديثه الوهم".
- (١٦٧) التمهيد ١٣/٢٥٤. (البتراء) تصغير البتر. بمعنى القطع. والصلاة البتراء قيل ما كانت على ركعة. وقيل. هي التي نواها المصلي ركعتين ثم قطعها على ركعة. النهاية في غريب الحديث ١/٩٣. وفي معرفة السنن والآثار للبيهقي: ٤/٥٧، ٥٨ - قال ابن عمر البتراء: أن يصلي الرجل الركعة التامة في ركوعها وسجودها وقيامها، ثم يقوم في الأخرى ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً، فتلك البتراء» وانظر: تفسير ابن عمر رضي الله عنهما للبتراء في: فتح الباري لابن رجب ٩/١٠٩. قال ابن التركماني في المطبوع مع السنن الكبرى ٣/٢٦: "في سننه ابن إسحاق وسلمة بن الفضل متكلم فيهما فتأويل ابن عمر ليس بأولى من تفسير البتراء الذي رواه أبو سعيد مرفوعاً وعرفه الناس قاطبة". وجاء في سنن ابن ماجه ١/٣٧٢ (١١٧٦) والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٢٦: "سأل ابن عمر رجل فقال كيف أوتر؟ قال أوتر بواحدة. قال إني أخشى أن يقول الناس البتراء. فقال سنة الله ورسوله. يريد: هذه سنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم" في الزوائد رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع. قال البخاري لا أعرف للمطلب سماعاً من أحد الصحابة. وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه. إذاً: يجاب عن حديث البتراء: أولاً: أنه ضعيف. =

ويجاب عن هذا: بما قال النووي^(١٦٨): "إنه ضعيف مرسل". وقال ابن حزم^(١٦٩): "لم يصح عن النبي ﷺ نهى عن البتراء، ولا في الحديث على سقوطه - أي الحديث - بيان ما هي البتراء".

مما سبق يتبين أن عدد ركعات الوتر من العبادات الواردة بصفات متعددة. وممن نص على جواز هذه الصفات كلها وأنها من العبادات الواردة بصفات متعددة: أبو أيوب الأنصاري وابن عباس رضي الله عنهما^(١٧٠)، وابن المنذر، وابن رشد، والنووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم.....^(١٧١). وجاء في حديث معاوية بن صالح، عن عبدالله بن أبي قيس، قال: سألت عائشة رضي الله تعالى عنها: "بكم كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأنقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة، وكان لا يدع ركعتين قبل الفجر"^(١٧٢)، قال ابن رشد^(١٧٣): "والحق في هذا أن ظاهر هذه الأحاديث يقتضي التخيير في صفة الوتر من الواحدة إلى التسع على ما روي ذلك من فعل رسول الله ﷺ. والنظر إنما هو في هل من شرط الوتر أن يتقدمه شفع منفصل، أم ليس ذلك من شرطه؟". وذكر أن كليهما محتمل، واحتج من قال لا يشترط بما أخرجه البخاري ومسلم^(١٧٤): "أن الرسول ﷺ كان إذا انتهى إلى الوتر أيقظ عائشة فأوترت".

=الثاني: أنه معارض بما سبق ذكره عن ابن عمر رضي الله عنهما، فهذا يدل على أن الوتر بركعة بعد ركعتين قد وجد من النبي صلى الله عليه وسلم. والثالث: أنه معارض بحديث: "فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر". رواه أبو داود وغيره. والرابع: أن البتراء فسره ابن عمر بعدم إتمام الركوع والسجود، فتفسير الحنفية للحديث لو صح لا يسلم به فابن عمر رضي الله عنهما أعلم بتفسيره. والله أعلم.

(١٦٨) في المجموع ٤٤٧/٣. وضعفه جماعة أيضاً. انظر: فتح الباري لابن رجب ١٠٧/٩، ١٠٨.

(١٦٩) في المحلى ٤٨/٣.

(١٧٠) انظر: كلامهما في الأوسط ١٨٢/٥ - ١٨٤. وكذلك نقله عن جماعة من التابعين. وأيضاً نقله ابن رجب في فتح الباري ١١٤/٩، ١١٥ عن جماعة.

(١٧١) انظر العزو إليهم مرتباً في: الأوسط ١٨٧/٥، بداية المجتهد ٢٠١/١، المجموع ١٢/٤، مجموع الفتاوى ١٤٥/٢١، ١٤٧، و٩٢/٢٣، إعلام الموقعين ٣٣٥/٤، ٣٣٦، زاد المعاد ٣٣١.٣٢٧/١. وانظر: شرح معاني الآثار ٢٨٦.٢٧٩/١.

(١٧٢) أخرجه: أبو داود ٩٧/٢ في الصلاة باب في صلاة الليل (١٣٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨/٣، وأحمد ٨١/٤٢ (٢٥١٥٩). قال أبو داود بعد ذكره الحديث: "ولم يذكر أحمد: ست وثلاث". ولكنها موجودة في المطبوع من المسند.

(١٧٣) في بداية المجتهد ٢٠١/١.

(١٧٤) أخرجه: البخاري ٥٦٥/٢ في الوتر باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر (٩٩٧)، ومسلم ٣٦٦/١ في الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي (٢٦٨/٥١٢) ولفظه، قالت: "كان النبي ﷺ يصلي صلاته من الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت".

:

وردت السنة في عدد الرواتب بصفتين :

اثنتا عشرة ركعة. وقد دل على هذه الصفة حديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "من صلى اثنتى عشرة ركعة في يوم وليلة ، بُني له بهن بيت في الجنة". وفي لفظ : "تطوعاً ، غير فريضة" (١٧٥). وهذا مذهب الحنفية (١٧٦) ، وقول عند الشافعية (١٧٧).

عشر ركعات لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : "حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح" (١٧٨). وهذا قول عند الشافعية (١٧٩) ، وهو مذهب الحنابلة (١٨٠).

فبعضهم رجح حديث أم حبيبة لأن فيه زيادة على حديث ابن عمر والعمل بالزيادة أولى. وبعضهم قال : رتبة الظهر القبلية - وهي موضع الخلاف بين الصفتين - : إن صلاها في بيته صلاها أربعاً وإن صلاها في المسجد صلاها ركعتين. لحديث عائشة : "كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً" (١٨١). واستظهر هذا ابن القيم (١٨٢). وبعضهم قال هذا من باب تعدد الصفة وأنه يفعل هذا مرة وهذا مرة أخرى وهو الأظهر (١٨٣). ومن نص على هذا ابن حجر ، وابن القيم (١٨٤).

(١٧٥) أخرجه : مسلم ٥٠٣/١ في صلاة المسافرين باب فضل السنن الرواتب (٧٢٨). وجاء عند الترمذي ٢٧٣/٢ (٤١٥) : رواية في بيان هذه الركعات : "أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل صلاة الفجر. وقال : "حسن صحيح . وصحح الحاكم هذه الرواية ووافقه الذهبي ٤٥٦/١ (١١٧٣) .

(١٧٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم ١ / ١٢٠ .

(١٧٧) البيان ٢٦٢/٢ .

(١٧٨) أخرجه : البخاري ٥٨/٣ في التهجد باب الركعتين قبل الظهر (١١٨٠) ، ومسلم ٥٠٤/١ في صلاة المسافرين باب فضل السنن الرواتب (١٠٤/٧٢٩) بمعناه .

(١٧٩) البيان ٢٦٢/٢ .

(١٨٠) الروض المربع ٥٢/٢ . وانظر : مجموع الفتاوى ٢٠١/٢٤

(١٨١) أخرجه : مسلم ٥٠٤/١ في صلاة المسافرين باب جواز النافلة قائماً وقاعداً (١٠٥/٧٣٠) ، وأبوداود ٤٣/٢ في الصلاة باب تفرع أبواب التطوع (١٢٥١) ، وأحمد ١٨/٤ (٢٤٠١٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧١/٢ ، وابن خزيمة ٢٠٩/٢ (١١٩٩)

(١٨٢) في زاد المعاد ٣٠٨/١ .

(١٨٣) انظر : شرح صحيح مسلم للنووي ٩/٦ ، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملحق ٣٩٨/٢ ، فتح الباري لابن حجر ٥٨/٣ ، ٥٩ .

(١٨٤) فتح الباري ٥٨/٣ . ونقله عن : أبي جعفر الطحاوي . زاد المعاد ٣٠٨/١ .

:

ورد في السنة خمس صفات لصلاة الضحى :

أنها ركعتان لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : "أوصاني خليلي صلى الله عليه و سلم بثلاث : بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أرقد".^(١٨٥)

ثمان ركعات لحديث أم هانئ رضي الله عنها قالت : " أنه لما كان عام الفتح أتت رسول الله ﷺ وهو بأعلى مكة. قام رسول الله ﷺ إلى غسله ، فسترت عليه فاطمة ، ثم أخذ ثوبه فالتحف به ، ثم صلى ثماني ركعات سبحة الضحى " ^(١٨٦).

أربع ركعات. فعن معاذة العدوية أنها سألت عائشة رضي الله عنها : "كم كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يصلي صلاة الضحى ؟ قالت : أربع ركعات ويزيد ما شاء" ^(١٨٧).

: أنها اثنتا عشرة ركعة. وهذه الصفة رواية عن أحمد ^(١٨٨). دل عليها حديث أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "من صلى من الضحى ثنتي عشرة بني له بيت في الجنة" ^(١٨٩).

: ست ركعات. لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : " رأيت النبي ﷺ يصلي الضحى ست ركعات فما تركتهن بعد قال الحسن وما تركتهن بعد" ^(١٩٠). وله فعل ما ثبت من هذه الصفات وله أن يزيد ما شاء بلا تحديد. وممن نص على هذا : مسلم ، وابن القيم ، وابن عثيمين ^(١٩١).

(١٨٥) أخرجه : مسلم ٤٩٩/١ في الموضع السابق (٨٥/٧٢١). والبخاري ٥٦/٣ (١١٧٨) في التهجد باب صلاة الضحى في الحضر (بمعناه) وبلفظ : "وصلاة الضحى". وهو عند مسلم أيضاً ٤٩٩/١ (٨٦/٧٢٢) عن أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ : "وصلاة الضحى".

(١٨٦) أخرجه : البخاري ٤٦٩/١ في الصلاة باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به (٣٥٧) ، و ٥١/٣ في التهجد باب صلاة الضحى في السفر (١١٧٦) ، ومسلم ٢٦٦/١ في الحيض باب تستر المغتسل بثوب ونحوه (٧١/٣٣٦) و ٤٩٧/١ (٨٠/٧١٩) واللفظ له. وعند ابن خزيمة ٢٣٤/٢ (١٢٣٤) : "أن رسول الله ﷺ صلى يوماً صلاة سبحة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين".

(١٨٧) أخرجه : مسلم ٤٩٧/١ في صلاة المسافرين باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان (٧٨/٧١٩) (١٨٨) الإنصاف ١٩٠/٢.

(١٨٩) أخرجه : الترمذي ٣٣٧/٢ في أبواب الصلاة باب ما جاء في صلاة الضحى (٤٧٣) وقال : "حديث غريب" ، وابن ماجه ٤٣٩/١ في إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة الضحى (١٣٨٠) ، المعجم الأوسط ١٩٥/٤ (٣٩٥٥) وقال : "لا يروي هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن إسحاق". وانظر قول الحاكم والطبراني في زاد المعاد ١/٣٥١ =

وفيه خمسة مباحث :

:

جاءت صلاة الخوف في أحاديث كثيرة، وأشكال متباينة، والصواب أن كل صفة ثبتت عن النبي ﷺ جائزة حسب مواطنها، يتحرى المسلمون فيها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى^(١٩٢)، ومن هذه الأنواع الثابتة في الأحاديث الصفات الآتية :

ما يوافق ظاهر القرآن: يقسم الأمير أو القائد من معه إلى طائفتين^(١٩٣) كما جاء في حديث صالح بن خوات عن عمن صلى^(١٩٤) مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف: " أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو، فصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصفا وجاء العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم"^(١٩٥). ورجح ابن قدامة هذه الصفة؛ لأنها أشبه بكتاب الله وأحوط للصلاة والحرب^(١٩٦). وهذه الصفة إذا كان العدو في جهة القبلة.

= (١٩٠) الطبراني في الأوسط ٦٨/٢ و ١٣٧/٣

(١٩١) بوب مسلم ٤٩٧/١ باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست والحث على المحافظة عليها، زاد المعاد ٣٥٢/١، الشرح الممتع ١١٩/٤. وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٢٢٨/٥. وقد جمعت في حديث ضعفه ابن حجر في فتح الباري ٥٤/٣.

(١٩٢) تنظر هذه الصفات في: صحيح البخاري مع شرحه لابن رجب ٣٤٤/٨-٤١٠، صحيح ابن خزيمة ٢٩٣/٢-٣٠٧، جامع الأصول ٧٣١/٢-٧٥٠، مجمع الزوائد ١٩٦/٢، ١٩٧، الأوسط ٢٧/٥-٣٦، المجموع ٤٠٧/٤. وقال الحافظ ابن رجب ٣٥٣/٨ بعد ذكره لقول من أنكر صفة صلاة الخوف بإمام واحد بعد النبي ﷺ: " وهذا مردود بإجماع الصحابة على صلاتها في حروبهم بعد النبي ﷺ".

(١٩٣) وبهذه الصفة أخذ المالكية كما في بداية المجتهد ١٧٦/١، والشافعية كما في المجموع ٤٠٦/٤، ٤٠٨، والحنابلة كما في المغني ٢٩٨/٣. وعند الشافعية وجه: أن الطائفة الثانية تقضي بعد سلام الإمام. انظر: الأوسط ٣٣/٥، ٣٤، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٤/٢، فتح الباري لابن رجب ٣٨٤/٨.

(١٩٤) والصحابي المبهم في سند الحديث هو سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه كما في صحيح مسلم ٥٧٥/١.

(١٩٥) أخرجه: البخاري ٤٢١/٧ في المغازي باب غزوة ذات الرقاع (٤١٢٩)، ومسلم ٥٧٥/١ في الموضع السابق (٨٤١). واللفظ له.

(١٩٦) المغني ٣٠٢/٣.

إذا كان العدو في جهة القبلة ولا يخفى بعضهم على المسلمين، صف الإمام المسلمين كلهم خلفه صفين، ويبتدئ بهم الصلاة جميعاً كما جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: "شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصفنا صفين: صف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالصف والصف الذي يليه، وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام الصف الذي يليه، انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم، ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالصف والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا، ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم، وسلمنا جميعاً" (١٩٧).

يقسم الإمام أصحابه إلى طائفتين: فرقة تجاه العدو وفرقة تصلي معه، فيصلي بإحدى الطائفتين ركعة ثم تنصرف قبل أن تسلم وهي في صلاتها لا تنوي الخروج من الصلاة إلى مكان الفرقة الأخرى، ثم تأتي الفرقة الأخرى إلى مكان هذه خلف الإمام فتصلي معه الركعة الثانية بالنسبة للإمام، ثم يسلم وحده، وتقضي كل طائفة ركعة بعد سلام الإمام. لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: "غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبيل نجد، فوازينا العدو، فصاففناهم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي لنا، فقامت طائفة معه تصلي، وأقبلت طائفة على العدو، فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه وسجد سجدين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل، فجاءوا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدين، ثم سلم، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدين" (١٩٨). وفي لفظ لمسلم: "ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة" (١٩٩) وهذه الصفة اختارها أبو حنيفة (٢٠٠). وهذا الصفة إذا كان العدو في غير جهة القبلة.

(١٩٧) أخرجه: مسلم ٥٧٤/١، ٥٧٥ في صلاة المسافرين باب صلاة الخوف (٨٤٠).

(١٩٨) أخرجه: البخاري ٤٩٧/٢ في كتاب صلاة الخوف باب صلاة الخوف (٩٤٢)، ومسلم ٥٧٤/١ في الموضع السابق بمعناه (٨٣٩).

(١٩٩) أخرجه: مسلم ٥٧٤/١ في الموضع السابق (٨٣٩/٣٠٥ و٣٠٦).

(٢٠٠) بدائع الصنائع ٢٤٣/١. وهي من الصفات التي نص الشافعية على جوازها. المجموع ٤٠٨/٤، ٤٠٩. وانظر: فتح الباري

أن يصلي الإمام بكل طائفة صلاة مفردة: فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين ثم يسلم بها، ثم تأتي الطائفة الثانية فيصلي بهم ركعتين ثم يسلم بهم فيكون قد صلى بكل طائفة صلاة^(٢٠١). لحديث أبي بكر رضي الله عنه، قال: "صلى النبي ﷺ في خوف الظهر، بعضهم خلفه وبعضهم بإزاء العدو، فصلى بهم ركعتين ثم سلم، فانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم، ثم جاء أولئك فصلوا خلفه، فصلى بهم ركعتين، ثم سلم، فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً، ولأصحابه ركعتين ركعتين"^(٢٠٢).

أن يصلي بإحدى الطائفتين ركعتين فتسلم قبله، وتأتي الطائفة الثانية فيصلي بهم الركعتين الأخيرتين ويسلم بهم، فتكون له أربعاً، ولهم ركعتين ركعتين. لحديث جابر رضي الله عنه، قال: "كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع، فإذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها للنبي ﷺ، فجاء رجل من المشركين وسيف النبي ﷺ معلق بشجرة فاخرطه فقال له: تخافني؟ فقال له: "لا" قال: فمن يمنعك مني؟ قال: "الله" فتهدده أصحاب النبي ﷺ وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، قال فكانت لرسول الله ﷺ أربع ركعات وللقوم ركعتان"^(٢٠٣). وبهذه الصفة قال الشافعي، وبعض الحنابلة^(٢٠٤)، قال ابن قدامة رحمه الله^(٢٠٥): "وهذا مثل الوجه الذي قبله، إلا أنه لا يسلم في الركعتين الأوليين".

يصلي الإمام بإحدى الطائفتين ركعة ثم تذهب ولا تقضي شيئاً، ثم تأتي الطائفة الأخرى فتصاف خلفه ويصلي بهم ركعة ثم يسلم ولا تقضي شيئاً فيكون له ركعتان ولهم ركعة ركعة^(٢٠٦).

(٢٠١) وهذه الصفة من الصفات التي نص الشافعية على جوازها. المجموع ٤/٤٠٦، ٤٠٧. وبذلك قال أبو ثور كما في الأوسط ٣٢/٥، وبذلك أيضاً: كان يفتي الحسن كما قال أبو داود في السنن ٤١/٢، قال أبو داود: "في المغرب؛ يكون للإمام ست ركعات، وللقوم ثلاث ثلاث".

(٢٠٢) أخرجه: أبو داود ٤٠/٢ في صلاة الخوف باب من قال يصلي بكل طائفة ركعتين (١٢٤٨)، والنسائي ١٧٨/٣ في صلاة الخوف (١٥٥١)، وصححه النووي في المجموع ٤/٤٠٦.

(٢٠٣) أخرجه: البخاري ١٤٦/٥، ١٤٧ في المغازي باب غزوة ذات الرقاع (٤١٢٦، ٤١٢٥)، ومسلم ٥٧٦/١ في الموضع السابق (٨٤٣).

(٢٠٤) المجموع ٤/٤١٦، فتح الباري لابن رجب ٨/٣٧٤.

(٢٠٥) المغني ٣/٣١٣.

(٢٠٦) وهذه الصفة وقع الخلاف في مشروعيتها انظر: الأوسط لابن المنذر ٢٧/٥، المغني لابن قدامة ٣/٣١٥، ٥١٦، السنن الكبرى للبيهقي ٢/٢٦٢، فتح الباري لابن رجب ٨/٣٦٤-٣٧٠، ٤٠١-٣٩٦، سبل السلام للصنعاني ٣/١٧٢.

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بذئ قرد" (٢٠٧)، فصلى الناس خلفه صفين: صفّاً يوازي العدو، و صفّاً خلفه، فصلّى بالصف الذي يليه ركعة، ثم نهض هؤلاء إلى مصاف هؤلاء، وهؤلاء إلى مصاف هؤلاء فصلّى بهم ركعة أخرى" (٢٠٨). وفي لفظ النسائي: "ولم يقضوا". وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ: في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة" (٢٠٩).

إذا كان الخوف شديداً، وهم في حال المسابقة صلوا رجالاً وركباناً إلى القبلة وغيرها، يومئون بالركوع والسجود على قدر الطاقة (٢١٠). لقول الله تعالى: (فإن خفتم فرجالاً أو ركبناً) (٢١١)، قال ابن عمر رضي الله عنهما: "فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركبناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها" قال مالك قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ (٢١٢).

وقد نص على جوازها كلها جماعة منهم: ابن المنذر ونقله عن جماعة من التابعين، ونقله ابن رشد عن قوم، ونقله الترمذي في الجامع عن أحمد، ونص على جوازها أيضاً: ابن قدامة، والكاساني، والنووي، وابن هبيرة، وابن حجر، وابن القيم، والبهوتي (٢١٣). قال ابن قدامة (٢١٤): "قال الإمام أحمد: "كل حديث يروى في أبواب صلاة الخوف فالعمل به

(٢٠٧) أرض من أرض بني سليم. على ليلتين من المدينة. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤/٣٧.

(٢٠٨) أخرجه: أبو داود ٣٨/٢ في صلاة الخوف باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون (١٢٤٦)، والنسائي ٣/١٦٩، و١٧٤، ١٧٥ في صلاة الخوف (١٥٣٣، ١٥٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٦١، ٢٦٢، وابن خزيمة ٢/٢٩٥ (١٣٤٣، ١٣٤٧)، وصححه الحاكم ١/٤٨٥ (١٢٤٥). وأخرج البخاري نحوه ٥٠٢/٢ في صلاة الخوف باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف (٩٤٤).

(٢٠٩) أخرجه: مسلم ١/٤٧٩ في صلاة المسافرين باب صلاة المسافرين وقصرها (٥/٦٨٧).

(٢١٠) وهذه الصفة وقع فيها خلاف بين أهل العلم. انظر: المغني ٣/٣١٦، ٣١٧، فتح الباري لابن حجر ٢/٥٠٠.

(٢١١) سورة البقرة الآية (٢٣٩).

(٢١٢) أخرجه: البخاري ٨/١٩٩ في التفسير باب "فإن خفتم فرجالاً أو ركبناً" (٤٥٣٥)، ومسلم ١/٥٧٤ في صلاة المسافرين باب صلاة الخوف (٣٠٦/٨٣٩). وذكره البخاري عن ابن عمر مرفوعاً مختصراً (٩٤٣).

(٢١٣) انظر: العزو إليهم مرتباً: الأوسط ٥/٤٤، بداية المجتهد ١/١٧٨، سنن الترمذي ٢/٤٥٤، المغني ٣/٣١١، بدائع الصنائع ١/٢٤٤، شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١٢٦، الإفصاح ١/١٧٥، التلخيص الحبير ٢/٨٢، زاد المعاد ١/٥٣١، الروض المربع ٣/٣٢٣.

(٢١٤) في المغني ٣/٣١١. ونقل ابن رجب في فتح الباري ٨/٣٤٦، ٣٤٧ عن البخاري أنه قال: "كل الروايات عندي صحيح" في صلاة الخوف، إلا حديث مجاهد، عن أبي عياش الزرقني، فأني أراه مرسلاً. وعن الإمام أحمد أنه قال: "كل حديث روي في صلاة الخوف فهو صحيح". وانظر منه أيضاً ٨/٣٨٨، ٣٨٩، والأوسط ٥/٤٥، ٤٤.

جائز. وقال: ستة أوجه أو سبعة يروى فيها، كلها جائزة. وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: تقول بالأحاديث كلها كل حديث في موضعه أو تختار واحدا منها؟ قال: أنا أقول: من ذهب إليها كلها فحسن^(٢١٥). وقد روي عنه عليه السلام في صلاة الخوف صفات آخر، ترجع كلها إلى هذه وهذه أصولها، وربما اختلف بعض ألفاظها، وقد ذكرها بعضهم عشر صفات، وذكرها أبو محمد بن حزم نحو خمس عشرة صفة، والصحيح: ما ذكرناه أولاً، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة، جعلوا ذلك وجوهاً من فعل النبي عليه السلام، وإنما هو من اختلاف الرواة والله أعلم^(٢١٦) وقال في الإفصاح^(٢١٦): "وأجمعوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي في صلاة الخوف معتد بها، وإنما الخلاف في الترجيح، إلا الشافعي في أحد قوليه، فإنه يقول: إن صلاها على ما ذهب إليه أبو حنيفة في رواية ابن عمر لم تصح الصلاة".

:

وفيه مطلبان:

:

- ورد الاستسقاء على صور ثلاث:
- الصورة الأولى: الاستسقاء بصلاة.
- الصورة الثانية: الاستسقاء بغير صلاة.
- الصورة الثالثة: الاستسقاء في المناسبات الشرعية.

الاستسقاء بالصلاة المشروعة. بأن يعد الناس بالخروج إلى المصلى. قال ابن قدامة: "صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة بسنة رسول الله عليه السلام وخلفائه رضي الله عنهم^(٢١٧). وقال: ^(٢١٨): "وهو أكملها". وقد دل على هذه الصفة

(٢١٥) في زاد المعاد ١/٥٣٢. وانظر: المحلى ٣/٢٣٢-٢٤٤.

(٢١٦) ١/١٧٥.

(٢١٧) المغني ٣/٣٣٤. قال في الإفصاح ١/١٨٠: "واتفقوا على أن الاستسقاء، وهو: طلب السقيا، والدعاء والسؤال والاستغفار، مسنون. ثم اختلفوا: هل يسن له صلاة أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة - أبو يوسف ومحمد -: يسن له الجماعة والصلاة. وقال أبو حنيفة: لا يسن له الصلاة بل يخرج الإمام ويدعو، فإن صلى الناس وحداً جاز". قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٢٠/٣٦٢: "وخفيت هذه السنة على من أنكر صلاة الاستسقاء من أهل العراق". وانظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٣٢٣، البناية على الهداية ٣/١٧٤-١٧٧، التمهيد ١٧/١٧٢، بداية المجتهد ١/٢١٤، الأم ١/٣٨١، الأوسط لابن المنذر ٤/٣١٥، وفيه: "والسنن مستغنى بها عن كل قول"، شرح النووي على مسلم ٦/١٨٧ وفيه: "وقال سائر العلماء من السلف والخلف والصحابة والتابعون فمن بعدهم تسن الصلاة ولم يخالف فيه إلا أبو حنيفة" والجملة الأخيرة محل نظر. الكافي ١/٥٣٣، المغني ٣/٣٣٦، زاد المعاد ١/٤٥٦، مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٢١، المحلى ٣/٣٠٩، فتح الباري لابن رجب ٩/٢٠٥. والراجح قول الجمهور لثبوت السنة الصحيحة بذلك كما في حديث عبدالله بن زيد الآتي.

(٢١٨) المغني ٣/٣٤٨.

حديث عبدالله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه: " خرج النبي ﷺ يستسقي ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة " متفق عليه ^(٢١٩) .

الاستسقاء يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة ^(٢٢٠) . كما دل على ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : " دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال : يا رسول الله... " ^(٢٢١) .

الاستسقاء بالدعاء المجرد في سجودهم ، أو عقيب صلواتهم ، أو على المنبر في غير الجمعة ، وعلى كل أحوالهم ^(٢٢٢) . لحديث عمير مولى أبي اللحم رضي الله عنه : " أنه رأى النبي ﷺ يستسقي عند أحجار الزيت ^(٢٢٣) قريباً من الزوراء ^(٢٢٤) قائماً يدعو ، يستسقي رافعاً يديه قبل وجهه ^(٢٢٥) لا يجاوز بهما رأسه " ^(٢٢٦) .

ومن نص على جواز هذه الصور الثلاث : ابن رشد ، وابن قدامة ، والنووي ، وابن حجر ، وشيخ الإسلام ، وابن القيم ، والبهوتي ونقله عن القاضي وجماعة ^(٢٢٧) . قال شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٢٢٨) : " وكذلك أنواع

(٢١٩) أخرجه : البخاري ٥٩٧/٢ في الاستسقاء باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء (١٠٢٤) ، ومسلم ٦١١/٢ في صلاة الاستسقاء (٤٠١/٨٩٤) . وانظر حديث عائشة رضي الله عنها عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢٥/١ .

(٢٢٠) وهذه الصفة محل اتفاق بين أهل العلم على مشروعيتها . انظر : الأوسط ٣١٣/٤ ، فتح الباري ٥٨٨/٢ ، ٥٨٩ ، المحلى ٣٠٩/٣ .
(٢٢١) أخرجه : البخاري ٤٧٩/٢ في الجمعة باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة (٩٣٣) ، ومسلم ٦١٢/٢ في الاستسقاء باب الدعاء في الاستسقاء (٨٩٧) .

(٢٢٢) وهذه الصورة محل اتفاق . انظر : التمهيد ١٧/١٧٢ ، الأم ١/٣٧٧ ، الأوسط ٤/٣٢٦ ، شرح مسلم للنووي ١٨٧/٦ ، مجموع الفتاوى ٣٢/٢٤ ، المغني ٣/٣٤٩ ، المحلى لابن حزم ٣/٣٠٩ .

(٢٢٣) موضع بالمدينة من الحرة سميت بذلك لسواد أحجارها كأنها طليت بالزيت . معجم ما استعجم (الحاء والجيم) .

(٢٢٤) موضع عند سوق المدينة مرتفع كالمنارة قرب المسجد . معجم ما استعجم (الزاي والواو) .

(٢٢٥) ذكر ابن رجب في فتح الباري ٩/٢١٩-٢٢٧ أنه روي عنه ﷺ في صفة رفع اليدين عند الدعاء في الاستسقاء وغيره خمسة أنواع وذكرها بأدلتها .

(٢٢٦) أخرجه : أبو داود ١/٦٩٠ في الصلاة باب رفع اليدين في الاستسقاء (١١٦٨) ، والترمذي ٤٤٣/٢ في أبواب الصلاة باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٥٥٧) ، والنسائي ٣/١٥٩ في الاستسقاء باب رفع الإمام يده في الاستسقاء (١٥١٥) ، وابن ماجه نحوه ١/٤٠٥ ، وأحمد ٣٦/٢٧٥ (٢١٩٤٤) ، والحاكم ١/٤٧٥ (١٢٢٣) ، وصححه وافقه الذهبي .

(٢٢٧) انظر العزو إليهم مرتباً : بداية المجتهد ١/٢١٥ ، المغني ٣/٣٤٨ ، شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١٨٨ ، التلخيص الحبير ١٠١/٢ ، مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨٧ ، زاد المعاد ١/٤٥٦ ، ٤٥٧ ، كشف القناع ٣/٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٢٢٨) في مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨٧ .

الاستسقاء فإنه استسقى مرة في مسجده بلا صلاة الاستسقاء ومرة خرج إلى الصحراء فصلّى بهم ركعتين وكانوا يستسقون بالدعاء بلا صلاة كما فعل ذلك خلفاؤه فكل ذلك حسن جائز".

:

وردت السنة بتقديم الخطبة على الصلاة، ووردت بتقديم الصلاة على الخطبة. وبناء على هذا اختلف العلماء في أيهما يقدم؟ على قولين:

أن الخطبة بعد الصلاة (كالعيد). وبهذا قال أبو يوسف من الحنفية^(٢٢٩)، ومالك^(٢٣٠)، والشافعي^(٢٣١)، وهو مذهب الحنابلة^(٢٣٢).

أن الخطبة قبل الصلاة (كالجمعة) وهذا رواية عن أحمد^(٢٣٣)، وهو مروي عن عمر وابن الزبير، وبه قال الليث بن سعد وعمر بن عبدالعزيز وابن المنذر، وابن حزم^(٢٣٤).
استدل من قال بتقديم الصلاة على الخطبة:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "خرج النبي ﷺ متواضعاً متبذلاً متخشعاً مترسلاً فصلّى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه"^(٢٣٥).

ويناقش: على فرض ثبوته، أن الروايات تبين أن المشابهة للعيد إنما هي في الصلاة.

(٢٢٩) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٣٢٣، ٣٢٦.

(٢٣٠) التمهيد ١٧/١٧٢، بداية المجتهد ١/٢١٥. وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٧/١٧٢: "وعليه جماعة الفقهاء".

(٢٣١) الأوسط ٤/٣١٩، شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١٨٨ ونسبه للجمهور.

(٢٣٢) المغني ٣/٣٣٨، كشف القناع ٣/٤٤٦.

(٢٣٣) المغني ٣/٣٣٨، كشف القناع ٣/٤٤٧.

(٢٣٤) انظر: الأوسط ٤/٣١٨، ٣١٩، مصنف عبدالرزاق ٣/٨٦ (٤٨٩٩)، التمهيد ١٧/١٧٢، المحلى ٣/٣٠٩، شرح مسلم للنووي ٤/١٨٩، الشرح الكبير ٥/٤٢١، فتح الباري لابن حجر ٢/٥٨٠. والمروي عن عمر رضي الله عنه علقه ابن المنذر في الأوسط ٤/٣١٩.

(٢٣٥) أخرجه: أبو داود ١/٦٨٩ في جماع أبواب الصلاة وتفريعها (١١٦٥)، والترمذي ٢/٤٤٥ في الموضع السابق (٥٥٨) وقال: "حسن صحيح"، والنسائي ٣/١٦٣ في الاستسقاء باب كيف صلاة الاستسقاء (١٥٢١)، وابن ماجه ١/٤٠٣ باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (١٢٦٦)، وعبدالرزاق ٣/٨٤ (٤٨٩٣)، وأحمد ٣/٤٧٨ (٢٠٣٩)، وإسناده حسن، وقد صححه ابن خزيمة ٢/٣٣١ (١٤٠٥)، والحاكم ١/٤٧٤ (١٢١٩) والنووي. انظر المجموع ٥/١٠٠، التلخيص الحبير ٢/١٠١.

- ٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة، ثم خطبنا ودعا وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب رداءه، فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن" ^(٢٣٦) ونوقش: أن فيه النعمان بن راشد وهو ضعيف ^(٢٣٧)، فعلى ذلك الحديث ضعيف.
- ٣- ما جاء عن: عبدالله بن يزيد رضي الله عنه: "أنه خرج يستسقي بالناس، فصلى ركعتين، ثم استسقى" ^(٢٣٨).
- ٤- القياس على صلاة العيد، فإنها أشبهتها بالصفة، فالقياس يقتضي أن تكون الصلاة قبل الخطبة. وأصل هذا القياس قول ابن عباس رضي الله عنهما: "وصنع في الاستسقاء كما صنع في العيدين" ^(٢٣٩). استدل من قال بأن الخطبة قبل الصلاة:

- ١- حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه المتقدم وفيه: "خرج النبي ﷺ يستسقي، فتوجه إلى القبلة يدعو، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين، جهر فيهما بالقراءة" ^(٢٤٠)، فكانت خطبته وهي الدعاء قبل صلاته.
- ٢- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر، فأمر بمنبر فوضع له بالمصلى، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر فكبر ﷻ وحمد الله ثم قال: "إنكم شكوتم جذب دياركم واستخار المطر عن إبان زمانه..."، ثم رفع يديه فلم يزل حتى بدا بياض إبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره، وقلب رداءه وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس، ونزل فصلى ركعتين..." ^(٢٤١). فهذان حديثان صحيحان عن النبي ﷺ دالان على أن الخطبة قبل الصلاة، وإذا ثبت الحديث فإنه لا يصح القياس بل القياس مع النص فاسد.

(٢٣٦) أخرجه: ابن ماجه ٤٠٣/١ في الموضع السابق (١٢٦٨)، وأحمد ٧٣/١٤ (٨٣٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٤٧، وابن المنذر في الأوسط ٣١٦/٤ (٢٢١٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢٥/١. ونقل الحافظ في التلخيص الحبير ١٠٥/٢ عن البيهقي في الخلافيات أنه قال: "رواته ثقات" وصححه البوصيري في زوائد ابن ماجه ١/٢٣١. وهذا الحديث ضعفه غير واحد، وخطؤوا النعمان بن راشد فيه، وأنه أخطأ في هذا الحديث على الزهري، وخالف فيه جميع الثقات. ومن خطأه: ابن عبد البر في التمهيد ١٧/١٦٨، والدارقطني في العلل ٩/١٦٦٠ وجزما بوهم النعمان بن راشد - أحد رواته -، وهو أيضاً ضعيف، فالحديث منكر، وشكك ابن خزيمة ٢/٣٣٣، ٣٣٨ (١٤٠٩ و ١٤٢٢) في ثبوته.

(٢٣٧) انظر: تهذيب الكمال ٢٩/٤٤٥، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٥.

(٢٣٨) أخرجه: مسلم ٣/١٤٤٧ في الجهاد باب عدد غزوات النبي ﷺ (١٢٥٤). وعند أحمد مرفوعاً ٢٦/٣٨٩ (١٦٤٦٦) من رواية إسحاق الطباع والتي فيها: "فبدأ بالصلاة". فهي مخالفة لرواية ابن أبي ذئب ويونس في الصحيحين وهما أوثق منه وأكثر، فالأقرب أن روايته شاذة.

(٢٣٩) أخرجه: ابن خزيمة ٢/٣٣٧، والبيهقي ٣/٣٤٨، وابن المنذر في الأوسط ٤/٣١٥، وصححه الحاكم ١/٤٧٣ (١٢١٧).

(٢٤٠) سبق تخريجه ص ٣٥. وهو عند: البخاري ٢/٥٩٧ (١٠٢٤)، ومسلم ٢/٦١١ (٤٠١/٨٩٤).

(٢٤١) أخرجه: أبو داود ١/٦٩٣، ٦٩٢ باب رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٣)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ١/٤٧٦ (١٢٢٥)، والبيهقي ٣/٣٤٩، وابن حبان ٧/١٠٩ (٢٨٦٠) وصححه، وابن السكن كما في التلخيص الحبير ٢/١٠٢. والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٢٥، قال أبو داود ١/٦٩٣: "هذا حديث غريب إسناداً جيد"، وصححه النووي في المجموع ٥/١٠٠.

٣- قول أبي إسحاق السبيعي: "خرج عبدالله بن يزيد الأنصاري، وخرج معه البراء بن عازب، وزيد بن أرقم رضي الله عنه، فاستسقى، فقام بهم على رجله على غير منبر، فاستغفر، ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة، ولم يؤذن، ولم يقم" ^(٢٤٢). وظاهره: أنه خطب خطبة جلها الاستغفار على رجله، ثم صلى بهم. قالوا: فتقدم الروايات المرفوعة الصريحة على الرواية الموقوفة المضطربة في لفظها. ومنهم من قال: الأمر في هذا واسع وأن هذا من اختلاف التنوع، وهذا القول مروى عن أحمد ^(٢٤٣) وعن نص على جواز الأمرين ابن قدامة، والنووي، وابن حجر، وابن عثيمين ^(٢٤٤)؛ لورود الأخبار الصحيحة بكلا الأمرين، فيحمل تعددها على أن النبي ﷺ فعل الأمرين. لكن يفعلهما إذا لم يترتب عليهما تشويش فالسنن إذا ترتب على فعلها تشويش فالسنة تركها، أو التدرج في تطبيقها بعد إعلام الناس بها. والله أعلم.

:

وردت صلاة الكسوف في السنة على صفات متعددة، وهي ^(٢٤٥):

ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجودان. وهذا مذهب مالك ^(٢٤٦)، والشافعي ^(٢٤٧)، وأحمد ^(٢٤٨). وهذه الصفة اتفق عليها البخاري ومسلم ^(٢٤٩)، وعمل بها الصحابة ^(٢٥٠)، واستفاضت عند أهل العلم بسنة النبي ﷺ ^(٢٥١).

(٢٤٢) البخاري ٥٩٥/٢ في الاستسقاء باب الدعاء في الاستسقاء قائماً (١٠٢٢).

(٢٤٣) المغني ٣٣٩/٣، كشف القناع ٤٤٧/٣.

(٢٤٤) انظر: الغزو إليهم مرتباً: المغني ٣٣٩/٣، شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٨/٦، فتح الباري لابن حجر ٥٨٠/٢، الشرح الممتع ٢٨٠/٥.

(٢٤٥) انظر: البخاري رقم ١٠٤٠-١٠٦٦، ومسلم ٩١٥-٩٠١. وقد اختلفوا في صفتها بعد اتفاقهم على أنها ركعتان. وأنه يصلى لكسوف الشمس جماعة، واختلفوا في الصلاة لكسوف القمر. انظر: بدائع الصنائع ٢٨٠/١، المغني ٣٢١/٣، الإفصاح ١٧٨/١. قال ابن حجر في فتح الباري ٦١٢/٢: "مشروعيتها أمر متفق عليه، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة" اهـ.

(٢٤٦) المدونة ١٦٤/١، بداية المجتهد ٢١٠/١، الخرشني ١٠٦/٢.

(٢٤٧) الأم ٣٧٥/١، المجموع ٤٥/٥، البيان ٦٦٤/٢.

(٢٤٨) المغني ٣٢٣/٣، الإفصاح ١٧٨/١، كشف القناع ٤٢٥/٣، ٤٢٦.

(٢٤٩) البخاري ٦١٥/٢ في الكسوف باب الصدقة في الكسوف (١٠٤٤)، ومسلم ٦١٨/٢ في صلاة الكسوف (٩٠١).

(٢٥٠) أخرج: أحمد ٣٩٦/٧ (٤٣٨٧) والبيهقي ٣٢٤/٣ عن أبي شريح الخزاعي قال: كسفت الشمس في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه بالمدينة، وبها: عبد الله بن مسعود، قال فخرج عثمان فصلى بالناس تلك الصلاة ركعتين وسجدتين في كل ركعة قال ثم انصرف عثمان فدخل داره وجلس عبد الله بن مسعود إلى حجرة عائشة وجلسنا إليه فقال: "... وحسنة الألباني في صفة صلاة الكسوف =

ركعتان في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان ؛ كسائر التطوعات ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف القمر أيضاً. وهذا مذهب الحنفية ^(٢٥٢) ، وبهذه الصفة قال عبدالله بن الزبير ^(٢٥٣) . لحديث أبي بكره ﷺ قال : " انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى ركعتين " ^(٢٥٤) ، وعن أبي بكره ﷺ عن النبي ﷺ : " أنه صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم " ^(٢٥٥) ،

ركعتان في كل ركعة ثلاث ركوعات ^(٢٥٦) . ودليل هذه الصفة ما رواه عبيد بن عمير قال : " حدثني من أصدق (حسبته يريد عائشة) أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله ﷺ فقام قياماً شديداً يقوم قائماً ثم يركع ، ثم يقوم ثم يركع ، ثم يقوم ثم يركع ، ركعتين في ثلاث ركعات وأربع سجعات ، فانصرف وقد تجلت الشمس " ^(٢٥٧) . وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها : " أن النبي ﷺ صلى ست ركعات وأربع سجعات " ^(٢٥٨) . وثبت عن علي ﷺ : " أنه صلى في

-
- =ص ٤٩ . ولا شك أن إقرار الصحابة له وفيهم ابن مسعود دليل على أنه أصاب السنة وإلا لأنكروا عليه كما أنكر عليه ابن مسعود إتمامه للصلاة في منى . وانظر : فعل ابن عباس رضي الله عنهما . عند البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٣٨ ، ٣٤٢ ، وحسنه ابن حجر في فتح الباري ٢/٦١٣ ، وانظر : التلخيص الحبير ٢/٩٧ ، والأم ١/٣٧٦ ، كشف القناع ٣/٤٢٢ .
- (٢٥١) المغني ٣/٣٢٧ ، مجموع الفتاوى ٢٤/٢٥٩ . وحكى أبو عيسى الترمذي في كتاب العلل عن البخاري أنه قال : " أصح الروايات عندي في صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات " . اهـ . نقل ذلك ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٩٦ .
- (٢٥٢) الأصل ١/٣٩٥ ، شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٣٣١ ، ٣٣٢ ، بدائع الصنائع ١/٢٨٠ ، فتح القدير ٢/٥٢ .
- (٢٥٣) المحلى ٣/٣١٢ .
- (٢٥٤) أخرجه : البخاري ٢/٦٣٦ في الكسوف باب الصلاة في كسوف القمر (١٠٦٢) .
- (٢٥٥) أخرجه : الحاكم ١/٤٨٤ (١٢٤٤) ، وابن حبان في الإحسان ٧/٧٨ ، ٧٩ ، والنسائي ٣/١٤٦ (١٤٩٢) ولم يذكر القمر . معرفة السنن والآثار للبيهقي ٥/١٤١ . وقال ابن حبان والبيهقي : أراد مثل صلاتكم في الكسوف . وانظر : فتح الباري لابن حجر ٢/٦١٢ . لكن قال ابن رجب في فتح الباري ٩/٢٧٥ : " والمتبادر إلى الفهم تشبيهه بصلاة ركعتين يتطوع بهما " .
- (٢٥٦) المغني ٣/٣٢٩ .
- (٢٥٧) أخرجه : مسلم ٢/٦٢٠ في الموضع السابق (٩٠٢) . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٩٦ : " ونقل البيهقي عن الشافعي أنه - أي الثلاث - غلط " .
- (٢٥٨) أخرجه : مسلم ٢/٦٢١ ، ٦٢٣ في الكسوف باب صلاة الكسوف (٩٠٢ و ٧/٩٠٤) . وانظر صفة صلاة الكسوف للألباني ص ٢١-٢٢ و ص ٢٧ و ص ٣٨ في بيان وجه شذوذ هذه الرواية .

كل ركعة ثلاث ركوعات^(٢٥٩). وكذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أنه صلاها ست ركعات في أربع سجادات" (٢٦٠).

ركعتان في كل ركعة أربع ركوعات. لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: "صلى النبي ﷺ حين كسفت الشمس ثماني ركعات في أربع سجادات" (٢٦١).

ركعتان في كل ركعة خمس ركوعات. لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ: "صلى ركعتين في كل ركعة خمس ركوعات وسجدين" (٢٦٢).

يصلى ركعتين ويسلم، ثم يصلي ركعتين ويسلم، بلا توقيت، هكذا حتى ينجلي الكسوف في الشمس والقمر. وبهذا قال الحسن والنخعي^(٢٦٣). لما روى النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: "انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فكان يصلي ركعتين ويسلم ويصلي ركعتين ويسلم حتى انجلت الشمس" (٢٦٤).

(٢٥٩) كما عند: البيهقي ٣/٣٢٨. انظر: صفة صلاة الكسوف للألباني ص ٢٩: في تضعيف هذه الرواية.

(٢٦٠) السنن الكبرى للبيهقي ٣/٣٢٧. وصحح هذه الرواية عنه ابن حجر في فتح الباري ٢/٦٢٨.

(٢٦١) أخرجه: مسلم ٢/٦٢٧ في الكسوف باب ذكر من قال إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجادات (٩٠٨ و ٩٠٩)، قال ابن حبان في صحيحه ٤/٢٢٤: هذا حديث ليس بصحيح، لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس، ولم يسمعه حبيب من طاوس. وقال البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٢٧-٣٢٩: حبيب وإن كان من الثقات فقد كان يدلّس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث من طاوس، ويحتمل أن يكون حملة عن غير موثوق به عن طاوس. وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه. وأعله الألباني في صفة صلاة الكسوف ص ٢٨ بعلتين: الشذوذ؛ لمخالفته لرواية الجماعة عن ابن عباس، وغنعة حبيب وهو مدلس. وذكره مسلم عن علي رضي الله عنه (٩٠٨) ووصله عبد الرزاق ٣/١٠٣ (٤٩٣٦) قال الدارقطني في العلل ٣/١٩٠، ١٩١: "والموقوف أصح". وانظر أحاديث أخرى في صفة صلاة الكسوف للألباني ص ٥٣ و ٥٤ و ٥٥.

(٢٦٢) أخرجه: أبو داود ١/٦٩٩ في الصلاة باب من قال صلاة الكسوف أربع ركعات رقم (١١٨٢)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند ٣٥/١٤٨ (٢١٢٢٥)، والحاكم ١/٤٨٢ (١٢٣٧)، والبيهقي ٣/٣٢٩. والحديث ضعيف لأن مداره على أبي جعفر الرازي وهو سيء الحفظ وقد تفرد بالحديث، ورمز السيوطي في الجامع الكبير للحديث بالضعف. وصححه ابن السكن وقال الحاكم: رواه صادقون. وتعقبه الذهبي بقوله: "خبر منكر، وعبد الله بن أبي جعفر ليس بشيء، وأبوه فيه لين". انظر: خلاصة البدر المنير ١/٢٤٢. وأعله الألباني في صفة صلاة الكسوف ص ٥٨-٥٩. وروي موقوفاً على علي رضي الله عنه كما عند ابن أبي شيبة ٢/٢١٧ (٨٣٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٤٣، والبزار ١/٣٢٥ (٦٧٥)، وابن المنذر في الأوسط ٥/٣٠٢ وقال: "في إسناده مقال"، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٢٠٧ وقال: "رواه البزار ورجاله رجال الصحيح".

(٢٦٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٣٢٨، المحلى ٣/٣١٣ =

إن شاء ذكر الله تعالى ودعا بعد أن يكبر قائماً فإذا انجلى الكسوف قرأ ورکع ركعتين. ودليل هذه الصفة: ما رواه عبدالرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: "بينما أنا أرمي بأسهمي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ انكسفت الشمس، فنبذتهن، وقلت: لأنظرن إلى ما يحدث لرسول الله صلى الله عليه وسلم في انكساف الشمس اليوم، فانتبهت إليه وهو رافع يديه، يدعو ويكبر ويحمد ويهلل، حتى جلي عن الشمس، فقرأ سورتين ورکع ركعتين" ^(٢٦٥). وهذا الحديث مخالف للأحاديث المصرحة بأن الشروع في الصلاة كان قبل الجلاء وهي أصح منه ^(٢٦٦). وقوله: "ورکع ركعتين" يحتمل: ركوعين في كل ركعة وإليه مال البيهقي وتبعه النووي ^(٢٦٧).

إن كسفت قبل صلاة الظهر صلى ركعتين، وإن كسفت قبل صلاة العصر أو المغرب صلى أربع ركعات، وإن خسف القمر قبل صلاة العشاء صلى ثلاث ركعات، وإن خسف قبل صلاة الفجر صلى أربع ركعات. لما روى النعمان بن بشير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا رأيتم ذلك، فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة" ^(٢٦٨). قال النووي ^(٢٦٩): "ويكل نوع قال بعض الصحابة" اهـ. وهذه الصفات التي وردت لصلاة الكسوف للعلماء فيها مسلكان:

= (٢٦٤) أخرجه: أبو داود ١٤٠٤/١ باب من قال يركع ركعتين (١١٩٣)، والنسائي ١٤٥/٣ في صلاة الكسوف (١٤٨٧)، والبيهقي ٣٣٣/٣، وأحمد ٣٠١٦/٣ (١٨٣٦٥). وانظر: فتح الباري لابن حجر ٦١٣/٢. وضعفه محقق المسند لانقطاعه. وانظر حديثاً آخر وتضعيفه في صفة صلاة الكسوف للألباني ص ٩٤-٨٧. والمحلى ٣١١/٣.

(٢٦٥) أخرجه: مسلم ٦٢٩/٢ في الكسوف باب ذكر النداء لصلاة الكسوف "الصلاة جامعة" (٢٥/٩١٣). وفي رواية عند مسلم: "فأتيته وهو قائم يصلي، رافع يديه، فجعل يسبح..."

(٢٦٦) قال النووي في شرح صحيح مسلم ٢١٦/٦، ٢١٧: "هذا مما يستشكل ويظن أن ظاهره أنه ابتداء صلاة الكسوف بعد انجلاء الشمس وليس كذلك فإنه لا يجوز ابتداء صلاتها بعد الانجلاء وهذا الحديث محمول على أنه وجده في الصلاة كما صرح به في الرواية الثانية، ثم جمع الراوي جميع ما جرى في الصلاة من دعاء وتكبير وتهليل وتسييح وتحميد وقراءة سورتين في القيامين الآخرين للركعة الثانية وكانت السورتان بعد الانجلاء تتميماً للصلاة فتمت جملة الصلاة ركعتين أولها في حال الكسوف وآخرها بعد الانجلاء وهذا الذي ذكرته من تقديره لا بد منه لأنه مطابق للرواية الثانية ولقواعد الفقه ولروايات باقي الصحابة، والرواية الأولى محمولة عليه أيضاً ليتفق الروايتان، ونقل القاضي عن المازري أنه تأوله على صلاة ركعتين تطوعاً مستقلاً بعد انجلاء الكسوف لأنها صلاة كسوف وهذا ضعيف مخالف لظاهر الرواية الثانية والله أعلم."

(٢٦٧) السنن الكبرى للبيهقي ٣٣٢/٣، شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٤/٦.

(٢٦٨) أخرجه: أبو داود ٧٠١/١ في باب من قال أربع ركعات (١١٨٥)، والنسائي ١٤١/٣ في صلاة الكسوف باب نوع آخر (١٤٨٥)، والبيهقي ٣٣٤/٣، وأحمد ٢١٠/٣ (٢٠٦٠٧) وهو حديث مرسل كما قال البيهقي وابن قدامة في المغني ٣٢٧/٣، وأعله ابن أبي حاتم بالانقطاع كما في التلخيص الحبير ٩٥/٢. ثم معناه مخالف للأحاديث الصحيحة التي جاءت بإطالة الصلاة فيه، ويلزم من هذا الحديث ألا تكون طويلة؛ لأن أطول صلاة في المكتوبة هي صلاة الصبح وهي لا تبلغ مهما أطلت ربع الصلاة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكسوف. وانظر حديث آخر يستدل به لأصحاب هذا القول مع الرد عليه في صفة صلاة الكسوف للألباني ص ٩٩-١٠٢.

: مسلك الترجيح : فيرجح حديث عائشة رضي الله عنها وأنها ركعتان في كل ركعة ركوعان. وبه قال الإمام مالك والشافعي وأحمد والبيهقي وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(٢٧٠). لأن الكسوف وقع في عهد النبي ﷺ مرة واحدة فلم يصلها إلا مرة واحدة^(٢٧١). وحكم بعضهم^(٢٧٢) على باقي الصفات بالشذوذ لمخالفتها ما جاء في البخاري ومسلم ؛ لأن الرسول ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة ولم يقع في عهده إلا مرة واحدة^(٢٧٣).

: مسلك الجمع وهو العمل بكل ما ورد. وبه قال إسحاق بن راهوية، وابن خزيمة، والخطابي، وابن المنذر، وابن حزم، ورواية عند الحنابلة^(٢٧٤).

والذي يظهر: أن الأولى الاقتصار على ركعتين في كل ركعة ركوعان مع إطالة القيام فهذا هو الثابت من فعل النبي ﷺ في أحاديث كثيرة صحيحة في الصحيحين وغيرهما، ولو زاد ركوعاً ثالثاً خاصة إذا طال وقت الكسوف فلا بأس لثبوت ذلك عن علي رضي الله عنه فيكون من سنة الخلفاء الراشدين. والله أعلم.

(٢٦٩) في شرح صحيح مسلم ١٩٩/٦. وذكر هذه الصفات أيضاً: ابن حزم في المحلى ٣١١/٣.

(٢٧٠) انظر إضافة إلى ما سبق: المجموع ٤٨/٥، البيان ٦٦٧/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٣٣١/٣، وقال ابن القيم في زاد المعاد ٤٥٦/١: "وهو اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية. وكان يُضَعَّفُ كُلُّ ما خالفه من الأحاديث، ويقول: هي غلط، وإنما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم". وانظر: مجموع الفتاوى ١٨/١٧. وقال ابن القيم في إعلام الموقعين ٢٠٧/٤: "المثال الخمسون رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في صفة صلاة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة...، فردت هذه السنن المحكمة بالمتشابه... لا سيما والذين رووا تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص برسول الله ﷺ...".

(٢٧١) وذكر في المحلى ٣٢٠/٣ أنها وقعت أكثر من مرة. وانظر في الرد على ذلك وأنها شاذة: في السنن الكبرى للبيهقي ٣٢٦/٣، والتلخيص الحبير ٩٦/٢، زاد المعاد ٤٥٤/١.

(٢٧٢) قال الألباني في صفة صلاة الكسوف ص ٨: "...القصة واحدة، وأن الصلاة كانت ذات ركوعين في كل ركعة، وأن ما وقع في بعض الطرق والأحاديث مما يخالف ذلك ؛ ؛ إما شاذ أخطأ فيه ثقة، أو ضعيف تفرد به من لا يُحتج به".

(٢٧٣) قال ابن القيم في زاد المعاد ٤٥٥/١: "وقد أعرض محمد بن إسماعيل البخاري عن هذه الروايات الثلاث فلم يخرج شيئاً منها في "الصحيح" لمخالفتهم ما هو أصح إسناداً، وأكثر عدداً، وأوثق رجالاً، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه: أصح الروايات عندي في صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات" اهـ وانظر: فتح الباري لابن حجر ٦١٨/٢.

(٢٧٤) انظر: سنن الترمذي ٤٤٨/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٣٣١/٣، الأوسط ٣٠٣/٥، ٣٠٤، بداية المجتهد ٢١١/١، المجموع ٤٨/٥، شرح صحيح مسلم للنووي ١٩٩/٦، البيان ٦٦٦/٢، المغني ٣٢٩/٣، المحلى ٣١٧/٣ وفيه: "لا يحل الاقتصار على بعض هذه الآثار دون بعض لأنها كلها سنن ولا يحل النهي عن شيء من السنن"، زاد المعاد ٤٥٥/١، كشف القناع ٤٢٩/٣. ومن انتصر لهذا الشوكاني في الدرر البهية ص ١٧٣، وتبعه شارحه صديق حسن خان في الروضة الندية ٣٨٨/١، ٣٨٩.

وردت السنة في هذه الراتبة بأربع صفات :

ركعتان. وبه قال الشافعية في الحد الأقل منها^(٢٧٥)، وكذا عند الحنابلة في الحد الأقل^(٢٧٦).

لحديث عبدالله بن عمر^{رضي الله عنه}: "أن رسول الله^ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين في بيته، وبعد العشاء ركعتين، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين"^(٢٧٧).

أربع ركعات. وهو مذهب أبي حنيفة^(٢٧٨) وهو الحد الأكمل عند الشافعية^(٢٧٩)، وهو مروي عن ابن مسعود، وجماعة^(٢٨٠). لحديث أبي هريرة^{رضي الله عنه} قال: قال رسول الله^ﷺ: "إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً (قال سهل) فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت"^(٢٨١).
وروي عن عبد الله بن مسعود^{رضي الله عنه}: "أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً"^(٢٨٢).

(٢٧٥) المجموع ٩/٤.

(٢٧٦) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٥٩، كشاف القناع ٣/٣٦٨.

(٢٧٧) أخرجه: البخاري ٤٩٣/٢ في الجمعة باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها (٩٣٧)، ومسلم ٦٠٠/٢ في الموضع السابق (٧١/٨٨٢). واللفظ للبخاري. وعن نافع عن عبدالله من فعله. انظر: صحيح مسلم ٦٠٠/٢ (٧٠/٨٨٢).

(٢٧٨) شرح معاني الآثار ١/٣٣٧، بدائع الصنائع ٢/٢٨٥.

(٢٧٩) المجموع ٩/٤-١٠، مغني المحتاج ١/٢٢٠.

(٢٨٠) انظر: سنن الترمذي ٤٠١/٢، الأوسط ٤/١٢٤، المجموع ٤/١٠، المغني ٣/٢٤٩.

(٢٨١) أخرجه: مسلم ٦٠٠/٢ في الموضع السابق (٦٨/٨٨١). قال النووي في المجموع ٤/١٠: "ورواية أربعاً لا يفصل في شيء منهن، لا يصح الاحتجاج به؛ لأنه ضعيف جداً ليس بشيء" اهـ.

(٢٨٢) أخرجه: الترمذي ٤٠١/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٣/٢٤٧ (٥٥٢٤) عن قتادة أن ابن مسعود: "كان يصلي..". وقتادة لم يسمع من ابن مسعود، وفي لفظ عنده (٥٥٢٥) وعند ابن المنذر في الأوسط ٤/١٢٥ عن أبي عبد الرحمن السلمي: "كان عبدالله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً، حتى جاءنا علي^{رضي الله عنه} فأمرنا أن نصلي بعدها ركعتين، ثم أربعاً". والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٣٦-٣٣٧ وزاد: "ولا يفصل بينهما بتسليم. ومثل هذا لا يكون إلا عن توقيف. وانظر إنكار ابن عمر رضي الله عنهما على من صلى ركعتين في سنن أبي داود ١/٦٧٢، شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٣٣٧.

أن السنة بعد الجمعة ست ركعات. وهذا مروى عن علي^(٢٨٣)، وأبي موسى^{عليه السلام}، وهو قول الثوري^(٢٨٤)، وبه أخذ أبو يوسف من الحنفية^(٢٨٥)، وهو الحد الأكثر عند الحنابلة^(٢٨٦). دليل هذه الصفة ما جاء عن عطاء عن ابن عمر^{عليهما السلام} قال: "كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم فصلى أربعاً، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلى ركعتين ولم يصل في المسجد فقل له فقال كان رسول الله^ﷺ يفعل ذلك"^(٢٨٧) وظاهر الحديث أن النبي^ﷺ كان يفعل ذلك. وروى^(٢٨٨) عن ابن مسعود^{رضي الله عنه}: "أنه علم الناس أن يصلوا بعد الجمعة أربعاً، فلما جاء علي^{عليه السلام} علمهم أن يصلوا ستاً".

أنه إن صلى في المسجد صلى أربع ركعات، وإن صلى في بيته صلاها ركعتين. وبهذا قال إسحق^(٢٨٩)، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم^(٢٩٠). واحتجوا بمجموع الأحاديث الواردة في هذا الباب: فالنبي^ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته، وقال^{عليه السلام}: "إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً"^(٢٩١)، فجمعوا بين هذه الأحاديث^(٢٩٢)؛ بأن فعل الركعتين نص الحديث على أنه كان يفعلها في بيته، وحملوا حديث الأربع ركعات على من أراد فعلها في المسجد، وذكروا لذلك سبباً وهو دفع ما قد يتوهمه البعض أن الركعتين هما تنمة لصلاة الظهر فإذا صلى في المسجد أربعاً بعد الجمعة زال هذا الظن. وكذلك يدل على التفريق بين عدد الركعات في البيت أو في المسجد فعل ابن عمر^{رضي الله عنه} في مكة كما سبق. والله أعلم.

(٢٨٣) روي عن علي بن أبي طالب^{عليه السلام}: "أنه أمر أن يصلى بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً" سنن الترمذي ٤٠١/٢.
 (٢٨٤) انظر: سنن الترمذي ٤٠١/٢، مصنف ابن أبي شيبة ٤٦٤/١، شرح معاني الآثار ٣٣٧/١، الأوسط ١٢٥/٤، المغني ٢٤٩/٣.
 (٢٨٥) شرح معاني الآثار ٣٣٧/١، بدائع الصنائع ٢٨٥/١.
 (٢٨٦) كشف القناع ٣٦٨/٣، الروض المربع ٣٩٠/٣.
 (٢٨٧) أخرجه: أبو داود ٦٧٣/١ في الجمعة باب الصلاة بعد الجمعة (١١٣٠)، والترمذي ٤٠١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤١/٣، والحاكم ٤٢٨/١ (١٠٧٢) وصححه ووافقه الذهبي، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣٧/١، وأخرجه عبد الرزاق ٢٤٦/٣، ٢٤٧ (٥٥٢٣ و ٥٥٢٢)، وابن أبي شيبة ٤٦٤/١ (٥٣٧٠) عن ابن عمر موقوفاً، وصححه النووي في الخلاصة ٨١٢/٢.
 (٢٨٨) شرح معاني الآثار ٣٣٦/١، ٣٣٧، وكذلك عبد الرزاق في المصنف ٢٤٧/٣ (٥٥٢٤)، وابن أبي شيبة ٤٦٤/١. وانظر: الوارد عن علي^{عليه السلام} في معرفة السنن والآثار للبيهقي ٤١١/٤.

(٢٨٩) سنن الترمذي ٤٠١/٢.
 (٢٩٠) زاد المعاد ٤٤٠/١.
 (٢٩١) سبق تخريجهما ص ٥٠٦.
 (٢٩٢) ومنهم من قدم الأربع؛ لأنها من قوله وهو مقدم على الفعل عند التعارض، ومنهم من قال: ست ركعات لأنها أكثر ما روي. وفي مواهب الجليل ٦٧/٢، والخرشي ٣/٢: "ويتنفل بما أحب من النوافل" فكأنه لا يقيد بعدد عندهم.

وذهب بعض أهل العلم: إلى أن هذا من تعدد الصفة في العبادة الواحدة فيفعل هذا مرة وهذا مرة وهذا مرة، ونقل ابن قدامة عن الإمام أحمد: التخيير بين الصفات الثلاث، فقال: "إن شاء صلى ركعتين، وإن شاء صلى أربعاً، وإن شاء صلى ستاً، فأياً فعل فهو حسن". ومن نص على التخيير بينها ابن قدامة، وابن المنذر في التخيير بين الركعتين والأربع، والنووي، وابن باز، وابن عثيمين^(٢٩٣).

:

وفيه مطلبان :

:

ورد التكبير على الجنازة بصفات متعددة، منها^(٢٩٤):

أن يكبر على الجنازة أربع تكبيرات^(٢٩٥). لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نعى النبي - ﷺ - إلى أصحابه النجاشي، ثم تقدم فصفوا خلفه، فكبر أربعاً^(٢٩٦). وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله - ﷺ - صلى على جنازة، فكبر عليها أربعاً وسلم تسليمه^(٢٩٧)". قال ابن قدامة^(٢٩٨): "ولا تسن الزيادة عليها ولا يجوز

(٢٩٣) انظر: المغني ٣/٢٤٩، ٢٤٨، الأوسط ٤/١٢٧، ١٢٥، شرح صحيح مسلم ٦/١٦٩، مجموع فتاوى ابن باز ١٢/٣٨٧، الشرح الممتع ١٠٢/٥.

(٢٩٤) انظر: الأوسط ٥/٤٢٨-٤٣٥، المجموع ٥/٢٣١.

(٢٩٥) روي ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وغيرهما، وهو مذهب أبي حنيفة - حاشية ابن عابدين ٢/٢١٤ - ومالك - القوانين الفقهية ص ٨٥، والشافعي - الأم ١/١٣٤، البيان ٣/٦٤. وأحمد في المشهور عنه - المغني ٣/٤٥١ - قال الترمذي في السنن ٣/٣٣٣: "والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يرون التكبير على الجنازة أربع تكبيرات" (٢٩٦) أخرجه: البخاري ٣/٢٠٢ في الجنائز باب التكبير على الجنازة أربعاً (١٣٣٣)، ومسلم ٢/٦٥٦ الجنائز باب في التكبير على الجنازة (٦٢) (٢٩٧) رواه البيهقي ٤/٣٥. وانظر فيه: أدلة أخرى.

(٢٩٨) في المغني ٣/١٠٤، ٤٥٠. وقال ابن قدامة أيضاً في المغني ٣/٤٤٧: "لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا النقص من أربع، والأولى أربع لا يزداد عليها" اهـ. ولكن روي عن ابن عباس أنه كبر على جنازة ثلاثاً. رواه عنه: ابن أبي شيبه في المصنف ٢/٤٩٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٨٧، وابن المنذر ٥/٤٢٩ وقال: "هذا قول ابن عباس وأنس بن مالك وجابر بن زيد"، وصححه ابن حجر في الفتح ٣/٢٠٢. قال ابن قدامة في المغني: "ولم يعجب ذلك أبا عبدالله، وقال: قد كبر أنس ثلاثاً ناسياً فأعاد". وجمع ابن حجر في فتح الباري ٣/٢٠٢ بين الوارد عن أنس رضي الله عنه بقوله: "...إما أنه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها، وإما بأن من أطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة..." وانظر: صلاة الجنائز للألباني ص ١٤١-١٤٥.

النقص منها". وقال أيضاً^(٢٩٩): "أكثر أهل العلم يرون التكبير أربعاً منهم عمر وابنه..."، وقال ابن حجر^(٣٠٠): "وهو الذي جمع عمر بن الخطاب عليه السلام الصحابة على العمل به".

أن يكبر على الجنازة خمساً^(٣٠١). دليلها ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: "كان زيد ابن أرقم رضي الله عنه يكبر على جنازتنا أربعاً، وإنه كبر على جنازة خمساً، فسألته، فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها"^(٣٠٢). وروى عن علي عليه السلام: "أنه صلى على سهل بن حنيف عليه السلام فكبر عليه خمساً"^(٣٠٣).

أن يكبر على الجنازة ستاً^(٣٠٤).

أن يكبر على الجنازة سبعاً^(٣٠٥). وهاتان الصفتان ورد فيهما بعض الآثار الموقوفة^(٣٠٦)، ومنها:

(٢٩٩) المغني ٤٥١/٣. وانظر: الأوسط ٤٢٩/٥.

(٣٠٠) التخليص الحبير ١٢٩/٢. وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣٧/٤. وقال النووي في المجموع ٢٣٠/٥: "التكبيرات الأربع أركان لا تصح هذه الصلاة إلا بهن وهذا مجمع عليه وقد كان لبعض الصحابة وغيرهم خلاف في أن التكبير المشروع خمس أم أربع أم غير ذلك ثم انقضى ذلك الخلاف وأجمعت الأمة الآن على أنه أربع تكبيرات بلا زيادة ولا نقص" وقال في شرح مسلم ٢٣/٧، ٢٤: "واختلف الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع وروى عن علي عليه السلام أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً وعلى سائر الصحابة خمساً وعلى غيرهم أربعاً، قال ابن عبد البر وانهقد الإجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه". ودعوى الإجماع هذه محل نظر. وجاء في بعض الأحاديث: "كان آخر ما كبر رسول الله ﷺ على الجنازة أربعاً" ولكنه ضعيف لا يصح التمسك به لرد السنة الثابتة. انظر: أحكام الجنائز للألباني ص ١٤٥

(٣٠١) روي ذلك عن ابن مسعود وزيد بن أرقم، وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة. وأجازها الشافعية في الصحيح عندهم كما في المجموع ٢٣٠/٥، ومغني المحتاج ٣٤١/١. وأجازها ابن قدامة كما في المغني ٤٤٨/٣. وانظر روايات عن عدد من الصحابة في التكبير خمس تكبيرات في المصنف لابن أبي شيبة ٤٩٦/٢. وفي الإجازة للتكبيرات السبع على الجنازة للغماري ص ١٧.

(٣٠٢) أخرجه: مسلم ٦٥٩/٢ في الجنائز باب الصلاة على القبر (٩٥٧). وقال ابن المنذر بعد روايته لهذا الحديث ٤٤٣/٥: كان أحمد ابن حنبل يرى أن يقف بعد الرابعة قبل التسليم، فاحتج بهذا الحديث، وقال: لا أعرف شيئاً يخالفه". قال ابن عبد البر في الاستذكار ٣٠/٣: "اتفق الفقهاء أهل الفتوى بالأمصار على أن التكبير على الجنائز أربع لا زيادة، على ما جاء في الآثار المسندة من نقل الثقات، وما سوى ذلك عندهم شذوذ، لا يلتفت إليه اليوم ولا يعرج عليه، فإذا كان السلف في مسألة على قولين أو أكثر، ثم أجمع أهل عصر في آفاق المسلمين بعدهم على قول من أقاويلهم وجب الاحتمال عليه والوقوف عنده والرجوع إليه"، وانظر كلام النووي في المجموع ٢٣٠/٥ وقد سبق في الصفحة الماضية. وذكر الطيبي ٣٦٤/٣ أن هذا الإجماع دليل على نسخ غير الأربع. وهذا محل نظر لثبوت الصفات الأخرى خاصة الخمس. والقول بالنسخ لم تتحقق شروطه في هذه المسألة.

(٣٠٣) ذكره في المغني ٤٤٨/٣.

(٣٠٤) وهذا مروي عن علي عليه السلام، جاء عن عبد خير قال: "كان علي عليه السلام يكبر على أهل بدر ستاً، وعلى أصحاب رسول الله ﷺ خمساً، وعلى سائر الناس أربعاً" أخرجه ابن أبي شيبة ٤٩٦/٣ (١١٤٥٤)، والدارقطني ٧٣/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٩٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٧/٤، وصححه الألباني في أحكام الجنائز ص ١١٣. ولم ينكر أحد من الصحابة عليه ذلك.

عن أبي وائل قال: "كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعا وخمسا وستا، أوقال أربعاً، فجمع عمر ابن الخطاب ﷺ أصحاب رسول الله ﷺ، فأخبر كل رجل بما رأى، فجمعهم عمر ﷺ على أربع تكبيرات كأطول الصلاة^(٣٠٧). وكبر النبي ﷺ على حمزة سبعا^(٣٠٨)، وكبر علي ﷺ على جنازة أبي قتادة ﷺ سبعا وكان بدريا^(٣٠٩). قال ابن القيم^(٣١٠): "وهذه آثار صحيحة، فلا موجب للمنع منها، والنبي ﷺ مما زاد على الأربع، بل فعله هو وأصحابه من بعده".

ومنها: ما رواه عبد الله بن مغفل: "أن علي بن أبي طالب ﷺ صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً، ثم التفت إلينا فقال: إنه بدري". وقال الشعبي: "وقدم علقمة من الشام فقال لابن مسعود ﷺ: إن إخوانك بالشام يكبرون على جنازتهم خمسا، فلو وقتم لنا وقتا نتابعكم عليه؟ فاطرق عبد الله ساعة ثم قال: انظروا جنازكم، فكبروا عليها ما كبر أئمتكم، لا وقت ولا عدد"^(٣١١). ومنها: ما رواه عبد الله بن الزبير ﷺ: "أن رسول الله ﷺ أمر يوم أحد بحمزة فسجي ببردة، ثم صلى عليه فكبر تسعا"^(٣١٢). ونقل النووي^(٣١٣) عن بعض الشافعية: "أن هذا من الاختلاف المباح والجميع

(٣٠٥) وهي أعلى الجناز عند الحنابلة. انظر: الكافي ٤٨/٢، ٤٩، الفروع ٣/٣٤٢، الإقناع ١/٣٥٤. قال ابن قدامة في المغني ٤٥٠/٣: "الصحيح أنه لا يزداد على سبع؛ لأنه لم ينقل ذلك من فعل النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه".

(٣٠٦) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٧/٢. وقال الألباني في أحكام الجناز ص ١٤٣ عن هذه الآثار: "ولكنها في حكم الأحاديث المرفوعة، لأن بعض كبار الصحابة أتى بها على مشهد من الصحابة دون أن يعترض عليه أحد منهم".

(٣٠٧) رواه البيهقي ٣٧/٤. وحسنه ابن حجر في فتح الباري ٢٠٢/٣.

(٣٠٨) أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى ١٣/٤ باب من زعم أن النبي ﷺ صلى على شهداء أحد.

(٣٠٩) أخرجه: الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦/٤ باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع، وابن أبي شيبة ٣٠٤/٣. قال البيهقي ٣٥/٤، ٣٦: "هكذا روي وهو غلط؛ لأن أبا قتادة ﷺ بقي بعد علي ﷺ مدة طويلة" ورد هذا ابن حجر: وقال: "هذه علة غير قادحة، لأنه قد قيل إن أبا قتادة مات في خلافة علي، وهذا هو الراجح". وانظر: التلخيص الحبير ١٢٧/٢. وصححه الألباني في الجناز (١٤٤) على شرط مسلم.

(٣١٠) في زاد المعاد ٥٠٨/١. قال في الإفصاح ١٩٠/١: "وأجمعوا على أن التكبيرات على الميت أربع... ثم اختلفوا: هل يتابع الإمام على ما زاد على الأربع؟ فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يتابع. وعن أحمد روايات...". قال ابن عثيمين في الشرح الممتع ٤٢٩/٥: "مسألة: إذا كبرنا خمسا، فماذا نقول بعد الرابعة والخامسة؟ الجواب: لا أعلم في هذا سنة، لكنني إذا أردت أن أكبر خمسا جعلت بعد الثالثة الدعاء العام، وبعد الرابعة الدعاء الخاص بالميت، وما بعد الخامسة: "رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً..."

(٣١١) أخرجه: ابن حزم في المحلى ١٢٦/٥. وقال: ١٢٦/٥: ابن مسعود مات في حياة عثمان رضي الله عنهما، وإنما ذكر له علقمة ما ذكر عن الصحابة رضي الله عنهم الذين بالشام، وهذا إسناد في غاية الصحة، لأن الشعبي أدرك علقمة وأخذ عنه وسمع منه. وأخرج الوارد عن علي ﷺ: الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٧/١ والحاكم ٤٠٩/٣، والبيهقي ٣٦/٤ وهو في البخاري في المغازي دون قوله: "ستا". وأخرج الوارد عن ابن مسعود البيهقي في السنن الكبرى ٣٧/٤.

(٣١٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٩٠/١، ٥٠٣، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٠٤/٣، وحسنه الألباني في الجناز ص (٨٢). لكن في البخاري "أنه ﷺ لم يصل على شهداء أحد".

(٣١٣) في المجموع ٢٣٠/٥. وعليه فمن كبر زيادة على أربع إلى سبع لا ينكر عليه، وينبغي للمأموم متابعتة كما قال الإمام أحمد. ينظر: الأوسط ٤٣٤/٥، وقال الزركشي في شرحه ٣٢٩/٢: "لا خلاف أنه لا يتابع في الزائد على سبع".

جائز"، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه حيث قال: "كبر رسول الله ﷺ على الجنائز تسعاً، وسبعاً، وخمساً، وأربعاً، فكبروا ما كبر الإمام" ^(٣١٤). والقول بأن جميع الوارد جائز هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ورجحه ابن عثيمين ^(٣١٥).

:

وردت السنة في عدد التسليم في صلاة الجنائز بصفتين:

أن يسلم المصلي تسليمة واحدة. وهذا مذهب المالكية ^(٣١٦)، والحنابلة ^(٣١٧). وقد دل على هذه الصفة حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فكبر عليها أربعاً، وسلم تسليمة واحدة" ^(٣١٨). قال أحمد: "التسليم على الجنائز تسليمة واحدة عن ستة من أصحاب النبي ﷺ" ^(٣١٩). وهو المأثور عن كثير من الصحابة ^(٣٢٠).

أن يسلم المصلي تسليمتين. وهذا مذهب الحنفية ^(٣٢١)، والشافعية ^(٣٢٢)، ورواية عند الحنابلة ^(٣٢٣). وقد دل على هذه الصفة ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال: "ثلاث خلال كان رسول الله ﷺ يفعلهن تركهن الناس: إحداهن التسليم في الجنائز مثل التسليم في الصلاة" ^(٣٢٤).

والأقرب: فعل هذا تارة، وذلك تارة أخرى، والأكثر تسليمة واحدة.

(٣١٤) السنن الكبرى للبيهقي ٣٧/٤. وسبق تخريجه. وانظر أحاديث وروايات في الزيادة على سبع تكبيرات في الإجازة للتكبيرات السبع على الجنائز للغماري ص ١٢-١٧.

(٣١٥) مجموع الفتاوى ٣٢/٢٤، الشرح الممتع ٤٢٧/٥، ٤٢٨.

(٣١٦) الخرشني ١١٩/٢.

(٣١٧) شرح الزركشي ٣١٥/٢، الفروع ٣٣٨/٣، الإقناع ٣٥٢/١.

(٣١٨) أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى ٤٣/٤، وصححه الحاكم ٥١٣/١ (١٣٣٢)، وحسنه الألباني في أحكام الجنائز ص ١٦٣. وقال الحاكم في المستدرک ٥١٣/١: "والتسليمة الواحدة على الجنائز قد صحت الرواية فيه عن علي بن أبي طالب و عبد الله بن عمرو و عبد الله بن عباس و جابر بن عبد الله، و عبد الله بن أبي أوفى و أبي هريرة - رضي الله عنهم كانوا يسلمون على الجنائز تسليمة واحدة". وأخرج البيهقي ٣٤/٤ غالب هذه الآثار وزاد فيهم: "وائلة بن الأسقع، وأبا أمامة وغيرهم".

(٣١٩) المغني ٤١٨/٣. وقد ذكرها ابن المنذر في الأوسط ٤٤٥/٥، ٤٤٦ بأسانيد، وكذلك ابن أبي شيبة ٤٩٩/٣.

(٣٢٠) انظر إضافة إلى ما سبق: السنن الكبرى للبيهقي ٤٣/٤، المستدرک ٥١٣/١.

(٣٢١) بدائع الصنائع ٣١٣/١.

(٣٢٢) المجموع ٢٤٠/٥، مغني المحتاج ٣٤١/١.

(٣٢٣) شرح الزركشي ٣١٦/٢، الفروع ٣٣٨/٣، الإقناع ٣٥٣/١.

(٣٢٤) أخرجه: البيهقي ٤٣/٤، وقال النووي في المجموع ٢٣٩/٥: "إسناده جيد"، وعزاه في مجمع الزوائد ٣٤/٣ للطبراني في الكبير، وقال: "رجاله ثقات" وحسنه الألباني في الجنائز ص ١٢٧.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد: فالحمد لله الذي أعان ويسر إتمام هذا البحث، وأسأل الله أن يخلص فيه النية، وأن يعين فيه على العمل. ومن خلال هذا البحث ظهر لي فوائد كثيرة، وصور عديدة، كما تبين لي قواعد مفيدة في هذا الباب. ومن أهمها:

١- أن هذه الصفات المتعددة في العبادة الواحدة: منها ما ثبت عن النبي ﷺ أنه سنها جميعاً، واتفق العلماء على أن من فعل أحدها لم يأت بمثل ذلك، وإنما وقع التنازع في اختيار الأفضل منها. كأدعية الاستفتاح. ومنها ما ثبت عن النبي ﷺ أنه سن الأمرين جميعاً، لكن بعض أهل العلم حرم أحد النوعين، أو كرهه؛ لكونه لم يبلغه، أو بلغه ولم يثبت عنده، أو أنه تأوله تأويلاً ضعيفاً. ومن ذلك: إيجاب البعض تشهد ابن مسعود، أو أوجب الترجيع في الأذان، أو كرهه، أو أوجب التمتع في الحج. ونحو ذلك ولا شك أن هذا مسلك غير صحيح، بل الكل مما ثبت عن النبي ﷺ فهو مسنون.

٢- أن: منها: مسائل يمتنع الجمع بين الوارد فيها في وقت واحد، ومن ذلك صيغ التشهد، وصفات صلاة الخوف^(٣٢٥). لأن هذه الأمور وإن اختلفت ألفاظها وصفاتها، إلا أن مقصودها واحد، ففي الجمع بينها تكرار لم يدل الشرع عليه. ومنها: عبادات يجوز الجمع فيها بين الوجوه المتعددة، ومن أمثلة ذلك الأدعية والأذكار، المتنوعة المشروعة في الركوع، والسجود. لأنها أدعية وألفاظ متغايرة في ألفاظها ومعانيها، ولم يدل دليل على عدم مشروعية الجمع بينها، فكان الجمع بينها أو بعضها مشروعاً، تحصيلاً لمزيد من الأجر.

٣- أن هذه العبادات منها: مسائل يتوجه التفضيل بينها لدليل أو قرينة^(٣٢٦)، أو معنى صحيح، كتفضيل بعض الشهادات^(٣٢٧). ومنها: مسائل لا يتوجه القول بتفضيل بعضها على بعض كهيئات رفع اليدين، وقبضهما أثناء القيام. وعلى هذا فلا يفضل بعضها على بعض إلا بدليل، ولا يكفي التفضيل إلف الإنسان لهذه الصفة أو جريان العمل بها عند قومه، أو سهولة تلك الصفة، أو لمجرد اختيار إمامه لها. وعلى كل حال لا ينبغي أن يتجاوز هذا التفضيل إلى إنكار الصفات الأخرى الثابتة، أو التشنيع على من أخذ بها أو ذمه، أو يكون ذلك سبباً في تفريق الأمة. والمراد بالتفضيل هو: فعل الفاضل غالباً مع فعل المفضول أحياناً.

(٣٢٥) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٢٤/٢٤٥: "وأما الجمع في صلاة الخوف، أو الشهادات، أو الإقامة، أو نحو ذلك بين نوعين فمنهي عنه باتفاق المسلمين". وانظر منه أيضاً: ٢٤/٢٤٣.

(٣٢٦) انظر: أسباب التفضيل في: اختلاف التنوع للخشلان ص ١٦٨-١٧٤.

(٣٢٧) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٢٤/٢٤٣: "لكن قد يستحب بعض هذه المأثورات، ويفضل على بعض، إذا قام دليل يوجب التفضيل، ولا يكره الآخر".

- ٤ - أن التنوع الوارد: منه ما يكون التنوع فيه بين مسنون ومسنون كالتخيير في حد رفع اليدين في المواضع التي يستجب فيها رفع اليدين. وقد يقع في الواجبات كالتخيير بين الترجيع وعدمه في الأذان.
- ٥ - أن العبادات الواردة على صفات متعددة يجوز للمسلم العمل بأي منها لأنها كلها ثابتة عن النبي ﷺ؛ إما بقوله وفعله، أو بقوله، أو بفعله، والأصل: أن كل ما ثبت عن النبي ﷺ صح العمل به، وجاز التعبد به، ما لم يقم الدليل على اختصاصه به، إلا أن يتعذر العمل بجميع الأحاديث للتناقض بينها. وما كان من باب اختلاف أنواع العبادة وصفاتها وهيئاتها، وأذكارها، فليس للتناقض إليه سبيل. ولذا فقد مر معنا في هذا البحث مسائل كثيرة حكي فيها الإجماع على مشروعية الوجوه والصفات كلها.
- ٦ - إذا تقرر مشروعية العمل بأي صفة ثابتة، فإن هذه المشروعية مقيدة بأمور منها:
- أولاً: ثبوت هذه الصفات المتعددة عن النبي ﷺ، وإحكامها. فلا يكفي للعمل بالصفة أن يكون قال بها بعض أهل العلم؛ لأن الأصل في العبادات الحظر إلا بدليل.
- ثانياً: أن يعمل بكل صيغة لوحدها، ولا يلفق بين الصفات فيخرج منها بصفة واحدة.
- ثالثاً: ألا يترتب على تسوية هذا الاختلاف بغى بين المختلفين، بأن تعتقد كل طائفة صواب ما ذهب إليه، وخطأ ما ذهب إليه غيرها. ويزداد الأمر سوء إذا تعدى الأمر إلى موالاة من وافقه في فعل ذلك الوجه من وجوه العبادة المشروعة ومحبة، وبغض من خالفه فذهب إلى وجه آخر مشروع.^(٣٢٨)
- رابعاً: ألا يترتب على هذا تشويش على عامة الناس، خاصة العبادات الظاهرة كالأذان، لئلا يتحول هذا التعدد في الصفات من كونه مظهراً من مظاهر السعة والرحمة، إلى كونه مظهراً من مظاهر الفرقة، والتشويش. ومما ينبغي التنبيه له أنه إذا كان سترتب على تطبيق السنة فتنة أو مفسدة أخرى فينبغي للمسلم أن يترتب في تطبيقها؛ لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، فينبغي أولاً إعلام من ستطبق بينهم هذه السنة بها، فإذا عرفوا ذلك وقبلوه، عمله، وحينئذ يرجى أن يكون له أجر إحياء هذه السنة.
- ٧ - بالنظر إلى العبادات الواردة على صفات متعددة نجد أن أهل العلم اختلف موقفهم في التعامل معها: فمنهم من سلك منهج الترجيح بين وجوه العبادات الواردة في الروايات، وذلك بترجيح أحدهما للعمل به، وترك ما سواه إما على سبيل الكراهة، أو التحريم، أو لأنه خلاف الأولى، وهذا ظاهر عند كثير من فقهاء المذاهب الأربعة. وقد مر شيء من هذا في هذا البحث.

(٣٢٨) قال شيخ الإسلام: "وهذا القسم - الذي سميناه اختلاف التنوع - كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه". اقتضاء الصراط المستقيم ١/١٣٥.

وهؤلاء سلكوا هذا المنهج بناء على أمور: إما لأن النصوص الواردة بالصفات الأخرى التي لم يقولوا بها، لم تبلغهم، أو لم تثبت عندهم، أو رأوا تأويلها. فعن الأول يقال: أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وعدم العلم بالسنة ليس علماً بعدمها^(٣٢٩). وعن الثاني: قال شيخ الإسلام^(٣٣٠): "وكل هذه الأمور جائزة بسنة رسول الله ﷺ، وإن كان من الفقهاء من يكره بعض ذلك لاعتقاده أنه لم يثبت كونه سنً في الأذان، فذلك لا يقدر في علم من علم أنه سنة". وعن الثالث يقال: إن الإعراض عن ما ثبت من الوجوه بدعوى التأويل مردود والأصل العمل بظواهر النصوص.

المنهج الثاني: منهج التخيير بين الوجوه المتعددة، وذلك بأن يخير المكلف في فعل ما شاء مما ثبت من وجوه العبادة وصفاتها المتعددة. فالكل سنة. وإن كان البعض قد يفضل بعض الصفات على بعض. ويرى أن الاختلاف من الجنس المباح. وهذا المنهج سلكه فقهاء أهل الحديث كأحمد، وابن خزيمة، وابن المنذر، وابن تيمية وابن القيم وابن رجب، وجماعة وهذا المنهج هو الصواب، والأسعد بالدليل: لأن الكل ثابت عن النبي ﷺ، على وجه لا تعارض فيه، وكل ما ثبت عن النبي ﷺ فهو حق، وسنة. وقال شيخ الإسلام^(٣٣١): "وهذا أصل مستمر له - الإمام أحمد - في جميع صفات العبادات أقوالها وأفعالها يستحسن كلما ثبت عن النبي ﷺ من غير كراهة لشيء منه، مع علمه بذلك، واختياره للبعض، أو تسويته بين الجميع" والعمل بالسنة كلها أولى من العمل ببعضها وتعطيل بعضها. والأخذ بهذا المنهج فيه توسعة على المكلف في أمر وسع فيه الشارع، بخلاف منهج الترجيح، ففيه قدر من التضيق. والقول به سبب من أسباب تحقيق الائتلاف بين المسلمين، إذ فيه تصويب الجميع ما دام أنه أخذ بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ.

٨- بالنظر إلى موقف أهل العلم من هذه الوجوه المتعددة من حيث العمل: فإن منهم من يسلك منهج المداومة على واحد من الوجوه الثابتة، فيداوم على صيغة واحدة من صيغ الأذان، والاستفتاح، ونحو ذلك. وعمدتهم في ذلك أن هذا الوجه أفضل، ومن ثم المداومة عليه أفضل، أما العوام فمداومتهم على أحد الوجوه إنما هو من قبيل العادة، أو مراعاة لعادة أهل بلدهم، أو مذهبيهم، لا لاعتقاد الفضل^(٣٣٢).

(٣٢٩) إعلام الموقعين ٤/٤٠. وانظر أضواء البيان ٥٧٣-٥٦٧/٧. حيث نبه الشنقيطي إلى قضيتين مهمتين، وهما: "الحاصل أن ظن إحاطة الإمام بجميع نصوص الشرع ومعانيها ظن لا يغني عن الحق شيئاً، وليس بصحيح قطعاً. وأما القضية الثانية: فهي ظن المقلدين أن لهم مثل ما للإمام من العذر في الخطأ... لأنهم متبعون له. وهذا ظن كاذب باطل بلا شك" فراجعوه فهو كلام محرر قد لا تجده في مكان آخر

(٣٣٠) في منهاج السنة ١٢٤/٦. وانظر كذلك مجموع الفتاوى ٦٥/٢٢.

(٣٣١) مجموع الفتاوى ٦٩/٢٢، القواعد النورانية ص ٤٢.

(٣٣٢) قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٤٧/٢٤، منهاج السنة ١٢٣/٦.

وهذا المسلك محل نظر ؛ لأن دعوى تفضيل بعض الوارد دعوى تحتاج إلى دليل على التفضيل ، وإلا فالأصل التسوية بين الثابت عن النبي ﷺ من وجوه العبادة.

ومنهم من سلك منهج الجمع بين وجوه العبادة الواردة ، والإتيان بها جميعاً في وقت واحد - التلفيق - إذا كانت تلك الأوجه مما يمكن الجمع بينها. ومن ذهب إلى هذا بعض فقهاء الشافعية ، والحنابلة^(٣٣٣). وقد ضعف هذا المنهج جماعة من أهل العلم منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(٣٣٤).

ومنهم من سلك منهج التنويع بين الوجوه الواردة ، بفعلها جميعاً في أوقات شتى من غير جمع بينها ، بل يفعل هذا تارة ، والوجه الآخر تارة أخرى ، وهكذا ، وهذا المنهج اختاره جماعة من المحققين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب والنووي وغيرهم ، وذكر شيخ الإسلام في سياق تقرير هذا المنهج سبعة أوجه هي في غاية التحرير^(٣٣٥). قال رحمه الله : "أحدها : أن هذا هو اتباع السنة والشرعية...الثاني : أن ذلك يوجب اجتماع قلوب الأمة وائتلافها ، وزوال كثرة التفرق والاختلاف والأهواء بينها.... الثالث : أن ذلك يخرج الجائز المسنون عن أن يشبه بالواجب ، فإن المداومة على المستحب أو الجائز مشبهة بالواجب...الرابع : أن في ذلك تحصيل مصلحة كل واحد من تلك الأنواع ، فإن كل نوع لا بد له من خاصية ، وإن كان مرجوحاً...الخامس : أن في ذلك وضعاً لكثير من الآصار والأغلال التي وضعها الشيطان على الأمة بلا كتاب من الله ، ولا أثارة من علم ، فإن مداومة الإنسان على أمر جائز مرجحاً له على غيره ، ترجيحاً يحب من يوافقه عليه ، ولا يحب من لم يوافقه عليه ، يوجب أن ذلك يصير إصراراً عليه ، لا يمكنه تركه ، وغُلاً في عنقه يمنعه أن يفعل بعض ما أمر به ، وقد يوقعه في بعض ما نهى عنه. وهذا القدر الذي قد ذكرته واقع كثيراً...السادس : أن في المداومة على نوع دون غيره ، هجراناً لبعض المشروع وذلك سبب لنسيانه والإعراض عنه ، حتى يعتقد أنه ليس من الدين...السابع : أن الله يأمر بالعدل والإحسان ، والعدل : التسوية بين المتماثلين...ومن أعظم العدل العدل في الأمور الدينية ، وهو العدل بين شرائع الدين ، وبين أهله. فإذا كان الشارع قد سوى بين عمليين أو عاملين ، كان تفضيل أحدهما من الظلم العظيم ، وإذا فضل بينهما ، كانت التسوية كذلك". وهذا المنهج هو الأقرب. الله أعلم.

(٣٣٣) انظر : الأذكار للنووي ص ١٣٥ ، المجموع ٤٦٦/٣.

(٣٣٤) انظر : مجموع الفتاوى ٤٥٨/٢٢ ، و ٢٤٣/٢٤ ، جلاء الأفهام ص ٣٧٤-٣٧٩ ، فتح الباري لابن حجر ١٦٢/١١ ، اختلاف التنوع للخشلان ص ١٤٠-١٤٣ و ١٤٧-١٥٢.

(٣٣٥) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦٧/٢٢ ، ٣٣٥-٣٣٧ و ٢٤٢/٢٤-٢٥٢ ، القواعد النورانية ص ٩٥ ، ١٠١ ، ١٣١ ، الاختيارات ص ٧٧ ، الاستذكار ٢٨٢/٤ ، ٢٧٤ ، زاد المعاد ٢٧٥/١ ، بدائع الفوائد ٩١/٣ ، فتح الباري لابن رجب ٣٢٤/٦ ، والقواعد له ٧٣/١.

- [١] الإجماع. لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ، دار الدعوة.
- [٢] أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار الفكر للطباعة والنشر.
- [٣] أحكام القرآن. لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (٤٦٨-٥٤٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- [٤] أحكام أهل الذمة. لابن القيم، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٦٩١-٧٥١ هـ) حققه وعلق حواشيه د. صبحي الصالح، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م، دار العلم للملايين، بيروت لبنان.
- [٥] الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية. للبعلي، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق: أحمد الخليل، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، دار العاصمة، الرياض.
- [٦] اختلاف التنوع حقيقته ومناهج العلماء فيه. د. خالد بن سعد الخشلان. الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، كنوز أشيليا.
- [٧] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. للألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت)، إشراف محمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٨] الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (٣٦٨هـ - ٤٦٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، دار قتيبة دمشق، ودار الوعي حلب، ومؤسسة الرسالة.
- [٩] الإشراف على نكت مسائل الخلاف. للقاضي عبد الوهاب، أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، تحقيق: الحبيب بن طاهر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار ابن حزم، بيروت.
- [١٠] الأصل المعروف بالمبسوط. لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تصحيح وتعليق أبو الوفاء الأفغاني، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- [١١] إعلام الموقعين عن رب العالمين. لابن القيم، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٦٩١-٧٥١ هـ)، بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار الحديث، مصر.

- [١٢] الإفصاح عن معاني الصحاح. لابن هبيرة، عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي (٤٩٩-٥٦٠هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، المؤسسة السعيدية، الرياض.
- [١٣] الأم. للشافعي، أبي عبدالله محمد بن إدريس (١٥٠-٢٠٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الغد العربي، القاهرة.
- [١٤] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. للمرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي (٨١٧هـ - ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، بدون رقم الطبعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- [١٥] الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. لابن المنذر، أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ) تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.
- [١٦] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. للكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
- [١٧] بدائع الفوائد. لابن القيم، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- [١٨] بداية المجتهد ونهاية المقتصد. لابن رشد، أبي الواليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠-٥٩٥هـ) الطبعة الثامنة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار المعرفة
- [١٩] البيان في مذهب الإمام الشافعي. للعمراني، أبي الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي اليمني (٤٨٩-٥٥٨هـ)، اعتنى به قاسم محمد النوري، بدون ط، دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع.
- [٢٠] تفسير القرآن العظيم. لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل عماد الدين بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي (٧٠٠-٧٧٤هـ)، تحقيق: عبدالعزيز غنيم و محمد عاشور و محمد البنا، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الشعب، القاهرة.
- [٢١] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لابن حجر، أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، بدون رقم الطبعة وتاريخها، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- [٢٢] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر الأندلسي (٣٦٨-٤٦٣هـ)، تحقيق: وتعليق مصطفى العلوي ومحمد البكري، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.
- [٢٣] جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري). للطبري، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار هجر، مصر.
- [٢٤] الجامع الصحيح - وهو سنن الترمذي -. للترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩-٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- [٢٥] الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان. للقرطبي، أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تصحيح أحمد عبدالعليم البردوني، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م، دار الكتب المصرية.
- [٢٦] جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام. لابن القيم، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٦٩١-٧٥١هـ)، تحقيق: زائد النشيري، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
- [٢٧] الحاوي الكبير. للماوردي، أبي الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، بدون رقم الطبعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت، والمكتبة التجارية "الباز"
- [٢٨] رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين). لابن عابدين، محمد أمين بن السيد عمر بن عبدالعزيز الشهير بابن عابدين، (١١٩٨-١٣٠٦هـ) بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار إحياء التراث العربي.
- [٢٩] الرسالة. للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، تحقيق: وشرح أحمد محمد شاكر، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٣٠] زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن القيم، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٦٩١-٧٥١هـ)، تحقيق: وتعليق شعيب الأرنؤوط و عبدالقادر الأرنؤوط، الطبعة السادسة عشر ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- [٣١] سنن ابن ماجه. لابن ماجه، أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، مصر، توزيع المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- [٣٢] سنن أبي داود. لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق عزت عبيد دعاس، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الحديث، حمص، سورية.

- [٣٣] سنن الدارقطني. للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ)، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت.
- [٣٤] سنن الدارمي. للدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي السمرقندي (١٨١-٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز زملي وخالد العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الريان للتراث، القاهرة.
- [٣٥] السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، بدون رقم الطبعة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، دار المعرفة، بيروت.
- [٣٦] سنن النسائي. للنسائي، أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي (٢١٤-٣٠٣هـ)، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- [٣٧] شرح السنة. للبغوي، الحسين بن مسعود البغوي (٤٣٦-٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٣٨] الشرح الكبير. لشمس الدين ابن قدامة، أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٩٧ - ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، بدون رقم الطبعة، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- [٣٩] شرح صحيح مسلم. للنووي، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواري (٦٣١ - ٦٧٦هـ)، بدون رقم الطبعة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار الفكر.
- [٤٠] شرح صحيح البخاري. لابن بطل، أبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك بن بطل البكري (ت ٤٤٩هـ) ضبطه وعلق عليه ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، مكتبة الرشد، الرياض.
- [٤١] شرح معاني الآثار. للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري الطحاوي الحنفي (٢٢٩ - ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد النجار، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٤٢] صحيح ابن خزيمة. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣ - ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٤٣] صحيح البخاري. للبخاري، المطبوع مع فتح الباري لابن حجر، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً: أسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- [٤٤] صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الحديث، القاهرة.
- [٤٥] فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبدالعزيز بن باز، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- [٤٦] فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن رجب، زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبدالمقصود وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، الناشر مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
- [٤٧] فتح القدير. لابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بـ "ابن الهمام" (ت ٨٦١)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- [٤٨] الفروع. لابن مفلح، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (٧١٠ - ٧٦٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- [٤٩] القوانين الفقهية. لابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (٦٩٣-٧٤١هـ)، دار الفكر.
- [٥٠] الكافي. لابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١-٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار هجر، مصر.
- [٥١] كشف القناع عن متن الإقناع. منصور بن يونس البهوتي، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.
- [٥٢] المبدع في شرح المقنع. لابن مفلح، أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح الحنبلي (٨١٦-٨٨٤هـ)، بدون رقم الطبعة، ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٥٣] المبسوط. للسرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- [٥٤] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- [٥٥] المجموع شرح المذهب. للنووي، أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الفكر.

- [٥٦] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم الحراني الدمشقي (٦٦١-٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد، بدون رقم الطبعة، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، دار عالم الكتب.الرياض.
- [٥٧] المحلى بالآثار. لابن حزم، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٧هـ)، تحقيق: د. عبدالغفار البنداري، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٥٨] المدونة الكبرى. للإمام مالك، مالك بن أنس الأصبحي (؟)، رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي، أول طبعة، طبعت بمطبعة السعادة، سنة ١٣٢٣هـ دار صادر بيروت
- [٥٩] مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبدالله. عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢١٣-٢٩٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- [٦٠] المستدرک على الصحيحين. للحاكم، أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٦١] مسند الإمام أحمد بن حنبل. أحمد بن حنبل.... (١٦٤-٢٤١هـ)المشرف على تحقيق: المسند شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- [٦٢] المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة. لابن أبي شيبة، أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تقديم وضبط كمال الحوت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار التاج، بيروت، لبنان.
- [٦٣] مصنف عبدالرزاق. لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي.
- [٦٤] معالم السنن. للخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ)، عناية عبدالسلام عبدالشافى، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٦٥] المعجم الكبير للطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.
- [٦٦] المغني. لابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١-٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي و د.عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، هجر للطباعة، القاهرة.

[٦٧] مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. للخطيب الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، الناشر دار الفكر.

[٦٨] الموطأ. للإمام مالك بن أنس، تخرّيج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار الحديث، مصر

[٦٩] المهذب في فقه الإمام الشافعي. للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي (ت...)، تحقيق: عادل عبدالموجود و علي عوض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[٧٠] نصب الرأية لأحاديث الهداية. لأبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، دار الحديث، بدون رقم الطبعة، وتاريخها

[٧١] النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي و طاهر الزاوي، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، أنصار السنة المحمدية، لاهور، باكستان.

The Nonverbal Types of Worship Manifested in Prayers on Various Levels

Ahmad Abdulla Mohammad Al-Yossif

Assistant professor in Fiqh, Faculty of Shari'ah & Islamic Studies

(Received 1/4/1429H; accepted for publication 27/10/1429H)

Abstract. The only thanks to God then peace be upon him "the last prophet"

After that, from this research it was clear that:

- 1- the Varsity of performing this worship is from favorable matters which refers to the boarding and highness of this legislation
- 2-knowing these characteristics make (alfakeeh) jurisprudence-worshipper able to differentiates between what he reads and what he doesn't and also shouldn't narrow what can be wide or weakened what he didn't know or grown up on it.
- 3-writing in this issue shows separation and quarrelling which dealing with them in a legislation way wanting only broadness and mercy. So the ignorant use it as a mean for separation and quarrelling now and in the past.
- 4-knwing these things and spreading them between Muslims aid in achieving an important aim of legislation aims which honoring the prophet's Sunnt. the saying of ability to do all what the prophet said from all aspects of worships, and the base of the variety between performing worship leads to work in all what prophet said and not basing on one aspect and denying another, and honoring Sunnt not disappeared to any one.
- 5- These several folds from revelation have many benefits:
 - a- Having the whole worship in it's all legal sides.
 - b- Reflowing and preserving Sunnt.
 - c- Knowing by heart and keeping in mind the meaning of worshipping
 - d- Broadness and smoothness as person can choose what matches with him at any state, time, preserving, understanding , his activeness and strangeness or what he used to and brought up on it and to apply Sunnt.
 - h- Even the general thinks that what he done is a must if they don't see except this kind of worshipping. And in this chapter I have some useful roles and the most important are:-
- 1-Muslim can work with all worships that he knows in different ways as they came from the prophet's words and working or words or working, and the origin is: All which prophet said, you can perform and pray with. If this thing isn't private for him only. But there are differences in choosing the best and the true way towards this is: following the verities between all aspects of Sunnt by performing them in any time and by any way. But this is restricted by:
 - First, these verity must be about prophet himself. Second, they must be legal not copied. Third, following it mustn't cause misunderstanding by generals for example; calling in Alaazan.
 - 2-These Varsity characteristics in one worship as: which cannot gathered at the same time as in AlTashahod and fearing prayer; and on other hand, some worships can be gathered as invocation and "Alazkar" laudation which enterprise in Alrokoa and Alsogod and before and after 'Alsalam' ending pray.
 - 3- In these worship we can make superlative between these tasks by using an evidences or correct meanings. On other hands some tasks have no superlative.
- Any way we shouldn't exceed in these superlative because we may deny other constant characteristics or swearing at their followers or helping in separation of nation.

() - (/)

" " ﷺ : " : ()

(/ / / /)

. هذا البحث دراسة تحليلية مفصلة لحديث عتب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه تناول فيه الباحث : تخريج الحديث وذكر طرقه وشواهده، وشرح ألفاظه، وبيان المسائل العقديّة والحديثية والفقهية والآداب والفوائد المتنوعة المستنبطة من الحديث، حيث اشتمل الحديث على مسائل عقديّة، وهي : فضل كلمة التوحيد، وحكم اتخاذ الموضع الذي صلى فيه النبي ﷺ مُصلي يُتبرَّك به، وإجراء أحكام المسلمين على الظاهر، والعذر بالتأويل السائع لمن رمى المسلم بالنفاق، ومن المسائل الفقهية المستنبطة من الحديث : جواز إمامة الأعمى، وجواز الجماعة في صلاة التطوع أحياناً، وأن الإمام إذا زار قوماً أمهم، وجواز التخلّف عن الجماعة في المطر والظلمة، وجواز اتخاذ موضع معين للصلاة، ومن الفوائد الحديثية والآداب المتنوعة المستنبطة من الحديث : جواز إحضار الصبيان مجالس العلم، واستثبات طالب الحديث شيخه فيما حدث به، ومشروعية الرحلة في طلب العلم، وجواز كتابة الحديث، وتأنيس الأطفال وملاطفتهم، ورد الأمور المستقبلية إلى مشيئة الله، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة، والفرق بين الإخبار والشكوى، وأن المدينة كان فيها مساجد للجماعة سوى مسجده ﷺ، وجواز استصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المُستدعي لا يكره ذلك، وأن عيب الإنسان بما يظهر منه لا يُعدُّ غيبة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد :

فإن أحسن الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، وبعد :

فإن حديث عتب بن مالك رضي الله عنه حديث جليل تضمن كثيراً من المسائل العقدية والفقهية والآداب والفوائد الكثيرة ، حتى وصفه أنس بن مالك رضي الله عنه لابنه بقوله : " أي بُني : احفظ هذا الحديث ، فإنه من كنوز الحديث. " ^(١) ، فرأيت أن أخصه بالشرح التحليلي ، وقد قسمت البحث إلى أربعة مباحث ، وتحت كل مبحث عدد من المسائل ، وذلك بعد المقدمة : وهذه المباحث هي كما يأتي :

:

:

عن محمود بن الربيع الأنصاري أنه عقل رسول الله ﷺ وعقل مجة مجها في وجهه من بشر كانت في دارهم ، فزعم محمود أنه سمع عتب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه - وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - يقول : كنت أصلي لقومي ببني سالم ، وكان يحول بيني وبينهم وإذا جاءت الأمطار ، فيشق علي اجتيازها قبل مسجدهم ، فجيئت رسول الله ﷺ فقلت له : إني أنكرت بصري ، وإن الوادي الذي بيني وبين قومي يسيل إذا جاءت الأمطار ، فيشق علي اجتيازها ، فوددت أنك تأتي فتصلي من بيتي مكاناً أتخذه مصلى ، فقال رسول الله ﷺ : " سأفعل " فعدا علي رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعد ما اشتد النهار ، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له فلم يجلس حتى قال : " أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ " ، فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن أصلي فيه ، فقام رسول الله ﷺ فكبر وصفنا ورائه ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، وسلمنا حين سلم ، فحبسته على خزير يصنع له ، فسمع أهل الدار رسول الله ﷺ في بيتي فتأب رجال منهم حتى كثر الرجال في البيت ، فقال رجل منهم : ما فعل مالك ؟ لا أراه ، فقال رجل منهم : ذاك منافق لا يحب الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : " لا تقل ذاك ، ألا تراه قال لا إله إلا الله يبغي بذلك وجهه الله ؟ " فقال : الله ورسوله أعلم ، أما نحن فوالله لا نرى وده ولا حديثه إلا إلى المنافقين ، قال رسول الله ﷺ : " فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبغي بذلك وجهه الله " قال

(١) جاء هذا في رواية الإمام أحمد (٤/٤٤) ح (١٦٥٣١) ، وسوف يأتي تخريج الحديث بالتفصيل .

مَحْمُودُ بْنُ الرَّيِّعِ: فَحَدَّثْتَهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ بِأَرْضِ الرُّومِ - فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَقْفَلَ مِنْ غَزَوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عَتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ، فَقَفَلْتُ فَأَهْلَلْتُ بِحُجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عَتْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

:

الحديث جاء من طريقين عن عتبَان بن مالك رضي الله عنه:



:

- ٩- كتاب قصر الصلاة في السفر، ٢٤- باب جامع الصلاة (١/١٧٢) ح (٨٦)،
- (٥٦٧/٢) ح (١٣٣٧) قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، : (٤٣/٤) ح (١٦٥٢٦)، قال:
- حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا ابن مبارك، عن معمر، : (٤٣/٤) ح (١٦٥٢٧)، قال: حدثنا سفيان، :
- (٤٣/٤) ح (١٦٥٢٨)، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا سفيان بن حسين، : (٤٤/٤) ح
- (١٦٥٢٩)، قال: حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن معمر، : (٤٤/٤) ح (١٦٥٣٠)، (٤٤٩/٥) ح
- (٢٣٨٢١)، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال أخبرنا معمر، : (٤٥٠/٥) ح (٢٣٨٢٤) قال: حدثنا عثمان بن
- عمر، قال: حدثنا يونس، : ٨- كتاب الصلاة، ٤٦- باب المساجد في البيوت ح (٤٢٥)، قال:
- حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عقيل، : ٨- كتاب الصلاة، ٤٥- باب إذا دخل بيتاً
- يُصَلِّي حيث شاء، أو حيث أُمِرَ ولا يتجسسُ ح (٤٢٥) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: حدثنا إبراهيم بن
- سعد، : ١٠- كتاب الأذان، ٤٠- باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةُ أَنْ يُصَلِّي فِي رَحْلِهِ ح (٦٦٧)، قال: حدثنا
- إسماعيل، قال: حدثني مالك، : ١٠- كتاب الأذان، ٥٠- باب إذا زار الإمام قوماً فأَمَّهُمْ ح (٦٨٦)، :
- ٨١- كتاب الرقاق، ٦- باب العمل الذي يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ح (٦٤٢٢)، قال: حدثنا معاذ بن أسد، قال: أخبرنا
- عبد الله، قال: أخبرنا معمر، : ١٠- كتاب الأذان، ١٥٣- باب يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ، ح (٨٣٨)، قال:
- حدثنا حبان بن موسى، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا معمر، : ١٠- كتاب الأذان، ١٥٤- باب من لم ير
- رد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة ح (٨٣٩)، : ٨٨- كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم،
- ٩- باب ما جاء في المتأولين ح (٦٩٣٨)، قال: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا معمر، :
- ١٩- كتاب التهجد، ٣٦- باب صلاة النوافل جماعة، ح (١١٨٥)، قال: حدثني إسحاق، قال: حدثنا يعقوب

بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، : ٦٤- كتاب المغازي، ١٢- باب شهود الملائكة بدراناً، : ٧٠- كتاب الأظعمة، ١٥- باب الخزيرة، ح (٥٤٠١) قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن عقيل، : ٦٤- كتاب المغازي، باب ح (٤٠١٠) قال: حدثنا أحمد - هو ابن صالح - حدثنا عنبة، حدثنا يونس، : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٧- باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر (٤٥٥/١) ح (٣٣)، قال: حدثني حرملة بن يحيى التجيبي، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس (ح)، وحدثنا محمد بن رافع، وعبد بن حميد، كلاهما عن عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر (ح)، وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، : ٤- كتاب المساجد والجماعات، ٨- باب المساجد في الدور ح (٧٥٤)، قال: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، : ٤٧٠/٣ ح (١٩٣١)، قال: حدثنا حسين بن حسن، نا عبد الله بن المبارك، ثنا معمر، وفي: (٤٧٢/٣) ح (١٩٣٢) قال: حدثنا أبو موسى، نا عبد الأعلى عن معمر، وفي: (٤٧٢/٣) ح (١٩٣٤)، قال: حدثنا يعقوب بن حميد، ثنا عبد الرزاق عن معمر، وفي: (٤٧٢/٣) ح (١٩٣٣) قال: حدثنا يعقوب بن حميد، نا إبراهيم بن سعد، : ١٠- كتاب الإمامة، ١٠- إمامة الأعمى (٨٠/٢) ح (٧٨٨)، : الكبرى، ٢- كتاب الصلاة، ٣٠٤- باب إمامة الأعمى (٤٢٢/١) ح (٨٦٥) قال: أخبرنا هارون بن عبد الله، قال: حدثنا معن، قال: حدثنا مالك (ح)، قال: وحدثنا الحارث بن مسكين قراءة عليه، وأنا أسمع، عن ابن القاسم، قال: حدثني مالك، : ١٠- كتاب الإمامة، ٤٦- باب الجماعة للنافلة (١٠٥/٢) ح (٨٤٤)، : الكبرى، ٢- كتاب الصلاة، ٣٤٠- الجماعة للنافلة من الصلاة (٤٤٤/١) ح (٨٢٩)، قال: أخبرنا نصر بن علي بن نصر، قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا معمر، : ١٣- كتاب السهو، باب تسليم المأموم حين يسلم الإمام (٦٤/٣) ح (١٣٢٧)، وفي الكبرى: ٢- كتاب الصلاة، ٥١٩- باب تسليم المأموم حين يسلم الإمام (٩٠/٢) ح (١٢٥١)، وفي: ٥٣- عمل اليوم والليلة، ٣١١- باب ما يقول عند الموت (٤٠٦/٩) ح (١٠٨٨١)، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك عن معمر.

: جماع أبواب التطوع غير ما تقدم، ٥٣٦- باب صلاة الضحى في الجماعة (٢٣٢/٢) ح (١٢٣١) قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن يحيى، قالاً: حدثنا عثمان بن عمر، قال: أخبرنا يونس، : ١٤٧- باب الرخصة في ترك العميان الجماعة في الأمطار والسيول (٧٦/٣) ح (١٦٥٣)، : ١٤٧- باب الرخصة في ترك العميان الجماعة في الأمطار والسيول (٧٧/٣) ح (١٦٥٤) قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، : ١٩٣- باب سلام المأموم من الصلاة عند سلام الإمام (١٠٣/٣) ح (١٧٠٩) قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد،

(٧٨٤/٢) ح (٥١١) قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: ثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، وفي: (٧٨٥/٢) ح (٥١٢) قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عقيل.

: (١١/١)، قال: حدثنا أبو أمية، قال: ثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: ثنا إبراهيم بن سعد، : (١١/١)، قال: حدثنا محمد بن عزيز الأيلي، قال: حدثني سلامة بن روح (ح)، وحدثنا أبو يوسف الفارسي، قال: ثنا ابن بكير، قال: حدثني الليث، كلاهما عن عقيل.

: الإحسان، ٥ - كتاب الإيمان، ٤ - باب فرض الإيمان ح (٢٢٣) قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب أخبرنا يونس، : الكبير (٢٩ / ١٨) ح (٤٨) قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي، ثنا القعني، ثنا إبراهيم بن سعد، : (٣٠ / ١٨) ح (٥١)، قال: حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري، ثنا أحمد بن صالح، ثنا عنبسة بن خالد عن يونس، : (٣١ / ١٨) ح (٥٣) قال: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث عن عقيل (ح) : (١٨ / ٣٣)، ح (٥٥) قال: حدثنا أحمد بن المولى الدمشقي، ثنا العباس بن عثمان المعلم، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي.

: السنن، كتاب الصلاة، باب صلاة النافلة جماعة (٥٣/٣)، وفي: باب أمانة الأعمى (٨٧/٣) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو أحمد بن بكر بن محمد بن همدان بمرو، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرتي، حدثنا القعني، ثنا إبراهيم بن سعد، : باب إمامة الأعمى (٨٧/٣) قال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنبأ أحمد بن عبيد الصفار، ثنا ابن ملحان، ثنا يحيى، عن الليث عن عقيل. ثمانيتهم (معمر، وسفيان بن عيينة، وسفيان بن حسين، ويونس، وعقيل، وإبراهيم بن سعد، ومالك، والأوزاعي) عن محمد بن مسلم الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبَانَ رضي الله عنه بسياقات مطولة ومختصرة واللفظ للبخاري في كتاب "التهجد".

: - ❦ - :

(٤٤٩/٥) ح (٢٣٨٢٢)، قال: حدثنا حجاج، : ١ - كتاب الإيمان، ١٠ - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (٦١/١) ح (٣٣) قال: حدثنا شيبان بن فروخ، : ٥٣ - عمل اليوم والليلة، ٣١١ - باب ما يقول عند الموت (٤٠٦/٩) ح (١٠٨٨٠)، قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الرحمن.

ثلاثتهم (حجاج، وشيبان، وعبد الرحمن بن مهدي) قالوا: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، عن محمود بن الربيع رضي الله عنه، بسياقات مطولة ومختصرة مقارنة لسياق الطريق الأول.

١ - كتاب الإيمان، ١٠ - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً

(٦١/١) ح (٣٣) قال: حدثني أبو بكر بن نافع العبدي، قال: حدثنا بهز، قال: حدثنا حماد.

في الأحاد والمثاني (٤٧٣/٣) ح (١٩٣٥)، قال: حدثنا شيبان بن فروخ، نا سليمان بن

المغيرة، ٥٣ - عمل اليوم والليلة، ٣١١ - باب ما يقول عند الموت (٤٠٥/٩) ح (١٠٨٧٨)،

قال: أخبرنا أبو بكر بن نافع، قال: حدثنا بهز، قال: حدثنا حماد بن سلمة، : (٤٠٦/٩) ح (١٠٨٧٩)،

قال: أخبرنا محمد بن علي بن ميمون الرقي، قال: حدثني القعني، قال: حدثنا سليمان بن المغيرة.

كلاهما (حماد بن سلمة، وسليمان بن المغيرة) عن ثابت، عن أنس، عن عتبان بن مالك، فذكره، ليس فيه محمود بن الربيع، قال عبد الرحمن بن شهاب الدين، ابن رجب الحنبلي، (ت ٧٩٥ هـ) بعد أن ذكر رواية حماد بن سلمة عن ثابت، وليس فيها ذكر محمود بن الربيع قال: "ولعل هذه الرواية أشبه، وحماد بن سلمة مقدم في ثابت خاصة على غيره، وقد خرج مسلم في أول صحيحه من هذين الوجهين" (٢).

ويرد على ما ذكره الحافظ ابن رجب أن أبا عوانة (١٣/١) قد أخرجه من طريق عفان عن حماد بن سلمة

عن ثابت عن أنس بن مالك عن محمود بن الربيع أن عتبان بن مالك كان قد عمي.... فذكره.

وبهذا يتبين أن الحديث قد رواه حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة على وجهين: مرة بذكر محمود بن

الربيع، ومرة بإسقاطه، ولعله محفوظ من هذين الوجهين والله أعلم.

: (٤٤/٤) ح (١٦٥٣١)، قال: قَالَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي

ابْنَ حَازِمٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ أَبِي مِنَ الشَّامِ

وَأَفْدًا، وَأَنَا مَعَهُ فَلَقِينَا مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ، فَحَدَّثَ أَبِي حَدِيثًا عَنْ عَتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَبِي: أَيُّ بُنَيَّ احْفَظْ

هَذَا الْحَدِيثَ فَإِنَّهُ مِنْ كُنُوزِ الْحَدِيثِ، فَلَمَّا قَفَلْنَا انْصَرَفْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَسَأَلْنَا عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ حَيٌّ وَإِذَا شَيْخٌ

أَعْمَى قَالَ: فَسَأَلْنَاهُ عَنْ الْحَدِيثِ فَقَالَ: نَعَمْ ذَهَبَ بَصَرِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ

اللَّهِ ذَهَبَ بَصَرِي، وَلَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ خَلْفَكَ فَلَوْ بَوَّأْتَ فِي دَارِي مَسْجِدًا فَصَلَّيْتُ فِيهِ، فَاتَّخِذْهُ مُصَلًّى؟

قَالَ: نَعَمْ فَإِنِّي غَادٍ عَلَيْكَ غَدًا قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى مِنَ الْغَدِ التَّفَتَّ إِلَيْهِ فَقَامَ حَتَّى أَتَاهُ فَقَالَ: يَا عَتْبَانُ أَيْنَ

تُحِبُّ أَنْ أُبَوِّئَ لَكَ؟ فَوَصَّفَ لَهُ مَكَانًا فَبَوَّأَ لَهُ، وَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ حَبَسَ أَوْ جَلَسَ، وَبَلَغَ مَنْ حَوْلَنَا مِنْ

الْأَنْصَارِ فَجَاءُوا حَتَّى مَلِئَتْ عَلَيْنَا الدَّارُ، فَذَكَّرُوا الْمُنَافِقِينَ وَمَا يَلْقَوْنَ مِنْ أَذَاهُمْ وَشَرِّهِمْ حَتَّى صَيَّرُوا

أَمَرَهُمْ إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ : مَالِكُ بْنُ الدُّخَشْمِ ، وَقَالُوا مِنْ حَالِهِ وَمِنْ حَالِهِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِتٌ فَلَمَّا أَكْثَرُوا قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالُوا : إِنَّهُ لَيَقُولُهُ قَالَ وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَئِنْ قَالَهَا صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ لَا تَأْكُلُهُ النَّارُ أَبَدًا قَالُوا : فَمَا فَرَحُوا بِشَيْءٍ قَطُّ كَفَرَحِهِمْ بِمَا قَالَ .

: الأحاد والمثاني (٤٧٣/٣ - ٤٧٤) ح (١٩٣٦) والطبراني في الكبير: (٢٦/١٨)

ح (٤٥) ، والحاكم في المستدرک (٦٨٠/٣) من طريق علي بن زيد به .

وفي هذا الإسناد : علي بن زياد بن جُدعان ، وهو : ضعيف ^(٣) .

:

ورد للحديث شاهدان من حديث : أبي هريرة ، وعمير بن سعد - رضي الله عنهما -

ﷺ

(

أخرجه ابن ماجه في سننه ، ٤ - كتاب المساجد والجماعات ، ٨ - باب المساجد في الدورح (٧٥٥) قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ الْخُرْقِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعَالَ فَخُطَّ لِي مَسْجِدًا فِي دَارِي أُصَلِّي فِيهِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا عَمِيَ فَجَاءَ فَفَعَلَ .

وفي إسناد هذا الحديث : عاصم بن أبي النُّجود : صدوق له أوهام ^(٤) ، ويحيى بن الفضل الخُرقي : صدوق يُغرب. ^(٥) وهذا الحديث تفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة وغيرها ، وقد ذكر الحافظ المزي أن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف ^(٦) ، ولعل إسناد هذا الحديث غير محفوظ من هذا الوجه ، فالحديث قد أخرجه مسلم وغيره من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس كما تقدم .

(٣) ينظر ترجمته في : الطبقات لابن سعد (٢٥٢/٧) ، التاريخ الكبير (٢٧٥/٦) ، ضعفاء العقيلي (٢٢٩/٣) ، الجرح والتعديل (١٨٦/٦) ، المجروحين لابن حبان (١٠٣/٢) ، الكامل لابن عدي (١٨٤٠/٥) ، تهذيب الكمال (٤٣٤/٢٠) ، الكاشف (٤٠/٢) ، تهذيب التهذيب (٢٧٣/٧) ، التقريب ص (٤٠١) .

(٤) ينظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٤٨٧/٦) ، الثقات لابن حبان (١٤١/٤) ، تهذيب الكمال (٤٧٣/١٣) ، الكاشف (٥١٨/١) ، تهذيب التهذيب (٣٥/٥) ، التقريب ص (٢٨٥) .

(٥) ينظر ترجمته في : الثقات لابن حبان (٢٦٨/٩) ، تهذيب الكمال (٤٩٤/٣١) ، الكاشف (٣٧٣/٢) ، تهذيب التهذيب (٢٣١/١١) ، التقريب ص (٥٩٥) .

(٦) ينظر : تدريب الراوي (١٠٢/١) فيض القدير (٢٥/١) ، وينظر في المصدرين السابقين : الاستدراك على الحافظ المزي في هذا الإطلاق .

وقد صحح إسناده هذا الحديث البوصيري في مصباح الزجاجة^(٧).



(

أخرجه النسائي في الكبرى: ٥٣ - عمل اليوم والليلة، ٣١١ - باب ما يقول عند الموت (٤٠٤/٩) ح (١٠٨٧٦) قال: أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثني إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج، عن قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن محمود بن عمير بن سعد، عن أبيه، أنه قال: إن عتبان بن مالك أصيب بصره، في عهد رسول الله ﷺ، فأرسل إلى رسول الله ﷺ: إني لا أستطيع أن أصلي معك في مسجدك، وإني أحب أن تصلي معي في مسجدي، فأثمت بصلاتك، فأتاه رسول الله ﷺ، فذكروا مالك بن الدخشم، قالوا: ذلك كهف المنافقين، أو قال: أهل النفاق، وملجؤهم الذي يلجؤون إليه ومعتلهم، فقال رسول الله ﷺ: "أليس يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله؟" قالوا: بلى، ولا خير في شهادته، قال: "لا يشهدا عبد، صادقا، من قبل قلبه فيموت، إلا حرم على النار".

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٧/١٨) ح (٤٦) من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله به.

وأخرجه النسائي: الموضع السابق ح (١٠٨٧٧) من طريق شيبان عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، لم يذكر في إسناده عتبان، ومحمود بن عمير بن سعد مجهول^(٨)، قال الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): "وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك ولا أحد من أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لا يعرف إلا به"^(٩).

وقال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "ذكر: محمود بن عمير بن سعد، الظاهر أنه وهم"^(١٠).

وقال الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) - في هذا الحديث - : "المشهور من رواية الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عتبان، كذلك أخرج في الصحيحين"^(١١). وبهذا يتبين أن هذا الشاهد غير محفوظ ولا يثبت والله أعلم.

(٧) مصباح الزجاجة (٩٥/١).

(٨) ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣٠٤/٢٧)، تهذيب التهذيب (٦٤/١٠)، التقريب ص (٥٢٢).

وأبوه هو: عمير بن سعد الأنصاري له صحبة، ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٤/٣٧٤، ٤٠٢/٧)، التاريخ الكبير (٦/٥٣١)، الاستيعاب (١٢١٧/٣)، تهذيب الكمال (٣٧١/٢٢)، تهذيب التهذيب (١٤٤/٨)، الإصابة (٧١٨/٤).

(٩) التمهيد (٢٢٧/٦).

(١٠) فتح الباري لابن رجب (٣٨٤/٢).

(١١) الإصابة (٤١/٦).

:

" : " بفتح القاف أي: حفظ، يقال: عقل فهو عاقل وعقول من قوم عقلاء، ورجل عاقل، وهو الجامع لأمره ورأيه، مأخوذ من: عقلت البعير، إذا جمعت قوائمه، وقيل: العاقل الذي يحبس نفسه ويردّها عن هواها؛ أخذ من قولهم: قد اعتقل لسانه، إذا حبس ومنع الكلام.^(١٢) قال أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ): " العين والقاف واللام: أصل واحد منقاس مطرد، يدل عظمه على حُبسة في الشيء، أو ما يُقارب الحُبسة، قال الخليل: العقل: نقيض الجهل، يقال: عقل يعقل عقلاً إذا عرف ما كان يجهله قبل، أو انزجر عما كان يفعله." ^(١٣)

" : " بفتح الميم وتشديد الجيم، والمج: هو إرسال الماء من الفم، وقيل: لا يسمى مجاً إلا إن كان على بعد ^(١٤)، وقد فعل النبي ﷺ هذا مع محمود على سبيل المداعبة، أو لقصد إصابته ببركة الماء الذي خرج من فم النبي ﷺ، أو من أجل أن يحفظ عنه هذا الفعل إذا كبر، قال أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦ هـ): " وإنما فعل النبي ﷺ ذلك مباسطة للصبي وتأنيساً له، كما قال: " يا أبا عمير ما فعل النغير؟" ^(١٥)، ولعله إنما فعل هذا ليعقل هذا الفعل منه لصغره، فيحصل له بذلك تأكيد في فضيلة الصُحبة، ونقل شيء عنه ﷺ كما كان ^(١٦)، وقال يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ): " قال العلماء: المج: طرح الماء من الفم بالتزريق ^(١٧)، وفي هذا مُلاطفة الصبيان وتأنيسهم وإكرام آبائهم بذلك، وجواز المزاح، قال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد بذلك أن يحفظه محمود، فينقله كما وقع فتحصل له فضيلة نقل هذا الحديث، وصحة صحبته، وإن كان في زمن النبي ﷺ مُميّزاً وكان عمره حينئذ خمس سنين، وقيل: أربعا، والله أعلم ^(١٨)."

(١٢) ينظر: اللسان، عقل، (٤٥٨/١١)، القاموس المحيط ص (١٣٣٧).

(١٣) معجم مقاييس اللغة (٦٩/٤)، وينظر: العين (١٥٩/١).

(١٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٠ / ٥٢٠)، النهاية (٤ / ٢٩٦)، اللسان، مج (٢ / ٣٦١)، فتح الباري (١ / ١٨٦).

(١٥) أخرجه البخاري ح (٦١٢٩)، ومسلم ح (٢١٥٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ ليخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير: يا أبا عمير ما فعل النغير.

(١٦) المفهم (٢ / ٢٨٥).

(١٧) التزريق والزرق: الرمي والطعن، يقال: ذرق الطائر - بضم الراء وكسرها -، ويَزْرَقُ بالزاي مكان الذال لغة أيضاً أي يلقي خراًه، ويقال تَزَوَّرَقَ الرجل إذا رمى ما في بطنه. ينظر: إصلاح المنطق ص (٤٦)، جمهرة اللغة (٢ / ٣٢٤)، لسان العرب (١٠ / ١٣٨).

(١٨) شرح النووي على صحيح مسلم (٥ / ١٦٢).

: "عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ"

مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ سِنِينَ^(١٩)، قال الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ): "لم أر التقييد بالسَّنَّ عند تَحْمُلِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِهِ لَا فِي الصَّحِيحِينَ وَلَا فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَانِيدِ إِلَّا فِي طَرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ هَذِهِ، وَالزُّبَيْدِيُّ مِنْ كِبَارِ الْخُفَافِ الْمُتَقَنِّينَ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَتَّى قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ: كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يُفَضِّلُهُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ (ت ٢٧٥ هـ): لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ خَطَأٌ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَكِنْ لَفْظُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ^(٢٠) وَالْخَطِيبِ فِي الْكِفَايَةِ^(٢١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَمِرٍ - وَهُوَ بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ - عَنِ الزُّهْرِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّعِ، وَتُوفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ سِنِينَ، فَأَفَادَتْ هَذِهِ الرُّوَايَةُ أَنَّ الْوَاقِعَةَ الَّتِي ضَبَطَهَا كَانَتْ فِي آخِرِ سَنَةٍ مِنْ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ" ^(٢٢).

: "وفي رواية أخرى للبخاري: "مِنْ دَلْوٍ"^(٢٣)، ويجمع بينهما بأن الماء أُخِذَ بِالْدَلْوِ مِنَ الْبُئْرِ وَتَنَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الدَّلْوِ^(٢٤).

: "أي أخبر، وهو من إطلاق الزَّعْمِ عَلَى الْقَوْلِ، وَالزَّعْمُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُحَقَّقِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ، وَعَلَى الْكُذْبِ، وَيُنْزَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا: مُطْلَقُ الْإِخْبَارِ^(٢٥).

: "هو: محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدي بن كعب بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا نعيم، وقيل: يكنى أبا محمد، معدود في أهل المدينة، يقال: إنه من بني الحارث بن الخزرج وقيل: من بني سالم بن عوف، قال الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠ هـ): سكن المدينة، وقال محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ): أكثر روايته عن الصحابة، وأمه: جميلة بنت أبي صعصعة، قال أبو مسهر وآخرون: مات محمود بن الربيع سنة تسع وتسعين وهو ابن ثلاث وتسعين سنة،

(١٩) أخرجه البخاري ح (٧٧).

(٢٠) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٢/١٨) ح (٥٤).

(٢١) أخرجه الخطيب في الكفاية ص (٥٩).

(٢٢) فتح الباري ح (١٧٢/١)، والزبيدي هو: محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصي أبو الهذيل: ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري (ت ١٤٧)، ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١١١/٨)، تاريخ دمشق (١٨٩/٥٦)، تهذيب الكمال (٥٨٦/٢٦)، الكاشف (٢٢٨/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٨١/٦) تهذيب التهذيب (٤٤٣/٩)، التقريب ص (٥١١).

(٢٣) أخرجه البخاري ح (٧٧).

(٢٤) ينظر: فتح الباري (١٧٣/١).

(٢٥) ينظر: العين (٣٦٤/١)، اللسان، زعم، (٢٦٤/١٢)، المصباح المنير (٢٥٣/١)، وينظر: فتح الباري (٣٢٤/٢).

وكذا قال ابن حبان في سنة وفاته ^(٢٦) ، قال الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ): " فعلى هذا يكون مولده سنة ست فيكون له عند موت النبي ﷺ أربع سنين أو يكون دخل في الخامسة ، فقد روى الطبراني ^(٢٧) بسند صحيح عنه أنه قال : تُوفي النبي ﷺ وأنا ابن خمس سنين " ^(٢٨) .

": هو : عَتَبَانَ بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زيد بن غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج الأنصاري الخزرجي السالمي ، بدري عند الجمهور ولم يذكره ابن إسحاق فيهم ، وحديثه في الصحيحين من طريق أنس ومحمود بن الربيع وغيرهما عنه ، وكان إمام قومه بني سالم ، ذكر ابن سعد أن النبي ﷺ آخى بينه وبين عمر رضي الله عنه ، وكان رضي الله عنه أعمى ، ذهب بصره على عهد رسول الله ﷺ ويقال : كان ضير البصر ، ثم عمي بعد ، مات في خلافة معاوية ^(٢٩) .

": بنو سالم يُنسبون إلى سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج ، ومنازلهم بين قباء والمدينة ^(٣٠) ، قال علي بن أحمد السمهودي (ت ٩١١ هـ): " المسجد الذي كان يحول السيل بين عَتَبَانَ بن مالك وبين قومه هو مسجدهم الأكبر الذي كان بمنازلهم بالحرّة في عدوة الوادي الغربية. " ^(٣١) ، وقال شمس الدين السخاوي ، (ت ٩٠٢ هـ): " وهذا المسجد على يمين السالك إلى مسجد قباء شماليه أطم خراب ، ويقال له : المزدلفة ، أطم عَتَبَانَ من بني مالك وهو في بطن الوادي ، وهو مسجد صغير مَبْنِيٌّ بِحِجَارَةٍ قدر نصف القامة. " ^(٣٢) ، ويسمى هذا المسجد : مسجد الجمعة ، ويقال له : مسجد الوادي ، وقد ذكر محمد بن إسحاق

(٢٦) ينظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٤٠٢/٧) ، الجرح والتعديل (٢٨٩/٨) ، الاستيعاب (١٣٧٨/٣) ، أسد الغابة (٣٣٢/٤) ، تاريخ دمشق (١١٢/٥٧) ، تهذيب الكمال (٣٠١/٢٨) ، سير أعلام النبلاء (٥١٩/٣) ، الإصابة (٣٩/٦) ، تهذيب التهذيب (٥٧/١٠) .

(٢٧) أخرجه الطبراني في الكبير ((٣٢/١٨) ح (٥٤) من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع رضي الله عنه .

(٢٨) تهذيب التهذيب (٥٧/١٠) .

(٢٩) ينظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٥٥٠/٣) ، التاريخ الكبير (٨٠/٧) ، الجرح والتعديل (٣٦/٨) ، الاستيعاب (١٢٣٦/٣) ، أسد الغابة (٣٥٩/٣) ، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار ص (١٩٦) ، تهذيب الكمال (٢٩٦/١٩) ، الإصابة (٤٣٢/٤) ، تهذيب التهذيب (٨٦/٧) ، الأعلام (٢٠٠/٤) .

(٣٠) ينظر : الأنساب (٢٣/٧) ، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار ص (١٩٦) .

(٣١) وفاء الوفا (٨٧٩/٣) .

(٣٢) التحفة اللطيفة (٦٧/١) .

(ت ١٥١ هـ) أن النبي ﷺ أدركته الجمعة في بني سالم بن عوف فصلاها في المسجد الذي في بطن الوادي - وادي رانونا - فكان أول جمعة صلاها بالمدينة^(٣٣).

" : هذا الوادي يسمى : رانوناء ، قال ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) : " رانونا : بعد الألف نون وواو ساكنة ونون أخرى وهو ممدود ، قال ابن إسحاق في السيرة : لما قدم النبي ﷺ المدينة أقام بقاء أربعة أيام ، وأسس مسجده على التقوى ، وخرج منها يوم الجمعة فأدرك رسول الله ﷺ الجمعة في بني سالم بن عوف وصلاها في المسجد الذي في بطن الوادي وادي رانوناء ، فكانت أول جمعة صلاها بالمدينة ، وهذا لم أجده في غير كتاب ابن إسحاق الذي لخصه ابن هشام ، وكل يقول صلى بهم في بطن الوادي في بني سالم ، ورانوناء بوزن عاشوراء وخابوراء^(٣٤).

" : من المَشَقَّةُ ، يقال : شق الأمر علينا يشق ، فهو شاق^(٣٥). قال ابن فارس (٣٩٥ هـ) : " الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء ، يقال : أصاب فلاناً شقاً ومشقة ، وذلك الأمر الشديد ، كأنه من شدته يشق الإنسان شقا ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَلَغِيهِ إِلَّا شِيقًا ﴾^(٣٦) (٣٧) .

" : وفي رواية مسلم : " فَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " (٣٨) ، ويجمع بين الروايتين على أحد وجهين ، : أن يكون عتبان بن مالك رضي الله عنه بعث إلى النبي ﷺ ولم يأت ، ثم إنه نسب إتيان مبعوثه إلى نفسه على سبيل المجاز ، : أن يكون عتبان بن مالك رضي الله عنه أتى النبي ﷺ مرة ، وبعث إليه مرة أخرى ، وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أن عتبان بن مالك رضي الله عنه قال للنبي ﷺ يوم جمعة :

(٣٣) السيرة النبوية لابن هشام (١٣٩/٢) وينظر : البداية والنهاية (٤٩٠/٤) ، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٦٧/١) ، وفاء الوفا (٨٧٩/٣) ، المعالم الأثرية ص (٢٥٢) ، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (١٣٥).

(٣٤) معجم البلدان (٢ / ٢١ - ٢٢) ، وينظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (١٣٥) ، وفيه : " رانوناء : واد صغير بين قباء ومسجده ﷺ ، يصب من حرة قباء في وادي بطحان جنوب مسجد الغمامة ، ولا يعرف اسم الوادي اليوم إلا للخاصة ، ولكن مسجد الجمعة معروف هناك. وقد ظهر في المخطط الذي نشر في رسم المدينة.

(٣٥) ينظر : النهاية (٤٩١/٢) ، اللسان ، شقق ، (١٨١/١٠) ، المصباح المنير (٣١٩/١).

(٣٦) سورة النحل الآية : ٧.

(٣٧) معجم مقاييس اللغة (١٧١/٣).

(٣٨) أخرجه مسلم ح (٣٣).

أرأيتني يا رسول الله لو أتيتني فصليت في مكان من بيتي أتخذة مصلى ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " سأفعل " فغدا النبي صلى الله عليه وسلم يوم السبت... " (٣٩).

": وفي رواية الإسماعيلي : " جعل بصري يكل " (٤٠)، وفي رواية لمسلم : " أصابني في بصري بعض الشيء " (٤١) وفي رواية للطبراني : " لما ساء بصري " (٤٢)، وهذه الروايات تفيد أن عتبان بن مالك رضي الله عنه لم يكن بلغ العمى إذ ذاك، بل ضعف بصره، ولكن في رواية للبخاري من طريق مالك عن ابن شهاب : " أن عتبان بن مالك رضي الله عنه كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إنها تكون الظلمة والسيل وأنا رجل البصر " (٤٣).

وقد ذكر بعض الأئمة أن هذه الرواية معارضة للروايات الأخرى، ولكن يمكن توجيه هذه الرواية بأن محمود بن الربيع أخبر عن عتبان رضي الله عنه أنه أعمى بعد ما لقيه وسمع منه الحديث، لا حين سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا التوجيه قوله في رواية : " فجئت إلى عتبان وهو شيخ أعمى يؤم قومه "، ويمكن أن يقال أنه أطلق عليه العمى لقربه منه، وفوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : " وبهذا تأتلف الروايات، والله أعلم. " (٤٤)، وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ) : " قوله : " أصابني في بصري بعض الشيء "، وقال في الرواية الأخرى : " عمي "، يحتمل أنه أراد ببعض الشيء العمى، وهو ذهاب البصر جميعه، ويحتمل أنه أراد به ضعف البصر، وذهاب معظمه، وسماه عمى في الرواية الأخرى لقربه منه، ومشاركته إياه في فوات بعض ما كان حاصلًا في حال السلامة " (٤٥).

": وفي رواية للبخاري : " فإذا كانت الأمطار سأل الوادي " (٤٦)، يُقال : سأل الوادي إذا جرى ماؤه، قال الحافظ : " أي سال الماء في الوادي، فهو من إطلاق المحل على الحال " (٤٧).

(٣٩) أخرجه الطبراني في الكبير (٣١/١٨) ح (٥٢)، وينظر: فتح الباري (٥١٩/١).

(٤٠) ينظر: فتح الباري (٥٢٠/١).

(٤١) أخرجهها مسلم ح (٣٣).

(٤٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٣١/١٨) ح (٥٢)، وينظر: فتح الباري (٥١٩/١).

(٤٣) أخرجه البخاري ح (٦٦٧).

(٤٤) فتح الباري (٥٢٠/١).

(٤٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٤٣/١).

(٤٦) أخرجه البخاري ح (٤٢٥، ٥٤٠١).

(٤٧) فتح الباري (٥٢٠/١).

- " : " بكسر الدال الأولى ، ويقال : بفتحها ، أي تمت ، والمصدر : الودُّ. (٤٨)
- " : " وفي رواية للبخاري : " سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " (٤٩) ، علق النبي ﷺ
- إتيانه لعتبان بن مالك ﷺ بالمشيئة ، ويُحتمل أن يكون ذكر المشيئة من باب التحقيق لا التعليق ، قال الحافظ : " هو هنا للتعليق لا لمحض التبرك ، كذا قيل ، ويجوز أن يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه ﷺ بالوحي على الجزم بأن ذلك سيقع " (٥٠).
- " : " لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غير أبي بكر ، وفي رواية أخرى عند مسلم : " فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِهِ " (٥١) ، وعند الإمام أحمد : " فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ شَاءَ مِنْ أَصْحَابِهِ " (٥٢) ، وفي رواية أخرى : " فَجَاءَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ " (٥٣) ، وعند الطبراني : " في نفر من أصحابه " (٥٤) ، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : " فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه ، ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه " (٥٥).
- " : " أي ارتفعت الشمس ، يقال : اشْتَدَّ النَّهَارُ ، أي : علا وارتفعت شمسُه (٥٦).
- " : " وفي رواية عند البخاري : " فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ثُمَّ قَالَ " (٥٧) ، والمعنى : فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا إلى ما جاء بسببه ، فجلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مُلَيْكَةَ حيث جلس فأكل ثم صلى ؛ لأنه هناك دُعِيَ إلى الطعام فبدأ به ، وهنا دُعِيَ إلى الصلاة فبدأ بها.

(٤٨) ينظر : العين (٩٩/٨) ، اللسان ، ودد ، (٤٥٣/٣).

(٤٩) أخرجها البخاري ح (٤٢٥ ، ٥٤٠١).

(٥٠) فتح الباري (١/٥٢٠).

(٥١) أخرجها مسلم ح (٣٣).

(٥٢) أخرجه أحمد (٤٤٩/٥) ، ح (٢٣٨٢٢).

(٥٣) أخرجها أحمد (٤٣/٤) ح (١٦٥٢٨).

(٥٤) أخرجها الطبراني في الكبير (٢٦/١٨) ح (٤٤).

(٥٥) فتح الباري (١/٥٢٠ - ٥٢١).

(٥٦) ينظر : النهاية (٤٥٢/٢) ، اللسان ، شدد ، (٢٣٢/٣).

(٥٧) أخرجها البخاري ح (٤٢٥ ، ٥٤٠١).

- :" ظاهره يقتضي أنهم سلموا مع سلامه ؛ لأن "الحين" معناه الوقت ، فظاهر اللفظ يقتضي أن سلامهم كان في وقت سلامه مُقَارِنًا له ، وليس هذا هو المراد - والله أعلم - وإنما المراد : أنهم سلموا عَقِيب سلامه من غير تأخر عنه ^(٥٨).
- :" وفي رواية : " وَحَبَسْنَاهُ " ^(٥٩) ، أي منعناه من الرجوع ، والحبس : الْمَنَعُ وَهُوَ مَصْدَرٌ حَبَسْتُهُ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَى الْمَوْضِعِ ^(٦٠).
- :" وفي رواية : " وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ " ^(٦١) ، الخزير : هو بالخاء المعجمة وبالزاي وآخره راء ، ويقال : خزيرة بالهاء ، قال عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، (ت ٣٢٢ هـ) : " الخزيرة : لحم يُقَطَّعُ صغارا ثم يُصَبُّ عليه ماء كثير ، فإذا نَضِجَ دُرَّ عليه دقيق ، فإن لم يكن فيها لحم فهي عَصِيدَةٌ " ^(٦٢) ، وقيل هي حَسَاءٌ من دقيق ودَسَمَ ، وقيل إذا كان من دقيق فهي : حَرِيرَةٌ وإذا كان من نُحَالَةٍ فهو خَزِيرَةٌ ، والنُّحَالَةُ دقيق لم يُغْرَبَلْ ^(٦٣).
- قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : " ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعي عند مسلم " عَلَى جَشِيشَةٍ بَجِيمٍ وَمَعْجَمَتَيْنِ ، قال أهل اللغة : هي أن تُطْحَنَ الحِنْطَةُ قليلا ثم يُلْقَى فيها شحم أو غيره ، وفي المطالع : أنها رويت في الصحيحين بحاء وراءين مهملات ، وحكى المصنف في الأطعمة عن النضر أيضا أنها - أي التي بمهملات - تُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ " ^(٦٤).
- :" أهل الدار : يريد أهل المحلة.
- :" وفي رواية : " فَتَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ " ^(٦٥) ، بمثلثة وبعد الألف موحدة ، أي اجتمعوا بعد أن تَفَرَّقُوا ، قال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) : " الثاء والواو والباء قياسٌ صحيحٌ من أصلٍ واحد ، وهو

(٥٨) ينظر : فتح الباري لابن رجب (٢٢٣/٥).

(٥٩) أخرجه البخاري ح (٤٢٥).

(٦٠) ينظر : المغرب (١٧٦/١) ، اللسان ، حبس ، (٤٤/٦) ، المصباح المنير (١١٨/١) ، القاموس المحيط ص (٦٩١).

(٦١) أخرجه البخاري ح (٤٢٥).

(٦٢) غريب ابن قتيبة (٤١٥/٢).

(٦٣) ينظر : كتاب العين (٢٠٧/٤) ، النهاية (٢٨/٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥٩/٥) ، اللسان ، خزر ، (٢٣٦/٤).

(٦٤) فتح الباري (٥٢١/١).

(٦٥) أخرجه البخاري ح (٥٤٠١).

الْعَوْدُ وَالرُّجُوعُ، يقال ثاب يثوب إذا رَجَعَ، والمَثَابَةُ: المكان يثوب إليه الناس، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا﴾^(٦٦) قال أهل التفسير: مَثَابَةٌ: يثوبون إليه لا يَقْضُونَ منه وَطَرًا أَبَدًا.^(٦٧)

: " وفي رواية: " أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْنِ أَوْ ابْنُ الدُّخَيْنِ " ^(٦٨)، شك الراوي هل هو مُصْغَرُ أم مُكَبَّرُ، وعند البخاري في المحاربين من رواية معمر " الدُّخَيْنِ " ^(٦٩) بالنون مكبرا من غير شك، وكذا لمسلم من طريق يونس^(٧٠)، وله من طريق معمر بالشك^(٧١)، وفي رواية لمسلم وغيره بالميم بدل النون " الدخشم " ^(٧٢)، ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن الصواب " الدخشم " بالميم^(٧٣).

وهو مالك بن الدخشم بن مالك بن الدخشم بن غنم بن عوف بن عمرو بن عوف، شهد بدرًا عند الجميع، وهو الذي أسر سُهيل بن عمرو يومئذ، ثم أرسله النبي ﷺ مع مَعْن بن عدي فأحرقا مسجد الضَّرَّار، واختُلف في شهوده العقبة، قال أبو عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): " لا يصح عنه النفاق، وقد ظهر من حسن إسلامه ما يمنع من اتهامه، والله أعلم " ^(٧٤).

وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): " قد نص النبي ﷺ على إيمانه باطنا وبرأته من النفاق بقوله ﷺ في رواية البخاري رحمه الله: " ألا تراه قال لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله تعالى " فهذه شهادة من رسول الله ﷺ له بأنه

(٦٦) سورة البقرة الآية: ١٢٥.

(٦٧) معجم مقاييس اللغة (٣٩٣/١)، وينظر: كتاب العين (٢٤٦/٨)، تهذيب اللغة (١٥١/١٥)، المغرب (٢٩٨/١)، النهاية (٢٢٦/١)، اللسان، ثوب (٢٤٣/١)، ومفردات الراغب ص (١٧٩)، وفيه: " أصل الثوب: رجوع الشيء إلى حالته الأولى التي كان عليها..... يقال: ثاب فلانٌ إلى داره، وثابت إلي نفسي ".

(٦٨) أخرجه البخاري ح (٤٢٥).

(٦٩) أخرجه البخاري ح (٥٤٠١).

(٧٠) أخرجه مسلم (٤٥٥/١) ح (٣٣).

(٧١) أخرجه مسلم (٤٥٦/١) ح (٣٣).

(٧٢) أخرجه مسلم (٦٢/١) ح (٣٣).

(٧٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٩/١٨) ح (٥٠)، وفيه: " قال أحمد بن صالح: أو تقولون الدُّخشم ؟، وهو الصَّوَابُ ".

(٧٤) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٥٤٩/٣)، الاستيعاب (١٣٥٠/٣)، أسد الغابة (٢٧٨/٤)، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار ص (١٩٣)، الإصابة (٧٢١/٥).

والدخشم قال ابن دريد: الدخشم رجل ضخم آدم، ينظر: الاشتقاق ص (٤٥٨)، لسان العرب، دخشن، (١٣ / ١٥١)

قالها مُصَدِّقًا بها مُعْتَقِدًا صِدْقَهَا مُتَقَرِّبًا بها إلى الله تعالى ، وشهد له في شهادته لأهل بدر بما هو معروف ، فلا ينبغي أن يُشَكَّ في صِدْقِ إِيْمَانِهِ رضي الله عنه " (٧٥).

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): " وفي المغازي لابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل مالكا هذا ومعن بن عدي فحرقا مسجد الضُّرار ، فدل على أنه بريء مما أُتِّهِمَ به من النِّفاق ، أو كان قد أَقْلَعَ عن ذلك ، أو النِّفاق الذي أُتِّهِمَ به ليس نِفَاقَ الكُفْرِ إنما أنكر الصحابة عليه ثُوْدُدَهُ للمنافقين ، ولعل له عُذْرًا في ذلك كما وقع لحاطبٍ " (٧٦).

" : وفي رواية: " فقال بَعْضُهُمْ " (٧٧) ، قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): " الرجل الذي سَارَّ النبي صلى الله عليه وسلم هو عَتْبَانُ ، والرجل المتهم بالنفاق والذي جرى فيه هذا الكلام هو: مَالِكُ بن الدُّخْشُم. " (٧٨) ، ثم ساق حديث عتبان ، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): " وليس فيه دليل على ما ادَّعاهُ مِنْ أن الذي سارَّه هو عتبان " (٧٩).

والنِّفاق : يقال : نافق ينافق منافقة ونفاقا ، وهو مأخوذ من النِّفاقاء : أحد جِحرَةِ اليربوع إذا طُلب من واحد هرب إلى الآخر وخرج منه ، وقيل : هو من النِّفَق : وهو السَّرْبُ في الأرض يُسْتَرْبُبه (٨٠) ، قال المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ، (ت ٦٠٦ هـ): " تكرر في الحديث ذكر النِّفاق وما تصرف منه اسما وفعلا ، وهو اسم إسلامي لم تعرفه العرب بالمعنى المخصوص به ، وهو الذي يستر كفره ويظهر إِيْمَانَهُ " (٨١).

" : وفي رواية مسلم: " لا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ " (٨٢) ، أي لا تقل في حقه ذلك ، واللام هنا بمعنى " في " .

" : وفي رواية: " فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ " (٨٣) ، أي تَوَجَّهْه وميله ، قال ابن الأثير: " وأصل النُّصْح في اللغة: الخُلُوص ، يقال: نَصَحْتُهُ

(٧٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١/٢٤٣).

(٧٦) فتح الباري (١/٥٢١).

(٧٧) أخرجه البخاري ح (٤٢٥).

(٧٨) التمهيد (١٠/١٥١).

(٧٩) ينظر: غريب أبي عبيد (١/٢٤٩)، غريب الحديث للهيوي (٣/١٣).

(٨٠) ينظر: كتاب العين (٥/١٧٨)، اللسان، نفق، (١٠/٣٥٧)، المصباح المنير (٢/٦١٨).

(٨١) النهاية (٥/٩٨).

(٨٢) أخرجه مسلم (١/٤٥٥) ح (٣٣).

(٨٣) أخرجه البخاري ح (٤٢٥).

وَنَصَحْتُ لَهُ ، وَالنَّصِيحَةُ : كَلِمَةٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ جُمْلَةٍ هِيَ إِرَادَةُ الْخَيْرِ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَبَّرَ هَذَا الْمَعْنَى بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَجْمَعُ مَعْنَاهُ غَيْرَهَا " (٨٤).

": " :
: " : أبو أيوب

الأنصاري هو: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري النجاري من بني غنم بن مالك بن النجار، غلبت عليه كنيته، شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد، وعليه نزل رسول الله ﷺ في خروجه من بني عمرو بن عوف حين قدم المدينة مهاجراً من مكة، فلم يزل عنده حتى بنى مسجده، ولزم أبو أيوب ﷺ الجهاد بعد النبي ﷺ، واستخلفه علي ﷺ على المدينة لما خرج إلى العراق، ثم لحق به، وشهد معه قتال الخوارج، توفي بالقسطنطينية من أرض الروم سنة خمسين، وقيل سنة إحدى وخمسين في خلافة معاوية. (٨٥)

": " : هي غزوة القسطنطينية (٨٦) — كما تقدم —.

": " : قال الحافظ ابن

حجر (ت ٨٥٢ هـ): " قد بين أبو أيوب وجه الإنكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور، وما الباعث له على ذلك؟ فقيل: إنه استشكل قوله " إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله " لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها أحاديث الشفاعة، لكن الجمع ممكن بأن يحمل التحريم على الخلود، وقد وافق محموداً على رواية هذا الحديث عن عتيبان: أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه، وهو متابع قوي جداً، وكأن الحامل لمحمود على الرجوع إلى

(٨٤) النهاية (٦٣/٥)، وينظر: اللسان، نصح، (٦١٥/٢).

(٨٥) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٤٨٤/٣)، التاريخ الكبير (١٣٦/٣)، الجرح والتعديل (٣٣١/٣)، الاستيعاب (٢٢٤/٢)، أسد الغابة (٨١/٢)، تاريخ دمشق (٣٣/١٦)، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار (٦٩) تهذيب الكمال (٦٦/٨)، سير أعلام النبلاء (٤٠٢/٢)، الإصابة (٢٣٤/٢)، تهذيب التهذيب (٧٩/٣)، الأعلام (٢٥/٢).

(٨٦) القسطنطينية: مدينة يونانية قديمة بنيت في القرن السابع قبل الميلاد على مضيق البوسفور، ثم أصبحت عاصمة الدولة البيزنطية أو الدولة الرومانية الشرقية، وسميت: قسطنطينية، نسبة إلى الإمبراطور الروماني: قسطنطين الأول، الذي جدد بنائها سنة ٣٢٤ للميلاد وانتقل من مدينة روما إليها واتخذها مقراً له، حاصرها المسلمون عدة مرات ولم يتمكنوا من فتحها لمناعة حصونها إلى أن تمكن السلطان محمد الثاني من فتحها، ومن أجل ذلك لقب بالسلطان الفاتح، وكانت القسطنطينية في جميع العهود مركزاً دينياً وثقافياً عظيماً، وهي الآن تعرف بمدينة: إستانبول في تركيا. ينظر: معجم البلدان (٣٩٥/٤ — ٣٩٦)، المعالم الأثرية ص (٢٢٦).

عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتَّهَمَ نفسه بأن يكونَ مَا ضَبَطَ الْقَدْرَ الَّذِي أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ، ولهذا قَنَعَ بِسَمَاعِهِ عَنْ عِتْبَانَ ثَانِي مَرَّةً ^(٨٧).

": "أي شق علي، يقال: كبر الأمر، إذا عظم، قال تعالى: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ﴾ ^{(٨٨)(٨٩)}.

": "أَقْفَلُ: بقاف وفاء، أي أرجع وزنا ومعنى، والقُفُولُ الرجوع من السفر والغزو، والقَافِلَةُ الرَّاجِعَةُ من السفر، وقد يقال للمبتدئة بالسفر أيضا تَفَاؤُلًا لها بالرجوع ^(٩٠).

:

:

في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه دليل على فضل كلمة الإخلاص، حيث أخبر النبي ﷺ أن الله حَرَّمَ على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله، وقد جاءت أحاديث أخرى كثيرة في هذا المعنى، تدل على أن مَنْ أتى بالشهادتين دخل الجنة، ولم يُحجب عنها، وأنه يُحرَّم على النار، ومن هذه الأحاديث:

١- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: "يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ" قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: "يَا مُعَاذُ" قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ !، قَالَ: "إِذَا يَتَكَلَّمُوا" وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْمِمًا ^(٩١).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، فَفَعِدَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ، حَتَّى هَمَّ يَنْخَرِ بَعْضُ حِمَائِلِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ، فَدَعَوْتَ اللَّهُ عَلَيْهَا قَالَ: فَفَعَلَ قَالَ: فَجَاءَ دُو الْبُرْبُرِ وَدُو التَّمْرِ يَتَمَرُّ، فَدَعَا عَلَيْهَا، حَتَّى مَلَاقُوا الْقَوْمَ أَزْوَادَهُمْ قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ" ^(٩٢).

(٨٧) فتح الباري (٦٢/٣).

(٨٨) سورة الشورى الآية: ١٣.

(٨٩) ينظر: إصلاح المنطق ص (٣٣٠)، المفردات ص (٦٩٦ - ٦٩٧).

(٩٠) ينظر: إصلاح المنطق ص (٥١)، اللسان، قفل (٥٦٠/١١)، المصباح المنير (٥١١/٢).

(٩١) أخرجه البخاري ح (١٢٨)، ومسلم ح (٣٢).

(٩٢) أخرجه مسلم ح (٢٧).

٣- حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو قائم ثم أتيتُه وقد استيقظ فقال: " ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. " قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: " وإن زنى وإن سرق، " قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: " وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر " وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر ^(٩٣).

٤- حديث عبادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل " ^(٩٤).

٥- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا قعوداً حول رسول الله ﷺ معنا أبو بكر وعمر في نفر فقام رسول الله ﷺ من بين أظهرنا فأبطأ علينا وخشينا أن يقتطع دوننا... الحديث، وفيه: فقال النبي ﷺ: " اذهب بنعلي هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة... " ^(٩٥).

٦- حديث عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: " من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة " ^(٩٦).

وهذه الأحاديث أفادت أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة، ولم يُحجب عنها، وأنه يحرم على النار، وقد يستشكل هذا مع ما تواتر في نصوص الكتاب والسنة، وهو أن دخول الجنة، والنَّجاة من النار يحتاج مع التوحيد إلى أداء الفرائض، واجتناب المحارم.

وقد اختلف العلماء في توجيه هذه الأحاديث على أقوال:

١- أن المقصود أن من أتى بالشهادتين لم يخلد في النار، وإن كان ارتكب بعض الكبائر؛ لأن النار لا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد الخالص، وليس المقصود بها أنه لا يُعذب على الذنوب مع التوحيد، فقد دلت أحاديث أخرى على دخول خلق كثير من عَصاة الموحدين النار بذنوبهم، ثم يخرجون بشفاعَةِ الشافعين وبرحمةِ أرحم الراحمين، ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار يقول الله: من كان في قلبه مثقال حبة من خردلٍ من إيمانٍ فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا وعادوا حمماً فيلقون في نهر الحياة فينبثون كما تنبت الحبة في حميل السيل " ^(٩٧).

(٩٣) أخرجه البخاري ح (٥٨٢٧)، ومسلم ح (٩٤).

(٩٤) أخرجه البخاري ح (٣٤٣٥)، ومسلم ح (٢٩).

(٩٥) أخرجه مسلم ح (٣١).

(٩٦) أخرجه مسلم ح (٢٦).

(٩٧) أخرجه البخاري ح (٦٥٦٠)، ومسلم ح (١٨٢)، وقوله: " امتحشوا " بفتح المثناة والمهملة وضم المعجمة أي احترقوا وزنه ومعناه، والمحش احترق الجلد وظهور العظم. " ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣٦/٣)، فتح الباري (١/٤٥٧)، قوله: في حميل السيل: هو ما يجيء به السيل من طين أو غثاء وغيره فعيل بمعنى مفعول فإذا اتفقت فيه حبة واستقرت على

٢- أن المراد من هذه الأحاديث أن لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة، والنجاة من النار، والسبب قد يتخلف لوجود مانع، مثل: إتيان الكبائر، أو فوات شرط، ويدخل في الشروط: الإتيان بالفرائض، وهذه توجيه قوي وظاهر، ويدل عليه أقوال لبعض السلف، قال الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) للفرزدق (ت ١١٠ هـ)، وهو يدفن امرأته: ما أعددت لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لا إله إلا الله منذ سبعين سنة، قال الحسن: نعم العدة، لكن لا إله إلا الله (شروطاً، فإياك وقذِفِ المحصنة!).^(٩٨)، وقيل للحسن البصري (ت ١١٠ هـ): إن ناساً يقولون: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة؟ فقال: من قال: لا إله إلا الله، فأدى حقها وفرضها دخل الجنة.^(٩٩)، وقال وهب بن منبه (ت ١١٤ هـ) لمن سألته: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا له أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان ففتح لك، وإلا لم يفتح لك^(١٠٠).

ويتأيد هذا التوجيه بأن النبي ﷺ رتب دخول الجنة على الأعمال الصالحة في كثير من النصوص، ففي الصحيحين عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أخبرني بعمل يدخلني الجنة، قال: "تعبُد الله ولا تُشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم"^(١٠١).

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال: "تعبُد الله لا تُشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان" قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ولا أنقص منه، فلما ولى قال النبي ﷺ: "من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا"^(١٠٢).

شَطَّ مَجْرَى السَّيْلِ فَإِنِهَا تَنَبَّتْ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَشَبَّ بِهَا سُرْعَةً عَوْدَ أَبْدَانِهِمْ وَأَجْسَامِهِمْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ إِحْرَاقِ النَّارِ لَهَا. ينظر: النهاية (٤٤٢/١)، فتح الباري (١٠٨/١).

(٩٨) ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٨٤/٥)، كلمة الإخلاص ص (١٤)، جامع العلوم والحكم ص (٥٢٢/١)، وأصل القصة أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٤٠/٧) وابن أبي شيبه في مصنفه (٤٦٨/١٢)، وابن أبي الدنيا في "حسن الظن بالله" ص (١٠٤)، وابن سلام في طبقاته (٣٣٥/١).

(٩٩) ينظر: كلمة الإخلاص ص (١٤)، جامع العلوم والحكم ص (٥٢٢/١).

(١٠٠) ذكره البخاري معلقاً (البخاري مع الفتح ١٠٩/٣)، وأخرجه: البخاري في "التاريخ الكبير" ٩٨/١ (٢٦١)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٦٦/٤)، وينظر: كلمة الإخلاص ص (١٤)، جامع العلوم والحكم ص (٥٢٣/١)، تغليق التعليق (٤٥٣/٢).

(١٠١) أخرجه البخاري ح (١٣٩٦)، ومسلم ح (١٣).

(١٠٢) أخرجه البخاري ح (١٣٩٧)، ومسلم ح (١٤).

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ" (١٠٣).

قال ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾" (١٠٤)، كما دل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾" (١٠٥)، على أن الأخوة في الدين لا تثبت إلا بأداء الفرائض مع التوحيد، فإن التوبة من الشرك لا تصلح إلا بالتوحيد..... فإذا علم أن عقوبة الدنيا لا تُرفع عمن أدى الشهادتين مطلقاً، بل يُعاقب باخلاله بحق من حقوق الإسلام، فكذلك عقوبة الآخرة" (١٠٦).

٣- أن هذه الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض والحدود، وهذا قول الزهري والثوري، قال الزهري: "ثم نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَائِضُ وَأُمُورٌ نَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَغْتَرَّ فَلَا يَغْتَرَّ" (١٠٧)، قال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّ وَجُوبَ الْفَرَايِضِ وَالْحُدُودِ تَبَيَّنَ بِهَا أَنَّ عَقُوبَاتِ الدُّنْيَا لَا تَسْقُطُ بِمَجْرَدِ الشَّهَادَتَيْنِ، فَكَذَلِكَ عَقُوبَاتِ الْآخِرَةِ، وَمِثْلُ هَذَا الْبَيَانِ وَإِزَالَةُ الْإِيهَامِ كَانَ السَّلَفُ يَسْمُونَهُ نَسْخًا، وَلَيْسَ هُوَ بِنَسْخٍ فِي الْإِصْطِلَاحِ الْمَشْهُورِ" (١٠٨)، وقال أيضاً في معرض رده على من قال بالنسخ: "وهذا بعيد جداً، فإن كثيراً منها كان بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود، وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك، وهي في آخر حياة النبي ﷺ" (١٠٩).

٤- أن هذه النصوص المطلقة قد جاءت مقيدة في أحاديث أخرى، ففي بعضها: "مُسْتَيَقِنًا بِهَا قَلْبُهُ"، وفي بعضها: "غَيْرَ شَاكٍّ"، وفي بعضها: "صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ"، وفي بعضها: "وَهُوَ يَعْلَمُ".

وهذا يدل على أن كلمة التوحيد لا تنفع إلا من قالها معتقداً معناها عاملاً بمقتضاها، محققاً لها، وتحقيق الشهادتين يقتضي أن يُطيع العبد ربه، ويُخلص له، ويحذر من الشرك، ويجتنب المعاصي، قال محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم (ت ٧٥١ هـ): "المقصود أن كلمة التوحيد إذا شهد بها المؤمن عارفاً بمعناها

(١٠٣) أخرجه البخاري ح (٢٥)، ومسلم ح (٢٢).

(١٠٤) سورة التوبة الآية: ٥.

(١٠٥) سورة التوبة الآية: ١١.

(١٠٦) كلمة الإخلاص ص (١٨).

(١٠٧) ذكره مسلم عقب حديث عتبان ح (٣٣)، وقال الترمذي في جامعه (٣٧٩/٤): "وقد روي عن الزهري أنه سئل عن قول النبي ﷺ من قال لا إله إلا الله دخل الجنة فقال إنما كان هذا في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي".

(١٠٨) جامع العلوم والحكم ص (٥٢٣/١).

(١٠٩) كلمة الإخلاص ص (١٩ - ٢٠)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٢٦/١): "وفيه نظر - أي القول بأنها قبل نزول الفرائض - لأن مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كما رواه مسلم، وصحبته متأخرة عن نزول أكثر الفرائض".

وحقيقتها نفيا وإثباتا، متصفا بموجبها، قائما قلبه ولسانه وجوارحه بشهادته ؛ فهذه الكلمة الطيبة.... لا تزال تثمر الأعمال الصالحة كل وقت، بحسب ثابتها في القلب، ومحبة القلب لها، وإخلاصه فيها، ومعرفته بحقيقتها، وقيامه بحقوقها ومراعاتها حق رعايتها. " (١١٠)، وقد لخص بعض العلماء من النصوص الواردة أن كلمة الإخلاص لها شروط سبعة وهي بإيجاز: العلم، اليقين، القبول، الصدق، المحبة، الإنقياد، الإخلاص (١١١).

وهذا التوجيه قريب من القول الثاني، ويرجع إليه، وهو أن هذه الشهادة تكون نجاة لمن قام بحقوقها من أداء الفرائض واجتناب النواهي، والله أعلم.

٥- أن هذه الأحاديث في حق من قالها تائبا ومات على ذلك، وقد تقدم في حديث أبي ذر ؓ: "ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ"، وفي حديث عثمان ؓ: "من مات وهو يعلم."، وفي حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ" (١١٢) وفي حديث أبي هريرة ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقِنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (١١٣).

والمقصود بهذا القول: أنه من قال هذه الشهادة صدقا من قلبه، وقد تاب من جميع ذنوبه ومات على ذلك، دخل الجنة، فإن التوبة الصادقة المستوفية للشروط تجب ما كان قبلها، ولكن قد لا يوفق لهذا من كان عاصيا مفرطا، والله أعلم (١١٤).

ﷺ

:

استدل بعض العلماء بهذا الحديث على مشروعية اتخاذ الموضع الذي صلى فيه النبي ﷺ مصلى يتبرك به، قال الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): "وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ أو وطئها وقام

(١١٠) إعلام الموقعين (١/١٧٣).

(١١١) ينظر: فتح المجيد ص (٦٥ - ٨٦)، معنى لا إله إلا الله، ومقتضاها وآثارها في الفرد والمجتمع ص (١٨ - ١٩)، من فقه السنة (١/٣٤ - ٣٨).

(١١٢) أخرجه أبو داود ح (٣١٠٧)، وأحمد (٥/٢٣٣) ح (٢٢٠٨٧)، وهو حديث صحيح.

(١١٣) أخرجه مسلم ح (٩١٧).

(١١٤) ينظر هذه التوجيهات في: المفهم (١/١٩٩، ٢٠٨)، كلمة الإخلاص ص (١٢-٢٢)، جامع العلوم والحكم (١/٥٢٣ - ٥٢٤)، فتح الباري لابن حجر (١/٢٢٦ - ٢٢٧).

عليها^(١١٥)، وقال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): " وفي هذا استحباب اتخاذ آثار النبي ﷺ ومواضع صلواته مُصلى يصلى فيه " ^(١١٦).

وفي هذا الاستدلال نظر والله أعلم، فالذي يظهر أن عتبان بن مالك ﷺ قصد من إتيان النبي ﷺ له في بيته أن يُقرَّه النبي ﷺ على صلواته في بيته، ويُعذِّره في التَّخلف عن الصلاة في المسجد عند عدم استطاعته، وأن يُعين له القبلة، وقد تَرَجَّم البخاري (ت ٢٥٦ هـ) على الحديث بقوله: " باب المساجد في البيوت " ^(١١٧).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ) من فوائد حديث عتبان: " التَّخلف عن الجماعة في المطر والظُّلْمَة، ونحو ذلك، وَطَلَبَ عَيْنَ الْقِبْلَةِ. " ^(١١٨)، ولو كان قصد عتبان التَّبرُّك بموضع مصلاه ﷺ، واتخاذهُ مُصلى، لَبقي هذا الموضع في آل عتبان ومن بعدهم، وقد كان النبي ﷺ يُصلى في بيوت بعض الصحابة، ولم يكن الصحابة ﷺ يتخذون الموضع الذي صلى فيه مكاناً يتركون به، فقد صلى النبي ﷺ في بيت مُلَيْكَةَ ^(١١٩)، وعند الرجل الذي دعاه إلى طعام ^(١٢٠)، وغير ذلك، وكان النبي ﷺ في أسفاره يُصلي في مواضع اتفاقاً من غير قصد، ولم يكن الصحابة ﷺ يتخذون هذه المواضع أمكنة للصلاة فيها، فإذا قيل إن ابن عمر كان يفعل ذلك، فيجواب عنه أن ابن عمر خالفه غيره من الصحابة، ثم إن ابن عمر قصد مشابهة النبي ﷺ في صورة الفعل، ولم يكن ابن عمر يقصد هذه الأمكنة، ليتخذها مواضع للصلاة، وأنكر أمير

(١١٥) التمهيد (٢٢٨/٦)، وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٧٧/٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٤٤/١)، فتح الباري (٥٢٢/١).

(١١٦) فتح الباري لابن رجب (٣٨٤/٢)، ونقل عن الإمام أحمد أنه سُئل عن إتيان المشاهد - يعني التي صلى فيها النبي ﷺ - ؟ فقال: أما على حديث ابن أم مكتوم: أنه سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته فيتخذهُ مصلى، وعلى ما كان يفعل ابن عمر يتبع مواضع النبي ﷺ وأثره، فلا بأس أن يأتي الرجل المشاهد، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا، وأكثروا فيه. "، وقال: " وهذا فيه إشارة إلى أن الإفراط في تتبع مثل هذه الآثار يخشى منه الفتنة، ... وقد زاد الأمر في ذلك عند الناس حتى وقفوا عنده، واعتقدوا أنه كاف لهم، واطرحوا ما لا ينجيهم غيره، وهو طاعة الله ورسوله..... وقد سبق عن الإمام أحمد أنه ذكر أن ابن أم مكتوم سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذهُ مصلى، وإنما هو عتبان بن مالك "، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٤٣/٢).

(١١٧) البخاري مع الفتح (٥١٩/١).

(١١٨) فتح الباري (٥٢٢/١).

(١١٩) أخرجه البخاري ح (٣٨٠)، ومسلم ح (٦٥٨) من حديث أنس بن مالك أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْنِهَا لِيُطْعِمَهُ لَهَا فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: قُومُوا فَلْيُصَلِّ لَكُمْ قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ فَضَحَّتْهُ بِمَاءٍ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّتْ وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ.

(١٢٠) أخرجه البخاري ح (٦٧٠) من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ.

المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أناسٍ قصدوا موضعاً صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم، فعن المعرور بن سويد، قال : خرجنا مع عمر في حجة حجها، فلما انصرف رأى الناس مسجداً فبادروه، فقال : ما هذا ؟ قالوا : مسجد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم. فقال : هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم، اتخذوا آثار أنبيائهم بيعاً ^(١٢١)، من عرضت له فيه صلاة فليصل، ومن لم تعرض له صلاة فليمض ^(١٢٢).

وعن نافع : كان الناس يأتون الشجرة التي بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتها بيعة الرضوان، فيصلون عندها، فبلغ ذلك عمر فأوعدهم فيها، وأمر بها فقطعت ^(١٢٣).

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) : "كره مالك وغيره من أهل العلم طلب موضع الشجرة التي بُيع تحتها بيعة الرضوان ؛ وذلك - والله أعلم - مخالفة لما سلكه اليهود والنصارى في مثل ذلك." ^(١٢٤)، وقال أيضاً : "والتبرك والتأسي بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمانٌ به وتصديق، وحب في الله وفي رسوله" ^(١٢٥).

وقال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة (ت ٧٢٨ هـ) : "وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعبد، فهو عبادة يشرع التأسي به فيها، فإذا خصص زمان أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة : كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وكتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل مثلما فعل على الوجه الذي فعل ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان، أو يفضل في إداوته ماء فيصبه في أصل شجرة، أو يمشي راحلته في أحد جانبي الطريق، ونحو ذلك، فهل يستحب قصد متابعتة في ذلك ؟ كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يحب أن يفعل مثل ذلك، وأما الخلفاء الراشدون، وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك، لأن هذا ليس بمتابعة له، إذ المتابعة لا بد فيها من القصد فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق، كان في قصده غير متابع له ولم يكن ابن عمر، ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها ويبيت فيها مثل بيوت أزواجه، ومثل مواضع نزوله في

(١٢١) البيعة : كنيسة النصارى وجمعها بيع، قال الله عز وجل : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ إِذْ يُدْعِيهِمْ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ كَاذِبٌ﴾ [سورة الحج آية : ٤٠]، ينظر : كتاب العين (٢/٢٦٥)، اللسان، بيع، (٢٣/٨).

(١٢٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١٩/٢) ح (٢٧٣٤) من طريق معمر عن الأعمش عن المعرور بن سويد قال : ... فذكره، وإسناده صحيح.

(١٢٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٠/٢) ح (٧٥٤٥) قال : حدثنا معاذ بن معاذ قال : أنا ابن عون عن نافع قال : بلغ عمر بن الخطاب فذكره، وإسناده صحيح.

(١٢٤) الاستذكار (٢/٣٦٠).

(١٢٥) الاستذكار (٢/٣٦١).

مغازيه ، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط ، وإن كان هو لم يقصد التعبد به ، فأما الأمكنة نفسها فالصحابه متفقون على أنه لا يعظم منها إلا ما عظمه الشارع " (١٢٦) .

:

يؤخذ من حديث عتبان أن التلفظ بالشهادتين كافٍ في الحكم بالإسلام ؛ لأن النبي ﷺ قال : " أَلَا تَرَاهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ " ، وقد كان النبي ﷺ يجري على المنافقين أحكام المسلمين في الظاهر مع علمه بنفاق بعضهم. (١٢٧) ، وفي حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه عندما قتل رجلاً من المشركين بعد أن قال لا إله إلا الله قال له رسول الله ﷺ : " أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتَلْتُهُ ؟ ! قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ ، قَالَ : أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ " (١٢٨) ، قال القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) : " فيه دليل على ترتيب الأحكام على الأسباب الظاهرة الجليلة دون الباطنة الخفية " (١٢٩) .

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) في أثناء ذكره لفوائد حديث عتبان بن مالك : " وفيه : أن التلفظ بالشهادتين كافٍ في إجراء أحكام المسلمين " (١٣٠) .

:

استدل بعض العلماء بحديث عتبان بن مالك رضي الله عنه على أن مَنْ رمى غيره بالنفاق فهو معذور ، إذا وجدت قرينة تدل على ذلك ، ففي الحديث أن بعض الصحابة قالوا عن مالك بن الدخشم : " مَا فَعَلَ مَالِكٌ لَا أَرَاهُ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَقُلْ ذَلِكَ أَلَا تَرَاهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ؟ ! ، فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، أَمَّا نَحْنُ فَوَاللَّهِ لَا نَرَى وَدَّهْ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَافِقِينَ . " ، وفي رواية : " فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ " ، أي توجهه وميله ، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : " في الحديث أن من نسب من يُظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل " (١٣١) .

(١٢٦) مجموع الفتاوى (٧/١٨) ، (٤٠٨/١٠) .

(١٢٧) ينظر : جامع العلوم والحكم (٢٣٧/١) .

(١٢٨) أخرجه البخاري ح (٤٢٦٩) ، ومسلم ح (٩٦) ، واللفظ له .

(١٢٩) المفهم (٢٩٦/١) .

(١٣٠) فتح الباري (٦٢/٣) .

(١٣١) فتح الباري (٥٢٣/١) .

وقد ترجم البخاري (ت ٢٥٦ هـ) على الحديث بقوله: "باب ما جاء في المتأولين" ^(١٣٢)، قال الحافظ (ت ٨٥٢ هـ): "ومناسبتة من جهة أنه ﷺ لم يؤاخذ القائلين في حق مالك بن الدخشم بما قالوا، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون ما في الباطن." ^(١٣٣)، وإذا كان المتأول في رمي المسلم بالنفاق لا يؤاخذ بذلك لكن لا بد أن يُبين له وجه الصواب والحق، ولهذا النبي ﷺ قال: "أَلَا تَرَاهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ"، قال ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "في الحديث أن مَنْ رَمَى أَحَدًا بنفاق، وذكر سوء عمله، فإنه ينبغي أن تُردَّ غيبته، ويُذكر صالح عمله؛ ولهذا ذكر النبي ﷺ أنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ولا يلتفت إلى قول من قال: إنما يقولها تقيّة ونفاقاً." ^(١٣٤)، وفي قصة حاطب بن أبي بلتعة عندما قال عمر لحاطب بن أبي بلتعة إنه منافق، فقال النبي ﷺ: "إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ" ^(١٣٥)، وقد ترجم عليه البخاري (٢٥٦ هـ) بقوله: "باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً"، ^(١٣٦)، وعلى هذا فالأحاديث الواردة في أن مَنْ رَمَى غَيْرَهُ بالكفر فإنه كما قال ^(١٣٧)، تحمل على أنه إذا لم يكن بتأول، وقد ترجم البخاري (ت ٢٥٦ هـ) بقوله: "باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال" ^(١٣٨)، قال الحافظ (ت ٨٥٢ هـ): "كذا قيد مُطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من قائله." ^(١٣٩)، وقال أيضاً: "الحاصل أن من أكفر المسلم نُظِرَ فإن كان بغير تأويل استحقَّ الذمَّ وربما كان هو الكافر، وإن كان بتأويل نُظِرَ إن كان غير سائغ استحقَّ الذمَّ أيضاً، ولا يصل إلى الكفر، بل يُبين له وجه خطئه ويُزجر بما يليق به، ولا يلتحق بالأول عند الجمهور، وإن كان بتأويل سائغ لم يستحقَّ الذمَّ بل تُقام عليه الحُجَّة حتى يرجع إلى الصواب، قال العلماء: كُلُّ مُتَأَوِّلٍ مَعْدُورٌ بِتَأْوِيلِهِ لَيْسَ بِأَثَمٍ إِذَا كَانَ تَأْوِيلُهُ سَائِغًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَكَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْعِلْمِ" ^(١٤٠).

(١٣٢) البخاري مع الفتح (٣٠٤/١٢).

(١٣٣) فتح الباري (٣٠٥/١٢).

(١٣٤) فتح الباري لابن رجب (٣٩٣/٢).

(١٣٥) أخرجه البخاري ح (٣٠٠٧)، ومسلم ح (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(١٣٦) البخاري مع الفتح (٥١٦/١٠).

(١٣٧) أخرج البخاري ح (٦١٠٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا."، وأخرج البخاري ح (٦١٠٤)، ومسلم ح (٦٠) من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا".

(١٣٨) البخاري مع الفتح (٥١٤/١٠).

(١٣٩) فتح الباري (٥١٤/١٠).

(١٤٠) فتح الباري (٣٠٤/١٢).

:

:

يؤخذ من حديث عتب بن مالك رضي الله عنه جواز إمامة الأعمى ، فقد جاء في حديثه : " أنه كَانَ يَوْمُ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى . " ، وقد ترجم عليه النسائي (ت ٦٠٦ هـ) : " باب إمامة الأعمى " ^(١٤١) ، وتوارد الأئمة على ذكر هذا الاستنباط من الحديث ، قال الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) : " في حديث عتب بن مالك من الفقه إجازة إمامة الأعمى ولا أعلمهم يختلفون فيه . " ^(١٤٢) ، وقال سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ) : " قوله : إن عتب بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى دليل على جواز إمامة الأعمى ؛ لأن مثل هذا لا يخفى على النبي ﷺ مع تكرره . " ^(١٤٣) وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ) : " فيه جواز إمامة الأعمى البصراء ، ولا خلاف في جواز ذلك . " ^(١٤٤) ، وقال ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) : " فيه دليل على جواز إمامة الأعمى " ^(١٤٥) ، وقال ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : " وفي هذا الحديث من الفوائد : إمامة الأعمى " ^(١٤٦) ، وكان النبي ﷺ يَسْتَخْلِفُ عبد الله بن أم مكتوم وهو أعمى فَيُصَلِّي بالناس ^(١٤٧) ، وأم جابر بن عبد الله الناس بعدما عمي ^(١٤٨) .

وقد اختلف العلماء في أيهما أفضل : إمامة الأعمى أم البصير ؟ على ثلاثة أقوال :

(١٤١) سنن النسائي (٢/٨٠) .

(١٤٢) التمهيد (٦/٢٢٧) ، الاستذكار (٢/٣٦١) .

(١٤٣) المتقى شرح الموطأ (١ / ٤٢٧) .

(١٤٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٨/١٧١) .

(١٤٥) فتح الباري لابن رجب (٢/٣٩٢) .

(١٤٦) فتح الباري (١/٥٢٢) .

(١٤٧) أخرجه أبو داود ح (٥٩٥) ، وأحمد (٣/١٩٢) ح (١٣٠٢٣) من طريق عمران القطان عن قتادة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى ، وإسناد هذا الحديث حسن عمران القطان : صدوق ، ينظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٧ / ٢٨٤) ، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/٤٣٧) ، التاريخ الكبير (٦/٤٢٥) ، الجرح والتعديل (٦/٢٩٧) ، تهذيب الكمال (٢٢/٣٢٨) ، الكاشف (٢/٩٣) ، تهذيب التهذيب (٨/١١٥) ، التقريب ص (٤٢٩) ، وللحديث شاهد من حديث عائشة أخرجه ابن حبان كما في الأحسان (٥/٥٠٦) ح (٢١٣٤) من طريق يزيد بن زريع ، عن حبيب المعلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على المدينة يصلي بالناس .

(١٤٨) أخرج مسلم ح (١٢١٨) من حديث محمد بن علي بن الحسين بن علي قال : دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ وَهُوَ أَعْمَى وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ..... فَصَلَّى بِنَا..... الحديث .

إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير ؛ لأن الأعمى أكمل خشوعاً لعدم نظره إلى الملهيات ، وهو وجه لأصحاب الشافعي ^(١٤٩) ، ورواية عن أحمد ^(١٥٠)

١

البصير أفضل ، لأنه أكثر احترازاً من النجاسات ، وبه قال الحنفية ^(١٥١) ، وهو وجه لأصحاب الإمام الشافعي اختاره أبو إسحاق الشيرازي ^(١٥٢) ، وهو رواية عن أحمد اختارها ابن قدامة ^(١٥٣) ، وهي المذهب عند الحنابلة ^(١٥٤)

هما سواء لتعادل فضيلتهما ، وهو المنصوص عن الإمام الشافعي ^(١٥٥) ، واختاره القاضي من الحنابلة ^(١٥٦) ، وعللوا ذلك بقولهم : أن في الأعمى فضيلة وهو أنه لا يرى ما يلهيه ، وفي البصير فضيلة وهو أنه أشد احترازاً من النجاسات ، فهما متقابلان فيستويان ، ولعل هذا القول أظهر ، لأن السنة جاءت بمشروعية إمامة الأعمى ، ولم يأت دليل ينص على أفضلية إمامة البصير على الأعمى ، وفي كل منهما مزايا متقابلة — كما سبق بيانه - .

:

في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه دليل على جواز الجماعة في صلاة التطوع أحياناً ، لقوله في الحديث : " أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ " قال : فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ فِيهِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ وَصَفَّفْنَا وَرَاءَهُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ " ، وبُوبَ البخاري على الحديث بقوله : باب صلاة التَّوَافِلِ جَمَاعَةً " ^(١٥٧) ، قال ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : " فيه صلاة التوافل جماعة " ^(١٥٨) ، وقال ابن بطل (ت ٤٤٩ هـ) : " في الحديث : صلاة النافلة في جماعة بالنهار " ^(١٥٩) ، وقال ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) : " وفيه جواز الجماعة في صلاة التطوع أحياناً " ^(١٦٠) ، وقد ثبت عن النبي

(١٤٩) ينظر : المذهب (١/١٠٦) .

(١٥٠) ينظر : الإنصاف (٢/٢٥١) .

(١٥١) ينظر : المبسوط (١/٤١) .

(١٥٢) ينظر : المجموع (٤/١٦٣) .

(١٥٣) الكافي (١/١٨٨) .

(١٥٤) ينظر : الإنصاف (٢/٢٥١) .

(١٥٥) ينظر : المذهب (١/١٠٦) ، المجموع (٤/١٦٣) .

(١٥٦) ينظر : الإنصاف (٢/٢٥١) .

(١٥٧) البخاري مع الفتح (٣/٦١) .

(١٥٨) فتح الباري (١/٥٢٣) .

(١٥٩) شرح صحيح البخاري لابن بطل (٣/١٧٦) .

(١٦٠) فتح الباري لابن رجب (٢/٣٩٢) .

ﷺ في وقائع عديدة إمامته لبعض أصحابه في صلاة التَّطَوُّع، فقد صلى خلفه ابن عباس^(١٦١) وحُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ^(١٦٢) وابن مسعود^(١٦٣) في قيام الليل، وصلى النبي ﷺ بأَنَسٍ وَجَدْتَهُ مُلَيَّكَةً وَالْيَتِيمَ فِي دَارِهِمْ ضَحَى^(١٦٤)، وصلى النبي ﷺ ببعض أصحابه في بعض ليالي العشر من رمضان في المسجد^(١٦٥)، وقد كان النبي ﷺ يفعل هذا في بعض الأحيان، والغالب من سنته أنه كان يصلي صلاة التَّطَوُّع منفرداً، قال ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ): "يجوز التطوع جماعة ومنفرداً؛ لأن النبي ﷺ فعل الأمرين كليهما، وكان أكثر تطوعه مُنْفَرِداً." ^(١٦٦)، وقيد المالكية الجواز بما إذا كانت الجماعة قليلة، وكان المكان غير مُشْتَهَر، فإن كثر العدد كُرِهَتْ الجماعة، وكذلك تكره لو كانت الجماعة قليلة والمكان مشتهراً^(١٦٧)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): "ومعلوم أن الصواب هو ما جاءت به السنة فلا يكره أن يتطوع في جماعة، كما فعل النبي ﷺ ولا يُجعل ذلك سنة راتبة كمن يُقيم للمسجد إماماً راتباً يصلي بالناس بين العشاءين أو في جوف الليل كما يصلي بهم الصلوات الخمس." ^(١٦٨)، وقال في موضع آخر: "الاجتماع على الطاعات والعبادات نوعان: أحدهما سنة راتبة، إما واجب وإما مستحب كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح فهذا سنة راتبة، ينبغي المحافظة عليها والمداومة، والثاني: ما ليس بسنة راتبة مثل: الاجتماع لصلاة تطوع مثل: قيام الليل، أو على قراءة قرآن، أو ذكر الله أو دعاء فهذا لا بأس به، إذا لم يُتخذ عادة راتبة، فإن النبي ﷺ صلى التَّطَوُّع في جماعة أحياناً ولم يُداوم عليه.... فلو أن قوماً اجتمعوا بعض الليالي على صلاة تطوع من غير أن يتخذوا ذلك عادة راتبة تشبه السنة الراتبة لم يُكره، لكن اتخاذه عادة دائمة بدوران الأوقات مكروه لما فيه من تغيير الشريعة، وتشبيه غير المشروع بالمشروع، ولو ساغ ذلك لساغ أن يُعمل صلاة أخرى وقت الضحى أو بين الظهر والعصر أو تراويح في شعبان أو أذان في العيدين" ^(١٦٩).

(١٦١) أخرجه البخاري ح (١١٧)، ومسلم ح (٧٦٣).

(١٦٢) أخرجه مسلم ح (٧٧٢).

(١٦٣) أخرجه البخاري ح (١١٣٥)، ومسلم ح (٧٧٣).

(١٦٤) أخرجه البخاري ح (٣٨٠)، ومسلم ح (٦٥٨).

(١٦٥) أخرجه البخاري ح (٩٢٤)، ومسلم ح (٧٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٦٦) المغني (١/٧٧٥).

(١٦٧) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٣٦ - ١٣٧).

(١٦٨) مجموع الفتاوى (١١٢/٢٣)، الفتاوى الكبرى (٢/٢٤٥).

(١٦٩) مجموع الفتاوى (١٣٢/٢٣ - ١٣٣).

:

في حديث عتبَان بن مالك رضي الله عنه دليل على أن الإمام إذا زار قوماً أمهم، ففي الحديث: "فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ وَصَفَّفْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ."، وقد تَرَجَّمَ عليه البخاري (ت ٢٥٦ هـ) بقوله: "باب إذا زار الإمام قوماً فَأَمَّهُمْ" ^(١٧٠)، قال الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ): "عُموم النَّهْي عن إمامة الزَّائِر مَنْ زَارَهُ مَخْصُوصٌ بما إذا كان الزَّائِر هو الإمام الأعظم فلا يُكره، وكذا من أذن له صاحب المنزل." ^(١٧١)، وقد ورد النهي عن إمامة الزائر في بيت من زاره إلا بإذنه في حديث أبي مسعود رضي الله عنه: "وَلَا يَأْذَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِيمِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ." ^(١٧٢)، قال ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ): "الجماعة إذا أُقيمت في بيت، فصاحبه أولى بالإمامة من غيره، وإن كان فيه من هو أقرأ منه وأفقه، إذا كان ممن يمكنه إمامتهم، وتصح صلاتهم وراءه.... وإن كان في البيت ذو سلطان فهو أحق من صاحب البيت ؛ لأن ولايته على البيت وعلى صاحبه وغيره، وقد أمَّ النبي ﷺ عتبَان بن مالك وأنسا في بيوتهما" ^(١٧٣).

:

في حديث عتبَان بن مالك رضي الله عنه جواز التَّخَلُّف عن الجماعة في المطر والظُّلْمَة ونحو ذلك، حيث عَدَرَ النبي ﷺ عتبَان بن مالك رضي الله عنه لما ذكر أن الأمطار إذا سَالَ الوادي تَحُولُ بينه وبين مسجد قومه، وقد تَرَجَّمَ عليه البخاري (ت ٢٥٦ هـ) بقوله: "باب الرُّخْصَة فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ." ^(١٧٤)، وقد توارد الأئمة على ذكر هذا الإِسْتِنْبَاط من هذا الحديث، قال الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): "في هذا الحديث دليل على جواز التَّأَخُّر في حين المطر الدائم عن شُهود الجماعة والجمعة ؛ لما في ذلك من أذى المطر والله أعلم." ^(١٧٥)، وقال ابن بطال (ت ٤٤٩ هـ): "فيه من الفقه: التَّخَلُّف عن الصلاة في الجماعة للعذر." ^(١٧٦)، وقال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "

(١٧٠) البخاري مع الفتح (١٧٢/٢).

(١٧١) فتح الباري (٥٢٢/١).

(١٧٢) أخرجه مسلم ح (٦٧٣)، والترمذي ح (٢٣٥)، وقال: حديث حسن صحيح.

(١٧٣) المغني (٣٧/٢).

(١٧٤) البخاري مع الفتح (١٥٧/٢).

(١٧٥) التمهيد (٢٧٤/١٣).

(١٧٦) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧٧/٢).

وفي الحديث: دليل على أن المطر والسيول عذر يُبيح له التَّخَلُّفُ عن الصلاة في المسجد. " (١٧٧)، وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "فيه التخلّف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك" (١٧٨).

وقد أشكَلَ الجمع بين حديث عَتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه حيث عَذَرَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عن التخلّف عن الجماعة، وبين ما جاء في قصة ابن أُمِّ مَكْتُومٍ رضي الله عنه حيث لم يُرَخَّصْ له النبي صلى الله عليه وسلم وهو أعمى (١٧٩)، وللعلماء في التوفيق بين الحديثين مَسَالِكٌ، وهي:

١- أن عَتْبَانَ رضي الله عنه ذكر أن السُّيُولَ تَحُولُ بينه وبين مسجد قومه، وهذا عُذْرٌ واضح؛ لأنه يُتَعَذَّرُ معه الوصول إلى المسجد، وابن أُمِّ مَكْتُومٍ رضي الله عنه لم يذكر مثل ذلك، وإنما ذكر مَشَقَّةَ المَشْيِ عليه، قال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "وفي هذا ضعف؛ فإن السُّيُولَ لا تَدُومُ، وقد رَخَّصَ له في الصلاة في بيته بكل حال، ولم يَخُصَّه بحالة وجود السيل، وابن أُمِّ مَكْتُومٍ قد ذكر أن المدينة كثيرة الهَوَامِّ والسَّبَاعِ" (١٨٠)، وذلك يقوم مقام السيل المخوف" (١٨١).

٢- أن ابن أُمِّ مَكْتُومٍ كان قريبا من المسجد، بخلاف عَتْبَانَ، ولهذا ورد في بعض طرق حديث ابن أُمِّ مَكْتُومٍ: أنه كان يسمع الإقامة، ولكن يرد على هذا أنه أخبر أن منزله شاسع (١٨٢).

٣- أن حديث ابن أُمِّ مَكْتُومٍ منسوخ بحديث عَتْبَانَ، فإن الأعداء التي ذكرها ابن أُمِّ مَكْتُومٍ يكفي بعضها في سقوط حضور المسجد. (١٨٣)، قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ): "وقيل: كان في

(١٧٧) فتح الباري لابن رجب (٣٨٦/٢).

(١٧٨) فتح الباري (٥٢٢/١).

(١٧٩) أخرجه مسلم ح (٦٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٨٠) أخرجه أبو داود ح (٥٥٤)، والنسائي ح (٨٤٢)، وابن ماجه ح (٧٩٢) من حديث ابن أُمِّ مَكْتُومٍ.

(١٨١) فتح الباري لابن رجب (٣٩٠/٢).

(١٨٢) أخرج أبو داود ح (٥٥٣) من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن أُمِّ مَكْتُومٍ أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم

فقال: يا رسول الله، إني رجل ضريب البصر، شاسع الدار، ولي قائد لا يُلاوِمُنِي فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي قال هل

تسمع النداء؟ قال: نعم، قال: لا أجد لك رخصة. "، قوله: لا يلاومني، قال الخطابي في معالم السنن (١/١٥٩): "

الصواب: لا يلائمني، أي لا يوافقني ولا يساعدني، وأما الملاومة، فإنها مفاعلة من اللوم، وليس هذا موضعه."

(١٨٣) ينظر: فتح الباري لابن رجب (٣٩٠/٢ - ٣٩١)، قال: "وقد أشار الجوزجاني إلى أن حديث ابن أُمِّ مَكْتُومٍ لم يقل أحد

بظاهره، يعني: أن هذا لم يُوجب حضور المسجد على من كان حاله كحال ابن أُمِّ مَكْتُومٍ."

أول الإسلام، وحين الترغيب على الجماعة، وسد الباب على المنافقين في ترك حضورها، للإجماع على سقوط حضور الجماعة عن ذوي الأعذار" (١٨٤).

٤- أن النبي ﷺ إنما أراد أنه لا يجد لابن أم مكتوم رخصة في حصول فضيلة الجماعة مع تخلفه وصلاته في بيته، قال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "وفي هذا الحديث - يعني حديث ابن أم مكتوم - دلالة لمن قال: الجماعة فرض عين، وأجاب الجمهور عنه بأنه سأل هل له رخصة أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره؟ فقليل: لا، ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين، ودليله من السنة حديث عتبَان بن مالك" (١٨٥).

٥- أن النبي ﷺ عرف من حال ابن أم مكتوم رضي الله عنه قدرته على حضور الجماعة رغم أنه كان أعمى، وليس له قائد يلزمه، قال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ): "قليل: لعله كان ممن يتصرف في أمور دنياه دون قائد ككثير من العميان" (١٨٦)، وقال القرطبي (ت ٦٥٦ هـ): "قوله: فرخص له فلما ولي دعاه، هذا الترخيص إنما كان من النبي ﷺ بناءً منه على أنه لما لم يكن له قائد يقوده تعذر عليه المشي إلى المسجد، ثم إنه لما تبين له من حاله أنه يتمكن من ذلك، كما قد يتفق لبعض العميان، قال له: لا أجد لك رخصة، ودليل صحة ما ذكرناه: أنه ﷺ لو تحقق له عُذْرًا لعذره كما رخص لعتبان، ولما قد أجمعت الأمة عليه من سقوط حضور الجماعة عن ذوي الأعذار" (١٨٧).

٦- أن ابن أم مكتوم رضي الله عنه كان طلب الرخصة عن حضور الجمعة لا في الجماعة، قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): "وهذا محمول عندنا على الجمعة" (١٨٨)، وقال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ): "وقيل: يحتمل أنه كان ذلك في الجمعة لا في الجماعة" (١٨٩).

٧- أن يكون عتبَان بن مالك رضي الله عنه جعل موضع صلاة النبي ﷺ من بيته مسجدا يؤذن فيه ويقيم ويصلي بجماعة أهل داره، ومن قرب منه، فتكون صلاته حينئذ في مسجد: إما مسجد جماعة، أو مسجد بيت يجمع فيه، وأما ابن أم مكتوم فإنه استأذن في صلاته في بيته منفردا، فلم يأذن له، ولعل هذا الوجه هو أقرب ما جمع به بين الحديثين، وقد رجحه الحافظ ابن رجب (١٩٠)، وسبق أن البخاري ترجم عليه بقوله: "باب المساجد في البيوت".

(١٨٤) إكمال المعلم (٢/٦٢٥).

(١٨٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/١٥٥).

(١٨٦) إكمال المعلم (٢/٦٢٥).

(١٨٧) المفهم (٢/٢٧٩).

(١٨٨) التمهيد (١٨/٣٣٣).

(١٨٩) إكمال المعلم (٢/٦٢٥).

(١٩٠) ينظر: فتح الباري لابن رجب (٢/٣٩٠ - ٣٩١).

:

وفي حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه دليل على جواز اتخاذ موضع معين للصلاة، وهذا يؤخذ من إقرار النبي ﷺ لعتبان رضي الله عنه حينما قال للنبي ﷺ: "فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي مِن بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى"، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "في الحديث: اتخاذ موضع معين للصلاة... واتخاذ مكان معين للصلاة في البيت لا يستلزم وقفه، ولو أطلق عليه اسم مسجد." ^(١٩١)، وقد ورد النهي عن إيطان موضع معين من المسجد ففي حديث عبد الرحمن بن شبل قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ وَافْتِرَاشِ السَّبْعِ، وَأَنْ يُوطَّنَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا يُوطَّنُ الْبُعِيرُ ^(١٩٢)، وهذا يحمل على إيطان موضع من المسجد للخوف من الرياء ونحوه، قال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "وفيه: أنه لا بأس بملازمة الصلاة في موضع معين من البيت، وإنما جاء في الحديث النهي عن إيطان موضع من المسجد للخوف من الرياء ونحوه." ^(١٩٣)، وقال الحافظ (ت ٨٥٢ هـ): "وأما النهي عن إيطان موضع معين من المسجد، وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه" ^(١٩٤)، وحمل بعض العلماء حديث النهي على صلاة الفريضة دون صلاة النافلة، قال ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): "حمل أصحابنا حديث النهي على الصلاة المفروضة، وحديث الرخصة على الصلاة النافلة" ^(١٩٥)، وحديث الرخصة الذي أشار إليه ابن رجب هو حديث يزيد بن أبي عبيد قال: كُنْتُ أَتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ ^(١٩٦) الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ؟ قَالَ:

(١٩١) فتح الباري (٥٢٢/١).

(١٩٢) أخرجه أبو داود ح (٨٥٨)، وأحمد ح (١٥٥٧٢) والنسائي ح (١١١٢)، والبيهقي (١١٨/٢، ٢٣٩/٣) من طرق عن جعفر بن عبد الله بن الحكم أن تميم بن محمود عن عبد الرحمن بن شبل الأنصاري، وفي هذا الإسناد: تميم بن محمود الليثي، ذكره العقيلي والدولابي في الضعفاء، وقال البخاري: في حديثه نظر، وقال ابن حجر: فيه لين، ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١٥٤/٢)، الجرح والتعديل (٤٤٢/٢)، ضعفاء العقيلي (١٧٠/١)، تهذيب الكمال (٣٣٣/٤)، الكاشف (٢٧٩/١)، تهذيب التهذيب (٤٥١/١)، التقریب ص (١٣٠).

(١٩٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦١/٥).

(١٩٤) فتح الباري (٥٢٢/١).

(١٩٥) فتح الباري لابن رجب (٦٤٧/٢ - ٦٤٨).

(١٩٦) الأسطوانة أي: السارية، وهي بضم الهمزة وسكون السين المهملة وضم الطاء، والغالب أنها تكون من بناء بخلاف العمود فإنه من حجر واحد. ينظر: اللسان، سطن، (٢٠٨/١٣)، فتح الباري (٥٧٧/١).

فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا ^(١٩٧)، قال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): " وفي الحديث : دليل على أنه لا بأس أن يلزم المصلي مكانا معيناً من المسجد يصلي فيه تطوعاً " ^(١٩٨).

:

استُدل بحديث عتبَان بن مالك رضي الله عنه على أن المأموم لا يرد السلام على الإمام إذا سلم من الصلاة، وقد ترجم عليه البخاري (ت ٢٥٦ هـ) بقوله: " باب من لم ير ردَّ السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة " ^(١٩٩)، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): " قوله: " باب من لم ير ردَّ السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة "، أورد فيه حديث عتبَان، واعتماده فيه على قوله " ثم سلم وسلمنا حين سلم " فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل بها من الصلاة، وإما هي وأخرى معها، فيحتاج من استحَب تسليمه ثلاثة على الإمام بين التسليمتين - كما تقوله المالكية - إلى دليل خاص، وإلى رد ذلك أشار البخاري " ^(٢٠٠)، وقال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ): " مراده بهذا الحديث في هذا الباب: أن الذين صلوا مع النبي ﷺ في بيت عتبَان سلموا مع النبي ﷺ حين سلم من الصلاة، ولم يوجد منهم سوى السلام من الصلاة كسلام النبي ﷺ منها، وفي ذلك رد على من قال: إن المأموم يرد على الإمام سلامه مع تسليمه من السلام إما قبله أو بعده، وقد قال بذلك طوائف من السلف، منهم: ابن عمر وأبو هريرة وعطاء وسالم والنخعي والزهري وغيرهم ^(٢٠١)، قال أحمد (ت ٢٤١ هـ) - في رواية جعفر بن محمد - : السلام على الإمام لا نعرف له موضعاً، وتسليم الإمام هو انقضاء الصلاة، ليس هو سلام على القوم فيجب عليهم أن يردوا. " ^(٢٠٢)، ونقل أبو داود عن أحمد في الرد على الإمام قبل السلام، قال: لا، قيل له: فبعده؟ قال: نعم، وإن شاء نوى بالسلام الرد، قال: وما أعرف فيه حديثاً عالياً يعتمد عليه ^(٢٠٣).

(١٩٧) أخرجه البخاري ح (٥٠٢)، ومسلم ح (٥٠٩).

(١٩٨) فتح الباري لابن رجب (٢/٦٤٥).

(١٩٩) البخاري مع الفتح (٢/٣٢٣).

(٢٠٠) فتح الباري (٢/٣٢٣ - ٣٢٤).

(٢٠١) فتح الباري لابن رجب (٥/٢٢٤ - ٢٣٢)، تنظر هذه الآثار في: مصنف عبد الرزاق (٢/٢٢٣)، باب: الرد على الإمام

مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٧٣)، باب: من قال إذا سلم الإمام فرد، الأوسط لابن المنذر (٤/٢٣٠ - ٢٣١) باب: ذكر

اختلاف أهل العلم في رد السلام على الإمام عند التسليم.

(٢٠٢) ينظر: الإنصاف (٣/٥٧٠).

(٢٠٣) فتح الباري لابن رجب (٥/٢٢٤ - ٢٣٢).

قوله في الحديث: "عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ"، يؤخذ منه جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث، ويكون الاعتداد بروايتهم بعد البلوغ، وقد ترجم البخاري بقوله: "متى يَصَحُّ سماع الصغير؟" ^(٢٠٤)، وذكر القاضي عياض أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصبي بسن محمود بن الربيع، وهو خمس سنين، وهذا قول الجمهور ^(٢٠٥)، وقال أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): "وعليه استقر عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً "سمع"، ولن لم يبلغها "حضر أو أحضر" ^(٢٠٦).

وقال زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في ألفيته:

فَالْخُمْسُ لِلْجُمْهُورِ، ثُمَّ الْحُجَّةُ قِصَّةُ مُحَمَّدٍ وَعَقْلُ الْمَجَّةِ ^(٢٠٧)

وقد ذهب بعض المحققين من العلماء إلى أن الاعتبار في صحة سماع الصغير هو فهمه للخطاب ورد الجواب، سواء كان ابن خمس أو أقل، ومتى لم يكن يعقل فهم الخطاب ورد الجواب لم يصح، قال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ): "ولعلمهم إنما رأوا أن هذا السن - أي خمس سنين - أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فَمَرَجُوعُ ذلك للعادة، ورب بلید الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونبيال الجيلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن." ^(٢٠٨)، وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "إن التقييد بالخمس أنكره المحققون، وقالوا: الصواب أن يعتبر كل صبي بنفسه، فقد يميز لدون خمس، وقد يتجاوز الخمس ولا يميز" ^(٢٠٩)، وقال العراقي (ت ٨٠٦ هـ): "ليس في حديث محمود سنة متبعة إذ لا يلزم منه أن يميز كل أحد تمييز محمود، بل قد ينقص عنه، وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك، وسنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة أن يعقل غير ذلك مما يسمعه، والقول الثاني من الخلاف في صحة سماع الصغير: اعتبار تمييزه على الخصوص فمتى كان يفهم الخطاب ويرد الجواب كان سماعه صحيحاً، وإن كان ابن أقل من خمس سنين، وإن لم يكن كذلك لم يصح، وإن زاد على

(٢٠٤) البخاري مع الفتح (١/١٧١).

(٢٠٥) الإلماع ص (٦٢)، وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص (١١٦)، فتح المغيث للسخاوي (٢/١٤٠).

(٢٠٦) علوم الحديث لابن الصلاح ص (١١٧)، وينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/١٤١).

(٢٠٧) ألفية العراقي ص (٩٩).

(٢٠٨) الإلماع ص (٦٤).

(٢٠٩) ينظر: الإرشاد (١/٣٣٤)، فتح المغيث (٢/١٤٤).

الخمس، وهذا هو الصواب.^(٢١٠)، وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "استدل بالحديث بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس، ومن كان دونها يُكتب له حضور، وليس في الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم، فمن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا، وقال ابن رشيد: الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك، لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه، والله أعلم"^(٢١١).

-

قوله في الحديث: "ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ."، يؤخذ منه استثبات طالب الحديث شيخه عما حدثه به إذا خشي من نسيانه، وإعادة الشيخ الحديث^(٢١٢)، فمحمود بن الربيع سمع الحديث من عتبَان بن مالك رضي الله عنه، ثم حدث به قوماً فيهم أبو أيوب رضي الله عنه، فأنكره أبو أيوب، وقال: "والله ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت قط."، وهذا الموقف حمل محمود بن الربيع على أن يرجع إلى عتبَان مرة أخرى، فيسأله عن الحديث، قال محمود: "فجعلت لله علي إن سلمني حتى أقفل من غزوتي أن أسأل عنها عتبَان بن مالك".

-

قوله في الحديث: "فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَمَنِي حَتَّى أَقْفَلَ مِنْ غَزَوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ.... ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِثْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ."، يؤخذ من هذا مشروعية الرحلة في طلب العلم، فقد رحل محمود بن الربيع إلى عتبَان بن مالك رضي الله عنه؛ ليتثبت من الحديث الذي سمعه منه، وقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يفدون إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أماكن بعيدة ليتعلموا منه، ويتفقهوا في الدين، ففي حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَنَحْنُ شَبَابَةٌ فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَكَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم رَحِيمًا فَقَالَ لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَعَلِمْتُمْوَهُمْ مُرُوهُمْ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينٍ كَذَا وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينٍ كَذَا وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ"^(٢١٣)، قال الحافظ: "في الحديث الرحلة في طلب العلم وفضل التعليم"^(٢١٤).

(٢١٠) التبصرة والتذكرة (٢٠/٢).

(٢١١) فتح الباري (١٧٣/١).

(٢١٢) ينظر: فتح الباري (٦٢/٣).

(٢١٣) أخرجه البخاري ح (٦٨٥)، ومسلم ح (٦٧٤).

(٢١٤) فتح الباري (١٧٢/٢).

ثم أصبحت الرحلة إلى الأمصار الإسلامية أدباً مُلزاماً للمُحدثين حتى لا تكاد تقف على مُحدث لم يرحل إلا القليل، وصار عدم الارتحال مما يُشأن به المُحدث^(٢١٥).

-

وفي حديث عتب بن مالك رضي الله عنه جواز كتابة الحديث وغيره من العلوم الشرعية، فإن أنس بن مالك رضي الله عنه لما حدثه محمود بن الربيع بهذا الحديث عن عتب بن مالك رضي الله عنه قال: "فَأَعْجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ فَقُلْتُ لِأَبْنِي أَكْتُبُهُ فَكُتِبَ"، قال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "في الحديث جواز كتاب الحديث وغيره من العلوم الشرعية، بل هي مستحبة، وجاء في الحديث النهي عن كتابة الحديث، وجاء الإذن فيه، فقيل: كان النهي لمن خيف اتكاله على الكتاب وتفريطه في الحفظ مع تمكنه منه، والإذن لمن لا يتمكن من الحفظ، وقيل: كان النهي أولاً لما خيف اختلاطه بالقرآن، والإذن بعده لما أمن من ذلك. وكان بين السلف من الصحابة والتابعين خلاف في جواز كتابة الحديث، ثم أجمعت الأمة على جوازها واستحبها والله أعلم" ^(٢١٦).

وقد بوب البخاري (ت ٢٥٦ هـ) بقوله: "باب كتابة العلم" ^(٢١٧)، قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك؛ لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً، وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم" ^(٢١٨).

-

وفي الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من تأنيس الأطفال وملاعبتهم، والتبسط معهم، حيث مج النبي ﷺ ماءً في وجهه محمود بن الربيع من بئراً كانت في دارهم، قال القرطبي (ت ٦٥٦ هـ): "وإنما فعل النبي ﷺ ذلك مباشرة للصبى وتأنيساً له، كما قال: "يا أبا عمير ما فعل الغير؟" ^(٢١٩)، ولعله إنما فعل هذا ليعقل هذا الفعل منه لصغره، فيحصل له بذلك تأكيد في فضيلة الصحبة، ونقل شيء عنه ﷺ كما كان" ^(٢٢٠).

(٢١٥) ينظر: كتاب الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، علوم الحديث لابن الصلاح.

(٢١٦) شرح النووي على صحيح مسلم (١/٢٤٤).

(٢١٧) البخاري مع الفتح (١/٢٠٤).

(٢١٨) فتح الباري (١/٢٠٤)، وينظر في كتابة الحديث النبوي، والتوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن: تقييد العلم ص (٣٢)

— (٣٤)، علوم الحديث لابن الصلاح (١٨١ - ١٨٣) صحائف الصحابة وتدوين السنة النبوية ص (٧١، ٧٢)، السنة قبل

التدوين ص (٢٩٣ - ٣٤٠)، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص (٢٢١ - ٢٤٠).

(٢١٩) أخرجه البخاري ح (٦١٢٩)، ومسلم ح (٢١٥٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢٢٠) المفهم (٢/٢٨٥).

وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "في هذا ملاطفة الصبيان وتأنيسهم وإكرام آبائهم بذلك، وجواز المزاح، قال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد بذلك أن يحفظه محمود، فينقله كما وقع فتحصل له فضيلة نقل هذا الحديث وصحة صحبته، وإن كان في زمن النبي ﷺ مميزا وكان عمره حينئذ خمس سنين، وقيل: أربعا، والله أعلم" (٢٢١)، وقال ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "وفعله النبي ﷺ مع محمود إما مداعبة منه، أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة" (٢٢٢).

-

قوله في الحديث: "سأفعل إن شاء الله"، يؤخذ منه أنه يستحب لمن قال: سأفعل كذا أو نحو ذلك من الأمور المستقبلية أن يقول: إن شاء الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (٢٢٣)، قال إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤ هـ): "هذا إرشاد من الله لرسوله ﷺ، إلى الأدب فيما إذا عزم على شيء ليفعله في المستقبل، أن يرد ذلك إلى مشيئة الله، عز وجل، علام الغيوب، الذي يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون." (٢٢٤)، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشَقٍّ غُلَامٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ" (٢٢٥).

-

في الحديث جواز إخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى، فإن عتبان بن مالك رضي الله عنه قال للنبي ﷺ: "إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي"، وقصد من هذا الإخبار أن يعذره النبي ﷺ في تخلفه عن الصلاة في مسجد قومه، وقد ورد أن النبي ﷺ أخبر عن حاله، وما يحصل له من الوجع أو الجوع ونحو ذلك، ففي حديث عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: وَارَأَسَاهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ أَنَا وَارَأَسَاهُ. (٢٢٦)، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال:

(٢٢١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦٢/٥).

(٢٢٢) فتح الباري (١٧٢/١).

(٢٢٣) سورة الكهف الآيتين: ٢٣ - ٢٤.

(٢٢٤) تفسير ابن كثير (١٤٨/٥).

(٢٢٥) أخرجه البخاري ح (٣٤٢٤)، ومسلم ح (١٦٥٤)، وقوله: دركاً له: من الإدراك، أي لحاقاً، والمراد أنه كان يحصل له ما طلب.

(٢٢٦) أخرجه البخاري ح (٧٢١٧)، ومسلم ح (٢٣٨٧).

قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ فَإِذَا هُوَ بِأَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا؟ قَالَا: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا. ^(٢٢٧)، قال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "قوله ﷺ: "وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما" فيه جواز ذكر الإنسان ما يناله من ألم ونحوه، لا على سبيل التشكي وعدم الرضا، بل للتسلية والتصبر، كفعله ﷺ هنا، ولا لتماس دعاء أو مساعدة على التسبب في إزالة ذلك العارض، فهذا كله ليس بمذموم، إنما يذم ما كان تشكياً وتسخطاً وتجزعاً. " ^(٢٢٨)، وقال ابن القيم (٧٥١ هـ): "الفرق بين الإخبار بالحال وبين الشكوى: أن الإخبار بالحال يقصد المخبر به قصداً صحيحاً من علم سبب إدانته، أو الاعتذار لأخيه من أمر طلبه منه، أو يحذره من الوقوع في مثل ما وقع فيه فيكون ناصحاً بإخباره له أو حمّله على الصبر بالتأسي به.... وأما الشكوى فالإخبار العاري عن القصد الصحيح بل يكون مصدره السخط وشكاية المبتلى إلى غيره" ^(٢٢٩).



في الحديث دليل على أنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده ﷺ، فقد كان عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤم قومه بني سالم في مسجدهم، وفي حديث عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنْظَفَ، وَتُطَيَّبَ ^(٢٣٠) والدور: جمع دار، وهو اسم جامع للمنازل المسكونة والحال، وتجمع على ديار، والمراد بها هنا: القبائل، فكل قبيلة اجتمعت في محلة سميت تلك المحلة داراً ^(٢٣١).

في الحديث جواز استصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك، فقد ورد في حديث عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، وعند الإمام أحمد: "فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ شَاءَ مِنْ أَصْحَابِهِ"، وقد ورد في بعض الوقائع الأخرى أن النبي ﷺ استأذن لمن استصحبه ولم يدع، وهو محمول على تطيب خاطر صاحب الدعوة، أو مراعاة اختلاف حال الداعين، ففي حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ

(٢٢٧) أخرجه مسلم ح (٢٠٣٨).

(٢٢٨) شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٢/١٣).

(٢٢٩) الروح لابن القيم ص (٢٥٨ - ٢٥٩).

(٢٣٠) أخرجه أحمد (٢٧٩/٦)، وأبو داود ح (٤٥٥)، والترمذي ح (٥٩٤)، وابن ماجه ح (٧٥٩)، والبيهقي (٤٣٩/٢) - (٤٤٠)، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وقد اختلف على هشام بن عروة في وصله وإرساله فرواه مالك بن سعيد وزائدة بن قدامة عن هشام بن عروة متصلاً، ورواه وكيع، وعبد بن سليمان، وسفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه مراسلاً.

(٢٣١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣١١/٢)، المغرب (٢٩٨/١)، النهاية (١٣٩/٢).

مِنْ الْأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ فَقَالَ لِعُلَامٍ لَهُ قَصَابٌ اجْعَلْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ فَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَدَعَاهُمْ فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قَدْ تَبَعَنَا فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذُنَ لَهُ فَأَذْنُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجَعَ فَقَالَ لَا بَلْ قَدْ أَذْنْتُ لَهُ ^(٢٣٢).

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "فيه: أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطارئ كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق، ولعله سمع حديث "طعام الواحد يكفي الاثنين" ^(٢٣٣) أو رجا أن يعم الزائد بركة النبي ﷺ، وإنما استأذنه النبي ﷺ تطييباً لنفسه، ولعله علم أنه لا يمنع الطارئ" ^(٢٣٤).

-

في الحديث أن مَنْ عِيبَ بِمَا يَظْهَرُ مِنْهُ لَا يَعدُ غِيبَةً، حيث تكلم بعض الصحابة رضي الله عنهم في مالك بن الدخشم، فقال رجل منهم: "ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ"، قال الحافظ: "في الحديث: التنبيه على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة، وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك، ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل" ^(٢٣٥).

أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، ولعل من المناسب في ختام هذا البحث أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

- ١- أن حديث عتبَان بن مالك رضي الله عنه اشتهر من رواية الزهري، وأنس بن مالك عن محمود بن الربيع، عن عتبَان بن مالك رضي الله عنه، وقد ورد شواهد للحديث، وهي معلولة.
- ٢- تضمن الحديث مسائل عقدية، وهي: فضل كلمة التوحيد، وحكم اتخاذ الموضع الذي صلى فيه النبي ﷺ مُصَلًى يُتَبَرَّكُ بِهِ، وإجراء أحكام المسلمين على الظاهر، والعذر بالتأويل السائع لمن رمى المسلم بالنفاق.
- ٣- استُدل بحديث عتبَان بن مالك رضي الله عنه على مسائل فقهية، وهي: جواز إمامة الأعمى، وجواز الجماعة في صلاة التطوع أحياناً، وأن الإمام إذا زار قوماً أمهم، وجواز التَّخَلُّفِ عن الجماعة في المطر والظُّلْمَةِ، وجواز اتخاذ موضع معين للصلاة.

(٢٣٢) أخرجه البخاري ح (٢٠٨١)، ومسلم ح (٢٠٣٦).

(٢٣٣) أخرجه مسلم ح (٢٠٥٩) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -.

(٢٣٤) فتح الباري (٥٦١/٩).

(٢٣٥) فتح الباري (٥٢٣/١)، وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢٤٤/١).

٤ - استنبط العلماء من حديث عتب بن مالك رضي الله عنه فوائد حديثية وآداب متنوعة، وهي: جواز إحضار الصبيان مجالس العلم، واستثبات طالب الحديث شيخه فيما حدث به، ومشروعية الرحلة في طلب العلم، وجواز كتابة الحديث، وتأسيس الأطفال وملاطفتهم، ورد الأمور المستقبلية إلى مشيئة الله، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة، والفرق بين الإخبار والشكوى، وأن المدينة كان فيها مساجد للجماعة سوى مسجده صلوات الله عليه، وجواز استصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك، وأن عيب الإنسان بما يظهر منه لا يُعدُّ غيبة.

٥ - تبين من خلال دراسة بعض المسائل الواردة في حديث عتب بن مالك رضي الله عنه: استواء الأعمى والبصير في الإمامة، وجواز الجماعة في صلاة التطوع أحياناً، وأن السلطان إذا زار قوماً أمهم، وجواز اتخاذ موضع معين للصلاة فيه في البيت، ويُحمل النهي الوارد على الصلاة المكتوبة في المسجد خوف الرياء، وأن كلمة التوحيد يحصل بها النجاة من النار، ودخول الجنة مع أداء الفرائض واجتناب المحارم، وأن الأمكنة التي صلى فيها النبي صلوات الله عليه اتفاقاً لا يُشرع اتخاذها مصلى يتبرك به، وأن أحكام المسلمين تجري على الظاهر، والعذر بالتأويل السائع لمن رمى المسلم بالنفاق.

[١] الأحاد والمثاني، لأبن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ)، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، السعودية، ط أولى ١٤١١ هـ.

[٢] إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

[٣] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للحافظ الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، بترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٧ هـ.

[٤] الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تأليف الشيخ موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، تحقيق: الأستاذ علي نويهض، دار الفكر.

[٥] الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: سالم محمد عطية، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.

[٦] الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، نهضة مصر.

- [٧] *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، للإمام أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- [٨] *الاشتقاق*، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: وشرح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر.
- [٩] *الإصابة في تمييز الصحابة*، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، الناشر: دار نهضة مصر، القاهرة.
- [١٠] *إصلاح المنطق*، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، (ت ٢٤٤ هـ) تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف الطبعة الرابعة.
- [١١] *الأعلام*، خير الدين الزركلي، (ت ١٣٩٦ هـ) دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة سنة ١٩٨٤ م.
- [١٢] *أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري*، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- [١٣] *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ابن القيم (ت ٧٥١ هـ) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣ م.
- [١٤] *اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم*، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، (ت ٧٢٨ هـ) تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، الطبعة السابعة ١٤١٩ هـ.
- [١٥] *ألفية العراقي*، للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي، (ت ٨٠٦ هـ) تحقيق: العربي الدائر الغرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.
- [١٦] *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت ٥٤٤ هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ، الناشر: دار التراث.
- [١٧] *الأنساب* تأليف أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، (ت ٥٦٢ هـ) اعتنى بتصحيحه الشيخ عبد الرحمن المعلمي طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند الناشر: مكتبة مدينة العلم، مكة المكرمة.
- [١٨] *الإنصاف مع الشرح الكبير والمقنع*، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، (ت

- ٨٨٥ هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.
- [١٩] الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت ٣١٩ هـ) تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- [٢٠] بحوث في تاريخ السنة المشرفة تأليف: أكرم ضياء العمري، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ.
- [٢١] البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (٧٧٤ هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- [٢٢] تاريخ الثقات، للإمام أحمد بن عبد الله العجلي، (ت ٢٦١ هـ) ترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، (٨٠٧ هـ) تحقيق الدكتور: عبد المعطي قلججي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.
- [٢٣] تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، (ت ٥٧١ هـ) تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥ م.
- [٢٤] التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت .
- [٢٥] تاريخ يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) رواية الدوري (ت ٢٧١ هـ)، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، نشر: مركز الأبحاث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩ هـ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- [٢٦] التبصرة والتذكرة، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي (٨٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
- [٢٧] التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تأليف شمس الدين السخاوي، (ت ٩٠٢ هـ) عني بطبعه ونشره: أسعد طرازوني الحسيني الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- [٢٨] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١ هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- [٢٩] تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ.
- [٣٠] تقييد العلم لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: يوسف العش، دمشق، ١٩٤٩ م.
- [٣١] تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ) تقديم ومقابلة محمد

- عوامه، دار الرشيد، حلب، ط أولى ١٤٠٦ هـ .
- [٣٢] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ .
- [٣٣] تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ) طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدرآباد، الهند، الطبعة الأولى .
- [٣٤] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، (ت ٧٤٢ هـ ٩ تحقيق د . بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .
- [٣٥] تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق جماعة من المحققين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- [٣٦] كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، (ت ٣١١ هـ) تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- [٣٧] الثقات، للحافظ محمد بن حبان البستي، (ت ٣٥٤ هـ) طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الأولى .
- [٣٨] جامع الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م .
- [٣٩] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الدمشقي، ابن رجب الحنبلي، (ت ٧٩٥ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .
- [٤٠] كتاب الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت ٣٢٧ هـ) طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى .
- [٤١] جمهرة اللغة، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي، ابن دريد، (ت ٣٢١ هـ) دار صادر، بيروت .
- [٤٢] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لأبي البركات شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ)، تحقيق: محمد عlish، دار الفكر، بيروت، لبنان .
- [٤٣] حسن الظن بالله، لأبي بكر بن أبي الدنيا، (ت ٢٨١ هـ) تحقيق مخلص محمد، دار طيبة، الرياض ١٤٠٨ هـ .
- [٤٤] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ)،

الناشر: دار الفكر .

- [٤٥] *الرحلة في طلب الحديث*، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٣٩٥ هـ.
- [٤٦] *الروح*، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية، (ت ٧٥١ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥ هـ.
- [٤٧] *سنن أبي داود*، للحافظ أبي داود سليمان الأشعث، (٢٧٥ هـ) تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
- [٤٨] *سنن ابن ماجه*، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر .
- [٤٩] *السنن الكبرى*، للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، (ت ٤٥٨ هـ) الناشر: دار المعرفة، بيروت، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ هـ.
- [٥٠] *كتاب السنن الكبرى*، الامام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (٣٠٣ هـ) تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- [٥١] *سنن النسائي*، عناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط ثانية، ١٤٠٦ هـ
- [٥٢] *السنة قبل التدوين* لمحمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الباز، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ
- [٥٣] *سير أعلام النبلاء*، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ) أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط وحققه جماعة من المحققين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ.
- [٥٤] *السيرة النبوية لابن هشام*، (ت ٢١٨ هـ) تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإياري، عبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .
- [٥٥] *شرح صحيح البخاري*، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو نعيم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.
- [٥٦] *صحائف الصحابة* ﷺ و*تدوين السنة النبوية المشرفة*، لأحمد عبد الرحمن الصويان، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- [٥٧] *صحيح ابن خزيمة*، للحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١ هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي .

- [٥٨] صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- [٥٩] صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤ هـ.
- [٦٠] الضعفاء لأبي جعفر عمر بن محمد بن عمر بن موسى العقيلي، (ت ٥٧٦ هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- [٦١] طبقات فحول الشعراء، تأليف محمد بن سلام (ت ٣٢٣ هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، ط القاهرة .
- [٦٢] الطبقات الكبرى، للإمام محمد بن سعد البصري، (ت ٢٣٠ هـ) الناشر: دار صادر، بيروت.
- [٦٣] علوم الحديث للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦ هـ.
- [٦٤] كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٠ هـ) تحقيق: د . مهدي المخزومي، د . إبراهيم السامرائي، بيروت، ط أولى ١٤٠٨ هـ.
- [٦٥] غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٣٢٢ هـ) تحقيق د . عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .
- [٦٦] غريب الحديث، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، (ت ٢٢٤ هـ) الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، سنة ١٣٩٦ هـ .
- [٦٧] الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (٧٢٨ هـ) تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ .
- [٦٨] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٨٥٢ هـ) تعليق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم فؤاد عبد الباقي، عناية محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية.
- [٦٩] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الحنبلي، (٧٩٥ هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله محمد، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- [٧٠] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢ هـ) تحقيق: علي حسين علي، مكتبة الإيمان، الناشر: إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

- [٧١] فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، تأليف عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، (١٢٨٥ هـ) تحقيق: الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة ١٤١٩ هـ .
- [٧٢] فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، الناشر : دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩١ هـ .
- [٧٣] القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ٨١٧ هـ) مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ .
- [٧٤] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، (ت ٧٤٨ هـ) الناشر : دارا لكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ .
- [٧٥] الكافي، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- [٧٦] الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥ هـ)، الناشر : دار الفكر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ .
- [٧٧] الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت، أبي بكر بن الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة .
- [٧٨] كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، للحافظ ابن رجب الحنبلي، (ت ٧٩٥ هـ) تحقيق: زهير الشاويش، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي ١٣٩٧ هـ .
- [٧٩] لسان العرب، للإمام أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور المصري (ت ٧١١ هـ)، الناشر : دار صادر، بيروت.
- [٨٠] المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب .
- [٨١] مجموعة الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، (٧٢٨ هـ) جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم النجدي الحنبلي وساعده ابنه محمد، الناشر: الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .
- [٨٢] المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا النووي، (ت ٦٧٦ هـ) دار الفكر .
- [٨٣] المستدرک على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، (ت ٤٠٥ هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

- [٨٤] مسند أبي عوانة ، للإمام الحافظ الثقة الكبير يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ) ، الطبعة الأولى ، مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن ، ١٣٨٥ هـ .
- [٨٥] مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، مؤسسة قرطبة .
- [٨٦] مسند الطيالسي ، للحافظ أبي داود سليمان بن داود الطيالسي ، (ت ٢٠٤ هـ) تحقيق : محمد بن عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- [٨٧] مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم ، شهاب الدين البوصيري ، (ت ٨٤٠ هـ) ، تحقيق : محمد المنتقي الكشناوي ، دار العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ .
- [٨٨] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، الناشر : مصطفى الحلبي ، القاهرة (ت ٧٧٠ هـ) .
- [٨٩] المصنف ، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني ، (٢١١ هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، توزيع المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ .
- [٩٠] المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، (ت ٢٣٥ هـ) تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الاولى ١٤٠٩ هـ .
- [٩١] المعالم الأثيرة في السنة والسيرة ، إعداد محمد محمد حسن شراب ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
- [٩٢] معالم السنن ، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ، (٣٨٨ هـ) الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠١ هـ .
- [٩٣] معجم البلدان ، للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤١٠ هـ .
- [٩٤] معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، عاتق بن غيث البلادي ، دار مكة الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- [٩٥] المعجم الكبير ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن حمد الطبراني ، (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلف ، الناشر : وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ، مطبعة الوطن العربي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ .
- [٩٦] معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة البابي ، مصر ، ط ثانية ، ١٣٨٩ هـ .

- [٩٧] *المغرب في ترتيب المعرب* تأليف الإمام أبي الفتح ناصر الدين المطرزي، (ت ٦١٠ هـ) تحقيق: محمود فاخوري، مكتبة أسامة بن زيد - حلب - سورية، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- [٩٨] "مفردات ألفاظ القرآن"، للعلامة الراغب الأصفهاني، (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ.
- [٩٩] *المغني*، للإمام موفق الدين بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- [١٠٠] *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*، للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- [١٠١] *من فقه السنة*، تأليف: فالح بن محمد بن فالح الصغير، دار إشبيلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- [١٠٢] *الموطأ*، للإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ)، صححه وخرج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- [١٠٣] *النهاية في غريب الحديث*، للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير، (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق محمود الطناحي وظاهر الزاوي، الناشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٣ هـ.
- [١٠٤] *وفاء الوفا*، لعلي بن أحمد السمهودي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد، بيروت، دار الكتب.

Hadith of Otban Bin Malek May Allah be Pleased with him Analytical Study

Mohammed Abdullah Al-Qanas

Associate Professor at Faculty of Islamic law & Principles of Religion, AL-Qassim University

(Received 1/4/1429H; accepted for publication 27/10/1429H)

Abstract. This research is detailed & analytical study for Hadith (Islamic tradition) of Otban Bin Malek Al-Ansary, May Allah be pleased with him, where the researcher dealt with: explanation of Hadith Ascription, and mentioned its methods & its evidences, also he explained Hadith words, and illustrated doctrine, Juristic cases as well as various benefits that are extracted from Hadith, where the Hadith includes doctrine cases such as: advantage of word Monotheism, and verdict of taking the place that our Prophet peace be upon him played in it as a blessed oratory, performing rules of Muslims upon the visible aspect and forgiveness by permissible interpretation for the person who charges a Muslim with hypocrisy, one juristic cases that is extracted from this Hadith is: legality of blind imamate, lawfulness of congregation prayer in supererogatory prayer, also, if the Imam visits group of people pray as a leader, & permissibility of not attending congregation prayer in case of rain & dark, & permissibility of taking special place for prayer, as for Hadith benefits & various etiquettes that were extracted from this Hadith: permissibility of bringing boys to seminars, & legality of travelling for acquiring knowledge, & lawfulness of writing & registering Hadith, amiability & amusement of children, returning future matter to Allah's Will, also it is lawful if a person shows his defect, & the difference between informing & complain, & there were mosques for congregation prayer in Al-Madina Al-Monawarah other than Prophet's mosque, & it is permissible if the visitor brings some of his friends if he know that the host won't be annoyed, & describing a person by what appears from him doesn't consider backbiting,

Prayers of Allah may be upon His apostle Muhammad, his family and upon his companions.

() - () / ()

" "

(/ / / /)

. إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً أما بعد :

فهذا بحث [زكاة الأسهم والسندات]

وهذا ملخص البحث :

يشتمل البحث على مدخلين :

المدخل الأول : أحكام زكاة الأسهم ، ويشتمل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : كيفية إخراج زكاة الأسهم وذكر اختلاف فقهاء العصر فيه على أقوال متعددة ، أبرزها أربعة.

المبحث الثاني : الجهة الواجب عليها إخراج الزكاة ، اختلف الباحثون المعاصرون في الجهة التي يجب عليها إخراج زكاة الأسهم على قولين بيانها وبيان أدلتهم وترجيح أحدهما.

المبحث الثالث : المعتبر في إخراج زكاة الأسهم. وذكر الخلاف في الاعتبار هل هو القيمة الاسمية أو الحقيقية أو السوقية.

المبحث الرابع : حكم اشتراط النصاب وحولان الحول في زكاة الأسهم.

المبحث الخامس : مقدار المخرج في زكاة الأسهم والترجيح بين الآراء في ذلك

المبحث السادس : زكاة أموال الشركة التابعة.

المبحث السابع : دافع زكاة الأسهم.

المدخل الثاني : أحكام زكاة السندات. ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول : زكاة الدين وخلاف الفقهاء فيها. لأن السندات تعتبر ديناً على الجهة المصدرة.

المبحث الثاني : حكم زكاة المال المحرم. لكون السندات محرمة ، وذكر خلاف الفقهاء في ذلك.

المبحث الثالث : كيفية حساب زكاة السندات

ثم خاتمة البحث : وفيه أهم النتائج الملخصة للبحث.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً أما بعد :

فقد تشعبت بالناس المعاملات والمراجحات حتى وصل الحال إلى المتاجرات الإلكترونية عن طريق الشاشة مما يتطلب التأصيل الفقهي والتحكيم الشرعي لكل مايجد من معاملات الناس وقد رأيت بحوثاً كثيرة منها المطبوع وغيره في تأصيل أحكام الأسهم والسندات من حيث الشريعة الإسلامية ، إلا أن بسط أحكام زكاة الأسهم والسندات وإفرادها باستقلال نادر بل لم أر من أفرد بها بحث مستقل ، ولهذا رأيت من المفيد أن أسهم بهذا البحث الميسر لمسييس الحاجة إليه من جهة ولإثراء الساحة الفقهية من جهة أخرى ، فعسى الله أن يحسن القصد والعاقبة .

وقد توخيت الاختصار في هذا البحث ، بغية توسيع الاستفادة منه ، وسهولة مطالعته وفهمه ، وتيسير نشره وتداوله . وقد سرت فيه على توثيق الآيات والنقول ، وتخريج الأحاديث باختصار ، وحاولت تصوير المسائل من حيث الواقع أولاً ، ومن ثم بيان الرأي الفقهي ، وإذا كانت المسألة فيها أكثر من رأي أودليل ؛ فإنني أضع المسألة في ميزان المقارنة محاولاً الترجيح وبيان سبب الترجيح ، علماً بأن أكثر المسائل عصرية من قبيل النوازل ؛ وعليه فيكون الجهد مضاعفاً .

كما أسلفت ، فلم أقف على رسالة أو مؤلف في هذا الموضوع مستقل ، حتى كتابة هذه السطور ، ولكن الموضوع سبقني من بحثه ضمن بحوث جمعية أوكمبحث تحت رسالة علمية ومن هؤلاء على سبيل المثال معالي الشيخ عبدالله بن منيع في كتابه بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، وكذلك ذكر في كتاب : بحوث في الاقتصاد الإسلامي : لمجموعة من العلماء ، جامعة الإمام ، الرياض ، كما ذكره كمبحث الدكتور علي السالوس في كتابه : الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة : ، والدكتور يوسف القرضاوي في كتابه فقه الزكاة ، والدكتور أحمد الخليل في رسالته : الأسهم والسندات والسندات وأحكامها :

كما بحث الموضوع في مجامع فقهية وأعدت فيه بحوث تحضيرية كما هو الحال في أبحاث الندوة الحادية والثانية عشر لقضايا الزكاة المعاصرة ، الكويت ، وكذلك مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي في دورته السادسة حيث قدمت بحوث من عدد من العلماء تعرضت لآرائهم في مواضعها ، ولهذا رأيت أهمية إفراده ببحث مستقل والخوض في مسائله وجمع آراء الفقهاء الأقدمين إن وجد ، والمعاصرين ، والترجيح والموازنة بينها ، لاسيما مع انفتاح الناس على التجارة الإلكترونية وبالأخص الأوراق المالية والتجارية فكان هذا البحث .

وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، ..

ويشتمل على سبعة مباحث :

(١)

:

اختلف فقهاء العصر في كيفية إخراج زكاة الأسهم على أقوال متعددة، أبرزها أربعة :

وجوب زكاة التجارة على الأسهم بحسب نشاط الشركة، فإن كانت صناعية فتجب الزكاة في ربحها، وإن كانت تجارية فتجب الزكاة في أسهمها ويخصم من قيمة السهم قيمة الأصول الثابتة، وهو قول الشيخ عبدالرحمن عيسى^(٢)، والشيخ عبدالله البسام^(٣) والشيخ وهبة الزحيلي^(٤).

وجوب الزكاة في الأسهم بحسب نية المساهم ونوعية الأسهم:

١- فإن كان المساهم تملك الأسهم للإفادة من ريعها فيزيكها بحسب نوع الشركة فإن كانت زراعية فتجب فيها زكاة الزروع وإن كانت صناعية، فإن زكاتها تكون زكاة تجارة من صافي أرباحها، وإن كانت تجارية فإن الزكاة تجب في قيمة الأسهم الحقيقية بعد حسم الأصول الثابتة والمصاريف الإدارية .

(١) الأسهم هي : الحصة التي يملكها الشريك في شركات المساهمة، وهو يمثل جزءاً من رأس مال الشركة أهـ. كما يعرف السهم بأنه : صك يمثل نصيباً عينياً أو نقدياً في رأس مال الشركة، قابل للتداول، يعطي مالكة حقوقاً خاصة. ومن هذين التعريفين يتبين أن السهم يطلق ويراد به نصيب الشريك في الشركة، كما يطلق على الصك المثبت لهذا النصيب.

انظر: الأسهم والسندات ص ٤٧ موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ص ٧٧٥. ويتميز السهم بخصائص منها :

١- تساوي قيمة السهم في الشركة المساهمة.

٢- تساوي مسؤولية الشركاء.

٣- عدم قابلية السهم للتجزئة.

٤- قابلية السهم للتداول.

وللأسهم قيم متعددة ستأتي - ان شاء الله - في ص : ١٤

أهـ. انظر: الأسهم والسندات ص ٦١، أحكام التعامل في الأسواق المالية ١/ ١٦٦ ...

(٢) المعاملات الحديثة وأحكامها ص ٧٣.

(٣) زكاة أسهم الشركات ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٧٣٥.

(٤) زكاة أسهم الشركات ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٧٣٥.

٢- وإن كان المساهم تملك الأسهم للمتاجرة فيها بيعاً وشراءً، فيزكيها زكاة العروض التجارية بقيمتها السوقية مهما كان نوع الشركة المساهمة، وقال بذلك الشيخ عبدالله بن منيع^(٥)، والدكتور أحمد الحجي الكردي، إلا أنه سوى بين الشركات التجارية والصناعية في إيجاب زكاة التجارة على قيمة الأسهم لا على ربحها^(٦). ويلاحظ أن من أبرز فروق هذا القول عن الذي قبله اعتبار نية المساهم عند اتخاذ الأسهم للمضاربة بها فتجب فيها زكاة التجارة مطلقاً.

وجوب زكاة التجارة في الأسهم سواء كانت أسهم شركات تجارية أم صناعية أم زراعية، وسواء تملكها للاستفادة من ريعها^(٧) أم للتجارة بها، فتزكى زكاة عروض تجارة، وهو قول الشيخ أبي زهرة، وعبدالرحمن حسن، وعبدالوهاب خلاف، والدكتور عبدالرحمن الحلو^(٨)، والدكتور رفيق المصري^(٩)، والدكتور حسن الأمين^(١٠)، وقال به الدكتور القرضاوي: إن كان المزكي هو الفرد المساهم، فإن كانت الشركة المزكية زكاة التجارة في أسهم الشركات التجارية بعد خصم الأصول الثابتة، وأما الشركات الصناعية فتجب الزكاة في صافي ريعها بمقدار العشر كما في زكاة المستغلات^(١١).

ويتبين من هذا القول اعتبار الأسهم عروضاً تجارية مطلقاً بغض النظر عن نشاط الشركة ونية المساهم.

إن كان المزكي هو الشركة، فتخرج الزكاة كما يخرجها الشخص الطبيعي، حسب نشاط الشركة، فتعد جميع أموال المساهمين بمثابة مال شخص واحد، من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة، والنصاب والمقدار الواجب أخذه، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشخص الواحد، وإن كان المزكي هو المساهم فيخرج الزكاة إذا عرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه من الزكاة لو زكت الشركة أموالها على النحو المشار إليه، وإن لم يستطع معرفة ذلك فإن ساهم في الشركة بقصد الاستفادة من ريع الأسهم السنوي - وليس بقصد التجارة - زكاها زكاة عروض التجارة، فإذا جاء حول زكاته وهي في ملكه، زكى قيمتها السوقية، وإذا لم يكن لها سوق زكى قيمتها بتقويم أهل الخبرة للسهم وربحه،

(٥) بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص ٧٧.

(٦) بحوث وفتاوى فقهية معاصرة ص ٢٨٣.

(٧) حلقة الدراسات الاجتماعية، الدورة الثالثة ص ٢٤٢، وانظر: فقه الزكاة ١ / ٥٦٠.

(٨) أبحاث الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة ص ٢٠٨.

(٩) بحوث في الزكاة ص ١٨٨.

(١٠) زكاة الأسهم في الشركات ص ٣١.

(١١) فقه الزكاة ١ / ٥٥٥.

وينحوه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي^(١٢)، وأخذ به بيت الزكاة الكويتي^(١٣)، ورجحه الدكتور الضير^(١٤) مع كونهم يوجبون الزكاة على المساهم وإنما تخرجها الشركة نيابة عنه كما سيأتي بيانه.

(١٥)

: إن الزكاة لا تجب في أدوات القنية، وقيمة أسهم الشركات الصناعية موضوعة في الآلات الصناعية والمنشآت ونحوها مما يوجب الفرق بينها وبين الشركات التجارية في الحكم .
كما أن تلك الآلات والمنشآت ليست معدة للبيع، وإنما للاستغلال وبينهما فرق كبير، فلذا افترق الحكم في زكاة كل منها^(١٦).

: استدلووا على التفريق بين الشركات بما تقدم في دليل القول الأول، ولأن السهم حصة من الشركة فيكون له حكم زكاتها صناعية أو تجارية أو زراعية، وأما إيجاب زكاة التجارة على من اشتراها للمتاجرة ببيعها وشرائها، فذلك لأنها صارت عروضاً تجارية لها أسواقها وأنواعها وأسعارها التي تختلف عن قيمة الأسهم الحقيقية^(١٧).
: إن الهدف من شراء الأسهم واحد، وهو الاتجار والاسترباح وهذا متحقق فيمن اتخذ الأسهم لبيعها، أو لتقليبها في البيع والشراء فيصدق عليها أنها عروض تجارة^(١٨).

وأما التفريق بين الشركات والأفراد في نصاب الزكاة، فيستدل له بقياس الشركات الصناعية ونحوها من المستغلات على الأرض الزراعية؛ لشبهها به فتأخذ حكم زكاتها، وأما الأفراد فإن الأوفق والأيسر لهم هو إخراج

(١٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٨٨١، وفي القرار رقم (٢٨ / ٣ / ٤) ثم صدر قرار أخير للمجمع برقم ١٢٠ (١٣/٣) نصه كالآتي: إذا كانت الشركات لديها أموال تجب فيها الزكاة كنقود وعروض تجارة وديون مستحقة على المدنيين الأملياء، ولم يترك أموالها، ولم يستطع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه من الموجودات الزكوية، فإنه يجب عليه أن يتحرى ما أمكنه، ويزكي ما يقابل أصل أسهمه من الموجودات الزكوية، وهذا ما لم تكن الشركة في حالة عجز كبير بحيث يستغرق ديونها موجوداتها، أما إذا كانت الشركة ليس لديها أموال تجب فيها الزكاة فإنه ينطبق عليها ما جاء في القرار ٢٨ (٣) / ٤) من أنه يزكي الربح فقط ولا يزكي أصل السهم أهـ.

(١٣) أبحاث الندوة الحادية والثانية عشر لقضايا الزكاة المعاصرة ١ / ١٨٤، ويختلف عن قرار مجمع الفقه الإسلامي، بأن الربح يضم إلى سائر أموال مالك الأسهم حولاً ونصباً.

(١٤) فقه الزكاة ١ / ٣٢.

(١٥) نظراً لوجود تكرار لبعض جزئيات الأقوال، فإن الاستدلال لكل قول سينحصر فيما يتميز به عن غيره دفعاً لتكرار الأدلة.

(١٦) زكاة أسهم الشركات للسام ٤ / ١ / ٧٢٢، من مجلة المجمع.

(١٧) بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص ٧١.

(١٨) زكاة أسهم الشركات للزحيلي ٤ / ١ / ٧٣٧ من مجلة مجمع الفقه الإسلامي، وبحوث في الزكاة ص ١٨٨.

زكاة عروض التجارة بدون تفرقة بين أسهم شركة وأخرى ، مما يمكنهم من حساب الزكاة وإخراجها^(١٩) ثانياً: أن تلك المستغلات موجودة في عصر التشريع ، ومع ذلك فإن النص القرآني والنبوي إنما خص الخارج من الأرض دون غيره بزكاة العشر أو نصفه عند حصاده ، فلمَّا لم يُعرض للمستغلات مع وجودها ، دل على مفارقتها لزكاة المزروعات ، وأن لها حكماً آخر كما بيَّنا.

كما أنَّ هذا القول لم ينقل عن الفقهاء على مر العصور مع وجود تلك المستغلات في كل عصر بما يناسبه^(٢٠) وأما الأفراد فإنه يمكنهم معرفة ما يقابل أسهمهم من الموجودات الزكوية بالاستفسار من الشركة ، مما يمكن معه تزكية الأسهم بحسب نوع الشركة .

: قد تقدم الاستدلال للتفريق في إيجاب الزكاة بحسب نوع الشركة ، وبحسب نية المساهم^(٢١) وأما اعتبار الشركة لأموال المساهمين بأنها كالمال الواحد نوعاً ونصباً ومقداراً فيدل عليه ﷺ : "لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة"^(٢٢) ويؤخذ منه أن اختلاط المالكين يصيرهما كالمال الواحد^(٢٣)

بالنظر للأقوال المتقدمة وأدلتها يتبين ما يلي:

١ - وجوب الزكاة على المساهم ، ويترجح عند إخراجها القول الثاني المتمثل في اختلاف كيفية الزكاة بحسب نوع الشركة ونية المساهم مع ملاحظة ما يلي :

أ) بلوغ أسهم المزي نصيباً بنفسها أو بضمها لأمواله الزكوية إذا كان له حكمها ، ويراعى في ذلك حسم قيمة الأصول الثابتة والمصاريف الإدارية ، والديون المستحقة الحالة على الشركة ، وكذا على المساهم .
ب) تطبيق زكاة النقود على الفوائض النقدية ، وزكاة التجارة على البضائع التجارية الموجودة في الشركات الزراعية والصناعية.

ج) في حال عدم تمكن المساهم من العلم بموجودات الشركة الزكوية لاحتساب زكاتها فإنه يخرج ربع عشر قيمة السهم الاسمية^(٢٤)

(١٩) فقه الزكاة ١ / ٥٥٧ .

(٢٠) ينظر: فقه الزكاة ١ / ٥١٤ ، وتنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر ص ١٢٠ ، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني الجزء الأول ص ١٤٥ ، وزكاة الأصول الاستثمارية الثابتة لشبير ضمن أبحاث بيت الزكاة ٥ / ٤٤٧ .

(٢١) انظر الأدلة ص : ٧-٨ .

(٢٢) رَوَاهُ البخاري في كتاب الزكاة ، ٣٤ - باب (لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع) عن أبي بكر برقم ١٤٥٠ .

(٢٣) انظر: المجموع ٥ / ٤٢٩ ، وهو قول الشافعي في الجديد ، ورواية عن أحمد .

(٢٤) سيأتي - ان شاء الله - بيان المراد بها ، في ص : ١٥ ، وقيل باعتبارها في إخراج الزكاة لما تمثله من موجودات الشركة الزكوية .

٢- فإن كان المزكي هو الشركة المساهمة، فالراجح هو القول الرابع، المتمثل في اعتبار أموال المساهمين كمال الشخص الواحد في وجوب الزكاة، من حيث نوع المال وحوله ونصابه، مع ملاحظة ما يلي:

أ) عدم أخذ الزكاة على أموال غير المسلمين لفقدانهم أهم شروط الزكاة وهو الإسلام^(٢٥).

ب) بالنسبة للمضارب بالأسهم، فإنه لا يكفي بزكاة الشركة، بل يجب عليه إخراج الفرق بين زكاة الشركة بالقيمة الحقيقية للسهم وبين زكاته بالقيمة السوقية، كما أن الشركات الصناعية لا تزكي إلا ربع السهم الصافي، بينما يجب عليه أن يزكي كامل قيمته، مع حسم ما أخرجته الشركة إذا علم بمقداره^(٢٦).

: فيما يتعلق بتزكية المساهم لأسهمه، فقد ترجح ما تقدم؛ لأن السهم حصة شائعة من الشركة، فتجب فيه الزكاة بحسب نوع الشركة، فالجزء له حكم الكل، فإن قصد المساهم من تملك السهم المتاجرة به، فيكون له حكم العروض التجارية؛ لأن الأعمال بالنيات، والنية تقلب الحكم في عروض القنية إلى عروض تجارية إذا نوى الاتجار بها،^(٢٧) فالسهم المتخذ للاستثمار إذا نوى بها الاتجار كان أولى بحكم العروض التجارية.

: فيما يتعلق بتزكية الشركة للأسهم فقد ترجح ما تقدم أخذاً بمبدأ الخلطة فيما عدا الماشية؛ لعموم النص الوارد وللحاجة إلى ذلك؛ ولما في عدم أخذ الشركة به من مشقة بالغة تمنعها من أخذ الزكاة؛ لما يترتب على ذلك من النظر في أسهم كل مساهم على حدة، ومعرفة ما يبلغ منها نصيباً، أو الاتصال بالمساهمين للتأكد من ملكهم للنصيب وتحقيق شروط الزكاة لديهم، مما يوقع في مشقة بالغة، ومن القواعد الفقهية المعتمدة المقررة أن المشقة تجلب التيسير^(٢٨).

: احتساب الأسهم بالقيمة الحقيقية عند زكاة الشركة أو المساهم المستثمر لأنهم لا يستفيدون من القيمة السوقية للأسهم بل تبقى الأسهم للاستفادة من ريعها الذي لا يتأثر بقيمة السهم في سوق المال.

وأما احتساب الأسهم بالقيمة السوقية بالنسبة للمضارب بها فلأنها عروض تجارية وهي تزكي بحسب قيمتها في السوق عند وجوب الزكاة.

(٢٥) فلا تجب الزكاة على الكافر اتفاقاً، رد المحتار ٢ / ٢٥٩، المنتقى ٢ / ١٧٧، المجموع ٥ / ٢٩٨، كشف القناع ٢ / ١٦٨.

(٢٦) وبذلك صدر قرار بيت الزكاة ونصه: إذا قامت الشركة بتزكية موجوداتها، فلا يجب على المساهم إخراج زكاة أخرى منعاً للازدواج، هذا إذا لم تكن أسهمه بغرض المتاجرة، أما إذا كانت بغرض المتاجرة فإنه يحسب زكاتها ويحسم منه ما زكته الشركة أو يزكي الباقي إن كانت زكاة القيمة السوقية لأسهمه أكثر مما أخرجته الشركة عنه وإن كانت القيمة السوقية أقل فله أن يحتسب الزائد في زكاة أمواله الأخرى أو يجعلها تعجلاً لزكاة قادمة أه. انظر: دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات ص ٤٤.

(٢٧) انظر الموسوعة الكويتية ١٢ / ٨٢٠٣. (مادة زكاة، مسألة: ٧٨).

(٢٨) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٦، والمنثور في القواعد الفقهية ٣ / ١٧١.

: ورجحنا حساب الزكاة برقع عشر القيمة الدفترية عندما لا يتمكن المساهم المستثمر من معرفة موجودات الشركة ؛ لأنه بذلك يتحقق إخراجه يقينا للقدر الواجب شرعاً ، وما زاد فإنه صدقة ولا يسلم القول بقياس الأسهم عندئذ على المستغلات وإخراج ربع عشر ريعها بعد حولان الحول على قبضها^(٢٩) ؛ وذلك لأن السهم حصة شائعة من موجودات الشركة .

ومن تلك الموجودات أموال زكوية تجب زكاتها عند حولان الحول على السهم ولا ينتظر حول آخر بعد قبض الربيع ، كما أن قيمة زكاة تلك الموجودات قد تكون أكثر بكثير من زكاة ربع عشر الربيع ، فكان يقين إخراج الزكاة أن تكون كما بينا .

:

اختلف الباحثون المعاصرون في الجهة التي يجب عليها إخراج زكاة الأسهم على قولين:

وجوب الزكاة على الشركات المساهمة ، وهو قول الدكتور شوقي شحاتة^(٣٠) ، والدكتور محمود الفرفور^(٣١) .

وجوب الزكاة على المساهمين وقال به الدكتور الصديق الضير^(٣٢) ، والدكتور وهبة الزحيلي^(٣٣) ، والدكتور حسن الأمين^(٣٤) ، وكثير من الباحثين^(٣٥) .

وصدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي^(٣٦) ، وبيت الزكاة الكويتي^(٣٧) .

(٢٩) لاقتال به لكنه قرار مجمع الفقه الإسلامي برقم ٣/٤ (٢٨) ، إلا أنه صدر قرار لاحق للمجمع برقم (١٢٠) ٣ / ١٣ استدرك فيه الملحظ الفقهي على القرار الأول ، وقد تقدمت الإشارة لذلك .

(٣٠) التطبيق المعاصر للزكاة ص ١١٩ .

(٣١) زكاة أسهم الشركات ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٨٢٥ .

(٣٢) زكاة الأسهم والسندات ، ضمن أبحاث وأعمال الندوة الحادية عشرة ص ٢٩ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٧٤ ، وينسب بعضهم للدكتور وهبة القول بإيجاب الزكاة على الشركة المساهمة كما في بحثه زكاة أسهم الشركات في مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٧٤٠ ، وكان ذلك في عام ١٤٠٨ هـ ، إلا أن الذي يظهر أنه رجع عن هذا القول ، لما صرح به في بحثه الأخير المشار إليه حيث كان عام ١٤٢٢ هـ وقال فيه : اتفق العلماء على أن الزكاة تجب على المالك وهو المساهم ، لا على الشركة إلا في أحوال أربعة نص عليها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٢٨ / (٣ / ٤) الخ أهـ .

(٣٤) زكاة الأسهم في الشركات ص ٣٣ .

(٣٥) انظر : مجلة مجمع الفقه ٤ / ١ / ٧٩٨ ، ٨٤١ ، ٨٥٧ .

(٣٦) رقم ٣ و ٤ / ٨ / ٨٨ ، في مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٨٨١ .

(٣٧) أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندور والكفارات ص ٥٣ .

:

: أن الشركة المساهمة لها شخصية اعتبارية مستقلة^(٣٨) فهي تملك التصرف في المال، وبناء على أن الزكاة تكليف متعلق بالمال نفسه، فإنها تجب على الشخص الاعتباري حيث لا يشترط التكليف الديني، وأساسه البلوغ والعقل^(٣٩).

ونوقش: بأن الزكاة إنما تجب على مالك المال، وهو المساهم لا الشركة، كما أنها عبادة لا بد لها من نية، ووجوبها في مال الصبي مقرون بنية إخراجها من وليه، وأما ملك الشركة للتصرف في المال فذلك بالنيابة عن المساهمين^(٤٠).

: القياس على زكاة الماشية، حيث إن الخلطة فيها قد خصت بخصوصية تراجع الخلطاء فيها بينهم بالسوية، وأن الشركة في الماشية شركة أموال لا أشخاص، وهي على وجه المخالطة لا الملك، ومؤداها أن الزكاة تجب في مال الشركة المجتمع ككل، وليس في مال كل شريك على حدة^(٤١).
ويناقش: بأن قياس شركة المساهمة على شركة الماشية، لا يفيد إيجاب الزكاة على شخصية الشركة الاعتبارية ونفيها عن مالك المال، وإنما يفيد ضم مال الشريكين في النصاب.

وإلا فملكية كل من الشريكين لمالهما تنفي الشخصية الاعتبارية، لإمكانية التصرف بنصيبهما من الشركة، كما أن ما تقدمت الإشارة إليه من كون الزكاة عبادة تحتاج إلى النية مما يستلزم ووجوب إخراجها على المزكي أو من ينوب.

دليل القول الثاني: أن المساهم هو المالك الحقيقي للأسهم، والشركة تتصرف في أسهمه نيابة عنه حسب الشروط المبينة في قانون الشركة ونظامها الأساسي، ولذلك فعندما تنحل الشركة يأخذ كل مساهم نصيبه من موجودات الشركة^(٤٢).

(٣٨) يراد بالشخصية الاعتبارية أو المعنوية: أن تعتبر الشركة شخصاً معنوياً مستقلاً عن أشخاص الشركاء بمعنى أن تكون لها ذمة مالية خاصة، وأن تكون لها حياة قانونية، فتكتسب حقوقاً وتلتزم بواجبات، انظر: الشركة المساهمة في النظام السعودي ص ١٩١، والوجيز في القانون التجاري ١ / ٣٨٨.

(٣٩) التطبيق المعاصر للزكاة ص ١١٩.

(٤٠) انظر: بحث الضرير في أبحاث بيت الزكاة الندوة الحادية عشر ص ٢٩.

(٤١) التطبيق المعاصر للزكاة ص: ١١٩.

(٤٢) زكاة الأسهم والسندات للضرير ص ٢٩ ضمن أبحاث وأعمال الندوة الحادية عشر.

يترجح مما تقدم القول الثاني وهو وجوب زكاة الأسهم على المساهم بعد بلوغها نصاباً وحولان الحلول عليها؛ وذلك لكونه هو مالك الأسهم، وإنما الشركة المساهمة عبارة عن مجموعة من الأسهم المتساوية القيمة، القابلة للتداول، وتتولى الشركة إدارة الأسهم ممثلة بمجلس إدارتها المفوض من المساهمين، مع بقاء ملك كل مساهم لنصيبه وأحقته في بيعه، مع بقاء الحصة في الشركة، كما أنه عند التصفية يستحق المساهم حصته من موجودات الشركة^(٤٣). وإنما تخرج الشركة زكاة الأسهم نيابة عن المساهم في حالات أربع نص عليها قرار مجمع الفقه الإسلامي على النحو التالي :

إذا نص في نظام الشركة الأساسي .

أو صدر به قرار من الجمعية العمومية للشركة.

أو ألزم بذلك قانون الدولة.

أو فوض المساهم الشركة بإخراج زكاة أسهمه.^(٤٤)

:

بالنظر إلى الأسهم نجد أن لها أقيام مختلفة حسب الإصدار والتداول فلها قيمتها الاسمية والسوقية والحقيقية. فللسهم في الشركة المساهمة ثلاث قيم مختلفة وهي كالتالي :

- هي القيمة المبيّنة في الصك ، والتي تدون عليه ويحسب على أساسها مجموع رأس مال الشركة.

- وهي قيمة السهم في السوق ، وهي قيمة متغيرة بحسب العرض والطلب والعوامل التي تؤثر فيها

- وهي القيمة التي يمثلها السهم فيما لو تمت تصفية الشركة وتقسيم موجوداتها على عدد الأسهم^(٤٥)
هذه هي قيم السهم ، وقد اختلف الباحثون المعاصرون^(٤٦) في كيفية زكاة الأسهم بالنظر إلى هذه القيم على التفصيل التالي :

(٤٣) انظر : الشركات المساهمة في النظام السعودي ص ٢٦١ .

(٤٤) القرار رقم ٢٨ (٤/٣) .

(٤٥) انظر المعاملات الحديثه وأحكامها ص : ٧٣ .

(٤٦) هذا الخلاف مبني على الخلاف السابق ، بمعنى أن أصحاب القول الثاني الذين يرون أن الأسهم تزكى زكاة عروض تجارة اختلفوا في أي قيم السهم تعتبر عند إخراج الزكاة.

:

وفي ذلك قولان للمعاصرين :

أنه يعتبر فيها القيمة السوقية.

وإلى هذا القول ذهب أكثر الباحثين المعاصرين ، فذهب إليه د. وهبة الزحيلي^(٤٧) والشيخ عبد الرحمن الحلو^(٤٨) ود. أحمد كردي^(٤٩) ، ود. رقيق العصري^(٥٠) ، والشيخ عبد الله بن منيع^(٥١) ، والشيخ عبد الله البسام^(٥٢) ، والشيخ رجب بيوض التميمي^(٥٣) ، والشيخ محمد عبده عمر^(٥٤) .
: لأن هذا هو شأن عروض التجارة أن ينظر إلى قيمتها في السوق ، وتزكى بهذا الاعتبار .

أنها تزكى باعتبار قيمتها الحقيقية وتبنى هذا القول الدكتور محمد الصديق الصيرير^(٥٥) .
واستدل على ذلك بأن القيمة السوقية تتأثر بعوامل متعددة بعضها قد لا يكون مقبولا^(٥٦) .

والذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول ، لقوة أدلته ، وأما دليل القول الثاني فيناقش بأن تأثر القيمة بالعوامل لا يعد مسوغا لاعتبار القيمة الحقيقية كما هو الشأن في زكاة عروض التجارة فينظر للقيمة السوقية وقت إخراج الزكاة فهو أعدل من ناحية المخرج ومن ناحية الفقير .
:

اختلفوا في اعتبار القيمة على قولين :

(٤٧) بحوث الندوة السابعة للزكاة في الكويت ص ٢٣٢ .

(٤٨) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

(٤٩) المصدر السابق ص ١٩١ .

(٥٠) المصدر السابق ص ٢٨٥ .

(٥١) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٥٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، ع ٤ ج ١ ص ٧٢٦ .

(٥٣) المصدر السابق ص ٧٩٨ .

(٥٤) المصدر السابق ص ٨١٦ .

(٥٥) المصدر السابق ص ٨٣٦ .

(٥٦) المصدر السابق ، نفس الموضع .

أننا نعتبرها بالقيمة الحقيقية ، بمعنى أن ننظر إلى ما فيه الزكاة ونقومه إذا كان سلعا بقيمته الحقيقية ، بغض النظر عن قيمة السهم في البورصات ، سواء كانت أقل أو أكثر من القيمة الحقيقية ، وقال به الشيخ عبد الله بن منيع^(٥٧) .

: أن هذه الفئة من المساهمين لا يستفيدون من القيم السوقية للأسهم ، بل يحتفظ الواحد منهم بمستند أسهمه للاستثمار ، وأخذ العائد الدوري من ذلك ، وهذا العائد لا يتأثر بالقيمة الاعتبارية التي هي قيم السهم السوقية^(٥٨) .

: ويمكن أن يستدل لهم بأن هذا مبني على أن الشركاء يخرجون الزكاة باعتبار القيمة الحقيقية لما عندهم من الأموال الزكوية ، والمساهم يملك حصة شائعة في شركة ، فيزكي بهذا الاعتبار .

أن الاعتبار بالقيمة السوقية وقال به أ. د. أحمد الكردي^(٥٩) .

: أن الزكاة واجبة فيما يملكه المسلم مما يؤول برغبته وتصرفه إلى مال زكوي عيني ، ومالك الأسهم يستطيع أن يبيعها بالسعر السوقي في أي وقت شاء ؛ ليحصل من ذلك على ثمن من النقود يمثل قوة مالية محسوسة ، هو مال زكوي بإجماع أهل العلم^(٦٠) .

لكل من القولين وجهة نظر قوية ومأخذ معتبر ، إلا أن الذي يبدو لي أن دليل القول الأول أرجح ، لأن اعتبار القيمة السوقية إنما يكون لمن أراد التجارة أما هؤلاء فليس من مقصودهم البيع والشراء بهذه الأسهم بل اتخذوها للاستفادة من ريعها فناسب اعتبار القيمة الحقيقية لأسهمهم والله أعلم .

:

اختلف في ذلك على قولين :

(٥٧) بحث الشيخ عبد الله بن منيع ، الندوة السابقة للزكاة ص ٣٠٥ .

(٥٨) المصدر السابق .

(٥٩) بحث أ. د. أحمد الكردي ، في الندوة السابعة للزكاة ص ١٩٠ .

(٦٠) بحث الشيخ عبد الله بن منيع ، الندوة السابعة للزكاة ص ٣٢٠ .

أشترط الحول والنصاب لكل سهم، وقال به الشيخ عبد الله السام^(٦١). ود. إبراهيم فاضل الدبو^(٦٢)، والشيخ محمد سالم عبد الودود^(٦٣)، والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي^(٦٤)، والشيخ محمد المختار السلامي^(٦٥).

يمكن أن يستدل لهم أن هذا هو الأصل، ولا دليل يصلح للاعتماد عليه في الخروج عن هذا الأصل.

أنه لا يشترط بلوغ كل سهم نصاباً، ولا دوران الحول لكل سهم، وتبني هذا القول د. الصديق الضيرير^(٦٦)، وهو من فتاوى المؤتمر الأول للزكاة^(٦٧)، وأخذ به مجمع الفقه الإسلامي^(٦٨).

استدل هؤلاء بحكم الخلطة والمال المستفاد.

فإذا أخذنا بأن مال الشركاء له حكم المال المختلط لم يشترط حينئذ لكل واحد نصاب، وإذا أخذنا بأن المال المستفاد لا يشترط له حولان الحول لم يشترط الحول لكل سهم، فإذا اشترى شخص سهماً في أثناء الحول – بالنسبة للشركة – فلا يستأنف به حولاً جديداً، بل يزكي على أسهم الشركة كلها؛ لأن هذا السهم له حكم المال المستفاد بالنسبة لباقي الشركاء الذين هم كالشخص الواحد بحكم الخلطة^(٦٩).

يناقش هذا الدليل بضعف ما بني عليه القول وهو حكم الخلطة وحكم المال المستفاد، فالراجح أنه لا خلطة إلا في المواشي ولا اعتبار لها فيما سوى ذلك من الأموال وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم وأكثر الفقهاء^(٧٠).

(٦١) بحث الشيخ عبد الله السام، مجلة مجمع الفقه، ع ٤ ج ١ ص ٧٢٢، ٧٢٥.

(٦٢) مجلة مجمع الفقه، ع ٤ ج ١ ص ٨٤٦.

(٦٣) المصدر السابق ص ٨٤٧.

(٦٤) المصدر السابق ص ٨٤٠.

(٦٥) المصدر السابق ص ٨٣٨.

(٦٦) مجلة مجمع الفقه ع ٤ ج ١ ص ٧٦٤، ٧٦٥.

(٦٧) فتاوى المؤتمر الأول للزكاة ص ٤٤١.

(٦٨) في قراره رقم ٣ د ٨٨/٠٨/٤ في دورته الرابعة. انظر: مجلة مجمع الفقه، ع ٤ ج ١ ص ٨٨١.

(٦٩) المرجع السابق.

(٧٠) انظر المغني ٤٨٥/٢، والأحكام السلطانية للماوردي ٢٠٨/١.

القول الأول لأخذه بالأصل وضعف ما بني عليه القول الثاني.

:

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة آراء :

: ذهب إليه الشيخ محمد أبو زهرة ، حيث فرق بين الأسهم التجارية والأسهم المتخذة للاستثمار فأوجب في الأولى ٢,٥٪ وفي الثانية ١٠٪ قياساً على زكاة الأصول الثابتة^(٧١) .

: لم يفرق بين سهم وسهم فأوجب فيها زكاة عروض التجارة ٢,٥٪^(٧٢) .

: فرق بين الشركات الزراعية وبين الشركات الصناعية والتجارية ، فأوجب في الشركات الزراعية زكاة الزروع والثمار (١٠٪) للبعلي أو (٥٪) للمروي ، وأوجب في الشركات الصناعية والتجارية زكاة عروض التجارة (٢,٥٪) بعد خصم قيمة المباني والأدوات التي لا تدخل في التجارة^(٧٣) .
وقد سبق الإشارة إلى الأدلة في المبحث الأول.

وقد رجح الدكتور محمد صبري هارون هذا الرأي لأن الشارع فرق بين الزرع البعلي والمروي وأن نسبة زكاة الأسهم المتخذة للاستثمار في الصناعات المختلفة تكون في الناتج الصافي (١٠٪) بعد خصم جميع النفقات واستهلاك الآلات قياساً على زكاة نماء الأصول الثابتة.

وعليه فإن زكاة أسهم الشركات تكون على النحو التالي :

لا تزكى الأصول الثابتة مثل المبنى والآلات التي لا تستخدم في التجارة.

نسبة زكاة الأسهم التجارية ٢,٥٪.

نسبة زكاة الأسهم من الشركة الاستثمارية في الزراعة تكون (١٠٪) فيما سقته السماء و (٥٪) فيما روي بالآلة.

نسبة زكاة الأسهم المتخذة للاستثمار في الصناعات المختلفة فزكاتها تجب في الناتج الصافي قياساً على زكاة نماء الأصول الثابتة (١٠٪) بعد أن تخصم جميع النفقات واستهلاك الآلات^(٧٤) .

(٧١) الفقه الإسلامي وأدلته (١٧٢/٩) ، وقد ورد هذا الرأي عن أبي زهرة في تقرير حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية المنعقدة بدمشق سنة ١٩٥٢ م ، وقد أعلن هذا الرأي في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥ م.

(٧٢) فقه الزكاة (١/٥٢٧ - ٥٢٨).

(٧٣) الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة (٢/٦٣٧ - ٦٣٨).

(٧٤) أحكام الأسواق المالية (٢٩٢ - ٢٩٣).

() :

قد يثور السؤال التالي هل تزكي الشركة القابضة عن شركاتها التابعة أم أن كل شركة من الشركات التابعة تزكي مالها وحده ، وإن قامت الشركة التابعة بتزكية أموالها فهل تزكيه الشركة القابضة بعد ضمه إلى أموالها؟ يجب عن هذا التساؤل الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين في مداخلة له في الندوة الحادية عشرة لقضايا الزكاة المعاصرة حيث يقول :
إذا قامت الشركات التابعة بإخراج زكواتها على أساس الموجودات الزكوية الكاملة لكل منها ، استبعدت الاستثمارات التي تخص الشركة الأم في تلك الشركات ، فلا تُضم إلى الموجودات الزكوية للشركة الأم ، لأنها تكون أموالاً قد زكيت من قبل الشركات التابعة ، ولا تتحمل الشركة الأم بعد ذلك أي جزء من الزكوات التي تخرجها الشركات التابعة في هذه الحالة ، لأن ما يخص تلك الشركة من زكاة عن حصصها في الشركات التابعة تحمله تلك الحصص أو تحمله أرباحها فلا يتكرر.

وإذا لم تقم الشركات التابعة بإخراج زكواتها ، وأرادت الشركة الأم إخراج زكاتها ، فأمامها طريقتان :
أن تحسب الموجودات الزكوية في الشركة الأم والشركات التابعة لها وتخرج الزكاة عن الجميع ، كأنها شركة واحدة ، ثم تكون كل شركة تابعة مدينة للشركة الأم بجزء من الزكاة يعرف بالمعادلة التالية :

$$\text{زكاة الشركة التابعة} = \text{المبلغ الإجمالي} \times \text{_____}$$

أن تحسب الموجودات الزكوية لكل شركة تابعة على حدة ، وتحسب نسبة من هذه الموجودات تعادل نسبة ملكية الشركة الأم في كل شركة تابعة ، ويدخل الناتج في الوعاء الزكوي للشركة الأم ، وتخرج الزكاة عن محتوى هذا الوعاء بكامله ، ثم للشركات التابعة بعد ذلك أن تزكي ما يتبقى من موجوداتها الزكوية بعد استبعاد حصة الشركة الأم ، ولها أن تترك ذلك لمساهميها الآخرين^(٧٥) .

:

هنالك ثلاثة أقوال في من يجب أن يدفع زكاة الأسهم وهذه الأقوال هي :
ذهب الدكتور شوقي شحاتة والدكتور عبد اللطيف الفرفور إلى أن الزكاة تجب على الشركة حيث أن لها شخصية مستقلة فهي بمثابة الشخص الطبيعي في موضوع الزكاة^(٧٦) .

(٧٥) زكاة الأسهم (الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة)(٦).

(٧٦) زكاة الأسهم في الشركات ، مجمع الفقه ، ع ٤ ، ح (٧٤) ، الاقتصاد المعاصر للفرفور (١٨٦).

: ذهب الشيخ محمد أبو زهرة وعبد الرحمن عيسى إلى وجوب الزكاة على المساهمين، حيث إن هذه الأسهم هي أموال نامية للمساهم فهي عروض تجارة^(٧٧)

: ذهب الشيخ المودودي والدكتور وهبة الزحيلي إلى التخيير فيمكن أن تدفعها الشركة أو المساهم^(٧٨).

ويظهر لي رجحان الرأي الثالث حيث أرى أن تقوم الشركة بحساب نسبة الزكاة الواجبة على كل سهم ثم تخبر المساهمين بذلك فمن أراد أن يأخذ الزكاة ويخرجها هو كان له ذلك، ومن أراد أن تتولى الشركة إخراج الزكاة عنه كان له ذلك، وأن اتفق المساهمون على إقرار بحد في نظام الشركة العام يقضي بأن تقوم الشركة بتزكية أموالها، كان لهم ذلك.

جاء في فتوى اللجنة العلمية بالمؤتمر الأول للزكاة بالكويت في رجب ١٤٠٤ هـ إبريل ١٩٨٤ م ما يلي:

إذا قامت الشركة بتزكية أموالها فلا يجب على المساهم إخراج زكاة أخرى عن أسهمه منعاً للازدواج.

أما إذا لم تقم الشركة بإخراج الزكاة فإنه يجب على مالك السهم تزكية أسهمه^(٧٩).

وقد صدر قرار من المجمع الفقهي بشأن زكاة الأسهم، ونص هذا القرار هو:

قرار رقم (٣) ٨٨/٠٨/٤٤: بشأن زكاة الأسهم في الشركات

"إن مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابعة بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨ - ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ. الموافق ٦ - ١١ فبراير ١٩٨٨ م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع " زكاة أسهم الشركات " قرر ما يلي:

: تجب زكاة الأسهم على أصحابها، وتخرجها إدارة الشركة نيابة عنهم إذا نص في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية، العمومية

: تخرج إدارة الشركة زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله، بمعنى أن تعتبر أموال المساهمين بمثابة أموال شخص واحد وتفرض عليها الزكاة بهذا الاعتبار.

: إذا لم تترك الشركة أموالها لأي سبب من الأسباب فالواجب على المساهمين زكاة أسهمهم.

: إذا باع المساهم أسهمه في أثناء الحول ضم ثمنها إلى ماله وزكاه معها عندما يجيء حول زكاته، أما المشتري فيزكي الأسهم على النحو السابق^(٨٠)

(٧٧) زكاة الأسهم في الشركات، مجمع الفقه، ٤٤، ج ١ (٧٦٢)، الفقه الإسلامي وأدلته (١٧٧/٩).

(٧٨) الفقه الإسلامي وأدلته (١٧٧/٩)، زكاة الأسهم في الشركات، مجمع الفقه، ٤٤، ج ١ (٨٢٥).

(٧٩) الاقتصاد الإسلامي المعاصر والقضايا الفقهية المعاصرة للسالوس (٦٥٠/٢)، انظر كذلك تفصيل الشيخ المودودي في فتاوى الزكاة (١٨).

السندات جمع سند وهي: "تعهد مكتوب بمبلغ من الدين (القرض) لحامله في تاريخ معين، نظير فائدة مقدرة" ويعرف السند أيضا بأنه "صك قابل للتداول تصدره الشركة يمثل قرضا طويل الأجل، يعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام"

والسند يمثل جزءاً من قرض على شركة أو دولة، وحامله مقرض أو دائن. والسند يشبه السهم من حيث وجود قيمة اسمية لكل منهما، ومن حيث قابليتهما للتداول بالطرق التجارية، وعدم قابليتهما للتجزئة. والتعامل بالسندات حرام لاشتمالها على الفائدة الربوية والفارق الأساسي بين السهم والسند: أن السهم يمثل حصة في الشركة، بمعنى أن صاحبه شريك، في حين أن السند يمثل ديناً على الشركة، أو يمثل جزءاً من قرض شركة أو دولة، بمعنى أن صاحبه مقرض أو دائن. وبناء عليه، يحصل صاحب السهم على أرباح حين تحقق الشركة أرباحاً فقط، أما صاحب السند فيتلقى فائدة ثابتة سنوياً، سواء ربحت الشركة أم لا. وتكون الأسهم في الغالب اسمية، ضماناً لرقابة الدولة على حاملي الأسهم، أما السندات فتكون إما اسمية أو لحاملها.^(٨١)

:

السند يمثل ديناً على الجهة المصدرة، ولذلك سأذكر أقوال الفقهاء في زكاة الدين. وأهل العلم يقسمون الدين إلى قسمين: ولهذا جعلت البحث في مطلبين: المطلب الأول: زكاة الدين المرجو وهو الدين على باذل غني. المطلب الثاني: زكاة الدين غير المرجو وهو الدين على مامل أو جاحد أو معسر. وسأذكر خلاف الفقهاء في كل مطلب ان شاء الله.

:

اختلف العلماء في وجوب الزكاة في الدين المرجو ووقت وجوبه على أربعة أقوال:

وجوب الزكاة على الدائن إذا كان الدين على باذل غني فيخرجه في الحال، وهو مذهب عثمان، وابن عمر، وجابر، ومجاهد، وطاووس، والزهري.^(٨٢)

(٨٠) باختصار من مجلة مجمع الفقه الإسلامي ع ٦، ج ١ (٨٨١-٨٨٢).

(٨١) انظر الفقه الإسلامي وأدلته ٢٠٠/٣، والموسوعة العربية العالمية ٢/٢، والاسهم والسندات للخليل: ٨١، والقاموس الاقتصادي: ٢٦٠.

(٨٢) الأموال، لأبي عبيد ص ٤٣٠، والمحلى ١٣٣/٦، والمغني ٢٧٠/٤.

:

- ١ - الآثار المروية عن عمر، وعثمان، وجابر، وابن عمر^(٨٣).
- ٢ - أنه في حكم المال الذي في يده^(٨٤).
- ٣ - أنه مملوك له يقدر على الانتفاع به فلزمته زكاته كسائر أمواله^(٨٥).
- ٤ - لعموم الأدلة^(٨٦).
- ٥ - أنه قادر على أخذه والتصرف فيه، فلزمه إخراجه كالوديعة^(٨٧).

وجوب الزكاة على الدائن إذا كان الدين على باذل غني إذا قبضه لما مضى، وهو قول علي^{عليه السلام}، وبه أخذ الثوري وأبو ثور، وأصحاب الرأي^(٨٨) والحنابلة^(٨٩).

:

- ١ - إن الزكاة تجب على طريق المواساة، وليس من المواساة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به^(٩٠).
- ٢ - إن هذا الدين ثابت في الذمة، فلا يلزم إخراج زكاته قبل قبضه، قياساً على ما إذا كان على معسر^(٩١).

أنه لا زكاة على الدين مطلقاً (أي على الدائن).

وهو مذهب عائشة^(٩٢) وعكرمة^(٩٣) ورواية عن أحمد^(٩٤) ومذهب الظاهرية^(٩٥).

(٨٣) الأموال، لأبي عبيد ص ٤٣٠.

(٨٤) الأموال، لأبي عبيد ص ٤٣٠، والشرح الممتع، لشيخنا محمد العثيمين ٣١/٦.

(٨٥) المغني ٢٧٠/٤.

(٨٦) المبدع ١٩٨/٢.

(٨٧) المغني ٢٧٠/٤.

(٨٨) حاشية ابن عابدين ٣٣٤/٢.

(٨٩) المغني ١٦٩/٤.

(٩٠) المبدع ١٩٨/٢، والمغني ٢٧٠/٤.

(٩١) المغني ٢٧٠/٤.

(٩٢) سنن البيهقي ١٥٠/٤.

(٩٣) المحلى، لابن حزم ١٣٣/٦.

(٩٤) المبدع، لابن مفلح ٢٩٨/٢.

(٩٥) المحلى، لابن حزم ٣٩/٦.

:

- ١ - أنه غير نام ، فلم تجب زكاته كعروض القنية^(٩٦) .
- ٢ - أن الدين معدوم ؛ لأنه ثبت في ذمة الغريم وليس للدائن مال معين^(٩٧)
- ٣ - أنه ناقص الملك^(٩٨) .

وجوب الزكاة على الدائن إذا كان على باذل غني إذا قبضه لسنة واحدة ، وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، ورواية للحنابلة^(٩٩) .

:

أنه يعتبر لوجوب الزكاة إمكان الأداء ، والدين لا يمكن أدائه فيما مضى من السنين ، فتحسب زكاة سنة واحدة وهي سنة القبض لإمكان الأداء حينئذ^(١٠٠) .

أقوى الأقوال - فيما يظهر لي - القول الأول ؛ لقوة أدلته ولما يعضده من آثار عن أصحاب النبي ﷺ . قال أبو عبيد^(١٠١) : (وأما الذي اختاره من هذا في الأخذ بالأحاديث العالية التي ذكرناها عن عمر ، وعثمان ، وجابر ، وابن عمر ثم قول التابعين بعد ذلك.... أنه يزكيه في كل عام مع ماله الحاضر إذا كان الدين على الأملاء المأمولين ؛ لأن هذا حينئذ بمنزلة ما بيده منه).

ويليه في القوة القول الثاني أن إخراج الزكاة يجب بعد القبض عما مضى لأن الدين وإن كان على غني باذل لكن يبقى أنه يحتمل تلف مال من عليه الدين ، أو يعسر ، أو يجحد نسياناً أو ظلماً ، فلما كان هذا الاحتمال قائماً رخص له أن يؤخر إخراج الزكاة حتى يقبضه^(١٠٢) .

(٩٦) المغني ، لابن قدامة ٤/ ٢٧٠ .

(٩٧) المحلى ، ١٣٩/ ٦ .

(٩٨) بداية المجتهد ١/ ٢٤٥ .

(٩٩) المغني ٤/ ٢٧٠ ، والإنصاف ، للمرداوي ٣/ ١٨ .

(١٠٠) الإنصاف للمرداوي ٣/ ١٨ .

(١٠١) الأموال ص ٤٣٩ .

(١٠٢) الشرح الممتع ، لشيخنا محمد العثيمين ٦/ ٣٠ ، وجوز أبو عبيد في الأموال ص ٤٣٥ ، ٤٣٤ : تأخير الزكاة إلى القبض ، وإن كان اختار أنه يزكيه مع ماله كل حول ، ورجح هذا القول من المتأخرين سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله وشيخنا محمد العثيمين في المرجع السابق .

:

(وهو الدين على معسر أو مامل أو جاحد وكذلك الدين المؤجل):

اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال:

لا زكاة في الدين غير المرجو حتى يقبضه ويحول عليه الحول وهو رواية عن أحمد وقول قتادة وإسحاق وأبي ثور وأهل العراق^(١٠٣). واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(١٠٤).

:

١ - أنه مال غير مقدور على الانتفاع به ، أشبه مال المكاتب.

٢ - أثر على بن أبي طالب عليه السلام : (لا زكاة في الدين الضمار)^(١٠٥)

وجوب الزكاة على الدائن إذا كان المدين معسراً أو جاحداً أو ماملاً ويخرج الزكاة إذا قبضه لما مضى ، وهو قول علي وابن عباس عليهما السلام والثوري ورواية عن أحمد^(١٠٦).

:

١ - الآثار المروية عن علي وابن عباس^(١٠٧).

٢ - أن هذا الدين وإن كان صاحبه غير راج له فإنه ماله ومملك يمينه ، ولا زال ملكه على حاله ، فلو ثبتت البيئة أو أيسر غريمه لكان له دون الناس ، فكيف يسقط حق الله عنه في هذا المال ومملكه لم يزل عنه ؟ وإنما يسقط عنه تعجيل إخراج الزكاة كل عام لأنه كان يائساً منه فأما وجوبها في الأصل فلا يسقطه شيء ما دام لذلك المال رب^(١٠٨).

٣ - أنه مملوك يجوز التصرف فيه ، فوجبت زكاته لما مضى كالدين على المملوك^(١٠٩).

(١٠٣) المغني ٤/ ٢٧٠.

(١٠٤) الاختيارات ص ١٤٦.

(١٠٥) نصب الرأية ٢/ ٣٣٤ ، وقال : غريب. وفي الأموال لأبي عبيد عن علي : " في الدين الضنون ". وفي ابن أبي شيبة : " المضنون " لكن قال : " إن كان صادقا فليزكه إذا قبضه لما مضى " فهذا يخالف أثر علي المذكور في الدليل ، ولعله لهذا حكم عليه الزياعي أنه غريب.

(١٠٦) الأموال ، لأبي عبيد ص ٤٣٩ ، والمغني ٤/ ٢٧٠ ، والإنصاف ٣/ ٢١.

(١٠٧) الأموال ، لأبي عبيد ص ٤٣٦ ، والمغني ٤/ ٢٧٠.

(١٠٨) الأموال لأبي عبيد ص ٤٣٩.

(١٠٩) المغني ٤/ ٢٧٠.

وجوب الزكاة على الدائن إذا كان الدين على معسر أو جاحد ماطل، ويزكيه إذا فبضه لعام واحد، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز والحسن والليث والأوزاعي ومالك^(١١٠).

:

لم أجد لهؤلاء أدلة، بل قال أبو عبيد رحمه الله: "لا أعرف وجهاً لمن قال بأنه يزكيه زكاة عام واحد"^(١١١).

لكل قول دليله والقول الثاني فيه احتياط للعبادة، والقول الأول يسند عموماً يسر الشريعة، وأن الزكاة لا تكون إلا فيما ينتفع به الإنسان وما في يده أما الثالث فليس له دليل لكنه يعتبر في الحقيقة وسطاً بين القولين. ولهذا فلعله هو الراجح والله أعلم.

:

لما كان الذي عليه العمل - كما سبق - حرمة السندات التي يترتب عليها فائدة ذكرت هنا حكم زكاة المال المحرم كما يلي:

:

وهو ما كان حراماً في أصله ووصفه، أي ما حرمه الشرع لسبب قائم في عين المحرم لا ينفك عنه بحال من الأحوال، لما اشتمل عليه من ضرر، أو خبث، أو قذارة، كالخمر، الميتة، والدم، وسائر النجاسات، والمستقذرات التي تسبب الأذى للإنسان^(١١٢).

فهذا ليس مالاً زكواً أصلاً، بل هو مال خبيث بذاته، فيتعين على من بيده التخلص منه بإتلافه^(١١٣).

:

وهو المال المحرم لا لذاته بل لكسبه^(١١٤) كالمغصوب، والمقبوض بعقود فاسدة، والمسروق وما جاء بطريق التزوير والرشوة ونحوها.

(١١٠) المغني ٤/٢٧٠، والكافي، لابن عبد البر ٢٩٣١، والأموال، لأبي عبيد ص ٤٣٩.

(١١١) الأموال، لأبي عبيد ص ٤٣٩.

(١١٢) الفروق، للقرافي ٩٦/٣، وانظر أحكام المال الحرام، د. عباس الباز ص ٤٣.

(١١٣) بحث الشيخ عبد الله بن منيع، مقدم للندوة السابعة لقضايا الزكاة في الكويت ١٤١٧هـ، ص ٣١٢.

(١١٤) مجموع الفتاوى ٣٢٠/٢٩، أحكام المال الحرام د. عباس الباز ص ٤٣.

فهذا قد اختلف الفقهاء فيه على قولين :

: أنه لا زكاة في المال الحرام ، وهو مذهب الأحناف^(١١٥) والحنابلة^(١١٦) .

:

() : عن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يقبل الله صدقة من غلول "^(١١٨)

: أن الله لا يقبل صدقة الغلول لكونها من كسب محرم فكل ما كان كذلك فلا يقبله الله .

: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل

الله إلا الطيب ، فإن الله يتقبلها بيمينه ، ثم يريها لصاحبه كما يري أحدكم فلو ، حتى تكون مثل الجبل "^(١١٩) .

: أن الله يقبل إلا الطيب والمال الحرام ليس مالاً طيباً فلا يقبله الله .

: أن الغال لا تبرأ ذمته إلا برد الغلول إلى أصحابه ، أو التصديق به إذا جهلهم . وغير الغال مثله

من كسب محرماً ، قال القرطبي : " وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً به منهياً من وجه واحد ، وهو محال "^(١٢٠) .

: الأصل في المال الحرام غير المملوك أن لا زكاة فيه ، لعدم الملك ، لأن الزكاة لا تجب إلا في

المملوك . وواجب المسلم رده كله إلى صاحبه إن علمه ، أو إلى ورثته ، أو صرفه إلى الفقراء وفي حاجات المسلمين^(١٢١) .

قال ابن عابدين : " لو كان المال الخبيث نصيباً لا يلزمه الزكاة ؛ لأن الكل واجب التصديق عليه ، فلا يفيد إيجاب التصديق ببعضه "^(١٢٢) .

(١١٥) حاشية ابن عابدين ٢٥/٢ .

(١١٦) كشف القناع ١١٥/٤ ، والإنصاف مع الشرح الكبير ٢٨٥/١٥ .

(١١٧) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة برقم (٢٢٤) ، والترمذي في الطهارة باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ٥/١ (١) ، وابن ماجه في كتاب الطهارة باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور ص ٧٢ (٢٧٢) ، والنسائي في الطهارة باب فرض الوضوء ٨٧/١ (١٣٩) .

(١١٨) أخرجه مسلم _ كتاب الطهارة ، (٢٢٤) ، والترمذي _ الطهارة ، وغيرهما .

(١١٩) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب الصدقة من كسب طيب برقم (١٤١٠) .

(١٢٠) فتح الباري ٣/٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(١٢١) بحث أ. د. أحمد الكردي ص ١٩٤ ، مقدم للندوة السابعة السابقة ، و د. القرصاري فقه الزكاة ، ١/١٣٣ .

(١٢٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٩١ .

وقال البهوتي. "الأموال المغصوبة، والرهنون، والودائع وسائر الأمانات، والأموال المحرمة، لا يصح التصرف فيها، كالحج وإخراج الزكاة" (١٢٣).

: أنه يجب إخراج قدر الزكاة من المال الحرام على أقل تقدير، وإن كانت ملكيته غير مستقرة. اختاره شيخ الإسلام (١٢٤)، ومن المعاصرين الشيخ عبد الرحمن الحلو (١٢٥)، والشيخ عبد الله بن منيع (١٢٦). سئل شيخ الإسلام عن الأموال التي تقبض بطريق المناهب هل تزكى أم لا؟ فأجاب بقوله: "الأموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب المتناهبين إذا لم يعرف لها مالك معين فإنه يخرج زكاتها، فإنها إن كانت ملكاً لمن هي بيده كانت زكاتها عليه، وإن لم تكن ملكاً له ومالكها مجهول لا يعرف فإنه يتصدق بها كلها، فإذا تصدق بقدر زكاتها كانت خيراً من أن لا يتصدق بشيء منها، فأخرج قدر الزكاة منها أحسن من ترك ذلك على كل تقدير" (١٢٧).

:

: ما ذكره شيخ الإسلام في كلامه السابق من أن إخراج قدر الزكاة أحسن من أن لا يتصدق بشيء منها.

: تعلق حق الفقراء بأموال الأغنياء من المسلمين في الحملة (١٢٨).

: أن المال الحرام بوصفه بذاته يفيد الملك إذا فات ولم يمكن رده إلى مالكه عند الإمام مالك، ويملك مطلقاً عند أبي حنيفة (١٢٩).
: لو أعفيناهم من الزكاة لأقبل الناس عليها (١٣٠).

الذي يظهر لي - والله أعلم - أنه لا زكاة في المال الحرام، لأنه غير مملوك لحائزه، واتفقت كلمة الفقهاء على اشتراط الملك لوجوب الزكاة.

(١٢٣) كشف القناع ١١٥/٤.

(١٢٤) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٢٥.

(١٢٥) بحث الشيخ الحلو في الندوة السابعة للزكاة ص ٢١٢.

(١٢٦) بحث الشيخ ابن منيع في الندوة السابعة للزكاة ص ٢٦٣.

(١٢٧) المغني ٢/٦٣٩، ومجموع الفتاوى ٣٠/٣٢٥.

(١٢٨) مجلة البحوث الإسلامية ص ٢٥٥.

(١٢٩) مجموع الفتاوى ٢٩ / ٣٢٨.

(١٣٠) بحث الشيخ عبد الرحمن الحلو في الندوة السابعة للزكاة ص ٢١٢.

ثم الأحناف الذين يقولون إن المال الحرام لكسبه يملك لا تجب الزكاة عندهم لما منع آخر بل لما منع كما سبق.

الأول : عدم تمام الملك ، والثاني : أنها تصبح ديناً على الحائز ، فلا تجب زكاتها.

ولعل هذا محل اتفاق بين الفقهاء المتقدمين ، فلم أر أحداً منهم صرح بوجوب زكاة المال الحرام ، أما ما اختاره شيخ الإسلام فيبدو لي أنه أراد إخراج قدر الزكاة تخلصاً ، لا على أنها الزكاة الشرعية ، ثم رأيت الشيخ عبد الله بن منيع ذكر هذا أيضاً فهو يقول : " لا نقول زكاة ، ولكن قدر الزكاة الواجبة ، وإخراجه ليس زكاة ولا صدقة ، وإنما تبرأ ذمته بمقدار ما أخرجه من هذا المال ، وتبقى ذمته مشغولة بالإثم في المال الباقي" (١٣١).

- لكن يبقى أن تسمية هذا التخلص زكاة ليس صحيحاً - فيما أرى - ؛ لأن المفاهيم الشرعية يجب أن تبقى كما هي ، ويجب أن يسمى الشيء باسمه الذي سماه الله به ، وهذا بخلاف أن نصطلح على مسميات لأمر لم يحدد لها الشرع أسماء معينة ، فحينئذ لا مشاحة في الاصطلاح ، أما العبادات التي سماها الله فيجب أن تبقى كما هي.

وعلى هذا فينبغي أن يؤخذ مقدار الزكاة من صاحب المال المحرم لأعلى أنه الزكاة الشرعية لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، ولكن أخذ الزكاة هنا لمعنيين أولها : ألا يكون أخذه الحرام سبب للتيسير عليه بل يعامل بنقيض قصده. وثانيها : لحق مصارف الزكاة في هذا المال دون النظر إلى كسبه ، والله تعالى أعلم.

:

ذهب جميع الباحثين (١٣٢) الذين وقفت على بحوثهم إلى وجوب زكاة السندات ، واختلفوا في كيفية ذلك على ثلاثة أقوال :

أن الزكاة واجبة في أصل الدين فقط ، أما الفوائد فلا زكاة فيها ، بل ترد إلى أصحابها ، وهو قول الدكتور أحمد الكردي (١٣٣) ، والدكتور وهبة الزحيلي (١٣٤) ، والدكتور رفيق المصري (١٣٥) ، وهو ما قرره مؤتمر الزكاة الأول في الكويت (١٣٦).

(١٣١) بحث الشيخ عبد الله بن منيع المقدم للندوة السابعة للزكاة ص ٣٥٠.

(١٣٢) فقه الزكاة ، د. القرضاوي ١/ ٥٢٧ ، بحوث كل من : د. أحمد الكردي ١٨٧ ، والشيخ عبد الرحمن الحلوص ٢٠٧ ، ود. وهبة الزحيلي ص ٢٣٤ ، ود. رفيق مصري ص ٢٨٩ ، والشيخ عبد الله بن منيع ص ٣١١ ، في الندوة السابعة للزكاة في الكويت.

(١٣٣) بحث د. الكردي في الندوة السابعة للزكاة ص ١٨٨.

(١٣٤) بحث د. الزحيلي في الندوة السابعة للزكاة ص ٢٣٤ وتعقيبه ص ٣٤٧.

(١٣٥) حيث يقول في الندوة السابعة للزكاة ص ٢٧٧ : " فالدين ههنا له أصل وفائدة ، والفائدة حرام في الإسلام ، لكنها لا تمنع زكاة الأصل " ، فالزكاة على الأصل فقط دون الأرباح كما يفهم من هذا الكلام.

(١٣٦) فجاء في قراره : " السندات ذات الفوائد الربوية وكذلك الودائع الربوية يجب فيها تزكية الأصل زكاة النقود ربع العشر ٢.٥٪ أما الفوائد الربوية المترتبة على الأصل فالحكم الشرعي أنها لا تزكى وإنما هي مال خبيث على المسلم أن لا ينتفع به وسبيلها الإنفاق في وجوه الخير والمصلحة العامة ما عدا بناء المساجد وطبع المصاحف ". انظر أبحاث مؤتمر الزكاة الأول ص ٤٤٣.

:

- ١- وجوب الزكاة في أصل الدين ، أي قيمة السندات الأصلية لأنها دين على مليء.
- ٢- أما الفوائد لا زكاة فيها ؛ لأنها مال حرام ، والراجح أن لا زكاة في المال الحرام ، بل يجب أن يردّها إلى أصحابها تخلصاً من الحرام ، أو صرفها إلى الفقراء ، أو في حاجات المسلمين إذا لم يتمكن من ردها إلى أصحابها^(١٣٧).
- ٣- ولأن المال الحرام غير مملوك ، والزكاة لا تجب إلا في المال المملوك.

أن السندات تزكى زكاة عروض التجارة ، وهو قول الدكتور يوسف القرضاوي^(١٣٨) ، والدكتور صالح السدلان^(١٣٩) ، والمشايخ (أبو زهرة ، عبد الرحمن حسن ، وعبد الوهاب خلاف)^(١٤٠) .

:

: أنها ديون مرجوة على باذل مليء ، بل يستطيع صاحب السند بيعه متى شاء في أسواق السندات ، فهو في حكم المال الذي بيده ، فتجب زكاته^(١٤١) .

: أنها إذا اتخذت للتجارة فإن صاحبها يتجر فيها بالبيع والشراء ، ويكسب منها كما يكسب كل تاجر من سلعته ، وقيمتها الحقيقية التي تقدر في الأسواق تختلف في البيع والشراء عن قيمتها الاسمية ، فهي بهذا الاعتبار من عروض التجارة^(١٤٢) .

وجوب زكاة السندات بكامل قيمتها مع فوائدها إلا إذا اتخذت للتجارة فزكاتها زكاة عروض تجارة وهو قول الشيخ عبد الرحمن الحلو^(١٤٣) .

:

: أن الخلط استهلاك إذا لم يمكن تمييزه أي معرفة عين الحرام ، من حيث أن حق الغير يتعلق بالذمة لا بالأعيان ، وهو مذهب أبي حنيفة^(١٤٤) .

(١٣٧) كما سبق بيان ذلك في المبحث السابق في " حكم زكاة المال الحرام " وانظر المرجع السابق.

(١٣٨) فقه الزكاة ١/ ٥٢٧.

(١٣٩) زكاة الأسهم والسندات ص ١٥.

(١٤٠) حلقة الدراسات الاجتماعية الدورة الثالثة ص ٢٤٢ ، وفقه الزكاة للقرضاوي ١/ ٥٢٧.

(١٤١) المراجع السابقة.

(١٤٢) حلقة الدراسات الاجتماعية الدورة الثالثة ص ٢٤٢ ، وفقه الزكاة ، د. القرضاوي ١/ ٥٢٧.

(١٤٣) بحث الحلو في الندوة السابعة للزكاة ص ٢٠٧.

(١٤٤) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩١.

: أنها ديون لها خصوصية تميزها عن الديون التي عرفها الفقهاء ؛ لأنها تنمي وتجلب للدائن فائدة، وإن كانت محظورة فإن حظر هذه الفائدة لا يكون سبباً لإعفاء صاحب السند من الزكاة ؛ لأن ارتكاب الحرام لا يعطي صاحبه مزية على غيره

: لو أعفينا الفائدة التي تؤخذ عن السندات من الزكاة لأدى ذلك إلى أن يقتنيها الناس بدل الأسهم، ولأدى ذلك إلى الإمعان في التعامل بها، فيكون ذلك مشجعاً على المحرم لا قطعاً له^(١٤٥).

: أن المال الخبيث إذا لم يعلم صاحبه (وليس صاحبه هو الشركة التي تدفع) إنما سبيله إلى الصدقة، فخبث الكسب داع إلى فرض الصدقة لا إلى إعفائه منها^(١٤٦).

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ؛ لقوة أدلته وتمشيها مع الأصول، ولأن في القول الأول إلزام صاحب المال الحرام بالتخلص منه، وأما القول بزكاته ففيه شيء من التسويع لما هو عليه.

فلهذا رجحت القول الأول.

والله تعالى أعلى وأعلم وأجل وأحكم

وهذه أهم النتائج التي تلخص هذا البحث :

- ١- وجوب الزكاة على المساهم، بحسب نوع الشركة ونية المساهم مع ملاحظة ما يلي :
 - أ) (بلوغ أسهم المزي نصاباً بنفسها أو بضمها لأمواله الزكوية إذا كان له حكمها، ويراعى في ذلك حسم قيمة الأصول الثابتة والمصاريف الإدارية، والديون المستحقة الحالة على الشركة، وكذا على المساهم
 - ب) تطبيق زكاة النقود على الفوائض النقدية، وزكاة التجارة على البضائع التجارية الموجودة في الشركات الزراعية والصناعية.
 - ج) (في حال عدم تمكن المساهم من العلم بوجودات الشركة الزكوية لاحتساب زكاتها فإنه يخرج ربع عشر قيمة السهم الدفترية

(١٤٥) فقه الزكاة، د. القرضاوي ١/٥٢٧.

(١٤٦) التوجيه التشريعي ١٤٦/٢، بحث د. المصري ص ٢٧٨ الندوة السابعة للزكاة، فقه الزكاة د. القرضاوي ١/٥٢٨.

زكاة الأسهم والسندات "بحث فقهي مقارن"

وإن كان المزكي هو الشركة المساهمة، فتعتبر أموال المساهمين كمال الشخص الواحد في وجوب الزكاة، من حيث نوع المال وحوله ونصابه، مع ملاحظة ما يلي:

- أ (عدم أخذ الزكاة على أموال غير المسلمين لفقدهم أهم شروط الزكاة وهو الإسلام
 - ب (بالنسبة للمضارب بالأسهم، فإنه لا يكتفي بزكاة الشركة، بل يجب عليه إخراج الفرق بين زكاة الشركة بالقيمة الحقيقية للسهم وبين زكاته بالقيمة السوقية، ، بينما يجب عليه أن يزكي كامل قيمته، مع حسم ما أخرجته الشركة إذا علم بمقداره.
- ٢- وجوب زكاة الأسهم على المساهم بعد بلوغها نصاباً وحولان الحلول عليها؛ وذلك لكونه هو مالك الأسهم، وإنما تخرج الشركة زكاة الأسهم نيابة عن المساهم في حالات أربع نص عليها قرار مجمع الفقه الإسلامي على النحو التالي:

- أ (إذا نص في نظام الشركة الأساسي.
 - ب (أو صدر به قرار من الجمعية العمومية للشركة.
 - ج (أو ألزم بذلك قانون الدولة.
 - د (أو فوض المساهم الشركة بإخراج زكاة أسهمه
- ٣- تزكي الأصول الثابتة مثل المبنى والآلات التي لا تستخدم في التجارة.
- ٤- نسبة زكاة الأسهم التجارية ٢.٥٪.
- ٥- نسبة زكاة الأسهم من الشركة الاستثمارية في الزراعة تكون (١٠٪) فيما سقته السماء و (٥٪) فيما روي بالآلة.
- ٦- نسبة زكاة الأسهم المتخذة للاستثمار في الصناعات المختلفة فزكاتها تجب في الناتج الصافي قياساً على زكاة نماء الأصول الثابتة (١٠٪) بعد أن تخصم جميع النفقات واستهلاك الآلات.
- ٧- وجوب الزكاة على الدائن إذا كان الدين على معسر أو جاحد مماتل، ويزكيه إذا فيضه لعام واحد،
- ٨- لا زكاة في المال الحرام، لأنه غير مملوك لحائزه، واتفقت كلمة الفقهاء على اشتراط الملك لوجوب الزكاة، ولكن يؤخذ مقدار الزكاة منه لحق الفقهاء.
- ٩- الزكاة واجبة في أصل الدين فقط، أما الفوائد فلا زكاة فيها، بل ترد إلى أصحابها.

:

ومنها القرآن الكريم وتفسيره، وكتب السنة: البخاري ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وأحمد، وابن ماجه، وغيرها، وكذا كتب اللغة والغريب، وكتب التخریج، وغيرها.

:

- [١] أبحاث الندوة الحادية والثانية عشر لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت.
- [٢] أحكام الأسواق المالية: محمد هارون، دار النفائس، ط١، ١٤١٩هـ.
- [٣] أحكام المال الحرام: عباس الباز، دار النفائس، ١٤١٨هـ.
- [٤] الاختيارات الفقهية: شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة السنة المحمدية.
- [٥] الأسهم والسندات: مختار محمد بلول، المكتب المصري الحديث، ط٢.
- [٦] الأسهم والسندات والسندات وأحكامها: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ.
- [٧] الأسواق والبورصات: مقبل جميعي، دار الكتب.
- [٨] الأشباه والنظائر: السيوطي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- [٩] الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة: علي السالوس، دار الثقافة، ١٤١٦هـ.
- [١٠] الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- [١١] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين المرداوي، دار إحياء التراث، ١٤٠٦هـ.
- [١٢] بحوث فقهية معاصرة: مجموعة من العلماء، عمان، دار النفائس.
- [١٣] بحوث في الاقتصاد الإسلامي: عبدالله بن منيع، المكتب الإسلامي، ١٤١٩هـ.
- [١٤] بحوث في الاقتصاد الإسلامي: مجموعة من العلماء، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٠هـ.
- [١٥] بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد القرطبي، نزار الباز، ١٤١٥هـ.
- [١٦] التطبيق المعاصر للزكاة: شوقي شحاته، دار الشرق.
- [١٧] حاشية ابن عابدين على الدر المختار: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- [١٨] زكاة الأسهم والسندات: صالح السدلان، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٤٠٩هـ.
- [١٩] زكاة المشاركات في الصناديق والإصدارات: عز الدين خوجة، دلة البركة.
- [٢٠] الشركة المساهمة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي: محمد صالح، ط١٩٤٩م.
- [٢١] فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة: بيت الزكاة، الكويت.

زكاة الأسهم والسندات "بحث فقهي مقارن"

- [٢٢] فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار الريان، ط ١
- [٢٣] الفروع لابن مفلح مع التصحيح للمرداوي: عالم الكتب، ١٤٠٥ هـ
- [٢٤] الفروق: القرافي، عالم الكتب.
- [٢٥] الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلي،
- [٢٦] فقه الزكاة: يوسف القرضاوي.
- [٢٧] فقه النوازل في الزكاة: خالد المشيقح، مفرغة من دورة علمية.
- [٢٨] قرارات الهيئة الشرعية: شركة الراجحي المصرفية.
- [٢٩] الكافي في فقه أهل المدينة: ابن عبد البر، مكتبة الرياض، ١٤٠٦ هـ
- [٣٠] كشف القناع عن متن الإقناع: منصور البهوتي، عالم الكتب. ط ١٤٠٣ هـ
- [٣١] المبدع شرح المقنع: ابن مفلح، دار الكتب العلمية.
- [٣٢] مجلة البحوث الإسلامية، تصدرها رئاسة البحوث والافتاء بالسعودية.
- [٣٣] مجلة مجمع الفقه الإسلامي: منظمة المؤتمر الإسلامي، الجزء الرابع، الدورات: الثالثة والرابعة.
- [٣٤] مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤ / ١ / ٨٨١،
- [٣٥] المجموع شرح المذهب: محيي الدين النووي، دار الفكر.
- [٣٦] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع عبدالرحمن بن قاسم.
- [٣٧] المقنع مع الشرح لكبير مع الانصاف: دار هجر، بعناية التركي ١٤١٤ هـ
- [٣٨] المنتقى على الموطأ: أبو الوليد الباجي، دار الكتاب العربي.
- [٣٩] المنشور في القواعد الفقهية: الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٠٥ هـ
- [٤٠] الموسوعة العربية: دار النهضة العربية.
- [٤١] الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف الكويتية.
- [٤٢] نصب الراية تخريج أحاديث الهداية: جمال الدين الزيلعي، دار الحديث.
- [٤٣] الوجيز في القانون التجاري: عزيز العكلي، مكتبة المنهل، ط ١.

The Poor Dues/ Zakat of Shares & Bonds

Yosef Abdulazia Alaql

Assistant professor in Fiqh, Faculty of Shari'ah & Islamic Studies

(Received 1/4/1429H; accepted for publication 27/10/1429H)

Abstract. Praise be to Allah who alone we thank, ask Him for help & forgiveness, we seek refuge with Allah from our bad souls & deeds, and we testify that there is no god but Allah and Mohammed is the apostle of Allah peace be upon him & upon his family, his companions and upon all those who follow his steps to the day of resurrection.

Then

This is a research about "The Poor Dues/ Zakat of shares & bonds "

The summary:

The research consists of two chapters:

The first chapter: Rules of shares Zakat, this includes seven topics:

The first topic: How to take out shares Zakat, illustrated the discords of modern jurist, they have several opinion, the most prominent opinions are four.

The second topic: who has to take out this kind of zakat, the modern jurists have disaccorded about this topic into two says, I will show them and mention their proofs then preponderate one of them.

The third topic: the considered value of shares zakat. Then show the disagreement at this subject, is this name value, real value or market value.

The fourth topic: the condition of having portion & spending a year.

The fifth topic: the amount/ portion that is taking out of shares zakat and do preferences among opinions.

The sixth topic: money zakat of the subsequent company.

The seventh topic: payer of shares zakat.

The second chapter: Rules of bonds Zakat , this includes three topics:

The first topic: debit zakat and disagreement of jurists. As bonds is considered debit.

The second topic: rule of unlawful money zakat. As shares is forbidden and illustrating the disagreement of jurists at this topic.

The third topic: how to calculate bonds zakat.

The conclusion of research: it includes the most important results of the research.

Guidelines for Authors

a) Conditions:

1. The paper must be innovative, scientific, well typed and in good style.
2. The paper must not be previously published, or sent to another press.
3. All received papers are to be refereed.

b) Instructions:

1. The author must provide a request to publish his paper.
2. The author must provide five hardcopies of his paper (the original plus four copies) in Arabic. The paper must be typed using Microsoft Word on an IBM compatible PC. The paper must be printed on single faced A4 papers, leaving 3 cm for each margin. The pages of the paper should be sequentially numbered, along with numbering figures and tables (if available). The author must also provide an electronic copy of his paper. In addition, the author must provide an Arabic and an English abstract for his paper, each of which not exceeding 200 words.
3. The font type used for typing is Traditional Arabic, with the size of 20 pt for headings, 18 pt for the main text and 14 pt for footnotes.
4. The paper must not exceed 60 pages.
5. The paper must include the title of the paper, the author's name, his address, his title and his affiliation.
6. Book references are to be cited in one of the two following ways:
 - a. The reference is cited in the main text, where the author mentions the abbreviation, followed by the part and page number, then the Hadith number.
Example: Narrated by Al-Bukhari in the Correct (1/88H 166) or Al-Nawawi Said in the Collection 8/29: "..."
 - b. The reference is cited in a footnote.
Example: Ibn Qudama Said "..."⁽¹⁾
7. Paper references are to be cited in a footnote, where the author mentions the title of the paper and the title of the journal.
Example: The author mentioned in his Paper that he did'nt Stop at any one Saying this "..."⁽²⁾
8. Footnotes must be mentioned in their respective pages.
9. In the reference list, the book citations should start with author's full name, followed by the title of his work/book, his year of death, the publisher and year of publication. The same with journal citations, in which they should start with the title of the paper, its author, the title of the journal and its volume.
10. When mentioning names of Arab or Islamic scholars, the year of death should be mentioned in Hijri (lunar) year if the scholar is deceased. As for foreign names, the names should be written in Arabic, followed by the name in English/Latin letters between brackets. The name should be fully written when first mentioned in the paper.
11. The paper will be returned to the author, whether or not the paper is published.
12. The author will be given two copies of the journal, along with 20 copies of his paper free of charge. Any more copies will be charged according to the Editorial Board.
13. The author must follow the corrections of the referees. In addition, the author must provide a justification for not following a certain correction by the referees.
14. The papers published reflect the opinions of their authors.

Correspondence

All correspondence and manuscripts are to be sent/delivered to: the Editor-in-Chief:

- Scientific Journal of Qassim University (Sharia Sciences)
- P.O. Box 6600, Buraydah 51452, Buraydah Kingdom of Saudi Arabia
- Tel.: 06-3220330, Ext.: 2125
- Fax and Direct Line: 06-3220358
- E-mail: mgllah@gawab.com
- Website: www.qumg.net

(1) Al-Maghni 6/322.

(2) Collaborative Insurance – Journal of Sharia Colleg – University of Um Al-Qura, Vol. 0, No. 0.



**In The Name of ALLAH,
Most Gracious, Most Merciful**

Volume (2)

No. (2)

Journal of Islamic Sciences

(July 2009)

(Rajab 1430H)

Qassim University Scientific Publications

(Refereed Journal)

**Qassim
University**

Academic Publishing & Translation

Buraydah - P. O. Box 6666 -51452

EDITORIAL BOARD

Editor-in-Chief

Prof. Abdullah M. Al-Tayyar
Professor, Department of Fiqh, Sharia College, Qassim University

Member Editors

Prof. Sulaiman I. Al-Lahim
Professor, Department of Quran Sciences, Sharia College, Qassim University

Prof. Saleh M. Al-Hasan
Professor, Department of Fiqh, Sharia College, Qassim University

Prof. Saud H. Al-Saqri
Professor, Department of Aqidah (Religion), Sharia College, Qassim University

Dr. Ibrahim A. Al-Lahim
Associate Professor, Department of Sunnah, Sharia College, Qassim University

Contents	Page
What has Been Said in the Hadiths of Prophet Mohammed, Peace Be Upon Him, about the Disciplines of Marriage, Entrance to the Bride and Coitus (English Abstract) Abdullah Hamad Allehidan	355
Looking ahead between Law \ Shariaa & Superstition (English Abstract) Saleh Abdulaziz Al-Tewajry	392
The Referendum Fundamentalist Heart Study (English Abstract) Walid Ali al-Hussain	425
Al-Khers in Zakat (Poor Dues) (English Abstract) Mohammed Ibn Soud AL-Kamis	459
The Nonverbal Types of Worship Manifested in Prayers on Various Levels (English Abstract) Ahmad Abdulla Mohammad Al-Yossif	523
Hadith of Otban Bin Malek May Allah be Pleased with him Analytical Study (English Abstract) Mohammed Abdullah Al-Qanas	575
The Poor Dues/ Zakat of Shares & Bonds (English Abstract) Yosef Abdulazia Alaqi	606